قياس الفقر في المدينة لاستخدام المراصد الحضرية

دليل الحرمان الحضري

المنهجية ونتائج الدراسة الميدانية في طرابلس - لبنان

الكتاب الأول

الاسكوا

أديب نعمة

مستشار إقليمي

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (إسكوا)

قياس الفقر في المدينة لاستخدام المراصد الحضرية

دليل الحرمان الحضري:

المنهجية ونتائج الدراسة الميدانية في طرابلس - لبنان

الكتاب الأول

أديب نعمة
مستشار إقليمي
اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (إسكوا)

2014

قياس الفقر في المدينة
لاستخدام المراصد الحضرية

دليل الحرمان الحضري:
المنهجية ونتائج الدارسة الميدانية في طرابلس - لبنان

أديب نعمه، مستشار اقليمي، اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغرب أسيا (إسكوا)

صورة الغلاف، والداخل: الفنان الراحل ماريو سابا من مجموعة: «طرابلس، مدينة كل العصور - جامعة البلمند»

2014

تصميم التقرير

الفصل الأول: الإطار المفهومي والتأسيس النظري لدليل الحرمان الحضري ص13
1- مقدمة ص13
2- عناصر موجهة للقياس المقترح ص13
3- الإطار المفهومي وأسس القياس المقترح ص15
4- تجربة عربية منذ عام 1998 ..... ص16
5- دليل الحرمان الحضري ص17

الفصل الثاني: منهجية الدراسة الميدانية ص43
1- مقدمة ص43
2- المنهجية ص44
3- تصميم العينة ص45
4- تقسيم الأحياء ص47

الفصل الثالث: الدراسة الميدانية النتائج العامة على مستوى المدينة ص55
1- مقدمة ص55
2- النتائج العامة على مستوى المدينة ص55
3- نسب الحرمان العامة وبحسب الميادين ص61
4- نسب الحرمان العام بحسب الأحياء ص63
5- خلاصات ص73

الفصل الرابع: الحرمان بحسب الميادين ص76
مقدمة ص76
1- ميدان التعليم ص76
2- ميدان الصحة ص84
3- ميدان السكن ص96
4- ميدان الوضع الاقتصادي للأسرة ص107

الفصل الخامس: الحرمان بحسب الأحياء ص123
1- مقدمة ص123
2- باب التبانة - السويقة: الحرمان المعمم ص124
3- المدينة القديمة: حرمان مرتفع مع قدرات اقتصادية كامنة ص129
4- القبة - جبل محسن: تغيرات سكانية متتالية منذ منتصف السبعينيات ص133
5- التل - الزاهرية: من مركز المدينة إلى ضاحية تغزوها الفوضى ص138
6- بساتين طرابلس: مقر الفئات الوسطى، وتوسع في المعرض ص143
7- بساتين الميناء: منطقة جديدة، واستقطاب الفئات الوسطى الحديثة ص148
8- الميناء: مدينة صغيرة، متنوعة، وطاقات مهدورة ص153

الفصل السادس: الأوضاع العامة في المدينة وأحيائها ص157
1- مقدمة ص157
2- نتائج استمارات الأحياء ص157
3- نتائج استبيان الأسرة ص160

الفصل السابع: الحرمان وبعض الخصائص الاجتماعية السكانية ص166
1- مقدمة ص166
2- حجم الأسرة ص166
3- عمر رب الأسرة ص167
4- جنس رب الأسرة ص168
5- حصول الأسرة على مساعدات ص172

الملحق الأول: منهجية بناء دليل الدخل الحضري ص174

الملحق الثاني: مقارنة نتائج قياسات الفقر الوطنية مطبقة على مدينة طرابلس ص185
أولاً: الحرمان بحسب دليل أحوال المعيشة (منهجية الحاجات الأساسية غير المشبعة) ص186
ثانياً: الفقر بحسب خط الفقر الوطني (الدخل) ص189
ثالثاً: نسب الفقر بحسب منهجية برنامج استهداف الأسر الفقيرة (PMT) ص190

الملحق الثالث: ص193
أ- استمارة البرنامج الوطني لاستهداف الأسر الأكثر فقراً ص193
ب- استمارة الحي ص195
ج- استمارة الأسرة ص196

تمهيد وشكر

بدأ مسار الاعداد لهذه الدراسة في اجتماع للخبراء عقد في البحر الميت في شهر فبراير/شباط 2010، تحضيرا للقمة العالمية عن المدن. نظم الاجتماع كل من برنامج الامم المتحدة للمستوطنات البشرية – الموئل (UN-HABITAT)، والمرصد الحضري للمدينة المنورة. قدمت في هذا الاجتماع ورقة بإسم الأسكوا بعنوان «قياس الفقر في المدينة لإستخدام المراصد الحضرية»، وشكلت نقطة انطلاق لمباحثات بين الأسكوا والمعهد العربي لإنماء المدن، تطورت الى شراكة في إطار مشروع دراسة الفقر الحضري في البلدان العربية.

جذبت الفكرة اهتمام المشاركين: تصميم دليل لقياس الفقر على مستوى المدينة وأحيائها، يصلح للمقارنة بين المدن وللمقارنة بين الأحياء في المدينة الواحدة، ويكون سهل الفهم والإستخدام وقليل الكلفة. خلال السنوات الأربع التي تلت اجتماع الخبراء هذا، تم تطوير فكرة الدليل واختبارها ميدانيا في ثلاث مدن عربية هي نواكشوط وتونس، ومدينة طرابلس – لبنان حيث اختبرت المنهجية والدليل بشكل أكثر تقدما.

تم عرض فكرة المنهجية ونتائج التطبيق الأولي في عدد من الاجتماعات الإقليمية لاسيما مؤتمر منظمة المدن العربية في الدوحة، وفي البنك الاسلامي في جدة، والخرطوم، وفي المدن المعنية. كما عرضت في اجتماع دولي في مدينة بيلو أوريزونتي Belo Horizonte في البرازيل، حيث تميزت التجربة العربية عن غيرها من التجارب العالمية التي تم عرضها بكون دليل الحرمان الحضري هو دليل يقيس الحرمان على مستوى الأسرة، في حين ان معظم التجارب الاخرى تعتمد مؤشرات مكانية.

ها هي دراسة الفقر باستخدام دليل الفقر الحضري لمدينة طرابلس تصدر الآن، بعد اربع سنوات على اجتماع البحر الميت. تحتوي الدراسة على فصول منهجية تعرض الإطار المفاهيمي والمنهجية وتكوين دليل الحرمان الحضري، وهو الجانب المعرفي والهدف الاساسي من الدراسة؛ كما تحتوي على نتائج تطبيق المنهجية على مدينة طرابلس، وقياسا للحرمان الحضري في المدينة وأحيائها، مع تحليل موسع للنتائج وتوصيات للتدخل.

هذه الدراسة تطلبت جهدا متواصلا من فريق كبير ومتعدد الاختصاصات، تراوح عمل أعضائه بين تصميم وتنفيذ العمل الميداني، الى تطوير المنهجية والتحليل، وصولا الى تنظيم الاجتماعات وورش العمل: هذه الدراسة هي محصلة عملهم جميعا.

نتوجه بالشكر والتقدير إلى جميع المؤسسات والأفراد الذين ساهموا مباشرة وغير مباشرة في إنجاز هذه الدراسة. ونخص بالذكر الجهات الدولية والإقليمية التالية:

فريق اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا – الأسكوا، لاسيما مدير ادارة القضايا الناشئة والنزاعات الدكتور طارق العلمي، ومسؤول قسم الاحصاءات الاجتماعية الدكتور مروان خواجه، ومسؤولة الشراكة السيدة رملة الخالدي.

فريق المعهد العربي لإنماء المدن ممثلا بشخص مديره العام المهندس احمد السلوم ونائبه الاستاذ عبد الله بن محمد السبيل والدكتور عبد السلام وايل السليمان مدير برنامج الأطفال والشباب على متابعتهم لمراحل تنفيذ مشروع الدراسة وعلى ملاحظاتهم القيمة علي مسودة الدراسة.

البنك الاسلامي للتنمية ممثلا بشخص رئيسه معالي الدكتور احمد محمد علي للدعم المعنوي والمادي الذي قدمه لمشروع تخفيف حدة الفقر الحضري في بعض المدن العربية. والشكر موصول لخبراء البنك الذين قدموا الملاحظات العلمية القيمة حول المسودة الدراسة خلال الحلقة العلمية التي عقدت بمباني البنك.

كما نشكر ايضا الجهات الوطنية التالية:

وزارة الشؤون الاجتماعية في لبنان، وإتحاد بلديات الفيحاء ورئيسه الدكتور نادر غزال. وايضا الدكتور بشير عصمت مستشار وزير الشؤون الاجتماعية، والسيدين رمزي نعمان ورمزي فانوس، من فريق البرنامج الوطني لإستهداف الاسر الفقيرة في رئاسة الحكومة في لبنان.

مجلس الإنماء والاعمار في لبنان، ممثلا بالدكتور ابراهيم شحرور رئيس ادارة التخطيط والبرمجة، والسيدة امال كركي رئيسة دائرة التخطيط الاجتماعي والاقتصادي، على دعمهم ومساعدتهم في اعداد الخرائط.

فريق مؤسسة البحوث والاستشارات، الدكتور كمال حمدان، والسيد رضا حمدان وفريق عمل المؤسسة لجهودهم المقدرة في تصميم عينة الدراسة وتنظيم وتنفيذ العمل الميداني وجمع البيانات ومعالجتها احصائيا، وإعداد التقرير الأولي بنتائج العمل الميداني وتصميم دليل الدخل الحضري.

جامعة البلمند، التي أذنت باستخدام الصور الفوتوغرافية للفنان الراحل ماريو سابا، من الإصدار الخاص بجامعة البلمند «طرابلس، مدينة كل العصور»، لعام 2011.

كما نشكر أيضا جميع من شاركوا في الحلقات العلمية في كل من طرابلس / لبنان (2011) وتونس (2012) ونواكشوط (2012) وجدة (2013) والندوات الاقليمية التي عقدت في كل من بيروت (2011) والخرطوم (2013) بمشاركة نخبة من الخبراء والاكاديميين والمشتغلين بقضايا التنمية والفقر لمناقشة منهجية العمل.

فريق العمل

الاستاذ أديب نعمه، المستشار الاقليمي في الأسكوا: تصميم الدليل، كتابة التقرير، المشاركة في تنظيم وادارة ورش العمل والاجتماعات لعرض النتائج، المشاركة في اد ارة المشروع.

الدكتور عثمان الحسن محمد نور خبير الدراسات السكانية ومستشار المعهد العربي لإنماء المدن: ادارة المشروع، وتنظيم وادارة ورش العمل والاجتماعات، والمساهمة في المنهجية واعداد التقرير ومراجعته.

الدكتور مروان خواجه، مسؤول قسم الإحصاءات الاقتصادية في الأسكوا: الاشراف على تصميم العينة والمراجعة الاحصائية.

فريق مؤسسة البحوث والإستشارات الذي تولى العمل الميداني والتحليل الإحصائي: الخبير الاحصائي رضا حمدان منسق المشروع؛ إيلينا سرور: إعداد تقرير العمل الميداني؛ ريما عليق: إشراف ميداني؛ أميمة جدع: رئيسة فريق العمل الميداني؛ المحققون الميدانيون: ميسم خاتون، دنيا خاتون، محمد عبدو، طارق حداد، شفيق القصار، سحر حيدر، جويل حنا، رويدا قاسم، عبدالله خضر، يسار السايس، بشرى حلواني، مالك حلواني؛ قاسم اسماعيل، مدقق مكتبي؛ ومدخلي البيانات زينب حرقوص، علي اسماعيل، لما الحسيني، نادي المصري.

المستشار الاقتصادي ربيع فخري: اعداد الجداول الإحصائية والمساهمة في كتابة المنهجية؛

السيدة لبنى إسماعيل، إحصائية في الأسكوا: إعداد الجداول والرسوم البيانية النهائية، ومراجعة وتدقيق مسودة التقرير.

السيد وسيم حمود، احصائي في الأسكوا: المساهمة في إعداد الجداول الإحصائية.

السيد أحمد غملوش، فني نظام المعلومات الجغرافية في مجلس الإنماء الإعمار: إعداد الخرائط.

الفصل الأول

الإطار المفهومي والتأسيس النظري لدليل الحرمان الحضري

1- مقدمة

يتضمن هذا الفصل، عرضاً لمقترح تصميم أداة بسيطة لقياس الفقر في المدن (واستطراداً في الريف وعلى المستوى المحلي عموماً)، من ضمن الشروط والمواصفات التالية:

1- أن تكون الأداة بسيطة وغير مكلفة.

2- أن تكون قابلة للفهم والاستخدام من قبل المراصد الحضرية، والمجالس المحلية، والفاعلين المحليين.

3- أن تكون مصممة لقياس فقر الأسر، وصالحة لتقييم الفقر على مستوى الأحياء داخل المدينة، وأن تسمح بالتالي بقياس التفاوت بين أحياء المدينة أو البلدة الواحدة.

4- أن تكون مفيدة لتصميم السياسات المحلية.

5- أن تكون صالحة لقياس حالة المدينة (أو القرية أو أي تجمع سكني) بصفتها وحدة، والمقارنة بين المدن وبين التجمعات الأخرى المتشابهة من حيث طبيعتها.

تشكل هذه الشروط القواعد الناظمة للاقتراح، وتحدد نطاق استخدامه وصلاحيته، وحدوده. وهو على هذا الأساس ليس بديلاً عن قياسات الفقر الأخرى المعتمدة وطنيّاً (وعالميّاً). من ناحية أخرى، فإن القياسات الوطنية (والعالمية) غالباً ما تكون غير قابلة للتطبيق على المستوى المحلي بحكم طبيعتها، أو نظراً لكلفتها، ولتعذر استخدامها من قبل الفاعلين المحليين. كما أنها تكون أحياناً كثيرة غير صالحة لقياس الخصائص أو التجليات المحلية للفقر والحرمان. وهذا أمر طبيعي، مما يتطلب أن يتم تحويل أدوات القياس بشكل جوهري، أو تصميم أدوات قياس جديدة قادرة على تقديم معرفة أكثر دقة عن الوضع المعيشي للأسر محليّاً، بما في ذلك على مستوى الأحياء المدينية ضمن المدينة أو البلدة الواحدة لأغراض عملية لا تخفى على أحد. إن طريقة القياس المقترحة تراعي هذه الشروط والمواصفات.

2- عناصر موجهة للقياس المقترح

بما أننا بصدد منهجية قياس ذات طابع عملي وتطبيقي، لا نجد داعياً للدخول في نقاش نظري مفصل في مفهوم الفقر وتعريفه وطرق القياس المختلفة. لذلك سوف نختصر المسافة ونذهب مباشرة إلى تحديد تعريف وظيفي للفقر، وإلى تقديم المسوغات الأساسية لاستخدام القياس المقترح في هذه الدراسة، دون إطالة غير ضرورية.

بكلام بسيط، **الفقراء هم الأسر والأفراد الذي يعيشون في مستوى معيشة أدنى من المستوى المتعارف عليه اجتماعيّاً بصفته الحد الأدنى للعيش اللائق في المجتمع أو البلد المعني.** يسترشد هذا التعريف الوظيفي بالأسس التالية:

1- اعتبار **الفقر ظاهرة متعددة الأبعاد**، أي عدم اقتصار تعريف الفقر على فقر الدخل وقياسه. فالفقر هو حال من الحرمان المتعدد الوجوه، يشكل انعدام الدخل أو انخفاضه أحد أبعاده، لكن ثمة أبعاد أخرى يتشكل منها مستوى المعيشة وحالة الفقر، يجب أن تكون مشمولة بالتعريف والقياس.

2- التركيز على **الحرمان أو الفقر ذي الطابع المادي تحديداً**، وذلك تلافياً لتوسع غير مفيد بالنسبة لعملنا الراهن على الرغم من أن قضايا مثل المشاركة والشعور بالكرامة والاندماج أو التهميش هي قضايا بالغة الأهمية، وتشكل أحد أبعاد ظاهرة الفقر بمعناها الاجتماعي، إلا أن إدماجها في هذا التعريف الوظيفي وفي القياس، يوسع نطاق بحثنا وعملنا بما يتجاوز الوظيفة المحددة. بناء عليه، فإن ظاهرات التهميش، والاستبعاد، والتعرض العالي للفقر، والعنف المديني المتولد عن التهميش، وانتماء سكان المدينة وأحيائها إلى مناطق أخرى نزحوا منها، أو جنسيات أخرى...إلخ، لا تدخل في القياس بشكل مباشر، على الرغم من ارتباطها بالفقر، ونقترح أن ترصد من خلال أدوات رصد ومؤشرات تكميلية أخرى دون إدخالها في صلب القياس بصفتها مؤشرات مكونة للدليل تلافياً للتعقيد في هذه المرحلة على الأقل.

3- النظر إلى **الفقر بطابعيه المطلق والنسبي** في الوقت عينه. فالطابع **المطلق** يعني بعدم تلبية أو إشباع الحاجات المادية الأساسية المتعارف عليها، في حدودها المطلقة وعتباتها بصفتها الحد الأدنى من الحاجات أو الحقوق التي يجب توفيرها لكل مواطن. والطابع **النسبي** يتعامل مع التوزيع والتفاوت بين الأفراد والفئات الاجتماعية والأحياء. ولهذا الأمر أهمية بالنسبة للمدن على نحو خاص، من أجل رصد التفاوت بين الأحياء من أجل تحديد أولويات التدخل من قبل الفاعلين المحليين. والثاني هو أن التفاوت يزيد من حدة الإحساس بالفقر ويزيد من إلحاح المعالجة ويجعلها أكثر تعقيداً. وقياس ظاهرة الفقر، يجب أن تسمح برصد هذين الطابعين.

4- **عدم استخدام القياس التقليدي فقر الدخل (خطوط الفقر)**. إن قياس فقر الدخل المستند إلى مسوحات الدخل وإنفاق الأسر التي تنفذ على الصعيد الوطني، والتي تحسب خطوط الفقر على أساسها، ليس صالحاً للاستخدام في حالتنا المحددة للأسباب التالية:

أ- إن فقر الدخل هو أحد أبعاد الفقر لا يختزلها كلها، ومن الأفضل استخدام وسيلة قياس متعددة الأبعاد، وأكثر ارتباطاً بالسياسات المحلية الاجتماعية من فقر الدخل.

ب- إن قياس فقر الدخل متاح عموماً على المستوى الوطني، وعلى مستوى الريف والحضر وطنيّاً، وقد يكون متاحاً على مستوى العاصمة والمدن الكبرى في حال كان حجم العينة كافياً لذلك. ولكنه غير متاح على مستوى المدن، ولا على مستوى الأحياء داخل المدينة الواحدة. كما أنه شديد التعقيد وغير قابل للتنفيذ من قبل المراصد المحلية والفاعلين المحليين، وغير ملائم لعملهم ولرسم السياسات المحلية.

ج- أن تطبيق منهجية إعداد خرائط الفقر بالدمج بين مسوحات الأسرة بالعينة والتعدادات من أجل تقييم الفقر على مستوى الأحياء هو عملية غير دقيقة، وهامش الخطأ فيها كبير بما يتجاوز النطاق المقبول وقد يكون له تبعات سلبية على السياسات، لاسيما السياسات المحلية. كما أنه غير قابل للاستخدام البسيط والمباشر من قبل المراصد الحضرية والفاعلين المحليين.

3- الإطار المفهومي وأسس القياس المقترح

كما سبقت الإشارة إلى ذلك أعلاه، يبتعد القياس المقترح عن اعتماد أو تقليد قياس فقر الدخل لعدم ملاءمته، كما أنه ينطلق من ضرورة الاستجابة لمتطلبات السهولة والقابلية للاستخدام في رسم السياسات. لكن ذلك لا يعني عدم وجود إطار مفهومي، وخلفية علمية وتنموية لمثل هذه المقاربة، بل إن العكس تماماً هو الصحيح.

إن طريقة القياس المقترحة تتفق مع مقاربات عالمية، وإقليمية، ووطنية في مجال قياس الفقر المتعدد الأبعاد. ونجد مسميات متعددة لمثل هذه المقاربة. من هذه المسميات مفهوم **الفقر البشري** وقياسه المعتمد من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عالمياً (دليل الفقر البشري الذي يتضمن قياس الحرمان في ثلاثة أبعاد هي مستوى المعيشة - الدخل، والصحة، والتعليم). ويستند هذا الدليل إلى مفهوم فقر القدرات، وهو تطبيق لمقاربة التنمية من منظور القدرات ومؤسسها أمارتيا سن.

وهناك أيضاً مقياس اسمه «دليل القدرات الأساسية» من تصميم منظمة غير حكومة دولية هي الراصد الاجتماعي ويتكون الدليل الذي يقترحونه من ثلاثة مؤشرات هي معدل وفيات الأطفال دون الخامسة، ومتوسط معدل البقاء في المدرسة حتى الصف الخامس والالتحاق بالتعليم الأساسي، ومعدل الولادات التي تجري تحت إشراف موظف طبي مؤهل، (انظر تقارير الراصد الاجتماعي التي تصدر سنوياً). كما أن **اليونيسف** طورت دليلاً خاصّاً لقياس **حرمان الأطفال** وفق منهجية مشابهة، وكذلك فعلت منظمة **الموئل** UNHABITAT التي تعتمد أدلة خاصة بها لتقييم وضع البيئة المدينية استناداً إلى مؤشرات الخدمات العامة وغيرها.

من جهة أخرى، تضمن تقرير **لجنة ستيغلتز - سن - فيتوسي** التي شكلها الرئيس الفرنسي ساركوزي عام 2008 لقياس الأداء الاقتصادي والتقدم الاجتماعي، والتي صدر تقريرها عام 2009 (www.stiglitz-sen-fitoussi.fr)، فصلاً خاصّاً عن قياس نوعية الحياة التي يقترح التقرير أن يشتمل قياسها على سبعة ميادين هي: **الصحة، التعليم، الأنشطة الشخصية، حرية التعبير والحوكمة، شبكة العلاقات الاجتماعية، الظروف البيئية، وفقدان الأمن والاستقرار.** وقد توسع هذا التقرير في تأسيس هذه المقترحات على مرتكزات نظرية ومفهومية صلبة.

وعام 2010، بدأ **برنامج الأمم المتحدة الإنمائي** باعتماد مقياس جديد بديل لدليل الفقر البشري وحل محله في تقارير التنمية البشرية. هذا الدليل الجديد المسمى «**دليل الفقر المتعدد الأبعاد**» (Multi-Dimensional Poverty Index - MPI) يعتمد منطقاً مشابهاً للمحالاوت الأخرى، وهو يغطي ثلاثة ميادين - تمثل الحرمان من القدرات الأساسية نفسها التي يتكون منها دليل التنمية البشرية، أي المعرفة، والصحة، ومستوى المعيشة - ولكنها خلافاً لدليل الفقر البشري الذي هو دليل تجميعي، فإن دليل الفقر المتعدد الأبعاد يقيس فقر الأسرة نفسها.

الشكل 1-1: دليل الفقر المتعدد الأبعاد MPI (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي - تقرير التنمية البشرية 2010)

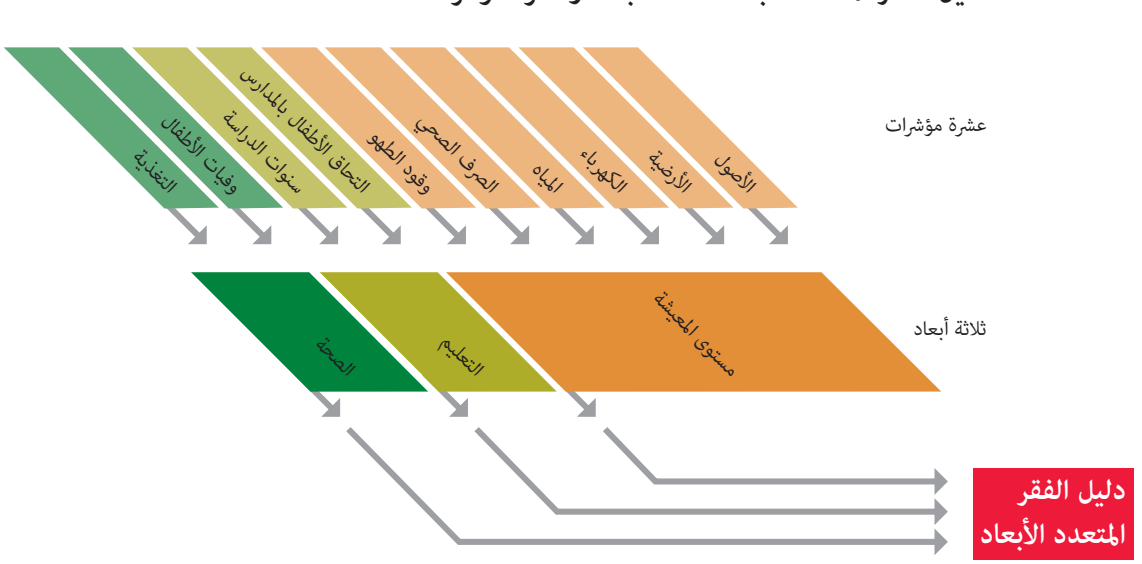

ملاحظة: حجم المحور يرمز إلى حجم المؤشرات

المصدر: Alkire and Santos 2010

4- تجربة عربية منذ عام 1998

ثمة **تجربة عربية** طبقت في لبنان والعراق والأردن وفي دراسة مقارنة لسبعة بلدان عربية، اعتمدت منهجية عرفت في بداياتها تحت اسم **منهجية الحاجات الأساسية غير المشبعة**، استخدمت دليلاً لقياس مستويات المعيشة تحت اسم «**دليل أحوال المعيشة**» أو «**دليل مستوى المعيشة**»، وهي أيضاً تتسق مع هذه المقاربة. وهناك تجارب أخرى مشابهة في دول ومناطق أخرى من العالم[1].

1- يمكن مراجعة سلسلة دراسات خارطة أحوال المعيشة (وعددها ثلاث) التي صدرت عن وزارة الشؤون الاجتماعية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بين عامي 1998 و2008 في لبنان. كما يمكن مراجعة خارطة الحرمان ومستويات المعيشة التي صدرت عن وزارة التخطيط والجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العراق عام 2006 وعام 2011. وكذلك تقرير «الفقر والحرمان في بعض الدول العربية: دراسة مقارنة في ضوء نتائج مسوحات الصحة العربية في المغرب، الجزائر، تونس، جيبوتي، لبنان، سوريا، اليمن»، الصادر عام 2009 عن جامعة الدول العربية، المشروع العربي لصحة الأسرة - بابفام، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، و«دراسة تطور نوعية الحياة في الأردن 2002 - 2010»، و«دليل نوعية الحياة في الأردن لعام 2010»، الصادرة عن وزارة التخطيط الأردنية ودائرة الإحصاءات العامة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والإسكوا، والصادرة عام 2013.

الشكل 1-2: دليل أحوال المعيشة - لبنان 1998

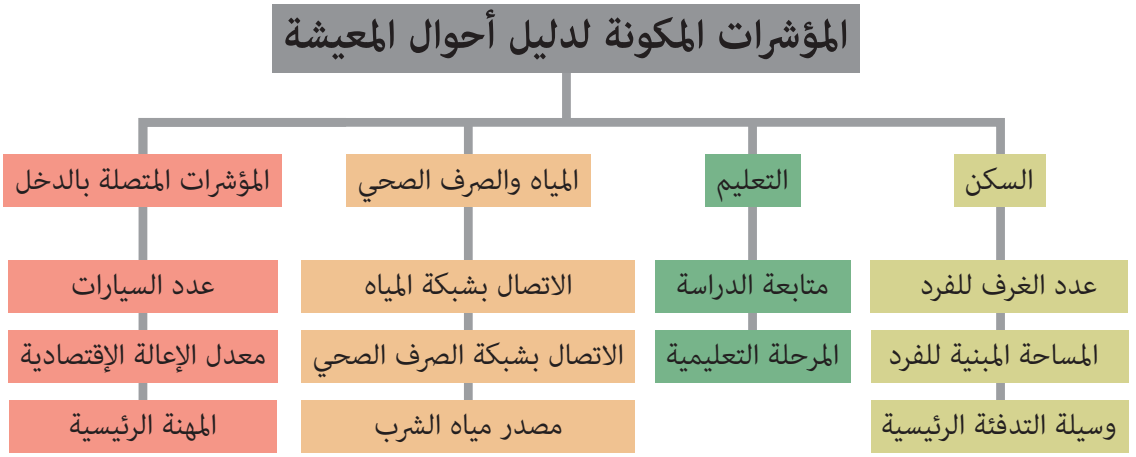

المصدر: خارطة أحوال المعيشة في لبنان - 1998

5- دليل الحرمان الحضري

تتفق طريقة القياس التي نقترحها في هذه الدراسة مع هذا الاتجاه الحديث جدّاً لقياس الفقر المتعدد الأبعاد، لا بل هي تطبيق متقدم زمنيّاً على المحاولات الأخيرة، وهو تطوير لمنهجية الحاجات الأساسية غير المشبعة المستخدمة في البلدان العربية منذ عام 1998. وقد سعى الاقتراح لكي يكون على أكبر قدر ممكن من البساطة، مع احترام الأسس المنهجية، والمتطلبات العلمية في الوقت نفسه.

وقد اتبعت الخطوات والأسس التالية في تصميم هذا المقياس، الذي سوف نسميه من الآن فصاعداً، «**دليل الحرمان الحضري**»، أو «**الدليل**» للاختصار.

1- الميادين التي يتكون منها الدليل

يتكون الدليل من أربعة ميادين تمثل جميعها أبعاداً رئيسة لتعريف الفقر المتعدد الأبعاد. هذه الميادين متعارف عليها على نطاق واسع بصفتها تشكل محددات أساسية لمستوى معيشة الأسر والأفراد، كما أنها منسجمة مع مضمون القمم العالمية، ولاسيما أهداف الألفية في صيغتها المعتمدة عام 2000، كما مع المقترحات الأولية التي هي قيد النقاش حاليّاً في سياق تحديد الأجندة التنموية للأمم المتحدة لما بعد 2015. وهذه الميادين لها أهمية متساوية في الدليل، وهي التالية:

أ- السكن.
ب- التعليم.
ج- الصحة.
د- الوضع الاقتصادي للأسرة.

وقد تم اختيار **ثلاثة مؤشرات لقياس مستوى الحرمان في كل ميدان** من هذه الميادين على النحو المبين في الشكل أدناه (الشكل رقم 1-3).

لا يعتبر هذا الاختيار نهائيّاً ولا مقفلاً، حيث إننا لا نزال في مرحلة بناء المنهجية. وقد كان محكوماً أيضاً بخصائص المدينة التي طبقت الدراسة فيها (مدينة طرابلس في الأساس، وتطبيق جزئي في تونس ونواكشوط)، وبالقيود الناجمة عن العمل الميداني. وفي ضوء تكرار التجربة في أكثر من مدينة عربية، وأيضاً في بيئات ريفية، سوف يقود ذلك إلى تأسيس أكثر صلابة للمنهجية نفسها، كما أنه سوف يؤدي إلى القيام بخيارات تتعلق ببناء الدليل نفسه، وميادينه، ومؤشراته، بما في ذلك خيار تعدد الأدلة بحسب اختلاف الظروف والأهداف، من ضمن المنهجية الواحدة. كما أن المؤشرات المختارة يمكن أن تتغير لتلائم الزمان والمكان المحددين، مع ضرورة لحظ المرونة الكافية من أجل المقارنات الوطنية والإقليمية والدولية.

يحتوي المثل الذي نتناوله بالتفصيل في ما يلي، مدينة طرابلس في لبنان، على **جانب خاص بالمدينة قد لا يكون قابلاً للتطبيق في مدن أخرى** لا تشبهها، ويحتوي أيضاً على بعد عام، «مطلق»، يتمثل في أن هناك نوعاً من التوافق العالمي على ما يعتبر حاجات أساسية وحقوقاً لا بد أن تتوفر لكل إنسان في أي مكان من العالم، وهو الجانب المطلق أو العام للفقر؛ كما يحتوي أيضاً **على بعد عام: منهجي**، إذ إن الاختلاف في الأدوات والمؤشرات لا يعني اختلاف المنهجية والخلفيات. وسوف نلفت النظر إلى هذه الجوانب العامة في مثال طرابلس، بشكل مباشر، كلما وجدنا ذلك ضروريّاً.

الشكل1-3: تكوين دليل الحرمان الحضري (المطبق في طرابلس - لبنان)

دليل الحرمان الحضري

التعليم	السكن	الصحة	الوضع الإقتصادي
الأب أو الأم دون الإبتدائي	مسكن مرتجل أو أكثر من 2 في غرفة نوم واحدة	الأسرة ليس لديها تأمين صحي	الأسرة لا حساب مصرفياً لها
طفل واحد غير ملتحق بالروضة أو الأساسي	لا تبريد ولا تدفئة ملائمة في المسكن	أحد الأفراد مرض ولم يتابع علاجه	الأسرة لا تملك سيارة
لا أحد في الأسرة معه شهادة ثانوية	لا اشتراك في مولد كهرباء خاص	آخر طفل مولود خارج المستشفى	الأسرة لم تزر المطاعم أو المقاهي خلال شهرين

2- في التأسيس المفهومي وفلسفة القياس

قياساً على المقاربات التنموية - الفلسفية التي سبقت الإشارة إلى بعض عناصرها في المقدمة، فإن «فلسفة» دليل الحرمان الحضري، تلحظ تغطية أبعاد متعددة من الحياة الكلية للمواطن التي تتداخل في ما بينها، والتي تتشكل حالة الفقر من مركب منها لا ينحصر في جانب دون آخر، إلى جانب التزامها بمبدأ البساطة وسهولة الاستخدام، في الوقت عينه.

وتعريف الفقر/الحرمان المعتمد في الدليل، والمتغيرات والمؤشرات التي تم اعتمادها في الدليل، يمكن مقاربته من منظور مركب يلحظ:

أ- الاحتياجات.

ب- الموارد.

ج- القدرات.

د- الحقوق.

هـ- الحريات - الخيارات.

سوف نوضح ذلك بتكثيف، مع تقديم الأمثلة التي تبين الترابط بين المؤشر وبين الفئة التي ينتسب إليها بالأولوية بحسب المنهجية المعتمدة.

أ- الفئة الأولى تغطي **الاحتياجات needs**، وهو ما يمثله ميدان السكن والخدمات، حيث يشمل المسكن ومواصفاته، وخدمات المرافق العامة الأساسية. ويتم التعامل معها باعتبارها حاجات أساسية لا بد من توفرها، ويعتبر غيابها مؤشراً على الحرمان والفقر. ويتم قياسها بواسطة متغيرات تقيس مباشرة تلبية الحاجة المقصودة. كذلك اعتبر مؤشر عدم زيارة الطبيب في حال المرض أو عدم متابعة العلاج بمثابة حرمان من حاجة أساسية. أيضاً اعتبر مستوى تعليم الوالدين مؤشر قدرة وحاجة في الوقت نفسه.

ب- الفئة الثانية تغطي **الموارد resources**، والمقصود بالدرجة الأولى الموارد الاقتصادية أو المالية التي تقاس عموماً من خلال الدخل والإنفاق وملكية الأصول. بالنسبة إلى الدليل المقترح، وحيث أنه تم إهمال مؤشرات الدخل والإنفاق التي يعبر عنها قياس فقر الدخل (خطوط الفقر التقليدية)، يتم اعتماد مؤشرات بديلة وغير مباشرة (proxy indicators) لقياس هذا الجانب. وفي حالتنا هذه تم اعتماد **مؤشر وجود حساب مصرفي لدى الأسرة، وملكية سيارة،** للدلالة على مستوى الدخل واستقراره. كما تم اعتماد مؤشر **زيارة المطاعم والمقاهي** كمؤشر غير مباشر أيضاً يدل على توفر فائض في الموارد يمكن إنفاقه على الترفيه، وإن كان له بعد آخر أكثر أهمية سوف يرد لاحقاً. كما أن **حصول آخر ولادة خارج المستشفى** اعتبر من مؤشرات نقص الموارد/ الدخل أيضاً.

ج- الفئة الثالثة هي **القدرات capabilities**، ويمثلها في الدليل **ميدان التعليم**، وهو من القدرات الأساسية التي يشار إليها دائماً (بالإضافة إلى الصحة) في مقاربة القدرات، وفي جميع الأدلة التي تعتمد مقاربة التنمية البشرية ومقاربة القدرات. وثمة إجماع على أهميتهما واعتبارهما من القدرات الأساسية بالنسبة للتنمية ولمستوى المعيشة، حيث إنها

تدل على قدرة الأسرة (والأفراد) على تطوير وضعهم للخروج من حالة الفقر. ويتم قياس هذه القدرات من خلال مؤشرات مباشرة أيضاً. وعادة تعتبر الصحة من ضمن القدرات. وهذا صحيح عندما يتعلق الأمر بالصحة (لا المرض) بما هي قدرة جسدية وذهنية على ممارسة العمل والقيام بمتطلبات الحياة. وفي الدليل المعتمد هنا، فإن مؤشرات الصحة اعتبرت أيضاً مؤشرات دالة على حاجة أو على مستوى الدخل وتوفر الموارد. **وهذا لا ينفي ذاك،** بل هو يتعلق بمنظور الاستخدام في الحالة المحددة.

د- الفئة الرابعة تتعلق **بالحقوق،** ويمثل هذه الفئة بالأولوية وبشكل مباشر، مؤشراً **الالتحاق بالتعليم للأطفال دون 15 سنة، وتوفر التأمين الصحي.** إضافة إلى مؤشرات أخرى حيث يرد بعد الحقوق في المستوى الثاني من الأولوية.

هـ- الفئة الخامسة تتعلق **بالحريات - الخيارات،** ويمثلها بالدرجة الأولى مؤشر **زيارة المطاعم والمقاهي،** إضافة إلى مؤشرات إضافية هي التعليم الثانوي، وملكية السيارة، وامتلاك اشتراك في مولد كهربائي، والتي فيها بعد متصل بالحرية غير قليل الأهمية.

ثمة ملاحظة هامة في هذا السياق، وهو أننا نعتبر أن كل الميادين والمؤشرات المشار إليها بمثابة **احتياجات وموارد وقدرات وحقوق وحريات في الوقت نفسه.** أما التمييز فهو للتركيز على جانب له أولوية من منظور المنهجية ومنطقها لا يحول دون تعدد الأوجه في الحالة الواحدة حيث إن الحياة أكثر تداخلاً وتعقيداً من أن تختزل في فئات أحادية الطابع وغير مرنة. أما عن **منظور الحقوق** أيضاً، فإن الإضافة التي تشكلها مقاربة الحقوق هي أن الحرمان من الاحتياجات أو الموارد أو القدارت هو انتهاك لحقوق الفقراء، وأن توفيرها هو أيضاً حق من حقوقهم على المجتمع، وله **طابع الإلزام بالنسبة للدولة والمجتمع والقطاع الخاص،** لجهة إيجاد وسائل وطرق لتوفيرها فعليّاً. كما أن لمنظور الحقوق خاصية أخرى، هي تأكيده على تلازم الحقوق وعدم اجتزائها، ورفض فكرة المقايضة بين حق وآخر.

يلخص الجدول التالي توزع المؤشرات المختارة حسب الفئات الخمس التي جرى عرضها. ويشير الرقم في الجدول إلى درجة الأولوية. على سبيل المثال، إن مستوى التعليم المنخفض للأهل يدل بالدرجة الأولى على نقص في القدرات والحاجات (التعليم حاجة لتحسين شروط العمل هنا)، مما يحد من قدرة الوالدين على توفير الموارد اللازمة لمعيشة الأسرة. ثم إنه يحد من خياراتهم. إلا أن حرمان الطفل من الالتحاق، هو بالدرجة الأولى انتهاك للحق، وهو ما يؤثر لاحقاً على قدراته. والاختلاف في الأولوية هنا نابع من اختلاف الأدوار الاجتماعية لكل من الطفل (حقه في التعليم، ولا مسؤولية عليه في تأمين الدخل)، مقارنة بالأهل (الأولوية لتوفير متطلبات الحياة).

الجدول 1-1: تصنيف مؤشرات دليل الحرمان الحضري بحسب توصيفها ودلالتها

المؤشر	حاجات	موارد	قدرات	حريات أو خيارات	حقوق
أحد الوالدين لم ينه الابتدائي	1	2	1	3	
طفل في الأسرة بين 4 و15 غير ملتحق			2		1
لا أحد في الأسرة حائز على الشهادة الثانوية		2	1	2	
مسكن مرتجل أو أكثر من شخصين في غرفة النوم	1				2
الأسرة ليس لديها إشتراك في مولد كهربائي خاص	1			2	
المسكن ليس فيه تبريد ولا تدفئة ملائمة	1				
الأسرة ليس لديها تأمين صحي		2			1
مرض شخص في الأسرة ولم يتابع علاجه	1				2
آخر ولادة تمت خارج المستشفى		1		2	
الأسرة لا تملك سيارة		1		2	
الأسرة ليس لديها حساب مصرفي		1			2
الأسرة لا تزور المطاعم والمقاهي		2		1	
مجموع مرات التوصيف	5	7	3	6	5
مجموع مرات التوصيف في الترتيب الأول	5	3	2	1	2

كما يبدو من الجدول أعلاه، فإن المؤشرات المختارة تغطي «الفئات» الخمس المشار إليها في التأسيس النظري، والنسبة الأكبر هي للمؤشرات التي تغطي الحاجات والموارد (انسجاماً مع توجهنا للتركيز على البعد المادي للفقر في بناء المقياس)، دون إغفال الفئات الأخرى المتصلة بالقدرات، والحقوق، والحريات. مع العلم أن هذه الفئات مغطاة بشكل مقبول جدّاً عندما يتعلق الأمر بالبعد الثاني من حيث الأهمية، ولاسيما الحقوق والحريات، وأيضاً القدرات.

3- وحدة التحليل، وحدة القياس

وحدة التحليل وفق هذه المنهجية، هي الأسرة. الفقر هو ظاهرة أسرية أكثر مما هو ظاهرة فردية، خصوصاً في مجتمعاتنا. وبناء عليه، فإن **وحدة القياس هي الأسرة أيضاً.** والأفراد الفقراء هم الذين ينتمون إلى أسر فقيرة. ونعتقد أن اختيار الأسرة بصفتها وحدة القياس والتحليل هو أكثر انطباقاً على الواقع. كما انه عملي في الممارسة على مستوى المدينة، دون أن يعني ذلك عدم إمكان تخصيص فئات معينة أو أفراد بخصائص معينة ببرامج وتدخلات خاصة، ولكن ذلك لا يعني أنه يجب بالضرورة تعريف الفقر وقياسه على مستوى الأفراد كنقطة انطلاق منهجية.

4- المجالات أو الأبعاد في كل ميدان

يتكون الدليل من أربعة ميادين كما سبقت الإشارة إلى ذلك، وهي التي يجب تحديدها أولاً. يلي ذلك تحديد مجالات أو **أبعاد فرعية** يغطيها كل ميدان. ثم يتم تحديد **المؤشرات** لكل بعد من هذه الأبعاد.

إن التمييز بين الأبعاد الفرعية أو المجالات المختلفة ضمن كل ميدان، يساعد على تصميم دليل يأخذ بعين الاعتبار الاحتمالات والحالات المختلفة للحرمان ضمن الميدان الواحد، كما يساعد على تحديد المؤشرات على نحو أكثر دقة، بما يساعد على قياس الحرمان الإجمالي ضمن الميدان المعين بكل ابعاده الفرعية الهامة.

ويلخص الجدول التالي المجالات أو الأبعاد الفرعية في كل ميدان من الميادين الخمسة، مع شرح المنطق الكامن وراء هذا الاختيار.

جدول 1-2: الميادين والأبعاد الفرعية (المجالات) المكونة لدليل الحرمان الحضري

الميدان	البعد الفرعي (أو المجال)	التفصيل
1- السكن والخدمات	1-1 بعد حالة السكن الإجمالية - موقع المسكن، وحالته الإجمالية؛ أو حالة الاكتظاظ.	السكن من الحقوق والحاجات الأساسية للإنسان. كما انه يدل على وضع الأسرة المعيشي ومستوى دخلها، الراهن و/أو السابق. موقع المسكن له أهمية كبيرة كمؤشر للفقر الحضري. وأحياناً يكون موقع المسكن كافياً للتعرف على حالة الفقر، خصوصاً في حالة الأحياء العشوائية. حيث يكفي وقوع المسكن ضمن العشوائيات لكي يختزل ذلك كل حالات الحرمان بالنسبة للسكن (مواد البناء غير الدائمة، وعدم توفر الخدمات، وعدم توفر الملكية الآمنة..إلخ). الحرمان أو الفقر في هذه الحالة، يكون مقترناً بالحي أو صفة له، والأسرة التي تسكنه تكون فقيرة عموماً بدلالة سكنها فيه. في حال لم يكن المسكن واقعاً في حي عشوائي بل هو موجود ضمن نطاق أحياء المدينة الأخرى، فإن الحالة الإجمالية للمسكن تكون بدورها معبرة عن الحالة الإجمالية للأسرة. وهنا أيضاً، فإن الحالة الإجمالية المتردية للمسكن، تكون دالة على الحرمان في ميدان السكن، وعلى الفقر عموماً. تشكل كثافة الأشغال مظهراً من مظاهر الحرمان في مجال السكن لما يتنج عنها من نتائج سلبية متعددة على المستوى النفسي، والاجتماعي، والتعليمي، والصحي..إلخ. وتتعلق كثافة الأشغال بالتناسب بين حجم الأسرة ومساحة المسكن أو عدد غرفه. وبشكل عام، كثافة الأشغال مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالفقر (هناك حالات خاصة حيث يكون هذا الارتباط ضعيفاً في الأسر غير النظامية صغيرة العدد)، كما أن كثافة الأشغال المرتفعة ظاهرة مدينية بالدرجة الأولى (في حالة لبنان على سبيل المثال) حيث هناك صعوبة في تأمين مساكن كبيرة (وهو ما قد يكون متاحاً في بعض الحالات في الأرياف). ويتم قياس كثافة الأشغال في كل أحياء المدينة دون استثناء باعتبارها دالة على الحرمان في مجال السكن، وعلى الفقر. يمكن فصل حالة المسكن عن كثافة الأشغال باعتبارهما بعدين فرعيين مختلفين. والدمج هنا لأسباب عملية، حيث تمت مقاربة الموضوع من منظور شروط السكن الإجمالية، ما يتعلق منها بحالة البناء المادية، وكثافة أشغال الساكنين فيه. والخيار الآخر ممكن أيضاً، كما يمكن الأكتفاء بأحدهما عندما يكون ذلك كافياً.
	2-1 بعد الخدمات العامة - توفر خدمات المرافق العامة في المسكن	في حال وجود المسكن خارج العشوائيات، وإذا كانت حالته الإجمالية مقبولة، فإن ذلك لا يعني عدم وجود حرمان في ظروف السكن. فالمسكن اللائق هو الذي تتوفر فيه الخدمات الأساسية والذي يكون موصولاً إلى شبكة الخدمات والمرافق العامة، ولاسيما المياه والصرف الصحي والكهرباء، وهي الخدمات الأكثر استخداماً في المؤشرات العالمية. ولا يعتبر عدم توفر الخدمات وحده مؤشراً على الفقر، بل هو مؤشر حرمان من الخدمات المعنية، وقد يكون ناتجاً عن عوامل أخرى خارج نطاق الأسرة أو الفقر (حالات من تدهور البنى التحتية بسبب عوامل طبيعية أو نزاعات على سبيل المثال).
	3-1 بعد البيئة الصحية داخل المسكن - توفر التدفئة والتبريد	تتوفر الخدمات العامة من خلال الشبكات العامة الحكومية أو الخاصة والتي لها طابع مرفق عام. في حين إن توفر التدفئة والتبريد هو من مسؤوليات الأسرة نفسها، وهي تدل على توفر بيئة صحية داخل المسكن لمواجهة حالات البرد أو الحر، وأثرها على الصحة ورفاهية التواجد ضمن المسكن. ويمكن اختيار أبعاد أخرى تغطي هذا الجانب بحسب خصائص البلدان، مثل التهوئة، ودخول الشمس، ووجود ملوثات داخل المسكن ...إلخ. وبشكل عام يعتبر توفر التدفئة والتبريد، مؤشراً على بيئة السكن وعلى نوعية الحياة وعلى توفر الموارد على حد سواء.

2- التعليم	2-1 بعد الرصيد التعليمي للأهل - المستوى التعليمي لرب الأسرة وشريكه	التعليم واحد من القدرات/الحاجات/الحقوق الأساسية التي يمكن الاستناد إليها من أجل تحسين مستوى المعيشة والخروج من حالة الفقر. وهو أيضاً بعد مستخدم في كل أدلة التنمية البشرية والحرمان والفقر البشري وفي أهداف الألفية، بصفتها من متلازمات فقر الدخل، أو بصفتها من المؤشرات التي تتكون منها أدلة الفقر البشري. المستوى التعليمي للوالدين هو مؤشر دال على مستوى معيشة الأسرة، ومستوى دخلها. وكل الدراسات تؤكد وجود ارتباط عكسي قوي جدا بين الفقر والمستوى التعليمي، وفي كل البلدان. المستوى التعليمي المنخفض لرب الأسرة مؤشر قوي على تدني مستوى المعيشة. بدوره، فإن المستوى التعليمي للأم شديد الارتباط بحالة الفقر أو الرفاه، لا بل هو أكثر ارتباطاً بهما مما هو عليه الأمر بالنسبة لرب الأسرة الرجل. كما أن المستوى التعليمي للأم شديد الارتباط بمستوى وفيات الأطفال، وبوضعهم التغذوي والصحي، إضافة إلى ارتباطه القوي أيضاً بعدد من المؤشرات الديموغرافية. وبشكل عام، فإن الأمية والمستوى التعليمي المنخفض، مؤشران أكيدان على الفقر.
	2-2 بعد الحق في التعليم - التحاق الأطفال بالتعليم الأساسي	تنص القوانين الوطنية بشكل عام على حد أدنى إلزامي للتعليم للجميع. وحتى في حال لم يكن ذلك موجوداً في نص القانون، يكون هناك تعارف اجتماعي على ضرورة حد أدنى لسنوات التمدرس. كما أن أهداف الألفية والاتفاقية الدولية لحقوق الطفل، تنص بوضوح على حق الطفل في الحصول على التعليم الابتدائي (أو الأساسي) بصفته حقّاً لا يجوز انتهاكه. بهذا المعنى، فإن وجود طفل غير ملتحق بالمدرسة وهو دون سن التعليم الإلزامي (عادة يكون أما 12 سنة، أو 15 سنة)، هو بدوره مؤشر حرمان ودليل فقر الأسرة. ولا يمكن افتراض وجود اسرة تتوفر لديها موارد كافية ويكون لديها طفل خارج المدرسة (لا يعني ذلك عدم وجود حالات استثنائية أو خاصة ولكن ليس لذلك أهمية إحصائية). لذلك يعتبر وجود طفل دون السن المحددة بالقانون، أو بالمواثيق الدولية، غير ملتحق بإحدى مؤسسات التعليم (لأسباب اقتصادية)، مؤشراً قويّاً على فقر الأسرة. كما أن الاتجاه السائد عالميّاً ووطنيّاً اليوم، يعطي أهمية كبيرة لمرحلة الروضة أو ما قبل التعليم الابتدائي، خصوصاً في البلدان التي حققت نسب التحاق في التعليم الابتدائي تقارب الـ 100%. لذلك فهي لم تعد تصلح كمقياس للحرمان أو الفقر لأنه لم يعد لها قدرة تمييزية. على هذا الأساس، فإن الفترة المشمولة بالقياس هنا، تشمل مرحلة الروضة (4-5 سنوات)، ومرحلة التعليم الأساسي كلها حتى عمر 15 سنة.
	2-3 بعد القدرات البشرية - إنجاز مرحلة التعليم الثانوي بنجاح	ينظر عادة إلى الالتحاق بالتعليم الأساسي وإكماله بصفته حقّاً من حقوق الطفل - الإنسان بالدرجة الأولى. يعتبر إتمام التعليم الثانوي بنجاح مقياساً هامّاً للقدرات المتوفرة داخل الأسرة. فالتعليم الثانوي يفتح أفقاً لتنوع أكبر في اختيار العمل وتوفير دخل أعلى مستوى، كما أنه يفتح فرص التعليم الجامعي وما ينتج عنه من مكانة اجتماعية واقتصادية، ومن ممارسة للحرية والخيارات الشخصية. بهذا المعنى فإن إتمام التعليم الثانوي بنجاح هو مقياس للقدرة بالدرجة الأولى، ويعبر عن توفر حد أدنى من موارد العيش، كما ينظر إليه بصفته نتيجة لخيارات الأسرة في استخدام مواردها خلال العقد السابق، التي أتاحت لها توفير التعليم الثانوي لأحد أفرادها، وهو ما يزيد من احتمالات تحسين أوضاعها وخروجها من الفقر في حال كانت فقيرة. تنخفض أهمية هذا المؤشر عندما تتدنى نوعية التعليم، ويصبح من الضروري إدخال مؤشر مكمل دال على النوعية، ويمكن في بعض الحالات التمييز بين التعليم الخاص أو الحكومي في حال كان ذا دلالة. كما تنخفض أهمية هذا المؤشر عندما تضعف علاقة التعليم بسوق العمل.

3- الصحة	3-1 بعد الحماية - توفر التأمين الصحي	توفر التغطية الصحية هو حق من حقوق المواطن، وأحد العوامل الحاسمة المؤثرة في مستوى المعيشة. إن عدم كفاءة النظام الصحي، وعدم توفر تغطية صحية فعالة، من شأنه ان يكون من أسباب الإفقار الأكثر شيوعاً على المستوى الأسري في حال تعرض أحد أفراد الأسرة لمرض. توجد قنوات عديدة لتوفير الرعاية الصحية، وتتفاوت السياسات والتنظيمات المؤسسية حسب البلدان والمجتمعات، بين دور أساسي تقوم به الدولة، أو القطاع الخاص، أو المجتمع المدني. ويعتبر توفر الخدمات الصحية واستخدامها الفعلي مؤشر كميّاً رئيساً للرعاية الصحية، لكن توفر الحماية من خلال نظام للتأمين الصحي (أيّاً كانت طبيعته)، يعتبر مؤشراً أساسيّاً لقياس الأمان الصحي، والقدرة على الحصول على العناية المطلوبة. وقد دلت دراسات متقاطعة، بأن الفقراء عموماً، وخصوصاً العاملين في القطاعات الهامشية، والزراعة، والقطاع غير المهيكل، والمهاجرين...إلخ، هم الأكثر حاجة إلى التأمين الصحي، والأقل شمولاً بالتغطية. ويعتبر عدم توفر التأمين الصحي مؤشراً قويّاً على التعرض واحتمال الوقوع في الفقر في حال المرض بسبب ما تستهلكه الرعاية الصحية من موارد الأسرة، وما يتسبب به المرض من فقدان القدرة على العمل، أو الدراسة، أو القيام بالوظائف العادية. لذلك يعتبر عدم توفر التأمين الصحي، مؤشر حرمان في الميدان الصحي، ومؤشر تعرض للفقر، ومؤشراً دالاً إلى حد ما على مستوى معيشة متدن نظراً لأن ذوي الدخل المرتفع مشمولون عموماً بالتغطية الصحية، أو تتوفر لهم إمكان اللجوء إلى شركات التأمين الخاصة عند الحاجة.
	3-2 بعد العلاج - عدم القدرة على توفير الرعاية الصحية	تدل عدم قدرة الأسرة على توفير الرعاية الصحية على مستوى معيشة متدن، وعدم توفر الموارد الكافية من أجل دفع أكلاف الرعاية الصحية. قد تكون هناك اسباب أخرى لعدم الحصول على الرعاية الصحية، بعضها يتعلق بعدم توفر المؤسسات الصحية من مستشفيات أو مستوصفات أو عيادات خاصة، أو عدم وجود برامج رعاية صحية فعالة وذات تغطية واسعة بالنسبة لبعض الأمراض أو الفئات (أمراض مزمنة، أو صحة إنجابية). كما يمكن أن يكون هناك بعض العادات والسلوكيات التي تحول دون الحصول على الرعاية الصحية. يعتبر عدم لجوء الأسرة لاستخدام الخدمات الصحية العلاجية في حالة التعرض للمرض، مؤشراً مباشراً على الحرمان الصحي، ومؤشراً غير مباشر على مستوى المعيشة المنخفض وانخفاض الدخل. ففي مثل هذه الحالات، تفضل الأسر الفقيرة استخدام الموارد المحدودة المتوفرة لديها من أجل «اولويات» أخرى غير الوقاية أو العلاج، إذا لم يكن الأمر يتعلق بمرض على درجة من الشدة. يتم القياس هنا على أساس عدم استخدام الخدمات الصحية في حالة إصابة أحد أفراد الأسرة بمرض لأسباب اقتصادية، أي الخدمات العلاجية الفعلية والواضحة، وذلك تلافياً لأثر العوامل الأخرى السلوكية والعادات، وهو ما يبقي المؤشر المقترح ضمن دائرة الترابط الواضح بين الصحة والفقر.
	3-3 بعد الصحة/الوقاية - صحة الأم والطفل	تعتبر صحة الأطفال والأمهات مؤشراً ذا دلالة اجتماعية قوية بالنسبة لمستوى معيشة الأسرة. ويتعلق الأمر هنا بصحة الأطفال والأمهات، وليس المراضة، وذلك من خلال المؤشرات المعتمدة عالميا وعلى نطاق واسع والتي تستخدم الحالة التغذوية للأطفال بصفتها مؤشراً معبراً عن جملة عوامل اقتصادية واجتماعية وصحية وتغذوية للأسرة عموماً، أو من خلال مؤشرات الرعاية الصحية أثناء الحمل أو أثناء الولادة، وهي أيضاً مستخدمة على نطاق واسع عالميّاً. لذلك تعتبر صحة الأمهات وصحة الأطفال دالة على المستوى المعيشي والفقر، وهي مستخدمة في أهداف الألفية ودليل الفقر البشري وغيرهما. وهي مؤشر صحة لا مرض، ووقاية لا علاج.

4- الوضع الاقتصادي للأسرة	1-4 بعد العمل المنتج - توفر العمل والدخل المستقر	يعتبر توفر العمل المنتج والمستقر مؤشراً بالغ الدلالة على الوضع المعيشي للأسرة، وعلى مستوى دخلها واستقراره، وعلى مستوى الرفاه، والاندماج الاجتماعي - الاقتصادي. يمكن قياس هذه الأبعاد مباشرة من خلال السؤال عن طبيعة العمل وخصائصه، وكذلك من خلال السؤال المباشر عن الدخل. وهو ما يتطلب توجيه عدة أسئلة لاستيضاح الجوانب المختلفة المطلوب قياسها. وفي حالتنا الساعية إلى البساطة، فإن السؤال عن توفر حساب مصرفي للأسرة هو في الحالة اللبنانية، قياس غير مباشر لتوفر العمل والدخل المستقرين.
	2-4 بعد ملكية أصول - امتلاك وسيلة نقل خاصة	تدل ملكية الأصول على مستوى الدخل الحالي و/أو المتراكم، كما أنها تدل على نمط العيش ومستوى الرفاه. وتعتبر ملكية الأصول المختلفة (عقارية، سلع معمرة، سيارات ووسائل نقل، أسهم..إلخ)، مؤشراً مكملاً للدخل، وأكثر استقراراً منه، نظراً لاحتمال تعرض الدخل لتبدلات في مدى زمني قصير خلافاً لملكية الأصول التي تتبدل في مدى زمني أطول. كما أن ملكية الأصول تعتبر بمثابة رصيد متراكم واحتياط لدى الأسرة يمكن أن يخفف من وطأة أي صدمة غير متوقعة. ويوصي الخبراء دائماً، بأن لا يقتصر قياس مستوى معيشة الأسرة على الدخل فحسب، بل أن يستكمل بمؤشرات مناسبة عن ملكية الأصول، وهو ما يعطي فكرة أكثر موضوعية واكتمالاً عن وضع الأسرة ومستوى معيشتها ومسارها.
	3-4 بعد الرفاه وتنوع الخيارات - القدرة على الانفاق على الترفيه	نوعية الحياة ومستوى الرفاه مسألة تتجاوز تلبية الاحتياجات الأساسية الغذائية غير الغذائية. فالأسرة المرفهة هي تلك التي لديها إمكان ممارسة خياراتها وحريتها بدرجة أعلى. ويعتبر الترفيه وممارسة الهوايات، والقيام بالأنشطة الثقافية والفنية والاجتماعية، أو اختيار التخصص العلمي المتقدم والبحث، مؤشرات دالة على ذلك. والقدرة على ممارستها، تعني أن الأسرة توفر لديها فائض من الموارد، بعد تلبية احتياجاتها الأساسية القاهرة، وهذا الفائض (الذي قد يكون محدوداً) هو الذي تستخدمه من أجل القيام بأنشطة ترفيهية، وممارسة الخيارات الشخصية لأفرادها. ولا يخفى الأمر أن ثمة جانباً ذاتياً متعلقاً بالخيارات الشخصية لا يمكن إغفاله هنا، دون أن يعني ذلك انتقاصاً من أهميته واعتباره غير أساسي، لا بل - في نهاية المطاف - هنا يكمن جانب أساسي من تعريف الرفاه والحرية.

5- العرض التفصيلي للميادين ومؤشراتها

عرض الجداول (1-2) أعلاه التكوين الإجمالي للميادين والمجالات أو الأبعاد الفرعية التي تشكل أساس بناء الدليل. الفقرات التالية تعرض بالتفصيل المؤشرات حسب كل ميدان، وتوضح مسوغات ذلك.

أ- ميدان السكن

يغطي هذا الميدان ثلاثة مجالات أو أبعاد فرعية (كما سبقت الإشارة إلى ذلك) هي الحالة الإجمالية للمسكن، وتوفر الخدمات، وكثافة الأشغال. ويبلغ مجموع المؤشرات المستخدمة في هذا الميدان، 3 مؤشرات، يقاس كل منها بواسطة سؤال بسيط، مع احتمالين للاجابة (نعم، لا)، ويعتبر الجواب الإيجابي مؤشراً على الحرمان. وتسجل علامة وأحد صحيح (1) مقابل كل جواب إيجابي من أجل تسهيل جمع مؤشرات الحرمان بشكل تراكمي.

في ما يخص الحالة الإجمالية للسكن، يتم التعرف إلى حالة الحرمان عندما تكون مادة بناء المسكن غير صالحة، أو عندما تسكن الأسرة في غرفة واحدة، أو في كوخ، أو خيمة، أو مسكن مرتجل، وما يماثلها من حالات. ولا تنطبق هذه الحالة عندما يسكن شخص واحد في غرفة مستقلة واحدة (كأن يكون يكون طالباً يسكن وحده قرب جامعته على سبيل المثال). وتعتبر «غرفة الناطور»، (الغرف الضيقة التي يسكنها حراس الأبنية) من ضمن هذه الفئة من الحرمان، في حال كانت تسكنها عائلة الحارس/الناطور.

- في ما يختص **بمكان سكن الأسرة،** وفي حال وقوعه في حي عشوائي، يعتبر ذلك كافياً لاعتبار الأسرة محرومة في مجال السكن، نظراً لأن تعريف الحي العشوائي يتضمن بالتعريف تراكم أشكال عدة من الحرمان تتعلق بالملكية القانونية، أو عدم صلاحية مواد البناء، أو عدم توفر الخدمات على اختلافها. وعلى هذا الأساس، في حال كان المسكن واقعاً ضمن العشوائيات، فإن الأسرة تعتبر حكماً محرومة في مجال السكن. وهذا استخدام جغرافي لمؤشر حالة السكن يمكن للسلطات المحلية أن تلجأ إليه على أساس تحديد المناطق العشوائية جغرافيّاً، واعتبارها وساكنيها مناطق فقيرة تستوجب تدخلاً من قبلها.

الجانب المتعلق **بكثافة الأشغال،** تم التعامل معه أيضاً ضمن هذا البعد الخاص بحالة السكن الإجمالية (الاختيار الذي قمنا به هو حال السكن أي حال المسكن وحال سكانه ضمن بعد واحد). يقترح الدليل ان تكون عتبة الحرمان وجود أكثر من شخصين لكل غرفة نوم في المسكن. توجد مؤشرات أخرى مستخدمة عالميّاً، مثل أن تكون كثافة الأشغال أكثر من ثلاثة أشخاص في الغرفة الواحدة (غرف نوم وغيرها)، أو مؤشر حصة الفرد من المساحة المبنية للمسكن بالأمتار المربعة، أو حتى يمكن وضع العتبة بشكل نسبي كأن تعتبر الأسرة محرومة في حال كانت كثافة الأشغال تفوق متوسط كثافة الأشغال الوطنية (أو تساوي مرة ونصفاً هذا المتوسط وما فوق...إلخ). إلا أن الدليل يقترح عدد الأشخاص في غرفة النوم الواحدة، لأنه الأكثر سهولة، ولأن نسبة الخطأ فيه تكون أقل من المؤشرات الأخرى (مساحة المسكن قد لا تكون دقيقة، كما أنه قد يكون هناك اجتهادات مختلفة بالنسة لتعريف غرف المسكن، في حين إن تعريف غرفة النوم ليس فيه أي التباس).

- في ما يتعلق **بالخدمات العامة،** عموماً يجري اختيار ثلاثة أنواع من الخدمات، **اتصال المسكن بشبكة المياه، وبشبكة الصرف الصحي، وبشبكة الطاقة الكهربائية.** وهي كلها أساسية. ويعتبر فقدان أي واحدة من الخدمات في المسكن مؤشراً على الحرمان. وبالتالي يمكن اختيار مجمل هذه الخدمات لقياس الحرمان من الخدمات، كما يمكن اختيار أحدها - أي الأكثر دلالة منها - لقياس مجمل الحرمان في بعض الخدمات. وفي حالة مدينة طرابلس، فإن غالبية كبرى من المساكن موصولة إلى شبكات المياه، والصرف الصحي، والكهرباء. وبالتالي يصبح المطلوب قياسه هو توفر الخدمة واستخدامها فعليا وذلك من خلال معرفة ساعات انقطاع المياه، وتلوث المياه، أو عدد ساعات التغذية بالتيار الكهربائي. وبحكم خصائص المدينة وتوفر الخدمات فعليّاً، وبسبب صعوبة تحديد ساعات التغذية، فإن الدليل المعتمد اختار توفر التيار الكهربائي للتعبير عن الخدمات لأنه الأقل توفرا، كما تم اختيار توفر اشتراك في مصدر طاقة خاص (مولد كهربائي) أو ملكية مولد، كمؤشر لتوفر هذه الخدمة نظراً لدلالته، ولسهولة إجابة الأسرة من السؤال المتعلق به (هل لدى الأسرة اشتراك في مولد كهربائي خاص؟ أو هل تملك الأسرة مولداً كهربائيّاً خاصّاً؟).

- أخيراً في ما يتعلق بالبيئة الصحية داخل المسكن، تم اختيار مؤشري **توفر التدفئة والتبريد** في المسكن، لأهميتهما للصحة والرفاه. وتم تحديد عتبة الحرمان هنا، أما **بعدم وجود تدفئة وتبريد معاً** (طرابلس مدينة ساحلية، والطقس بشكل عام معتدل مع اسابيع معدودة من الحر أو البرد)؛ أو عدم وجود وسيلة تبريد - أي مكيف هواء - (و) وجود وسيلة تدفئة بدائية (حطب، فحم، كاز...إلخ)، حيث إن الشائع في المدينة هو استخدام الغاز (الذي يعتبر عدم توفره بمثابة عتبة للحرمان).

يختصر الجدول التالي، مؤشرات الميدان، والحالات التي تعتبر فيها الأسرة محرومة في ميدان السكن.

جدول 1-3: مجالات ومؤشرات ميدان السكن

الميدان - السكن			العلامة	
المجال	المؤشر / السؤال	التفصيل/العتبات	نعم	لا
حال السكن الإجمالية	1- هل تسكن الأسرة في مسكن مرتجل أوعشوائي أو غرفة واحدة، أو - هل هناك أكثر من شخصين في غرفة نوم واحدة	- الاستمارة والتعليمات تحدد بوضوح المقصود بالسكن المرتجل أو غرفة واحدة...، وهو سؤال مباشر بجواب نعم أو لا. - عدد الأشخاص في غرف النوم، يستخلص من سؤالين في الاستمارة بقسمة عدد أفراد الأسرة، على عدد غرف النوم (التي تستخدم للنوم حصراً).	1	0
توفر الخدمات العامة	2- الأسرة لا تملك مولداً كهربائياً خاصّاً، ولا تملك اشتراكاً في مولد خاص	- في حال امتلاك مولد خاص، أو اشتراك في مولد، تعتبر الأسرة غير محرومة من خدمة الكهرباء الدائمة (أو مع انقطاعات محدودة). - اختيار مؤشر توفر الاشتراك ناجم من كونه الممارسة الشائعة لتعويض انقطاع التيار الكهربائي من الشبكة العامة، والذي لا يمكن قياسه بدقة مباشرة.	1	0
البيئة الصحية في المسكن	3- الأسرة لا تملك وسيلة تبريد؛ والأسرة لا تملك وسيلة تدفئة، أو أن وسيلة التدفئة هي دون العتبة (الغاز)	- عتبة الحرمان تتمثل هنا دائماً في عدم وجود وسيلة تبريد، أي مكيف هواء كهربائي. في حال توفره فإن الأسرة لا تعتبر محرومة، حتى لو لم يكن عندها وسيلة تدفئة مناسبة. - الأسرة تعتبر محرومة أيضاً (عند عدم توفر وسيلة تبريد ووسيلة تدفئة معاً)، أو عندما لا تتوفر وسيلة تبريد وتكون وسيلة التدفئة الفحم، أو الحطب، أو الكاز، أو المازوت، وذلك على اعتبار أن العتبة هو استخدام عبوات الغاز في المدينة، في حين إن استخدام مدفأة كهربائية أو تدفئة مركزية هو دليل رفاه أعلى من المتوسط.	1	0
التقييم العام	تعتبر الأسرة محرومة في ميدان السكن إذا كان مجموع علاماتها في الميدان 2 أو 3 (أي هي محرومة في مؤشرين على الأقل من أصل ثلاث مؤشرات).		3 الحد الاقصى	0 الحد الادنى

ب- ميدان التعليم

يضم هذا الميدان ثلاثة مجالات أو أبعاد فرعية (كما سبقت الإشارة إلى ذلك) هي بعد الرصيد السابق للتعليم من خلال المستوى التعليمي للوالدين، والالتزام بالحق في التعليم للأطفال، والقدرات البشرية التعليمية الأعلى في الأسرة. ويقاس الحرمان باستخدام ثلاثة مؤشرات مقابلة لهذه المجالات الثلاثة.

- في **الرصيد التعليمي للأهل،** المؤشر يستخلص من سؤالين - متغيرين في الاستمارة يتعلق الأول بالمستوى التعليمي لرب الأسرة، والثاني لشريكه، أي الأب والأم، أو الزوج والزوجة، أو أحدهما في حال الوفاة أو الطلاق أو الانفصال. وسبب ذلك هو احترام مبدأ المساواة بين الجنسين كقضية مبدئية وتضمين وضع المرأة في تكوين دليل الفقر نفسه. والثاني هو أن الدراسات التجريبية أثبتت وجود ترابط قوي بين المستوى التعليمي للأم تحديداً وعدد من خصائص الأسرة، من حيث الفقر، والمستوى التعليمي للأبناء، والتساوي في الفرص التعليمية بين البنات والصبيان ضمن الأسرة، وخصائص الخصوبة وصحة الأطفال والأمهات. ويكفي أن يكون أحد الوالدين أميّاً أو أنه لم ينه المرحلة الابتدائية لكي تعتبر الأسرة محرومة بالنسبة إلى هذه المؤشر.

- بالنسبة **للحق في الالتحاق بالتعليم الأساسي** (أو الابتدائي) للأطفال، فهذا حق من حقوق الطفل لا يمكن التغاضي عنه. معظم البلدان لديها قوانين تنص على عمر معين أو عدد سنوات للتعليم الإلزامي للجميع، تتراوح بين المرحلة الابتدائية أو عمر 11 - 12 سنة، وبين التعليم الأساسي أي عمر 15 سنة. أهداف الألفية المقرة عام 2000 كانت تنص على إلزامية الالتحاق وإكمال المرحلة الابتدائية (أي 11 أو 12 سنة)، لكن التوجه الجديد والخبرة العملية، إضافة إلى تحديد عمر 15 سنة كحد أدنى قانوني للدخول في سوق العمل، كل ذلك يدفع إلى اعتماد عمر 15 سنة واكمال التعليم الأساسي عتبة للحرمان. من ناحية أخرى، ونظراً لأهمية الطفولة المبكرة في تكوين الطفل وقدراته العقلية والنفسية، فإن الالتحاق بمرحلة الروضة أو التعليم ما قبل الابتدائي (عمر 4 - 5 سنوات) يجب أن يكون مشمولاً بالعتبة، خصوصاً أنه في عدد غير قليل من البلدان، يتم تحقيق مستويات شبه كاملة في الالتحاق الابتدائي، ومرتفعة في التعليم الأساسي، مع وجود ثغرات في مرحلة الروضة التي تصبح مؤشراً أكثر دلالة على الحرمان من الحق في التعليم، وعلى مستوى معيشة الأسرة. ويكفي وجود طفل واحد خارج الروضة أو المدرسة (عمر 4 إلى 14 سنة) لكي تعتبر الأسرة محرومة، وعلى الباحث أن يتنبه إلى وضعية الفتيات والتأكد من أن الجواب عن السؤال يطال الفتيات أيضاً.

- أخيراً بالنسبة **للقدرات البشرية التعليمية الأعلى في الأسرة،** فقد تم اختيار إنجاز المرحلة الثانوية بنجاح بصفتها عتبة القدرات التي يمكن اعتبارها دالة على قدرة ذاتية كافية تساهم في الخروج من حالة الفقر، وتزيد من التنوع في احتمال اختيار فرصة عمل منتجة بدخل مقبول، إضافة إلى كونها تعني امتلاك نسبة من المعرفة مقبولة اجتماعيّاً ومعرفيّاً في مستوى التطور الراهن في مجتمعاتنا. والعتبة المختارة لتحديد الأسرة المحرومة هنا هو انه لا يوجد أي شخص على الإطلاق في الأسرة قد حاز على الشهادة الثانوية، بما في ذلك أحد الوالدين. وفي مثل هذه الوضعية، يعتبر ذلك مؤشراً للنقص في القدرات والفرص.

يختصر الجدول التالي، مؤشرات الميدان، والحالات التي تعتبر فيها الأسرة محرومة في ميدان التعليم.

جدول 1-4: مجالات ومؤشرات ميدان التعليم

الميدان - التعليم			العلامة	
المجال	المؤشر / السؤال	التفصيل/العتبات	نعم	لا
الرصيد التعليمي للأهل	1- رب الأسرة أو شريكه أمي أو لم ينه الابتدائية	- يستخلص المؤشر من سؤالين الأول يتعلق بما إذا كان الأب/ الزوج أمياً أو لم ينه الابتدائية؛ الثاني إذا كانت الأم/الزوجة أمية أو لم تنه الابتدائية. - يكفي انطباق ذلك على أحدهما لكي تعتبر الأسرة محرومة بالنسبة لهذا المؤشر.	1	0
الحق في التعليم للأطفال	2- في الأسرة طفل بين الرابعة ودون الخامسة عشرة غير ملتحق بالروضة أو بالمدرسة	- يمكن تضمين الاستمارة المختصرة النهائية سؤالاً مباشراً بهذا المعنى والحصول على جواب مباشر. - في حالة الاستمارة الموسعة في البحث الميداني التأسيسي، يستخلص هذا المؤشر من جدول الالتحاق بحسب الأعمار.	1	0
القدرات البشرية التعليمية الأعلى في الأسرة	3- لا أحد في اسرة حاصل على شهادة ثانوية	- يمكن تضمين الاستمارة المختصرة النهائية سؤالاً مباشراً بهذا المعنى والحصول على جواب مباشر. - في حالة الاستمارة الموسعة في البحث الميداني التأسيسي، يستخلص هذا المؤشر من جدول المستوى التعليمي بحسب الأعمار. - يفترض أن يكون الفرد المعني قد اجتاز امتحان الشهادة الثانوية بنجاح. - ينطبق هذا المؤشر على الأهل والأبناء في الأسرة. - تعتبر الأسرة محرومة إذا لم يكن أيّ من أفرادها قد حاز الشهادة الثانوية بنجاح.	1	0
التقييم العام	تعتبر الأسرة محرومة في ميدان التعليم إذا كان مجموع علاماتها في الميدان 2 أو 3 (أي هي محرومة في مؤشرين على الأقل من أصل ثلاثة مؤشرات).		3 الحد الاقصى	0 الحد الادنى

3 - ميدان الصحة

يشمل ميدان الصحة مجالات الحماية، والعلاج، والوقاية، يقابلها ثلاثة مؤشرات، أي مؤشر واحد لكل مجال.

- في **الحماية**، المؤشر هو توفر **التغطية الصحية من خلال أحد أنظمة التأمين الصحي** الموجودة. وهو يعتبر مؤشر حقوق بالدرجة الأولى، لكونه تعبيراً عن الأمان أكثر مما يتعلق بالخدمة الرعائية نفسها واستخدامها. في أغلب الحالات، يشمل نظام الحماية الاجتماعية من خلال العمل التغطية الصحية. ولكن في حالات أخرى، يكون هناك إمكان للتغطية الصحية من خارج العمل وذلك من خلال أنظمة وتشريعات خاصة، أو من خلال إمكان استخدام المؤسسات الصحية الحكومية. وعند تحديد المؤشرات في كل بلد، يجب دراسة الوضعية الفعلية وتدقيق استخدام هذين المؤشرين أو تعديلهما في ضوء ذلك، بما في ذلك اختيار مؤشر بديل عند الضرورة. لكن مؤشرات عرض الخدمات الصحية ليست صالحة هنا (على سبيل المثال عدد المراكز الصحية نسبة إلى السكان، أو معدل الأطباء إلى السكان)، بل المقصود هنا الحق في الحماية الصحية سواء من خلال أنظمة تقوم على المساهمة المالية للمشاركين، أو الأنظمة التي تعتمد على مبدأ الحق لعموم السكان أو لفئات سكانية معينة، والتي توفر لهم الحماية والتغطية الصحية بموجب القانون. في حال لم تكن الأسرة مشمولة بأي من هذه الأنظمة، فهي تعتبر محرومة. وتعتبر الأسرة غير مشمولة إذا كان أكثر من نصف أعضائها غير مشمولين. ومن الناحية العملية، فإن شمول رب الأسرة بالتغطية الصحية (في حالة لبنان ودول كثيرة أخرى) مؤشر على شمول الأسرة بالتغطية. ولا يعتد هنا إذا كان أحد افراد الأسرة مشمولاً بالتغطية الصحية بصفة فردية بحكم عمله (أو لسبب آخر)، دون أن يمكنه ذلك من تعميم التغطية على أفراد أسرته الآخرين (على سبيل المثال، أسرة من خمس أشخاص، أحد أفرادها جامعي وهو مشمول بالتأمين الصحي من خلال جامعته وبصفة فردية، تعتبر الأسرة غير مشمولة بالحماية الصحية).

- في مجال **العلاج**، المؤشر المختار هو استخدام خدمات الرعاية الصحية فعليّاً في حالة المرض، وتقاس من خلال الجواب عن سؤال ما إذا كان أحد أفراد الأسرة قد **مرض فعليّاً خلال الأشهر الستة السابقة على التحقيق الميداني، ولم يتمكن من الحصول على العلاج أو تكملته لأسباب اقتصادية**، ويشمل العلاج هنا زيارة الطبيب لتشخيص المرض، وتنفيذ توجيهاته لجهة القيام بفحوصات مخبرية أو الحصول على الدواء، أو أي من الخطوات العلاجية التي يوصي بها الطبيب. وفي حال عدم توفر أي من هذه العناصر (أي عدم استشارة الطبيب، أو عدم تكملة العلاج وفق تعليماته)، تكون حالة الحرمان متحققة.

- أما في مجال **الوقاية والصحة**، فإن المؤشر المعتمد هو مكان ولادة آخر طفل في الأسرة خارج المستشفى. وهو مؤشر يجمع بين صحة الأمهات والأطفال. فالولادة في المستشفى تعني الولادة تحت إشراف طبيب وكادر طبي متخصص، مما يعني ولادة آمنة وشروطاً أفضل للطفل الوليد. وفي حالة طرابلس - لبنان، فإن هذا المؤشر أكثر دلالة من الرعاية الصحية أثناء الحمل لكونها متحققة بنسبة عالية جدّاً وفقدت بالتالي قدرتها التمييزية بين الفقراء والأغنياء، وكذلك الأمر بالنسبة للولادة تحت إشراف كادر طبي متخصص حيث في حالة لبنان هذا متحقق أيضاً بنسبة عالية، وحيث عدد الأطباء يفوق بأضعاف عدد الممرضين والممرضات والقابلات القانونيات...إلخ. ويمكن اختيار هذه المؤشرات الأكثر اعتماداً عالميّاً في حال كانت ملائمة في حالات أخرى، لأن الغاية هي قياس توفر الوقاية والرعاية الصحية للأم والطفل

خصوصاً، ولهذا الاختيار بعد جنوسي أيضاً.

يختصر الجدول التالي، مؤشرات الميدان، والحالات التي تعتبر فيها الأسرة محرومة في ميدان الصحة.

جدول 1-5: مجالات ومؤشرات ميدان الصحة

الميدان - الصحة			العلامة	
المجال	المؤشر / السؤال	التفصيل/العتبات	نعم	لا
الحماية	1- الأسرة غير مشمولة بنظام التأمين الصحي	- الاستمارة والتعليمات تحدد بوضوح كيف تعتبر الأسرة غير مشمولة. - رب الأسرة أو أي من افرادها ليس لديه تأمين صحي يستفيد منه نصف افراد الأسرة على الأقل.	1	0
العلاج	2- أحد افراد الأسرة مرض خلال الأشهر الستة السابقة ولم يذهب للطبيب أو لم يتابع علاجه كاملاً لسبب اقتصادي	- سؤال مباشر في الاستمارة للحصول على جواب نعم ام لا. - استكمال العلاج يشمل إنجاز كامل الفحوص المخبرية والادوية والعلاج الفيزيائي والمراجعة التي طلبها الطبيب كجزء من علاج المرض.	1	0
الصحة الوقاية	3- آخر طفل في الأسرة، ولد خارج المستشفى	- الولادة في المستشفي مناسب لحالة لبنان وطرابلس لكونها تشمل الحصول على ولادة آمنة للأم والطفل أثناء الولادة، وتحت إشراف طبيب وجهاز صحي مؤهل. - لا يشمل ذلك التمييز بين المستشفى الحكومي أو الخاص. - لم يجر اختيار المركز الصحي بدل المستشفى لعدم توفر ذلك في حالة لبنان، ولكن قد يصح ذلك في بلدان أخرى.	1	0
التقييم العام	تعتبر الأسرة محرومة في ميدان الصحة إذا كان مجموع علاماتها في الميدان 2 أو 3 (أي هي محرومة في مؤشرين على الأقل من اصل ثلاث مؤشرات).		3 الحد الاقصى	0 الحد الادنى

4 - ميدان الوضع الاقتصادي للأسرة

يشمل الميدان ثلاثة مجالات هي: توفر العمل المنتج، وملكية الأصول، والرفاه والحرية.

- بالنسبة **للعمل المنتج**، ما نرغب في قياسه هو توفر عمل مستقر، في القطاع العام أو الخاص المهيكل، يوفر دخلاً مستقراً، بغض النظر عن مستوى الدخل نفسه. فالعمل المستقر والدخل الآمن هما عاملان أساسيان يحددان مستوى الأمان الاقتصادي للأسرة، ويمثلان جانباً رئيساً من مستوى معيشتها وقدرتها على التعامل مع الصدمات. وبشكل

عام فإن العمل الذي يتمتع بهذه المواصفات، يكون عملاً محمياً من الناحية القانونية، وغالباً ما يكون مصحوباً بعدد من التأمينات الاجتماعية والصحية. أما المؤشر الذي تم اختياره لقياس هذا البعد، فهو توفر حساب مصرفي لدى الأسرة. وهو مؤشر ملائم في حالة لبنان وقياسه سهل ومباشر. فجميع العاملين في القطاع العام ملزمون بتوطين مرتباتهم في المصارف، وكذلك بالنسبة للغالبية الكبيرة جدّاً من العاملين في القطاع الخاص المهيكل والمهن الحرة والعاملين المستقلين ذوي الدخل المستقر. كما أن النظام المصرفي في لبنان متطور وفروع المصارف منتشرة في كل المناطق. وبالتالي، فإن توفر الحساب المصرفي هو مقياس غير مباشر، ولكن بسيط وملائم لقياس توفر العمل والدخل المستقرين. ومن ليس لديه حساب مصرفي، يمكن اعتباره محروماً من العمل والدخل المستقر، وهذا مؤشر هشاشة وتعرض للفقر، ومؤشر فقر.

- تعتبر **ملكية الأصول** مكملة لمستوى الدخل المباشر، عندما يتعلق الأمر بقياس مستوى المعيشة. والأصول يمكن أن تكون عقارية، أو سلع معمرة، أو وسائل نقل، أو أسهم وما شابه ذلك (وهذه الاخيرة محدودة جدا في لبنان وليس غيابها مؤشر حرمان لانحصار امتلاكها في عدد محدود جدّاً من الأفراد). وفي حالة لبنان ومدينة طرابلس، فإن ملكية الأصول العقارية قد تكون مضللة وغير دقيقة، نظراً لأن دراسات سابقة وجدت أن الفقراء يملكون منازلهم في لبنان بنسبة أعلى من الطبقات الوسطى (ما عدا استثناءات في الأحياء المرفهة)، وتكون الملكية عموماً بسبب الإرث عن الأهل أو من خلال الاقتراض، وكذلك الأراضي الزراعية، بما يجعل اعتمادها كمؤشر لغياب الفقر غير دقيق ما لم يكن مدعماً بعناصر تدقيق إضافية تجعل القياس معقداً. كذلك بالنسبة إلى السلع المعمرة في المنزل، فما يعتبر أساسيّاً يكاد يكون شائعاً بين مختلف الفئات وبنسب عالية ومتقاربة بحيث تفقد قدرتها التمييزية (البراد، والغسالة، وفرن الطبخ، والتلفزيون، وامتلاك أحد أنواع الهاتف الثابت أو الجوال...إلخ). وما له قدرة تمييزية بين السلع لا يتصل بحاجة أساسية وله بدائل عموماً (على سبيل المثال، لا يمكن اعتبار عدم امتلاك مايكرويف دليل حرمان لوجود بديل هو فرن الغاز، ولكن امتلاك المايكرويف هو مؤشر على نمط حياة ومستوى رفاه أعلى من المتوسط). على هذا الاساس، تم اختيار **مؤشر عدم امتلاك سيارة خاصة**، وهي تعتبر من الأصول المادية التي تدل على مستوى الدخل، كما أن امتلاكها يوسع من خيارات الأسرة وافرادها في الانتقال وممارسة الأنشطة، وأخيراً فهي تلبي حاجة أساسية بما في ذلك الانتقال إلى العمل (أو الدراسة) في بلد ليس فيه شبكة مواصلات عامة. ولو كانت مثل هذه الشبكة متاحة وفعالة، لجاز التساؤل على ملاءمة اعتبار عدم امتلاك سيارة مؤشر حرمان.

- أخيراً، في ما يتعلق **بالرفاه والحرية**، فإن الحرمان من حد مقبول من الرفاه وممارسة الهوايات والترفيه وما إلى ذلك من حاجات إنسانية واجتماعية، يعتبر دون شك مؤشر حرمان لا يقل أهمية بذاته عن أبعاد أخرى من الحرمان. كما أنه يدل على ضغط شديد على إنفاق الأسرة بحيث تجد نفسها مضطرة لإنفاق دخلها كاملاً على حاجات وخدمات بشكل لا يترك أي فائض مهما كان قليلاً من أجل أي أنشطة أخرى. وهذا مؤشر حرمان وفقر أكيدين. وقد تم اختيار مؤشر عدم زيارة الأسرة للمقاهي والمطاعم مرة واحدة على الأقل خلال الشهرين السابقين لقياس هذا البعد، وهو مؤشر محافظ جدّاً، إذ لم نعتمد مؤشر المسارح والانتماء إلى الأندية الرياضية وممارسة هوايات ثقافية وفنية بشكل منظم، ولا السياحة الداخلية والخارجية، والتي تكاد تكون معدومة عند غالبية فئات السكان. تم اعتبار هذا المؤشر مؤشر حرية وتنوع في الخيارات بالدرجة الأولى، إضافة إلى كونه دالاً على مستوى الدخل، ومرونة بنود الاستهلاك.

يختصر الجدول التالي، مؤشرات الميدان، والحالات التي تعتبر فيها الأسرة محرومة في ميدان الوضع الاقتصادي للأسرة.

جدول 1-6: مجالات ومؤشرات ميدان الوضع الاقتصادي للأسرة

الميدان - الوضع الاقتصادي للأسرة			العلامة	
المجال	المؤشر / السؤال	التفصيل/العتبات	نعم	لا
العمل المنتج	1- الأسرة لا تملك حساباً مصرفيّاً	- إذا لم يكن أي شخص في الأسرة يملك حساباً مصرفيًّا، فهذا يعني أن أيّاً من أفرادها لا يعمل في القطاع الحكومي، أو الخاص المهيكل، أو يمارس عملاً خاصّاً مستقلاً ودائماً يعطيه دخلاً مستقراً، وهذا مؤشر حرمان في مجال العمل.	1	0
ملكية الاصول	2- الأسرة لا تملك سيارة خاصة	- في ظل غياب نظام نقل عام مشترك، فإن عدم امتلاك الأسرة لسيارة خاصة، يمكن أن يعتبر مؤشر حرمان في مجال النقل، كما أنه مؤشر حرمان من إمكان التنقل السهل لأغراض العمل والدراسة، ولممارسة أنشطة اجتماعية أيضاً. - اعتبر مؤشراً على نقص في الدخل، وعلى تقييد للخيارات.	1	0
الرفاه والحرية	3- الأسرة لم تزر المطاعم والمقاهي خلال الشهرين الأخيرين، حتى مرة واحدة.	- الاستمارة النهائية المختصرة تتضمن سؤالاً مباشراً وبسيطاً بهذا المعنى للحصول على جواب نعم أو لا. - دليل التعليمات يوضح المقصود، بحيث لا يكون ذهاب أحد أفراد الأسرة بشكل منفرد إلى مقاهي أو مطاعم (شعبية غالباً) هو المقصود، بل ذهاب الأسرة، أو معظم أفرادها، إلى المطعم أو المقهى، باعتباره نشاطاً أسريّاً ترفيهيّاً أو اجتماعيّاً، يتطلب إنفاقاً مؤثراً في موازنة الأسرة. - هو مؤشر رفاه وتنوع خيارات، ودال على تقييد بنود استهلاك الأسرة وعدم مرونتها.	1	0
التقييم العام	تعتبر الأسرة محرومة في ميدان الوضع الاقتصادي للأسرة إذا كان مجموع علاماتها في الميدان 2 أو 3 (أي هي محرومة في مؤشرين على الأقل من أصل ثلاث مؤشرات)		3 الحد الاقصى	0 الحد الادنى

6- تقييم حالة الفقر الإجمالية للأسرة

تم في الفقرات السابقة استعراض المؤشرات المكونة للميادين الأربعة المقترحة بشكل مستقل لكل ميدان. ويتشكل دليل الحرمان الحضري من إجمالي هذه الميادين الأربعة ومؤشراتها. بالنسبة للمصطلحات، استخدم تعبير الحرمان بشكل مخصص للمؤشر أو الميدان المعني على مستوى المؤشرات الإفرادية والميادين، في حين إنه سوف يستخدم مصطلح الحرمان بشكل عام، بمعنى مرادف للفقر بشكل مباشر للتعبير عن التقييم الإجمالي لحال الأسرة المعيشية.

وحسب منطق الدليل، فإن **حال الحرمان العام، أو الفقر هي نتيجة تراكم حالات الحرمان المجمعة من المؤشرات أو الميادين المختلفة.**

والتزاماً بمبدأ سهولة الاستخدام، فقد تم اختيار ثلاثة مؤشرات لقياس وضع الحرمان في كل ميدان من الميادين الأربعة المختارة، وهو ما يجعل مجموع المؤشرات اثني عشر مؤشراً.

وتميز الطريقة المعتمدة في الدليل في قياس الحرمان بين ثلاثة مستويات، على النحو التالي:

أ- **الحرمان بالنسبة للمؤشر الإفرادي:** هناك مؤشر واحد لقياس الحرمان في كل مجال ضمن الميدان، ووجود الجواب الإيجابي (الدال على حالة الحرمان) بالنسبة للسؤال المتعلق بكل مؤشر منفرد، يعني وجود حالة حرمان بالنسبة لهذا المؤشر تحديداً.

ب- **الحرمان بالنسبة للميدان:** تكون الأسرة محرومة في الميدان المعين، عندما وجود حالة حرمان في مؤشرين على الأقل من المؤشرات الثلاثة الخاصة بالميدان.

ج- **حالة الحرمان العامة (الفقر):** تعتبر الأسرة محرومة أو فقيرة، في حال تجمع لديها 6 حالات حرمان من أصل 12 مؤشراً أو أكثر، وتعتبر محرومة جدّاً أو فقيرة جدّاً في حال تجمع لديها 8 حالات حرمان من أصل 12 أو أكثر. ولا يستخدم تعبير الفقر أو الفقر الشديد باعتباره مكافئاً لتعبير الحرمان أو الحرمان الشديد إلّا في هذه الحالة. وفي الحالات الأخرى يستخدم تعبير الحرمان حصراً، متبوعاً بالميدان أو المؤشر المعني.

تجدر الإشارة، من ناحية ثانية، إلى أن الدليل المقترح، يقيس وجود الحرمان بالنسبة للمؤشر المعني، ولا يقيس درجته. لذلك فإن الجواب عن السؤال المعني يكون إما نعم، أو لا. الجواب الإيجابي يعني وجود الحرمان، والجواب السلبي يعني عدم وجوده.

هذه الطريقة لا تقيس شدة الحرمان على مستوى المؤشر الواحد، ولكن اجتماع أكثر من جواب إيجابي، أو تراكم الحرمان في المؤشرات الإفرادية، يكون هو المقياس لشدة الحرمان. هذه الطريقة أكثر بساطة وسهولة، وقابلة للتطبيق في المراصد الحضرية وعلى المستوى المحلي. وقد تم وضع نظام علامات بسيط جدّاً من أجل حساب المجموع التراكمي لعدد مرات الحرمان، وتقييم الوضع الإجمالي للأسرة بالنسبة للميدان المحدد، أو بالنسبة لحالة الفقر الإجمالية للأسرة.

بشكل حسابي، نكون أمام الاحتمالات التالية:

- **بالنسبة للمؤشر الإفرادي**، هناك سؤال واحد، واحتمالان للجواب عنه: نعم أو لا. حالة الحرمان هي عندما يكون الجواب بالإيجاب على وجود مؤشر الحرمان، العلامة المعطاة للجواب بالإيجاب هي 1، وللجواب السالب هي 0.
- **بالنسبة للميدان**، عدد المؤشرات ثلاثة. الاحتمالات الممكنة هي أربعة:

1- أن يكون الجواب سالباً (لا) ثلاث مرات عن الأسئلة المقابلة للمؤشرات. وفي هذه الحالة يكون مجموع علامات الأسرة 0، وتعتبر الأسرة غير محرومة في هذا الميدان.

2- أن يكون الجواب بالإيجاب مرة واحدة، وبالسلب مرتين. في هذه الحالة، تكون علامة الأسرة هي 1، ولا تعتبر الأسرة محرومة في هذا الميدان.
3- أن يكون الجواب مرتين بالإيجاب، ومرة واحدة بالسلب. في هذه الحالة تكون علامة الأسرة هي 2، وتعتبر الأسرة محرومة في هذا الميدان.
4- أن يكون جواب الأسرة ثلاث مرات بالإيجاب. في هذه الحالة تكون علامة الأسرة هي 3، وتعبر الأسرة محرومة في هذا الميدان.

- **بالنسبة للدليل العام** المكون من 12 مؤشراً، ويوجد 13 احتمالاً لمجموع علامات أجوبة الأسرة. فإذا كانت كل الأجوبة على كل الأسئلة المقابلة لكل المؤشرات هي سالبة، فهذا يعني أن علامة الأسرة هي صفر. وإذا كان عندها جواب وأحد إيجابي تكون العلامة واحداً، وهكذا دواليك وصولاً إلى أن تكون كل أجوبة الأسرة بالإيجاب على كل الأسئلة، في هذه الحالة يكون مجموع علامات الأسرة 12 نقطة، وهو الحد الاقصى. ويمكن تصنيف الأسر في فئات إفرادية بين صفر و12 نقطة، حسب تدرج عدد مرات الحرمان.

تسهيلاً للتحليل، يتم تجميع هذه الفئات الإفرادية في خمس فئات، أو ثلاث فئات، كما سنبين ذلك في المثل المطبق في مدينة طرابلس. أما بالنسبة لقياس الحرمان العام بشكل مباشر، فإن المنهجية تعتبر أن الأسرة المحرومة في ستة مؤشرات من أصل 12، أي أن يكون مجموع نقاطها 6 وما فوق، هي الأسر المحرومة أو الفقيرة. وخصصت فئة الحرمان الشديد عندما يكون مجموع عدد مرات الحرمان المتراكمة 8 وما فوق. على هذا الأساس، **كل أسرة علامتها 6 أو أعلى تعتبر محرومة (أو فقيرة)، كل أسرة علامتها 8 أو أعلى، تعتبر محرومة جدّاً (أو فقيرة جدّاً).**

وسوف نبين ذلك بالتفصيل من خلال نتائج العمل الميداني في مدينة طرابلس.

7 - مؤشرات للتدقيق وتحسين التشخيص والبرمجة والتدخل

كل عملية قياس، مهما كانت متقنة، تبقى تقريبية وتعجز عن التقاط كل الجوانب الهامة في الظاهرة المعنية. لذلك لا بديل عن الجهد البشري، خصوصاً عندما يكون العمل على المستوى المحلي، وعندما يكون القصد هو التدخل لمعالجة المشكلات. في هذا السياق، وأثناء العمل في الميدان وتصميم السياسات، لا غنى عن استخدام مزيج من الأدوات والمؤشرات الكمية والنوعية، والأساليب التشاركية والإحصائية التقليدية، من أجل التوصل إلى صورة دقيقة. وبمقدار ما تكون الظاهرة المعنية معقدة، بمقدار ما يجب العناية أكثر باستخدام هذا المزيج من الأدوات.

يعطي دليل الحرمان الحضري الذي نقترحه، صورة على درجة مقبولة من الدقة لمستوى المعيشة وحالة الفقر، صالحة من أجل رسم السياسات المحلية، على الرغم من بساطته وسهولة استخدامه. إلا أن تصميم السياسات والتدخل، يتطلب استخدام معطيات إضافية عن حالة الأسرة من شأنها أن تساعد على تصميم البرامج والتدخلات على نحو أكثر ملاءمة. يطال ذلك بشكل خاص حجم الأسرة، ووضعية رب الأسرة، ووجود مرض مزمن أو إعاقة في الأسرة...إلخ، وغيره من الخصائص ذات الدلالة.

إن من شأن هذه المعلومات الإضافية، التي لا تدخل في حساب الدليل، أن تساعد على معرفة خصائص الأسرة الفقيرة، ونوع التدخل المناسب لمساعدتها على الخروج من حالة الفقر. ونقترح أن يتم جمع البيانات عن حالة الأسرة بشكل بسيط من خلال الأسئلة - المؤشرات التالية (على سبيل المثال لا الحصر) التي يلخصها الجدول التالي:

جدول 1-7: مؤشرات تكميلية لقياس الفقر محليّاً

	المؤشر	نعم	لا	التفصيل
تكوين الأسرة	1- حجم الأسرة: (حالة حرمان محتملة: إذا حجم الأسرة مرة ونصف أو أكثر من المتوسط الوطني)			- حجم الأسرة الكبير مرتبط بحال الفقر عموماً كما بينت الدراسات. مع العلم أن هناك حالات خاصة حيث الأسر التي ترأسها أرامل أو نساء مسنات تكون عادة فقيرة جدّاً وصغيرة الحجم. - يمكن اعتماد عتبة مطلقة مختلفة عن مرة ونصف المتوسط الوطني، كأن يحدد حجم الأسرة بناء على دراسة توزع الفقر حسب حجم الأسرة المستخلص من الدراسات الميدانية الوطنية.
	2- وضعية رب الأسرة: (حالة حرمان محتملة: إذا رب الأسرة امرأة، أرملة أو مطلقة، عمرها 60 سنة أو أكثر، وليس من مصدر دخل دائم.)			- أيضاً لرصد البعد المتصل بتأنيث الفقر، واستناداً إلى ملاحظة وجود ارتباط قوي بين فقر الأسرة وعمر وجنس ربة الأسرة. وفي هذه الحالة نحن نتحدث عن الأسرة النظامية التي ترأسها امرأة، والتي يكون عدد أفردها ثلاث أشخاص أو أكثر.
	3- أسرة ذات وضعيات خاصة: (حالة حرمان محتملة: امرأة مسنة(أو رجل) (65 سنة اكثر)، تعيش منفردة، أو مع شخص واحد، ودون دخل دائم.)			- أيضاً هي من الحالات التي رصد وجود ارتباط قوي بينها وبين فقر الأسرة.
	4- الحالة الصحية: (حالة حرمان محتملة: في الأسرة شخص على الأقل، معاق أو مصاب بمرض مزمن، وغير مشمول بالتأمين الصحي، أو برنامج رعاية صحي مستقر.)			- تشكل معالجة المرض المزمن، أو الإعاقة، عباً قويّاً جدّاً على الأسرة ومواردها. وفي حال عدم وجود تأمين صحي ممأسس للشخص المعني، أو عدم إفادته من برنامج رعاية صحية وحماية مستقر، فإن ذلك هو مؤشر على احتمال تعرض الأسرة للفقر.

8- خصائص أخرى ذات أهمية

بالإضافة إلى التعرف إلى خصائص الأسرة لجهة الحجم والتكوين، ثمة خصائص أخرى ترتدي أهمية في تقييم الفقر الحضري وفي تحديد السياسات. تتفاوت هذه العوامل بين بلد وآخر أو بين مدينة وأخرى، ولا يمكن تحديدها بشكل مطلق. مع ذلك ثمة خصائص أو عوامل تلعب دوراً موثراً في الفقر، وفي مدى القدرة على توفير الحماية الاجتماعية أو التغطية بالسياسات. ونقترح أن يجري تحديد ورصد هذه الخصائص من قبل المراصد الحضرية بصفتها عناصر مكملة ومساعدة في تقييم حالة الفقر وفي رسم السياسات.

على سبيل المثال لا الحصر، يمكن السؤال عن الخصائص التالية:

أ- **جنسية رب الأسرة والأسرة:** غالباً ما يكون العمال المهاجرون القاطنون في ضواحي المدن، أكثر تعرضاً للفقر، وغير مشمولين بالحماية الاجتماعية أو التأمين الصحي.

ب- **مكان القيد أو أصل الأسرة،** وظروف إقامتها في المدينة: وينطبق هذا بشكل خاص على النازحين من الأرياف الذين يقيمون في المدن وضواحيها، وخصوصاً الذين ينزحون لأسباب اقتصادية بحثاً عن عمل أو بسبب النزاعات. وهؤلاء أيضاً معرضون للفقر، وأكثر تهميشاً من منظور المشاركة في إدارة المدينة، والإفادة من خدمات المجالس البلدية أو المحلية.

ج- **فئات أخرى تتعرض للتمييز أو غير مشمولة بالحماية الخدمات:** لاجئون، مقيمون بصورة غير شرعية، أشخاص من دون أوراق ثبوتية، فئات معينة معرضة للتمييز لأي سبب ويؤثر على مستوى المعيشة...إلخ.

إن تركز الأسر التي تتميز بهذه الخصائص في بعض الأحياء والمناطق، هو أيضاً مؤشر فقر وحرمان، ويتطلب تدخلات من نوع خاص.

9- الأحياء

كل ما سبق عرضه مؤشرات تتعلق بخصائص الأسرة، وهذا هو الأساس. ولكن ذلك لا يمنع استخدام مؤشرات «تحضيرية» أو «تكميلية» تتعلق بخصائص الأحياء يتم قياسها على أساس جغرافي. على سبيل المثال، تحديد الأحياء العشوائية جغرافيّاً على أساس مجموعة خصائص تتوفر بيانات عنها لدى المجلس البلدي أو المرصد الحضري، مثل:

- أن يكون الحي مبنيّاً على أرض ملك عام ولا يملك القاطنون فيها وثائق ملكية قانونية.
- مخيم أو تجمع لاجئين أو نازحين.
- أحياء ذات طبيعة معينة مميزة (أحياء قديمة، تراثية...إلخ).
- تمييز الأحياء على أساس طابعها العمراني (أبنية حديثة وبحالة جيدة، أبنية متهالكة).
- تمييز الأحياء على أساس توفر الخدمات أو نوع معين من الخدمات فيها أو عدمه.
- حالة الطرق في الأحياء، أو حالة النظافة العامة...إلخ.

هذه المؤشرات يمكن استخدامها في مرحلة ما قبل تصميم البحث والعمل الميداني، حيث يمكن أن تكون مناطق تركيز تعطى الأولوية في البحث أو تخصص بعينة إضافية لرصد الأحوال المعيشية لسكانها بدقة. كما يمكن أن تعتبر مؤشرات مكملة لاستمارة قياس الفقر الحضري النهائية والمختصرة، خصوصاً عند كتابة التقرير النهائي، حيث تضاف فقرات تصف خصائص الأحياء التي تتركز فيها الأسر الفقيرة، بحيث تكتمل الصورة بين خصائص الأسرة وخصائص الحي، وهو ما يلقي ضوءاً إضافيّاً على التدخلات والأولويات الأكثر ملاءمة.

10- الإفادة من قياسات الفقر الوطنية

ليس الغرض من استخدام دليل الحرمان (الفقر) الحضري المقترح الحلول محل قياسات الفقر الوطنية؛ فهذا أمر غير ممكن، وغير مرغوب فيه، نظراً لاختلاف الوظائف والاستخدامات بين المقياسين. لا بل من الضروري أن تتم الاستفادة من القياسات الوطنية، حيث يكون ذلك ممكناً، في تقييم الفقر الحضري على مستوى التفصيل الذي تسمح به البيانات. وانسجاماً مع المقاربة المعتمدة هنا، ينصح باعتماد مقاييس الفقر المتعدد الأبعاد على الصعيد الوطني أيضاً، وهو ما يسمح أيضاً بمرونة أكبر لإجراء مقارنات كاملة أو جزئية بين القياسات المحلية والوطنية. وكذلك استخدام قياسات فقر الدخل وإن كانت المقارنة أكثر صعوبة وتعقيداً. ويمكن استخدام هذه القياسات من أجل مقارنة النتائج، والتحقق من اتساق نتائج دليل الحرمان الحضري مع القياسات السابقة.

أ- استخدام خطوط الفقر الوطنية (فقر الدخل)

تقيس البلدان فقر الدخل من خلال بيانات مسوحات موازنة الأسرة، وغالباً ما يكون مستنداً إلى بيانات الإنفاق، لوجود اقتناع أنها أكثر دقة من بيانات الدخل (وهذا موضوع خلافي). على هذا الأساس يحسب عادة خطان وطنيان للفقر:

- خط أدنى، ويسمى أحياناً خط الفقر المدقع، أو خط الفقر الشديد، أو خط الفقر العذائي، وهو مبدئيّاً يعبر عن وضعية الأسر التي لا يكفي إنفاقها لتأمين كامل متطلباتها من السعرات الحرارية؛

- وخط أعلى، ويسمى خط الفقر العام أو خط الفقر فقط، وهو عموماً يعبر عن وضعية الأسر التي لا يكفي إنفاقها لتأمين كامل متطلباتها الأساسية، الغذائية وغير الغذائية.

ما يعنينا في مجال بحثنا هو أن هذا القياس غالباً ما يكون متاحاً على المستوى الوطني، ومستوى الحضر والريف (وطنيّاً)، وعلى مستوى التقسيمات الإدارية الكبيرة ي البلد المعني. هذه التقسيمات قد تتضمن العاصمة وربما بعض المدن الكبرى، ولكن كلفة هذه القياسات مرتفعة ويتطلب إنجازها وقتاً طويلاً، وحجم العينة عموماً لا يسمح بتوفير قياس مقبول على مستوى المدينة الواحدة، وبالتأكيد لا يتوفر القياس بالنسبة للأحياء داخل المدينة.

حيث يتوفر مثل هذا القياس، يجب استخدامه كقياس وطني وللمقارنة بين الريف والحضر على المستوى الوطني، وهو أمر مساعد في رصد التقدم المحقق على مستوى الحضر عموماً في البلاد، وهو قياس مفيد للسياسات الوطنية، والسياسات الحضرية الوطنية، وكذلك هو مفيد ومناسب لقياس التقدم في تحقيق أهداف الألفية على الصعيد الوطني في فترات زمنية متوسطة (خمس سنوات).

من ناحية أخرى، وحيث يكون هذا القياس متوفراً لمدينة معينة، أو لأكثر من مدينة، أيضاً يمكن استخدامه من أجل مقارنة التفاوت بين المدن المشمولة بالقياس، أو مقارنة وضع المدينة نفسها بين تاريخين.

إلا أنه لا يمكن القيام بهذا القياس محلياً من قبل المراصد الحضرية، ولا يوصى بأن تستهلك هذه المراصد، والجهات المحلية المعنية برسم السياسات، جهدها ومواردها على القيام بمحاولة استخدام هذا القياس وإنتاجه محلياً.

ب- استخدام قياسات مستوى المعيشة الوطنية

هناك منهجيات قياس أخرى مستخدمة في أكثر من بلد تعتمد تعريفاً للفقر يتجاوز فقر الدخل. وتعتمد هذه المنهجية على بناء دليل لمستوى المعيشة باستخدام مجموعة من المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية لتقييم حالة الفقر أو الحرمان، أو لتقييم حالة الرفاه أحياناً. وقد تعتمد هذه الطرق نظاماً ثنائياً يقوم على الجواب الثنائي (نعم أو لا) على أسئلة - مؤشرات شبيه بما قمنا به في هذه الدليل؛ وقد تعتمد نظاماً أكثر تعقيداً من خلال إعطاء علامات متدرجة لقياس مختلف مستويات المعيشة من الحرمان إلى الرفاهية، كما في تجربة منهجية الحاجات الأساسية غير المشبعة التي سبقت الإشارة إليها سريعاً.

إن المؤشرات التي يتشكل منها دليل مستوى المعيشة (أو دليل أحوال المعشية) الوطني هي مؤشرات خاصة بالأسرة، وهي بالتالي قابلة للجمع والحساب على مستوى الأحياء داخل المدينة الواحدة، وهو ما يسمح برصد الفقر أو الحرمان داخل الأحياء، ومقارنة الأحياء داخل المدينة الواحدة، وكذلك المقارنة بين المدن، مع إمكان المقارنة مع المستوى الوطني، والمستوى الإقليمي في حال اعتماد المؤشرات نفسها في أكثر من بلد. وفائدة هذه المنهجية هي في كونها تسمح أيضاً بقياس مختلف مستويات المعيشة. ويمكن الاطلاع على المنهجية مفصلة من مصادرها الأصلية[2].

11- دليل الحرمان (الفقر) الحضري في التطبيق

إن استخدام أي من المنهجيات البديلة لقياس الفقر المتعدد الأبعاد على الصعيد الوطني، وتطبيقها على مستوى المدينة وأحيائها، لا يعني عدم الحاجة إلى اعتماد أدلة محلية من أجل تصميم سياسات وتدخلات محلية، وخصوصاً في ما يتعلق بأولويات التدخل في الأحياء، وفي أي مجالات، ولدى أي فئات سكانية. هذا هو التسويغ الرئيسي لاعتماد دليل الفقر الحضري المصمم بشكل قابل للفهم والاستخدام من قبل الفاعلين المحليين. وهي المبادئ الموجهة لتصميم الدليل المقترح.

يتطلب ذلك أن يقوم المرصد الحضري، أو الجهة المحلية التي تنفذ الدراسة، بالتعاون مع الشركاء الآخرين، بالخطوات التالية:
- تحديد الإطار الإحصائي بدءاً من تحديد نطاق المدينة، والتقسيمات الفرعية داخل المدينة إلى أحياء.
- اختيار عينة الأسر دخل الأحياء.
- تهيئة الاستبيان، وإعداد دليل التعليمات للمحققين، واختبارهما وإعداد صيغتهما النهائية.
- تدريب المحققين.
- تنفيذ العمل الميداني وجمع البيانات.
- تدقيق البيانات وإدخالها ومعالجتها.
- تحليل البيانات وإعداد التقرير واقتراح التوصيات.

لا داعي للتفصيل هنا، فهذه هي الخطوات التقليدية المعتمدة في تنفيذ التحقيقات الميدانية، وسوف يحتاج المرصد - في التحقيق الأساسي الأول على الأقل - للاستعانة بخبرات فنية - متخصصة - من أجل تصميم الدراسة الميدانية على أساس علمي، ووضع خطة العمل، وجدولة الخطوات، وتمكين الجهاز البشري في المرصد من امتلاك المهارات اللازمة لتنفيذ الدراسة وجمع

2- انظر الهامش رقم 1، ص 5

البيانات بشكل دوري بالاعتماد على قدراته الذاتية.

أما العمل الميداني فهو نوعان. في الدراسة الميدانية التأسيسية الأولى، وخصوصاً في مراحل تصميم الدليل المناسب للمدينة المعنية، يجب القيام بدراسة ميدانية باستخدام استبيان موسع يتضمن مجموع الأسئلة المعتمدة تقليديّاً في دراسات الأحوال المعيشية للأسر، مع الأسئلة الأخرى التي تعبر عن خصائص البلد، والتي تسمح بالمقارنة مع دراسات وطنية أخرى. العمل الميداني هنا هو عمل تأسيسي، ويجب أن يتم من تحت إشراف جهات محترفة، وأن تضمن الجهات الإحصائية والعلمية المعنية جودة النتائج. يستخدم هذا المسح الميداني بصفته الأساس الذي يقوم عليه دليل الحرمان الحضري بناء على الواقع واختبار الفرضيات النظرية، كما يستخدم من أجل مقارنة النتائج والتحقق منها بمقارنتها بقياسات ونتائج دراسات أخرى.

يسمح ذلك ببناء دليل الحرمان الحضري الملائم. هذا الأخير يقتصر على عدد محدود من المتغيرات والمؤشرات التي يمكن جمعها بسهولة، وتوضع في استبيان - قائمة تحقق نهائية يمكن استخدامها بشكل مباشر وسهل في جميع البيانات والقيام بالقياس. في السنوات التي تلي التحقيق الميداني التأسيسي، يتم الاكتفاء بقائمة التحقق المختصرة في العمل الميداني، على أن تتم مراجعة دورية للدليل وتنفيذ مسح موسع كل خمس سنوات على سبيل المثال، أو الاستفادة من المسوحات الوطنية الدورية من أجل تدقيق الاستبيان –قائمة التحقق لمؤشرات دليل الحرمان الحضري.

إطار 1-1: نقاط إجرائية خاصة بالعمل الميداني

نقاط إجرائية

أثناء إعداد الإجراءات المطلوبة للعمل الميداني، لا بد من:

- الاستناد إلى الخرائط الحديثة المتوفرة لدى الجهات المركزية ولدى البلدية من أجل تحديد الإطار الإحصائي، بما في ذلك استخدام عدد محدود من المؤشرات من أجل التمييز بين الأحياء بحسب خصائصها العمرانية والاجتماعية، وهي الأحياء التي سوف تجري مقارنة مؤشراتها، وسوف يجري سحب العينة منها.
- تحديد المؤشرات المكانية للأحياء التي سوف تستخدم للتمييز بين الأحياء ضمن المدينة، وربما بناء دليل مكاني بسيط للأحياء يكون دليلاً مكملاً لدليل الفقر الحضري، ويتضمن الخصائص الإجمالية للحي. وتستقى المعلومات عن خصائص الحي من البيانات الإدارية الوطنية أو المحلية.
- تحديد المتغيرات السكانية والاجتماعية والاقتصادية العامة التي يجب جمعها عن الأسر التي تقع ضمن العينة (حجم الأسرة، مكان القيد، المستوى التعليمي، وجود مرض مزمن أو إعاقة، عمل رب الأسرة والأفراد العاملين، الجنسية، تاريخ السكن، وضع السكن..الخ). هذه المتغيرات مشابهة لمثيلاتها في استبيان الأوضاع المعيشية للأسر المستخدم وطنيّاً، ولكن يجب اختيار العدد المناسب من المتغيرات التي تفيد التحليل ورسم السياسات، دون مبالغة.
- إعداد دليل تعليمات واضح للمحققين، يتضمن التوضيحات اللازمة، وكيفية التعامل مع الاحتمالات المختلفة للتجاوب مع المحققين الميدانيين، أو عدم التجاوب، أو عدم العثور على الأسرة في مكان سكنها المتوقع، وغير ذلك من الحالات التي يواجهها المحقق في الميدان.
- التأكيد على أن يتم ذلك بالتعاون مع جهة ذات خبرة وكفاء علمية، وأن يترافق ذلك مع بناء قدرات فريق محلي يجب أن يكون قادراً على القيام بالعمل بشكل مستقل في المستقبل.

أما صيغة الاستبيان المختصر أو قائمة التحقق، فهي تتضمن مجمل الأسئلة التي تسمح بجمع المعلومات عن المتغيرات التي سبقت الإشارة، والتي يمكن اختصارها في قائمة تحقق من صفحة واحدة سهلة الاستخدام، على النحو المبين أدناه (مثال حالة طرابلس):

جدول 1-8: استبيان مختصر / قائمة تحقق لقياس الفقر الحضري

الميدان		المؤشر	نعم	لا	حالة الحرمان
السكن	حالة السكن الإجمالية	1- هل مسكن الأسرة مرتجل، أو كوخ، أو غرفة واحدة، أو مبني من مواد غير دائمة؟			نعم
		2- هل تسكن الأسرة في حي عشوائي؟			نعم
		3- ما هو عدد أفراد الأسرة المقيمين في المسكن؟			إذا قسمة 3 على 4، هي أكثر من 2
		4- ما هو عدد الغرف التي تستخدم للنوم حصراً؟			
	خدمات عامة	5- هل لدى الأسرة مولد خاص؟			لا
		6- هل لدى الأسرة اشتراك في مولد كهرباء خاص؟			
	البيئة الصحية	7- هل لدى الأسرة مكيف هواء للتبريد؟			لا
		8- هل لدى الأسرة وسيلة تدفئة؟ إذا نعم هل حطب أو فحم أو كاز أو مازوت (غير غاز أو كهرباء أو تدفئة مركزية)؟			اذا لا، أو إذا حطب أو فحم، أو كاز، أو مازوت
مجموع علامات المسكن					من صفر إلى 3
التعليم	الرصيد التعليمي للاهل	9- هل رب الأسرة أمي، أو لم ينه الابتدائية؟			نعم
		10- هل ربة الأسرة أمية، أو لم تنه الابتدائية؟			نعم
	الحق في التعليم	11- هل في الأسرة طفل بين 4 و15 سنة، غير ملتحق بالروضة أو بالمدرسة؟			نعم
	القدرات	12- هل يوجد في الأسرة شخص على الأقل حائز على الشهادة الثانوية؟			لا
مجموع علامات ميدان التعليم					من صفر إلى 3
الصحة	الحماية	13- هل رب الأسرة أو الزوج (الزوجة) لديه تأمين صحي؟			لا
		14- هل يشمل التأمين أفراد الأسرة الآخرين؟			
	العلاج	15- هل مرض أحد أفراد الأسرة خلال الأشهر الستة الاخيرة، ولم يزر الطبيب أو لم يكمل علاجه لسبب اقتصادي؟			نعم
	الوقاية	16- هل ولد آخر طفل في الأسرة خارج المستشفى؟			نعم
مجموع علامات ميدان الصحة					من صفر إلى 3
الوضع الاقتصادي للأسرة	العمل المنتج	17- هل لدى الأسرة حساب مصرفي؟			لا
	ملكية أصول	18- هل تملك الأسرة سيارة خاصة؟			لا
	رفاه وحرية	19- هل ذهبت الأسرة إلى المطاعم أو المقاهي مرة واحدة على الأقل خلال الشهرين الماضيين؟			لا
مجموع علامات ميدان الوضع الاقتصادي للأسرة					من صفر إلى 3
مجموع علامات الأسرة في كل الميادين					من صفر إلى 12

الفصل الثاني

منهجية الدراسة الميدانية

1- مقدمة

تم تنفيذ الدراسة الميدانية في مدينة طرابلس في إطار تعاون مشترك بين المعهد العربي لإنماء المدن - برنامج الفقر الحضري، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا). وهي واحدة من ثلاث دراسات تجريبية شملت ثلاث مدن هي طرابلس (لبنان)، وتونس (تونس)، ونواكشوط (موريتانيا). وكان من المفترض ان تكون مدينة حلب (سوريا) بدل تونس، ولكن انفجار الاوضاع في سوريا حال دون ذلك.

الهدف العلمي من تنفيذ هذه الدراسات الميدانية الثلاث، هو الاستناد إلى نتائجها من أجل تصميم دليل للحرمان الحضري، قابل للاستخدام السهل من قبل المجالس البلدية في المدن، والمراصد الحضرية، من أجل رصد وتقييم حالة الحرمان أو الفقر في المدينة، وعلى مستوى أحيائها الفرعية، من أجل تصميم تدخلات أكثر فعالية وملاءمة لمكافحة الفقر وتحسين مستوى معيشة السكان. الخلفية الضمنية التي انطلق منها العمل هو أن المجالس البلدية يجب أن تضمن برامج عملها تدخلات ذات طابع اجتماعي وفي صلبها مكافحة الفقر، لا أن تكتفي بالتدخلات ذات الطابع الخدماتي، التي تعتبر المقاربة التقليدية أنها تشكل حصراً نطاق عمل وصلاحية البلديات.

تم تنفيذ هذه الدراسات الميدانية في المدن الثلاث في فترات متقاربة، حيث نفذت دراسة طرابلس خلال شهر تشرين الأول/ أكتوبر 2011، في حين نفذت دراستا تونس ونواكشوط في الفصل الأول من عام 2012، واستخدم فيها الاستبيان نفسه لجمع المعلومات، وكذلك اعتمدت منهجية موحدة في تحليل البيانات وإصدار النتائج.

تضمن العمل الميداني إنتاج واستخدام دليلين للقياس، صمما واستخدما على مرحلتين (كما سنبين ذلك بالتفصيل لاحقاً). الدليل الأول هو دليل الدخل (أو دليل الثروة) وقد تم تصميمه باستخدام وسائل إحصائية. والثاني هو دليل الحرمان الحضري (وهو دليل للحرمان أو الفقر المتعدد الأبعاد) تم تصميمه باستخدام وسائل تحليلية ومعيارية وإحصائية.

تم تصميم واستخدام دليل الدخل في المدن الثلاث، إلا أن دليل الحرمان الحضري (وهو المخرج النهائي المقصود) قد صمم لمدينة طرابلس فقط حيث أنجزت المرحلة الثانية من التحليل، والمشروع بصدد استكمال العمل في المرحلة الثانية في كل من تونس ونواكشوط. استخدم دليل الدخل في طرابلس، كوسيلة مقارنة وتحقق وتأكيد للنتائج التي توصل إليها دليل الحرمان الحضري، مع العلم أن دليل الدخل/الثروة، له قيمته الذاتية الخاصة واستخداماته أيضاً.

تعرض هذه الدراسة نتائج العمل الميداني في مدينة طرابلس لبنان، وتحليلها. وهو يستند أساساً إلى نتائج دليل الحرمان الحضري. وسوف يتم عرض نتائج دليل الدخل، وقياسات أخرى، في الملاحق الفنية المرفقة بهذا التقرير، والتي تشكل جزءاً لا يتجزأ منه.

2- المنهجية

الهدف من الدراسة هو تصميم دليل لقياس الحرمان أو الفقر الحضري وتطبيقه على مدينة طرابلس. وتطلب ذلك القيام بالخطوات المنهجية والعملية التالية:

1- تحديد إطار مفهومي أولي لدليل الحرمان الحضري، يشكل نقطة انطلاق لتصميم منهجية البحث ومنهجية العمل الميداني بكل تفاصيلها. وفي هذا السياق، فإن الإطار المفهومي الأولي الذي شكل نقطة انطلاق لفريق العمل، كان ورقة عمل بعنوان «قياس الفقر في المدينة لاستخدام المراصد الحضرية»[3]، قدمت في اجتماع خبراء من تنظيم منظمة المستوطنات البشرية - الموئل، عقدت في الأردن - البحر الميت بين 8 و10 شباط/فبراير 2010. تضمنت الورقة الإطار المفهومي والنظري العام للدليل والشروط الواجب توفرها من أجل تحقيق الهدف المرجو منه، ولكنها تضمنت اقتراحاً بمؤشرات اجتهادية تستند إلى التجارب العامة، وكان لا بد من التأكد من ملاءمتها لمدينة طرابلس (وغيرها) من خلال البحث المكتبي والميداني. ويعتبر ما جاء في الفصل الأول من هذا التقرير (الفصل المنهجي) إعادة صياغة لهذه الورقة، في ضوء نتائج العمل الميداني، لاسيما بالنسبة إلى المؤشرات المختارة - المقترحة لتكوين الدليل، والتي تختلف عن ما جاء في ورقة العمل الأصلية.

2- قام فريق العمل[4] باستكمال البحث المكتبي، حيث تمت مراجعة عدة دراسات وتقارير تتعلق بمقاربة الفقر المتعدد الأبعاد، وطرق القياس. وجرى التركيز بشكل خاص على استكشاف ما هي المتغيرات والمؤشرات المستخدمة في تجارب أخرى، والتي تعتبر دالة على الفقر والحرمان، وذلك بغرض استخدامها واختبار فعاليتها في الميدان.

3- بالنسبة للعمل الميداني، جرى العمل على وضع استبيان واسع، تضمن 270 متغيراً. وقد تم بناؤه بحيث يكون مشابهاً لاستبيان الأحوال المعيشية للأسر المستخدم في هذه المسوحات، وأضيفت إليه أسئلة مستخدمة في دراسات الفقر في لبنان (فقر الدخل، الفقر بحسب دليل أحوال المعيشة، المؤشرات المستخدمة في برنامج استهداف الأسر الفقيرة)، وأسئلة أخرى تم استيحاؤها من مراجعة التقارير والتجارب الاقليمية والعالمية. وكان الغرض من ذلك عدم إهمال أي متغير يمكن أن يكون له ارتباط قوي بالفقر، أو أي متغير هو قيد الاستخدام فعلياً في دراسة الفقر في لبنان حالياً. (انظر االاستبيان من ضمن الملاحق الفنية).

3- الورقة من إعداد وتقديم أديب نعمة، المستشار الإقليمي في الإسكوا، ومعد هذه الدراسة، وهو صاحب فكرة وتصميم دليل الحرمان الحضري.

4- تشكلت نواة فريق العمل من الباحثين العاملين مع الاستشاري - مركز البحوث والاستشارات، وفريق الإسكوا، وانضم إليهم ممثلون عن وزارة الشؤون الاجتماعية، وبرنامج استهداف الأسر الفقيرة. (راجع أسماء الفريق وكلمات الشكر في الصفحات التي تسبق فصول الدراسة).

4- تم تحديد النطاق الجغرافي للدراسة بأنه النطاق البلدي لبلديتي طرابلس والميناء. وتم تصميم العينة (1500 أسرة) بحيث تكون ممثلة على مستوى الأحياء الفرعية. وكذلك تم تحديد الأحياء (أو المناطق الفرعية) انطلاقاً من المناطق العقارية المعتمدة، مع إدخال تعديلات عليها لتكون أكثر تجانساً من الناحية الإجتماعية. والنتائج المعروضة هي حسب سبعة أحياء (مناطق) مجمعة، لها تسميات المناطق العقارية نفسها، مع بعض التعديلات المعروضة بالتفصيل في الفقرة التالية.

5- تم اختبار الاستبيان وتدقيقه، ونفذ العمل الميداني فريق من 14 باحثاً ميدانيًّا جرى تدريبهم وتزويدهم بالاستبيان ودليل التعليمات. ثم جمعت البيانات ودققت وتم إصدار الجداول الأولية بالنتائج، ثم الانتقال إلى التحليل.

6- قبل اعداد مقترح دليل الدخل، ودليل الحرمان الحضري، تم احتساب نسب الفقر والحرمان باستخدام ثلاثة قياسات مستخدمة على المستوى الوطني وذلك بغرض تكوين فكرة عن نسب الفقر بحسب هذه القياسات الوطنية في مدينة طرابلس، وأيضاً بغرض المقارنة والتحقق من واقعية النتائج في مرحلة لاحقة. وهذه القياسات هي نسب فقر الدخل حسب خط الفقر الوطني، ونسب الحرمان بحسب دليل أحوال المعيشة، ونسب الأسر المؤهلة للاستفادة من برنامج استهداف الأسر الفقيرة. وقد كان لهذا العمل التحضيري أهمية كبيرة في التأكد من نتائج دليل الدخل ودليل الحرمان الحضري، حيث كان هناك اتساق في النتائج.

7- في المرحلة التالية، تم اتباع المسار الإحصائي من أجل إنتاج دليل الدخل (أو الثروة)، وتم تصميم الدليل من سبعة مؤشرات، وجرى تطبيقه وإصدار النتائج على مستوى المدينة والأحياء. وكما سبقت الإشارة إلى ذلك، فإن لهذا الدليل قيمته الذاتية، كما أنه استخدم في الدراسة الحالية كوسيلة تحقق من نتائج دليل الحرمان الحضري.

8- أخيراً، تم اتباع المسار المركب (المعياري - التحليلي - الاحصائي) من أجل إنتاج دليل الحرمان الحضري المكون من 12 مؤشراً، موزعة على 4 ميادين (السكن، التعليم، الصحة، الأوضاع الاقتصادية للأسرة)، وهو الذي جرى عرضه في فصل المنهجية (الفصل الأول)، والذي سوف نعرض نتائجه بالتفصيل في ما يلي.

9- الخطوة الأخيرة تتمثل في إعداد هذا التقرير/الدراسة.

3- تصميم العينة

تمت الاستعانة بالدراسات السابقة والمستندات المتاحة، ولاسيما:
- التعداد الشامل الذي نفذه المهندس ديران هرمنديان من أجل المخطط التوجيهي لمدينة طرابلس[5]، والذي استندنا إليه بصفته أساس الإطار الإحصائي لسحب العينة في طرابلس. ونظراً لأن التعداد كان قد تم عام 2001 فقد تم تحديث بعض الوحدات الإحصائية التي شهدت تطوراً عمرانيّاً خلال الفترة المنقضية.

5- المخطط التوجيهي العام والتفصيلي لمناطق - طرابلس، الميناء، البداوي، وراس مسقا العقارية، ديران هرمنديان، 2001.

- تم الاستناد إلى خرائط التنظيم المدني في العمل الميداني، في اختيار الجزر.
- تمت عملية سحب عشوائية للجزر المختارة، وتحديد عدد الأسر داخل كل جزيرة بالتناسب مع عدد السكان المقدر استناداً إلى دراسة هرمنديان (والتعديلات).

جدول 2-1: تصميم العينة[6]

يختصر الجدول التالي تصميم العينة وتوزيعها على مختلف المناطق العقارية.
- مجموع العينة: 1.500 أسرة.
عدد الأسر التي استجابت 1.271 أسرة (العينة الفعلية)
- الأحياء: 126 جزيرة مجمعة إلى 7 أحياء (على النحو المبين في الجدول).

	الأحياء	نسبة السكان	عدد الجزر	عدد الاستبيانات
1	بساتين طرابلس	16%	12	204
2	التل - الزاهرية	9%	11	118
3	المدينة القديمة	14%	28	177
4	التبانة - السويقة	15%	24	187
5	القبة - جبل محسن	24%	25	310
6	الميناء	14%	19	173
7	بساتين الميناء	8%	7	102
	المجموع	100%	126	1,271

وكما سبقت الإشارة إلى ذلك، فإن العينة موزعة بالتناسب مع نسبة السكان في الأحياء.

إطار 2-1: صعوبات العمل الميداني

عن العينة ومشكلات العمل الميداني

تم تحديد حجم العينة الإجمالية لمدينة طرابلس (والميناء) بـ ١٥٠٠ أسرة، وتمت تعبئة ١٤٩٢ استبيان. وتم توزيعها بحيث تشمل كل المناطق العقارية للمدينة وعددها ١٦ منطقة عقارية، إحداها منطقة زيتون طرابلس العقارية، التي تمتد من الملولة (مدخل طرابلس الشمالي لجهة البداوي) وتشمل جبل محسن، وأطراف القبة لجهة مجدليا والأطراف المطلة على نهر أبو علي، كما تشمل كامل منطقة أبي سمرا، من ضفاف النهر وقلعة طرابلس وأحياء متاخمة للمدينة القديمة، وصولاً إلى وسط أبي سمرا وأطرافها التي تمتد بدورها حتى حدود الكورة ومدخل طرابلس الجنوبي (البحصاص).

6- شمل العمل الميداني كامل أحياء طرابلس، بما في ذلك حي أبي سمرا الذي تمّ استبعاده عن النتائج النهائية، بسبب ثغرات شابت العمل الميداني وأدت إلى انحياز في نتائج هذا الحي. انظر الإطار رقم ج.

هذه المنطقة العقارية (زيتون طرابلس) واسعة جدّاً وهو ما جعلنا نقسمها إلى قسمين يفصل بينهما نهر أبو علي. تكون القسم الممتد شمال النهر من جبل محسن وأطراف منطقة القبة العقارية، فيما تكون القسم الواقع جنوب النهر من منطقة أبي سمرا بما في ذلك أطرافها لجهة النهر والكورة.
وأبي سمرا هذه ليست متجانسة اجتماعيّاً وعمرانيّاً، فهي تضم وسط أبي سمرا وهي منطقة تسكن فيها فئات وسطى، في حين إن المنطقة المحاذية للنهر تضم عشوائية يسكنها نازحون من الضنية، كما تضم أيضاً أحياء فقيرة تفصل بين وسط أبي سمرا، والمدينة القديمة، وهي تشكل امتداداً لها.
أثناء تنفيذ العمل الميداني، واجه المحققون الميدانيون صعوبات في تعبئة استبيانات وسط أبي سمرا حيث كانت نسبة تمنع الأسر الساكنة فيها مرتفعة، وهي ذات مستوى معيشة متوسط، مما اضطرهم إلى استبدال الأسر بأسر غيرها، كان قسم هام منها من الأحياء الأكثر فقراً في أبي سمرا. لذلك كانت هناك مبالغة في تمثيل الأسر المحرومة في هذا الحي، مما جعل النتائج التي حصلنا عليها غير معبرة عن مجمل وضع أبي سمرا بقدر ما كان تعبر عن الأحياء الفقيرة فيها.
مع إعداد هذا التقرير، كان أمام فريق العمل خياران، أما عرض نسب الفقر في أبي سمرا كما هي، مع إضافة هامش يوضح أنها لا تعبر عن كامل الحي ولكن عن الأحياء الطرفية فيه، أو أن نستبعد إيراد نتائج أبي سمرا من التقرير النهائي ونخرجها من الترتيب مع الأحياء الأخرى. وقد فضل الفريق الخيار الثاني، تلافياً لأي التباس في النتائج، وتلافياً لإثارة نقاش فرعي في هذا الأمر. وبشكل عام، فإن أبي سمرا هي واقعيّاً في مكان وسط بين متوسط المدينة والحيين الأفضل حالاً، بساتين طرابلس وبساتين الميناء.

4- تقسيم الأحياء

ينقسم النطاق البلدي لمدينتي طرابلس والميناء إلى 16 منطقة عقارية، غير متجانسة اجتماعيّاً، حيث إن تقسيمها تم على أساس جغرافي بحت وقبل عقود سابقة على تطور المدينة وتوسعها. ثمة في المدينة تقسيم مزدوج، طبيعي - عمراني كان له دلالة قوية في الفترة السابقة (ولا تزال هذه الدلالة قائمة نسبيّاً)، حيث إن نهر أبو علي يخترق المدينة من الشرق (الجبل) إلى الغرب (البحر)، ويقسمها إلى قسمين شمال النهر (مناطق ضواحي عموماً) وجنوب النهر (يحتوي القسم الأكبر من المدينة القديمة)، كما أن النهر يفصل بين تلة أبي سمرا (جنوباً) وتلة القبة (شمالاً)، فيما تقع الميناء جنوب النهر أيضاً. هذا هو العامل الطبيعي. أما العامل العمراني، فهو بوليفار طرابلس (البحصاص)، الذي يخترق المدينة (طرابلس تحديداً لا الميناء) من الجنوب إلى الشمال (المملولة)، ويقسمها إلى قسمين قديم غالباً (شرق البوليفار)، وأكثر حداثة (غرب البوليفار). وبشكل عام، فإن المركز التجاري للمدينة كان ساحة التل الملاصقة للبوليفار من جهة الشرق، أما الأحياء الحديثة والأكثر رفاهية، فكانت تقع غرب البوليفار وجنوب النهر (بشكل عام، وقبل توسع المدينة نحو أبي سمرا، ودون شمول مدينة الميناء التي لها تقسيمات إضافية أيضاً)[7].

7- لو أردنا الدقة، فإن نهر ابوعلي يخترف المدينة من جهة الشرقية الجنوبية إلى الجهة الغربية الشمالية، وبولفار طرابلس من جهة الجنوب الغربي إلى الشمال الشرقي. ولكن في الاستخدام الشائع، فإن النهر ينحدر من الجبل (الشرق) إلى البحر (الغرب)، والبوليفار من المدخل الجنوبي لطرابلس (البحصاص لجهة بيروت) إلى المدخل الشمالي لمدينة طرابلس (المملولة لجهة عكار). وقد فضلنا اعتماد التسميات الشائعة لسهولتها بالنسبة للمستخدم المحلي.

خريطة 2-1: خريطة طرابلس تظهر محاورها الرئيسة شمال وجنوب النهر، وشرق وغرب البوليفار.

أما بالنسبة للتقسيمات النهائية والتعديلات التي أدخلت على المناطق العقارية، فإن الجدول التالي يلخص عملية التعديل، ويوضح حدود التقسيمات النهائية المعتمدة وتسميتها المقترحة في التقرير:

جدول 2-2: المناطق العقارية وتسمية الأحياء المعتمدة في التحليل

التقسيم العقاري الاصلي	التعديل وموجباته	التسمية العقارية المعدلة	التسمية المستخدمة في التقرير
1- بساتين طرابلس	اقسام منها غير مسكونة بكثافة. تمّ ضم القسم الممتد بين الملولة ونهر أبو علي إلى التبانة. كما تم ضم القسم الواقع شرق البولفار في منطقة محرم إلى المدينة القديمة.	بساتين طرابلس	1- بساتين طرابلس
2- التل	اقتطعت جزيرة صغيرة من التل تقع جنوب البولفار (منطقة المطران) وضمت إلى بساتين طرابلس. كما تم ضم الجزر المحاذية للزاهرية والواقعة شرق البولفار إلى الزاهرية. وتم ضم التل والزاهرية في منطقة واحدة، بحكم حجم العينة وتجانس اجتماعي نسبي بين المنطقتين.	التل - الزاهرية	2- التل - الزاهرية
3- الزاهرية			
4- الحدادين	تم جمعها في منطقة واحدة لتجاورها وتشابهها العمراني والإجتماعي	المدينة القديمة	3- المدينة القديمة
5- الحديد			
6- المهاترة			
7- النوري			
8- الرمانة			
9- التبانة	تم جمعها في منطقة واحدة، بسبب تجاورها وتشابهها من حيث مستوى المعيشة. وضمت إليها الجزر المحاذية للتبانة والواقعة ضمن بساتين طربلس، بين الملولة ودوار أبو علي.	التبانة - السويقة	4- التبانة - السويقة
10 السويقة			
11- القبة	تم جمعها في منطقة واحدة مع قسم من زيتون طرابلس الواقع شمال النهر، وتشمل جبل محسن وكل امتداد القبة حتى أطراف مجدليا ونهر أبو علي.	القبة - جبل محسن	5- القبة - جبل محسن
12 - زيتون طرابلس	منطقة واسعة جدّاً، تمتد من حدود المنكوبين إلى أبي سمرا ومدخل طرابلس الجنوبي. تمت قسمتها إلى قسمين يفصل بينهما نهر أبوعلى: الأولى هي زيتون طرابلس شمال النهر، والثانية هي زيتون طرابلس جنوب النهر.	زيتون طرابلس جنوب النهر، وتضم أبي سمرا، وتمتد من تلة أبي سمرا على ضفاف نهر أبو علي، حتى مدخل طرابلس القديم على البولفار	6- أبوسمرا[1]
13- الميناء 1	تم جمعها في تقسم وأحد بحكم حجم العينة، وتجانسها نسبيّاً. تم ضم الجزر التي تشكل امتداداً لبساتين طرابلس في بداية الميناء إلى بساتين الميناء لكونها امتداداً جغرافيّاً ومشابهة لها من حيث النمط العمراني ومستوى المعيشة. وقد ضمت إلى الميناء العقارية أجزاء من المناطق الشعبية التابعة لبساتين الميناء، والواقعة بين المعرض والبحر.	الميناء	7- الميناء
14 - الميناء 2			
15 - الميناء 3			
16 - بساتين الميناء	اقتطع منها المناطق الشعبية (حارة التنك والمساكن الشعبية) لتنافرها من التكوين العمراني والاجتماعي للأقسام الأخرى، وتم ضمها إلى الميناء.	بساتين الميناء	8- بساتين الميناء
عدد المناطق العقارية	16	عدد الأحياء المعتمدة	8

خريطة 2-2: خريطة التصميم المعتمد لأحياء مدينة طرابلس

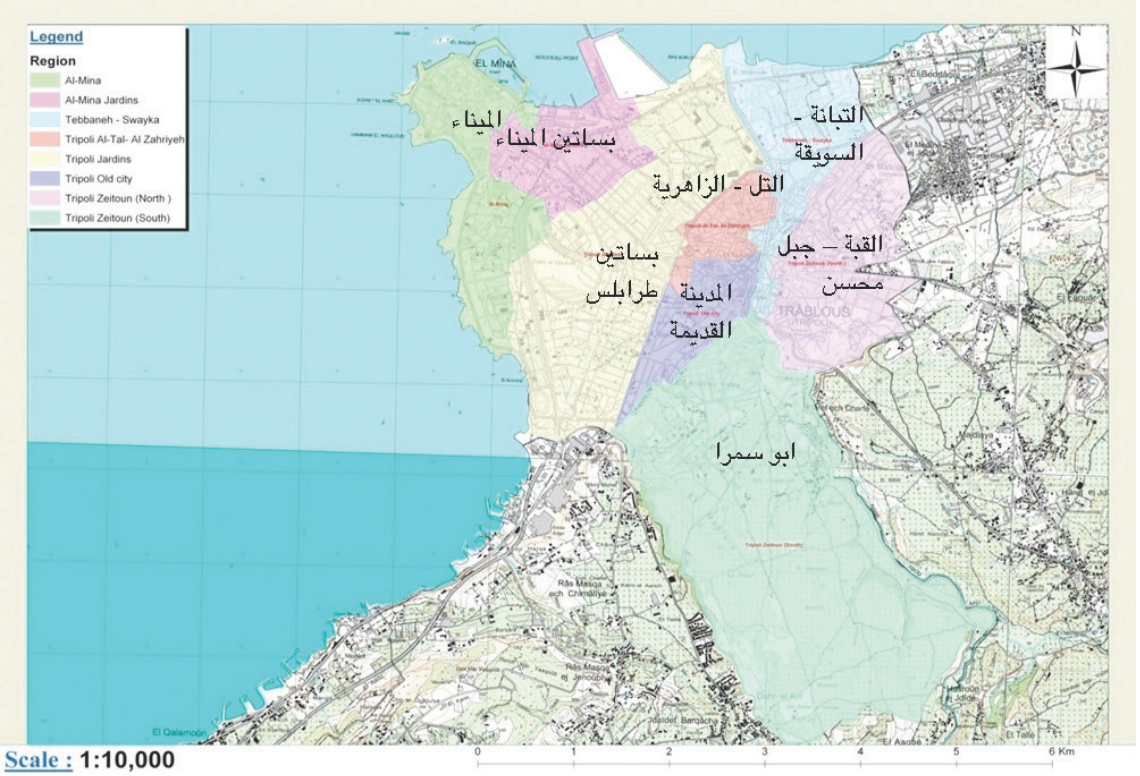

المساران المعتمدان في بناء الدليل

اتبعت الدراسة مسارين متوازين ومترابطين لتصميم دليل الحرمان الحضري. الأول هو مسار إحصائي ونتج عنه تصميم دليل للدخل مكون من سبعة مؤشرات، وقد استخدم بالدرجة الأولى من أجل التحقق من نتائج دليل الحرمان الحضري والمقارنة. والمسار الثاني هو مسار تحليلي - معياري - إحصائي، نتج عنه تصميم دليل الحرمان الحضري الذي سوف نعرض نتائجه بالتفصيل في ما يلي.

الشكل 2-1: المساران المعتمدان في بناء دليل الحرمان الحضري

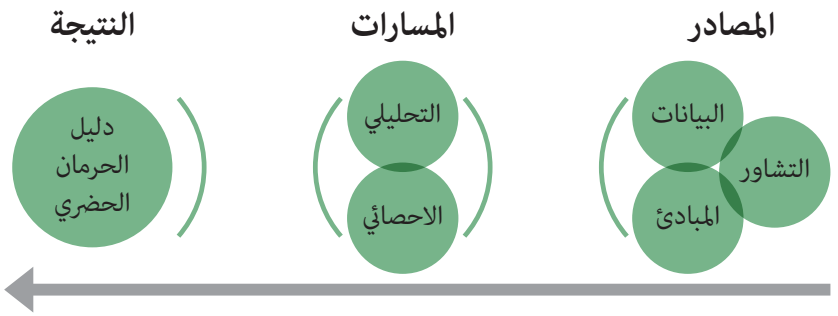

أ- المسار الإحصائي

استخدم المسار الإحصائي من أجل تصميم دليل الدخل (أو الثروة) في المرحلة الأولى من العمل. وقد تم استخدام تقنيات التحليل الإحصائي والمعادلات الرياضية من أجل التعرف إلى المؤشرات الأكثر ارتباطاً بمستوى الدخل المرتفع في مدينة طرابلس. نفذت العملية على ثلاث مراحل، حيث تم في كل مرحلة تقليص عدد المتغيرات ذات الدلالة من 270 متغيراً تضمنها الاستبيان أدخلت كلها في المرحلة الأولى من التحليل، وصولاً إلى سبع متغيرات تم اعتمادها في المرحلة النهائية من أجل بناء دليل الدخل.

المرحلة الأولى تمثلت في القيام بتحليل الترابط الإحصائي للمتغيرات كلها مع الفقر، وهو ما ادى إلى تقليص عدد المتغيرات من 270 إلى 82. المرحلة الثانية تمثلت في تنفيذ تحليل الاستجابة الأمر الذي أدى إلى تقليص عدد المتغيرات من 82 إلى 18. والمرحلة الثالثة هي مرحلة التحليل الاقتصادي القياسي التي اختصرت المتغيرات من 18 إلى 7 متغيرات. (انظر الشكل أدناه).

الشكل 2-2: مراحل التحليل الإحصائي، وعدد المتغيرات ذات الدلالة في كل مرحلة

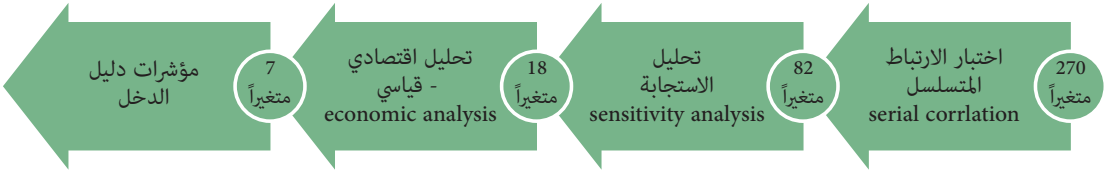

الأوزان

مكن التحليل الإحصائي فريق العمل من تحديد شدة الارتباط بين المتغيرات المعتمدة والفقر (وقد اعتمد فقر الدخل بصفته المتغير المستقل الذي تنسب شدة الارتباط إليه)، وتم استخدام قيم الارتباط لتحويلها إلى أوزان ونقاط يشكل مجموعها 1000 نقطة، ونسب إلى كل متغير نقاط محددة متناسبة مع شدة الارتباط التي بينها التحليل الإحصائي، ضمن المجموع العام. ويوضح الجدول أدناه، تسميات المؤشرات النهائية المعتمدة في دليل الدخل (أو الثروة)، وقيم النقاط (الأوزان) المنسوبة إلى كل منها.

الجدول 2-3: مؤشرات دليل الدخل والنقاط المنسوبة إلى كل مؤشر[8]

المتغيرات/ المؤشرات	الوزن (النقاط)	
	الجواب نعم	الجواب لا
1- المستوى التعليمي لرب الأسرة، جامعي	50	0
2- المياه المعدنية (المعبأة) هي المصدر الرئيس لمياه الشرب	140	0
3- الأسرة تملك سيارة خاصة	290	0
4- حصة الفرد من مساحة المسكن أكثر من 30 متراً مربعاً	175	0
5- الأسرة لديها حساب مصرفي	35	0
6- الأسرة لديها اشتراك في شبكة الإنترنت	260	0
7- الأسرة زارت المقاهي والمطاعم مرة على الأقل خلال الشهرين الاخيرين	50	0
المجموع العام	1000	0

ب- المسار التحليلي - المعياري

دليل الدخل الذي تم تحديده من خلال المسار الإحصائي، يقيس الدخل والثروة ولا يقيس الحرمان. ويمكن افتراض أنه حيث يكون مؤشر الدخل أو الثروة متدنياً، فإن ذلك يعني وجود الحرمان. هذا صحيح نسبيّاً، ولكنه لا يغني عن دراسة الحرمان وقياسه بشكل مباشر.

من ناحية ثانية، فإن دليل الدخل يعطينا في نهاية المطاف قيمة رقمية تتراوح بين صفر وألف تنسب إلى الأسرة، وكلما كانت القيمة قريبة من الصفر كلما كانت الأسرة أقل دخلاً/أكثر حرماناً. ولكن الرقم هو جمع للأوزان المعطاة لكل مؤشر، وغير قابل للتفكيك بسهولة إلى مكوناته. أي إن الرقم يقول لنا هنا إن الأسرة غنية أو فقيرة (مع نسبية هذه المصطلحات)، ويعطينا فكرة عن شدة الثروة أو الفقر (كلما كان الرقم أعلى أو أدنى)، ولكنه لا يعطينا معلومات مباشرة عن مجالات الحرمان المحددة التي تتطلب تدخلاً (هل الأسرة محرومة في التعليم، أو السكن، أو الصحة...إلخ). بناء عليه، فإن الدليل يكون أقل صلاحية للاستخدام المباشر في تصميم السياسات المحلية والقطاعية التي يفترض بالمجالس البلدية أن تصممها وتتبعها.

على هذا الأساس، ثمة حاجة لكي نكمل العمل للتوصل إلى دليل الحرمان الحضري الذي يمكن ربطه بالسياسات المحلية (والوطنية استطراداً)، والذي يمكن المتدخل المحلي من تحديد توجهات قطاعية للميادين التي تحظى بالأولوية. كما لا بد للدليل أن يقيس الحرمان مباشرة، لا بشكل غير مباشر من خلال قياس الدخل. وهذه نقاط جرى توضيحها في الفصل الخاص بالمنهجية.

في هذا السياق، تم اعتماد مسار مركب، تحليلي - معياري من أجل تصميم دليل الحرمان الحضري، مع عدم إغفال البعد الإحصائي أيضاً. واتبعت الخطوات المنهجية المتفق عليها في منهجيات قياس الفقر المتعدد الأبعاد[9]، وهي:

8- يمكن الاطلاع على التفاصيل في الملحق رقم 1، في نهاية الدراسة.

9- انظر فصل المنهجية، وانظر بشكل خاص الخطوات المنهجية في دراسات منهجية الحاجات الأساسية غير المشبعة في لبنان والعراق؛ وتقرير ستيغلتز - سن - فيتوسي؛ وهي مشابهة للخطوات المتبعة هنا.

1- تحديد الميادين
2- تحديد المجالات والأبعاد الفرعية في كل ميدان (عند الضرورة)
3- تحديد المؤشرات في كل ميدان
4- تحديد العتبات للمؤشرات الإفرادية
5- بناء نظام القياس الكمي
6- وضع العتبات للقياس الإجمالي لدليل الحرمان.

الميادين والمجالات

سعى فريق العمل إلى قياس الحرمان مباشرة، أي بمؤشرات مباشرة تعبر عن الحرمان من حاجة أو قدرة أو حق ...إلخ. تم الاسترشاد بما هو متعارف عليه من تحديد للحاجات الأساسية في دراسات وطنية وإقليمية وعالمية، في اختيار الميادين التي يجب إدخال مؤشرات تعبر عنها في الدليل (دراسات أخرى، أهداف الألفية القديمة ومشروع أهداف ما بعد 2015، شرعة حقوق الإنسان...إلخ). وقد بدأ فريق العمل بخمسة ميادين هي التعليم، السكن، الصحة، الدخل والعمل، وتوفر الخدمات الأساسية. تبين أن مؤشرات العمل غير دقيقة وذلك بسبب التباس المفاهيم والتعريفات. وانتهى فريق العمل إلى اعتماد 4 ميادين هي: التعليم والسكن والصحة والوضع الاقتصادي للأسرة. وكلها من الميادين المجمع على اعتبارها من مكونات الفقر أو الحرمان المادي. كما تمَ تحديد الأبعاد الفرعية داخل كل ميدان، بحيث تغطي أفضل ما يمكن مختلف وجوه الحرمان/ الرفاه في الميدان المعني.

اختيار المؤشرات وتحديد العتبات:

تم اختيار ثلاثة مؤشرات لكل ميدان، بطريقة تغطي الأبعاد الفرعية المختلفة، وقريبة مما هو معتمد في التجارب الوطنية والعالمية، وما هو متعارف عليه، قدر الإمكان. وقد خضع اختيار المؤشرات للاختبار الإحصائي:

- المؤشرات المختارة تقع ضمن القائمة الموسعة للمتغيرات التي سبق اختبارها إحصائيّاً في المسار الإحصائي.
- تم التحقق من أن المؤشرات المختارة لديها قدرة تمييزية وتظهر التفاوتات بين الأحياء داخل مدينة طرابلس، واستبعدت المؤشرات التي ليس لها هذه الخاصية.

أما بالنسبة **لعتبات الحرمان**، فقد تم تحديدها بما يتفق مع ما هو متوافق عليه عالميًّا (أهداف الألفية، منظومة حقوق الإنسان الأساسية)، وما ينسجم مع المتوسطات والخصائص المحلية في لبنان وفي المدينة.

إن محصلة هذا المسار كانت دليل الحرمان الحضري، الذي يغطي أربعة ميادين، ويتكون من 12 مؤشراً على النحو المبين في الجدول التالي:

الجدول 2-4: ميادين ومؤشرات دليل الحرمان الحضري

الميدان	المؤشر/حالة الحرمان	العلامة في حالة الحرمان
التعليم	1- أحد الوالدين أمي أو لم ينه الابتدائي	1
	2- طفل في الأسرة بين 4 و14 غير ملتحق بالروضة أو المدرسة	1
	3- لا أحد في الأسرة (بما في ذلك الاهل) حائز على شهادة ثانوية	1
السكن	4- مسكن الأسرة مرتجل، أو أكثر من شخصين في غرفة النوم الواحدة	1
	5- الأسرة ليس لديها إشتراك في مولد كهربائي	1
	6- المسكن ليس فيه تبريد، ولا تدفئة؛ أو تدفئته بدائية (حطب، فحم، كاز، مازوت)	1
التعليم	7- الأسرة ليس لديها تأمين صحي	1
	8- مرض شخص في الأسرة ولم يزر الطبيب أو لم يتابع علاجه كاملاً (خلال 6 أشهر سابقة على البحث)	1
	9- آخر ولادة لطفل تمت خارج المستشفى	1
الوضع الاقتصادي للأسرة	10- الأسرة لا تملك سيارة خاصة	1
	11- الأسرة ليس لديها حساب مصرفي	1
	12- الأسرة لم تزر المطاعم والمقاهي (خلال شهرين سابقين على البحث)	1
الحد الأقصى لمجموع نقاط الأسرة المحرومة في كل المؤشرات		12

الفصل الثالث

الدراسة الميدانية
النتائج العامة على مستوى المدينة

1- مقدمة

يعرض هذا الفصل، نتائج تطبيق دليل الحرمان الحضري المكون من 12 مؤشراً، والذي يغطي أربعة ميادين (السكن، والتعليم، والصحة، والأوضاع الاقتصادية للأسرة)، على عينة ممثلة من مدينة طرابلس شملت 1271 أسرة (دون حي أبي سمرا)، شملها البحث الميداني المنفذ في نهاية عام 2011.

ومخطط عرض النتائج يتضمن:
1- عرض النتائج العامة على مستوى المدينة،
2- ثم عرض النتائج بحسب الميادين،
3- ثم عرض النتائج بحسب الأحياء الثمانية.

2- النتائج العامة على مستوى المدينة

المؤشرات الإفرادية المكونة للدليل

بينت نتائج البحث الميداني، بالنسبة للمؤشرات الإفرادية، ارتفاع نسبة الحرمان إلى أقصاها في المؤشرات ذات الصلة بالوضع الاقتصادي وبالحماية الاجتماعية والقدرات المتقدمة (التعليم الثانوي) حيث تزيد عن 75% في أربعة مؤشرات من أصل 12 مؤشرا. ويؤكد هذا استنتاجات الدراسات السابقة التي اعتبرت أن البعد الاقتصادي للفقر هو الأكثر أهمية إذا ما قورن بأوجه الحرمان الاجتماعي، لاسيما إذا ما تم قياس الحرمان الاجتماعي من خلال إشباع الحاجات الأساسية دون اعتبار كبير للنوعية. أما أدنى نسب الحرمان فقد سجلت في مؤشر التحاق الأطفال بالتعليم (8% من الأسر)، وفي مؤشر ولادة آخر طفل خارج المستشفى (14%). ويعطي هذا فكرة أولية عن مستوى انتشار الخدمات التعليمية (توفر المقاعد في التعليم الأساسي دون أن يعبر ذلك عن نوعية التعليم)، والخدمات الصحية ونوعية السلوك الصحي عند المواطنين ونمط النظام الصحي في لبنان الذي له طابع علاجي. وهو ما يؤكد صلاحية استخدام مؤشر الولادة في المستشفى كمؤشر للحرمان بدل المركز الصحي والولادة تحت إشراف موظف طبي غير الطبيب.

يبين الشكل التالي نسب الأسر المحرومة، أي التي توفرت فيها صفة الحرمان بالنسبة للمؤشرات الإفرادية.

الشكل 3-1: نسبة الأسر المحرومة بحسب المؤشرات الإفرادية المكونة لدليل الحرمان الحضري

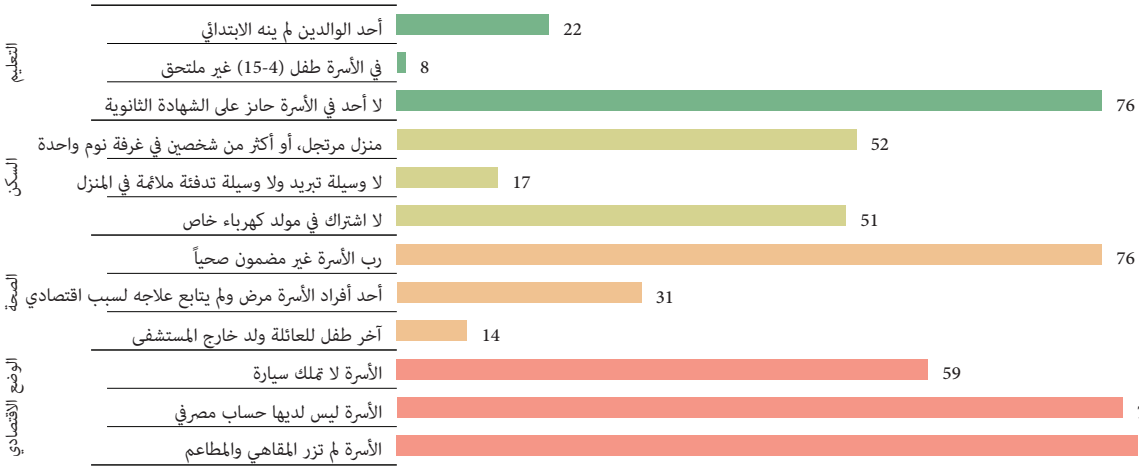

درجات حرمان الأسر

أوضحنا في فصل المنهجية، أن الأسرة يمكن أن لا تكون محرومة في أي من هذه المؤشرات المختارة، كما يمكن أن تكون محرومة فيها كلها. وتعتمد المنهجية أسلوباً بسيطاً في قياس درجة الحرمان (أو شدة الحرمان) هي قياس عدد مرات الحرمان التي تعاني منها الأسرة، وكلما كانت مرات الحرمان أكثر عدداً، كلما اعتبرت الأسرة أشد حرماناً في المحصلة العامة.

بينت نتائج البحث الميداني، أن حوالي 4% من الأسر في مدينة طرابلس غير محرومة في أي من هذه المؤشرات، وحوالي 6% محرومة مرة واحدة فقط. في المقابل فإن نسبة قليلة جدّاً محرومة في كل هذه المؤشرات أو في 11 من أصل 12 مؤشراً (حوالي 1%). أما معظم الأسر فهي محرومة ما بين 5 و9 مرات (حوالي 66%) أو بين 6 و8 مرات (46%). ويبين الشكل التالي توزع الأسر بالنسبه المئوية بحسب عدد مرات الحرمان (من أصل 12).

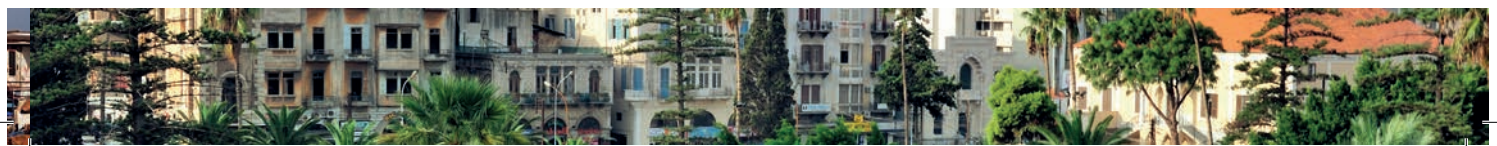

الشكل 3-2: توزع الأسر بالنسب المئوية بحسب عدد مرات الحرمان

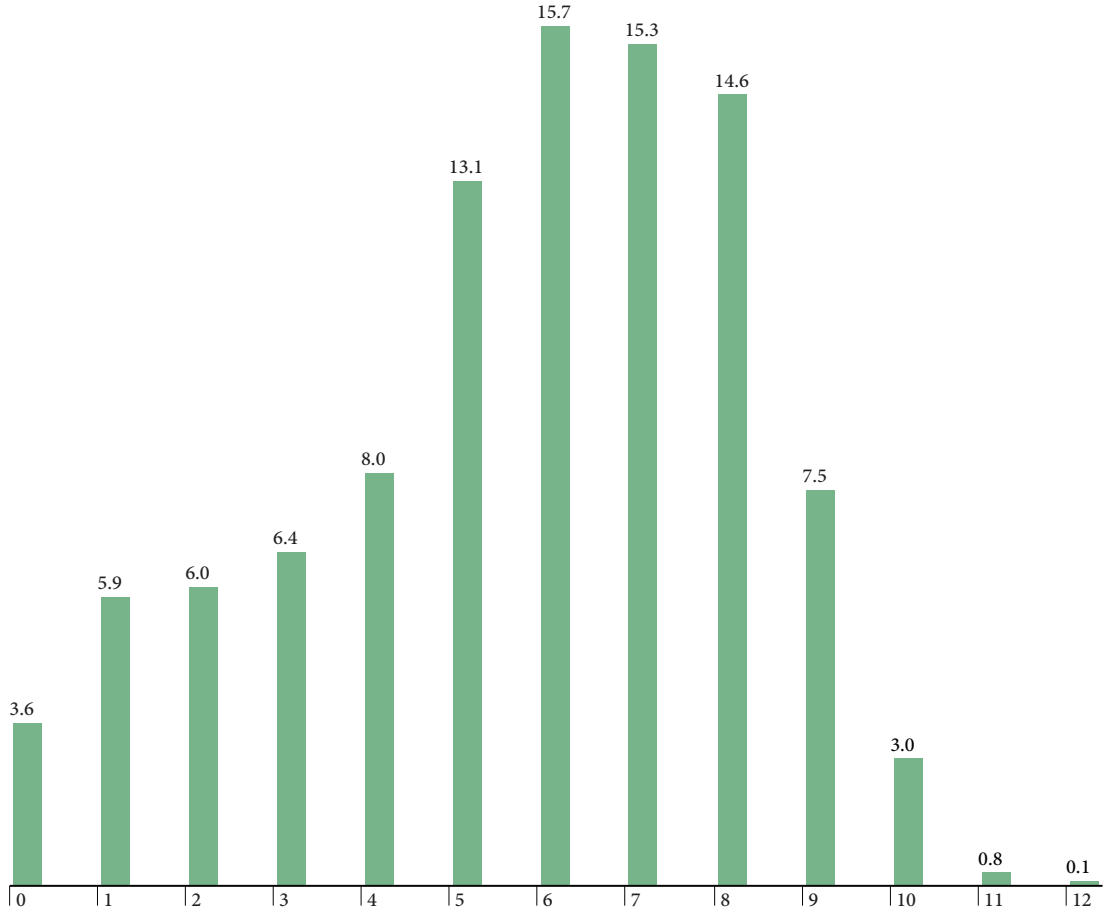

معرفة هذا التوزع هامة جدّاً للمراحل التالية من التحليل، حيث يقع تصنيف الأسر إلى خمس فئات أو ثلاث فئات من الحرمان، من خلال تجميع هذه النسب الفردية، وهو ما سيتضح تباعا.

أما على مستوى الميادين الأربعة المكونة للدليل، وحيث إن كل ميدان مكون من ثلاثة مؤشرات، فإن الحالات المحتملة لتراكم عدد مرات الحرمان هي: إما لا حرمان في أي مؤشر، وإما حرمان في مؤشر واحد أو مؤشرين أو ثلاثة مؤشرات. وقد بينت النتائج أن النسبة الأكبر من عدم وجود أي حرمان هي في ميداني التعليم والصحة، كما أن نسبة الأسر المحرومة ثلاث مرات في هذين الميدانين قليلة (2% و5%)، وهو ما يشير إلى إمكان تدبر حلول للرعاية الصحية بالنسبة لقسم كبير من الأسر. في المقابل فإن نسبة الحرمان المثلث في الميدان الاقتصادي مرتفعة جدّاً وتبلغ 52%، وهذا ما يعني وجود تلازم قوي بين المؤشرات الثلاثة المكونة لدليل الميدان (وجود حساب مصرفي، ملكية سيارة، وزيارة المطاعم والمقاهي)، وهو ما يحيل مرة أخرى إلى تأكيد أهمية البعد الاقتصادي للحرمان والفقر في مدينة طرابلس (كما في لبنان). ويشبه توزع درجات الحرمان في ميدان السكن التوزع في ميدان الصحة مع اختلافات بسيطة. ويوضح الشكل أدناه توزع الأسر حسب عدد مرات الحرمان حسب الميادين، على مستوى مدينة طرابلس بشكل عام.

الشكل 3-3: عدد مرات الحرمان حسب الميادين (% للأسر)

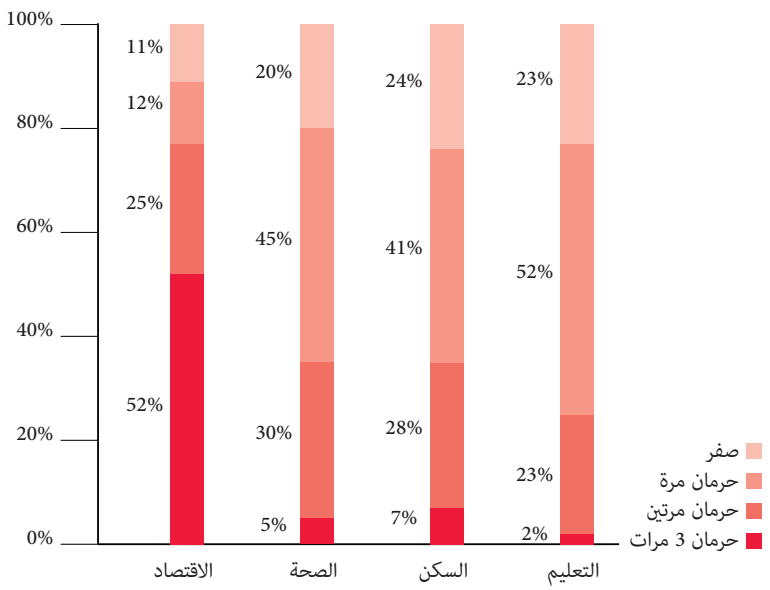

وكما بالنسبة إلى الدليل العام، سوف يستخدم هذا التوزيع من أجل تحديد نسب الأسر المحرومة في كل ميدان، بحسب ما تقترحه المنهجية.

فئات الحرمان الخمسية والثلاثية

تقتضي ضرورات التحليل تصنيف الأسر ضمن فئات تعبر عن مستوى الحرمان. ويتم ذلك من خلال تجميع الفئات الإفرادية في مجموعات أقل عدداً، تمكن الباحث من تكوين صورة عن الهرم الاجتماعي للسكان في المدينة، وفي الأحياء ومقارنتها. وفي الدراسة الميدانية لطرابلس، تم تجميع الأسر ضمن تصنيف خماسي (من خمس فئات) وثلاثي (من ثلاث فئات)، وذلك من خلال جمع نسب الأسر بحسب عدد مرات الحرمان.

في الحالتين، التصنيف الخماسي والثلاثي، تم اعتبار تراكم ستة مؤشرات حرمان (أي نصف العدد الإجمالي للمؤشرات) بمثابة العتبة التي تميز من سوف نعتبرهم محرومين - فقراء. وهذه العتبة مشتركة للتصنيفين الخماسي والثلاثي.

في التصنيف الخماسي، تم تخصيص الأسر التي تراكمت لديها 8 مؤشرات حرمان وما فوق بصفتها الأسر المحرومة جدّاً. أما الفئات الأخرى (المحرومة صفر مرة إلى خمس مرات، وعددها ست فئات إفرادية) فقد جمعت في مجموعات ثنائية (تصبح ثلاث مجموعات تضاف إلى المجموعتين المحرومة جدّاً والمحرومة، فنكون إزاء خمس فئات حرمان أطلقنا عليها التسميات التالية: فئة الأسر المحرومة جدّاً، فئة الأسر المحرومة، فئة الأسر المحرومة نسبيّاً، فئة الأسر المحرومة جزئيّاً، وفئة الأسر غير المحرومة. وهذه التسميات تقريبية بالطبع وليس لها طابع علمي دقيق، ولكنها تعبر عن التدرج في شدة الحرمان (المعبر عنه هنا بتراكم عدد مرات الحرمان).

أما بالنسبة للتصنيف الثلاثي، فإن الفئة الأولى هي للأسر التي تجمع لديها 6 مؤشرات حرمان وأكثر (هي فئة الأسر المحرومة وفق هذا التصنيف)، وقد تم تجميع الفئات الإفرادية المتبقية في فئتين (كل فئة تضم ثلاث فئات إفرادية)، سميت إحداها فئة الأسر المحرومة نسبيّاً، والثانية فئة الأسر غير المحرومة. وهكذا نكون أمام ثلاث فئات لمستوى الحرمان. ونلفت النظر إلى أن التسميات كلها تتضمن تعبير الحرمان لأن القياس نفسه يقيس الحرمان ولا يقيس الرفاه أو الثروة أو مستوى المعيشة المتقدم. فمن هو محروم وفق ثلاثة أو أربعة مؤشرات على سبيل المثال، لا يعتبر غير محروم أو مرفه، بل إن حرمانه نسبي أو جزئي، لأن هذه المؤشرات لا تقيس الرفاهية أساساً.

ويعرض الشكل والجدول أدناه، توزع الأسر بحسب فئات الحرمان الخماسية والثلاثية، في مدينة طرابلس.

الشكل 3-4: نسب الأسر بحسب حالات الحرمان الإفردية، وفئات مستويات الحرمان الخماسية والثلاثية.

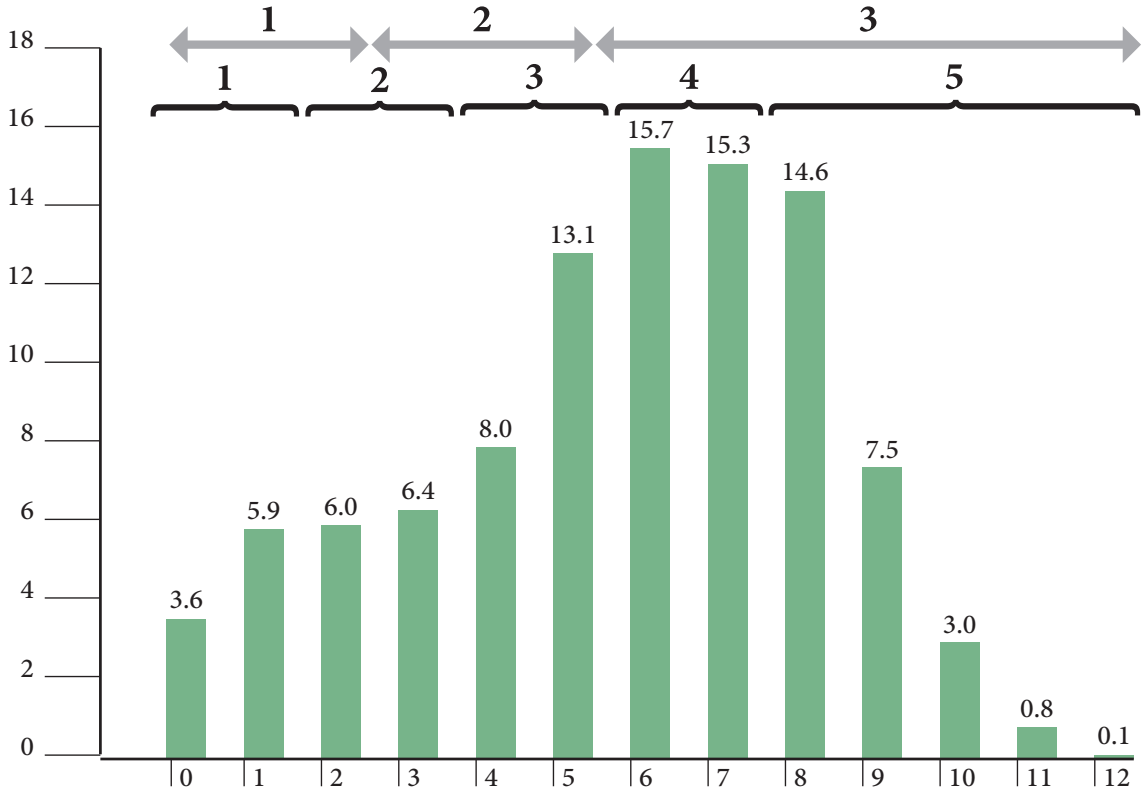

الجدول 3-1: نسب الأسر حسب مستويات الحرمان الخماسية والثلاثية.

التصنيف الخماسي (عدد مؤشرات الحرمان)	% من الأسر
محرومون جدّاً (8-12)	26
محرومون (6-7)	31
محرومون نسبيّاً (4-5)	21
محرومون جزئيّاً (2-3)	12
غير محرومين (0-1)	10
المجموع	100

التصنيف الثلاثي (عدد مؤشرات الحرمان)	% من الأسر
محرومون (6-12)	57
محرومون نسبيّاً (3-5)	28
غير محرومين (0-2)	15
المجموع	100

إن اعتماد التصنيف الخماسي مفيد من أجل تحديد صورة أكثر دقة عن المورفولوجيا الاجتماعية للسكان، خصوصاً إذا كان حجم العينة كبيراً بما يكفي للحصول على نتائج ممثلة على مستوى الفئات الفرعية. كما أنه يسمح بالتعرف (بطريقة غير مباشرة) إلى الفئات غير المحرومة والتي تملك قدرات يمكن استثمارها في عملية التنمية المحلية في المدينة أو في أحيائها المختلفة. أما التصنيف الثلاثي فهو أقل دقة من ناحية الصورة التي يعطيها عن المورفولوجيا الاجتماعية للسكان، ولكنه أكثر دقة من الناحية الإحصائية حيث إن عدد المشاهدات في الفئات الثلاثية أكبر مما هو عليه في التصنيف الخماسي، وهو ما يقلل من هوامش الخطأ.

خلافاً للتصنيف الثنائي إلى محروم/غير محروم، أو فقير/غير فقير، فإن هذا التصنيف يمكن مبدئياً من التعرف إلى أماكن تواجد الفئات الوسطى والغنية ونسب هذه الأسر. وما تبينه المقارنة بين الأحياء يصبح أكثر أهمية إذا اعتمدنا التصنيف الخماسي أو الثلاثي، مما هو عليه الحال بالنسبة للتصنيف الثنائي، كما سيتبين لاحقاً. على سبيل المثال، يبين التوزع الخماسي (وحتى الثلاثي) أن تركز الرفاه والثروة هو أشد من تركز الفقر والحرمان، إذ يكاد ينحصر وجود الفئات الوسطى والمرفهة في حيين من أصل سبعة في مدينة طرابلس (هما بساتين طرابلس وبساتين الميناء، اللون الأخضر في الشكل) في حين إن الأسر الفقيرة موزعة بنسب أكثر تقارباً على خمسة أحياء من أصل سبعة (مشتقات اللون الأحمر في الشكل).

في الشكل أدناه، نعرض توزع الأسر في مدينة طرابلس وأحيائها بحسب فئات الحرمان الخمسية.

الشكل 3-5: توزيع الأسر حسب فئات مستويات الحرمان الخماسية بحسب الأحياء (% من الأسر)

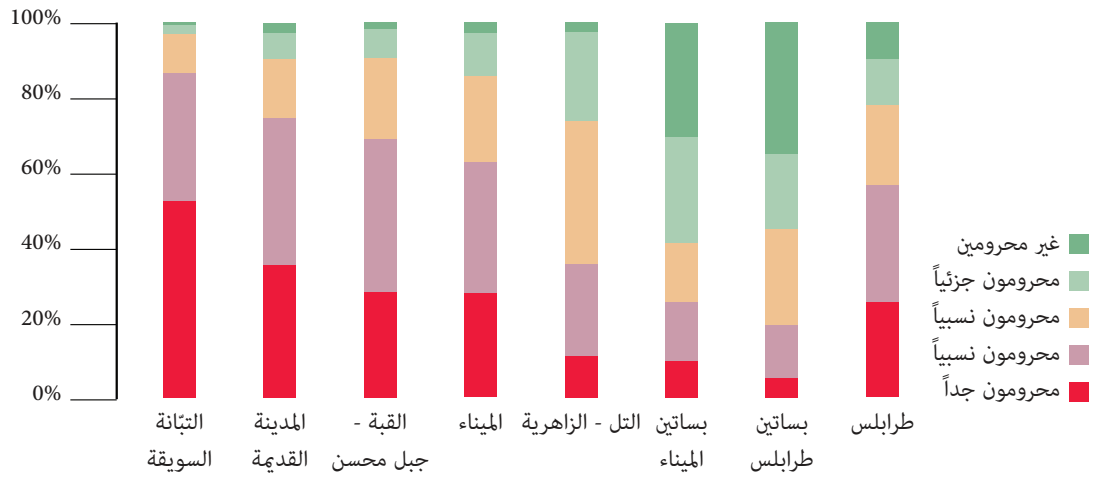

الشكل 3-6: توزيع الأسر حسب فئات مستويات الحرمان الثلاثية بحسب الأحياء (% من الأسر)

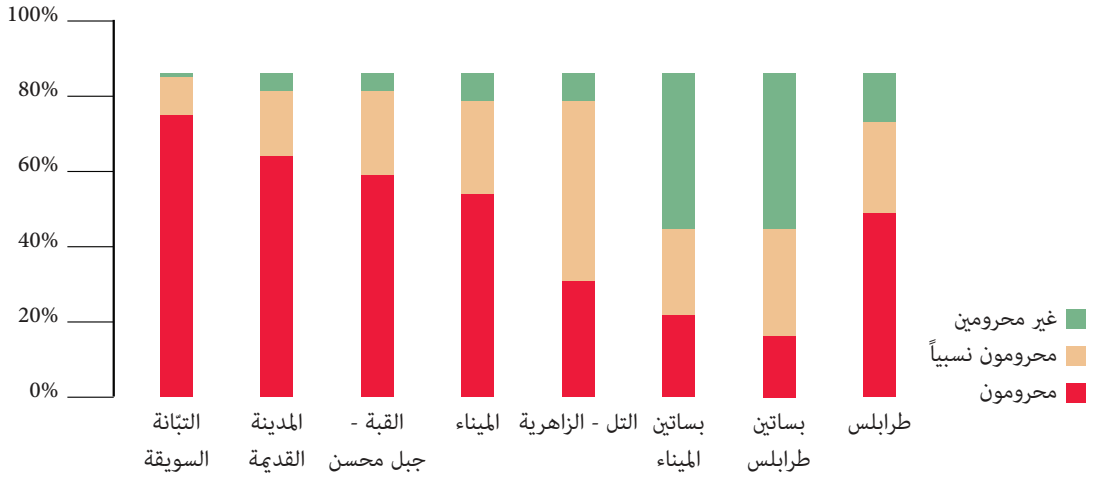

3- نسب الحرمان العامة وبحسب الميادين

الأسر المحرومة بحسب المنهجية المعتمدة، هي الأسر التي تجتمع لديها 6 مؤشرات حرمان وأكثر من أصل المؤشرات الـ 12 التي يتكون منها دليل الحرمان الحضري. وهذه الفئة التي سوف نسميها الأسر المحرومة (أو الفقيرة) أو المحرومين (الفقراء) هي موضوع دراستنا لجهة التوزيع والخصائص. وفي سياق التحليل يمكن أن نخصص «الأسر التي تجتمع لديها 8 مؤشرات حرمان وأكثر من أصل المؤشرات الـ 12 التي يتكون منها الدليل»، والتي سوف نسميها اختصاراً الأسر المحرومة جدّاً (أو الفقيرة جدّاً)، أو الأسر المحرومة حرماناً شديداً (فقراً شديداً).

بينت النتائج، أن 57% من الأسر المقيمة في مدينة طرابلس لبنان هي أسر محرومة، ومن ضمنها 26% من الأسر محرومة حرماناً شديداً.

من ناحية أخرى، فإن الدليل يشمل أربعة ميادين كما سبقت الإشارة إلى ذلك، وكل ميدان يستخدم ثلاثة مؤشرات لقياس الحرمان داخل الميدان الواحد. وبحسب المنهجية، فإن الأسرة تعتبر محرومة في الميدان المعين إذا تجمع لديها مؤشر حرمان (اثنان) من أصل المؤشرات الثلاثة المعتمدة في الميدان. وعلى هذا الأساس يمكن احتساب نسب الأسر المحرومة في كل ميدان على حدة، وهو ما يعطي صورة أكثر دقة عن الأبعاد الأكثر أهمية والأكثر مساهمة في وضعية الحرمان العامة للأسرة، ويشير إلى الأولويات القطاعية التي يجب أن تولى الاهتمام.

بينت النتائج، أن نسب الحرمان في الميدان الاقتصادي هي الأعلى بشكل واضح (77% من الأسر)، في حين هي تبلغ 35% في السكن، و35% في الصحة، و25% في التعليم.

يوضح الشكل التالي نسب الحرمان بحسب الدليل العام والميادين على مستوى مدينة طرابلس بكاملها.

الشكل 3-7: نسب الحرمان العامة حسب الميادين، طرابلس (% من الأسر)

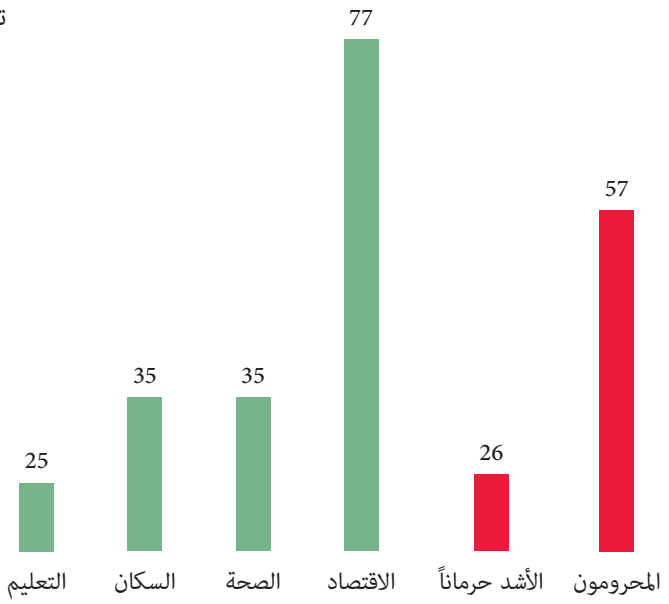

توحي هذه النسب بالإستخلاصات الأولية التالية:

أ- إن نسبة الحرمان (الفقر) في مدينة طرابلس مرتفعة جدّاً، خصوصاً إذا ما أخذنا بعين الإعتبار أن فئة المحرومين نسبيّاً هي 21% بحسب التصنيف الخماسي و28% بحسب التصنيف الثلاثي، هي اسر محرومة أيضاً. واللافت أيضاً أن نسبة الأسرة المحرومة جدّاً (أي تجتمع لديها 8 مؤشرات حرمان وما فوق) تبلغ 26% وهي أقل من نصف المحرومين بقليل (حوالي 31% نسبة الأسر التي تجتمع لديها 6 أو 7 مؤشرات حرمان). وهذا يوضح الطابع المتعدد الأبعاد حقيقة للفقر، الذي يشمل فقر الدخل، مصحوباً بحرمان في السكن والصحة والتعليم (وأبعاد أخرى لم يغطيها الدليل).

ب- إن الحرمان الاقتصادي أكثر انتشاراً وحدة من الحرمان الميادين الأخرى. والنسبة المرتفعة للأسر المحرومة اقتصاديّاً والتي تبلغ 77% من الأسر المقيمة في طرابلس، هي المساهم الرئيس في رفع نسبة الحرمان العام في المدينة، وهي الميدان الوحيد الذي تتجاوز فيه نسبة الحرمان العام (57%). في حين إن نسب الحرمان في الميادين الأخرى هي أقل من نسبة الحرمان العام، وهي تبلغ حوالي 45% من نسبة الحرمان الاقتصادي (35% في السكن والصحة) وأقل من ذلك في التعليم (25%).

ج- بالنسبة للأولويات القطاعية من منظور الحرمان أو الفقر، وبعد الحرمان الاقتصادي، يجب أن تعطى الأولوية لميداني السكن والصحة.

يمكن استخدام أسلوب العرض البصري الوارد في الشكل أدناه (diamond shape) الذي يتيح للمجالس البلدية والمراصد الحضرية والمستخدمين المحليين، تكوين فكرة بصرية مباشرة وسريعة عن شدة الحرمان والأولويات القطاعية، دفعة واحدة.

الشكل 3-8: نسب الحرمان حسب الميادين في طرابلس (% من الأسر).

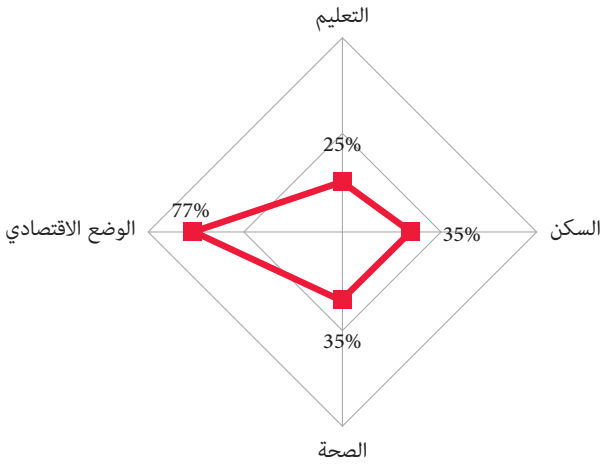

4- نسب الحرمان العام بحسب الأحياء

يكمن أحد الجوانب الأكثر أهمية في تصميم واستخدام دليل الحرمان الحضري في كونه يمكّن أصحاب القرار والمتدخلين المحليين من تقدير نسب الحرمان على مستوى الأحياء داخل المدينة الواحدة، وبالتالي تحديد المركب المناسب من الأولويات المكانية والقطاعية بحسب واقع السكان في المدينة وفي أحيائها المختلفة.

تلجأ معظم الأدلة الحضرية السائدة إلى استخدام الخصائص المكانية، حيث تقيم الأحياء نسبة إلى وضع الخدمات فيها أو البنى التحتية أو مؤشرات تنطبق على الحي، لا على الأسرة. أما دليل الحرمان الحضري فهو دليل يقيس الحرمان على مستوى الأسرة، ويقيم درجة الحرمان من منظور الأسرة، ويجري إلحاق الحيز الجغرافي أو المكاني بخصائص الأسرة وليس العكس. إن حساب الدليل على مستوى الأحياء له فائدة كبيرة جدّاً في إظهار التفاوتات العامة (وحسب الميادين) في مستويات الحرمان والفقر بين سكان الأحياء المختلفة.

بينت نتائج تطبيق الدليل على مدينة طرابلس وجود مثل هذه التفاوتات، على الرغم من أن المدينة عموماً فقيرة أو محرومة. وقد أظهرت النتائج أن أربعة أحياء من أصل سبعة، تزيد فيها نسبة الأسر المحرومة عن متوسط المدينة البالغ 57%. أما الأحياء التي تقل فيها نسبة الحرمان عن هذا المتوسط، فهي ثلاثة أحياء: بساتين طرابلس (19%)، وبساتين الميناء (25%)، يليها منطقة التل - الزاهرية (36%). أما المناطق الأشد حرماناً فهي التبانة - السويقة حيث تبلغ نسبة الأسر المحرومة (87%)، ثم المدينة القديمة فالقبة - جبل محسن، ثم الميناء التي تقترب نسبة الحرمان فيها من متوسط المدينة.

الشكل 3-9: نسب الحرمان حسب الأحياء (% من الأسر)

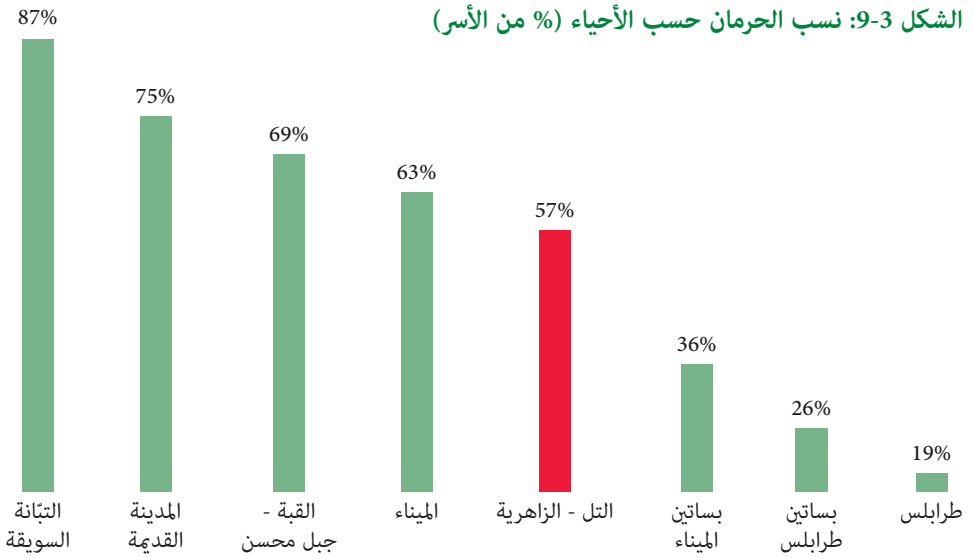

الخريطة 3-1: نسب الأسر المحرومة في طرابلس حسب الأحياء

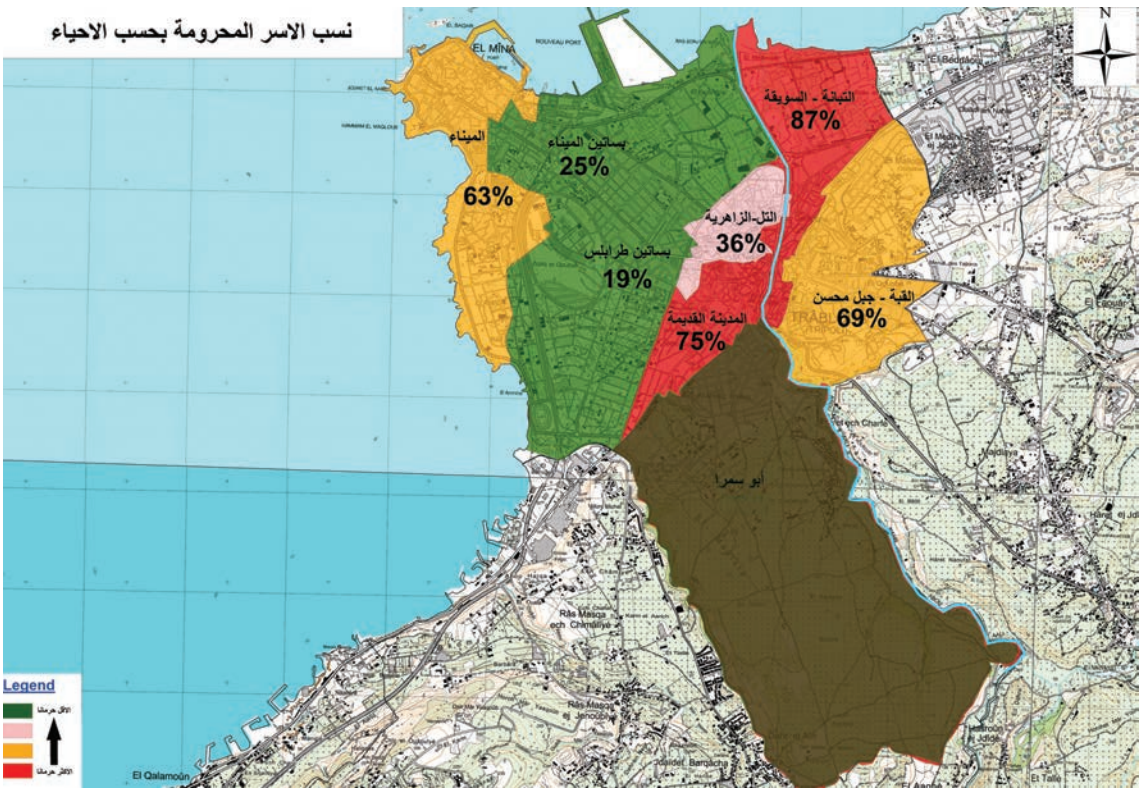

بلغ متوسط عدد مرات الحرمان (أي عدد المؤشرات من أصل 12 مؤشراً) في مدينة طرابلس 5.6 مرات، ويقل المتوسط عنه في مدينة طرابلس في ثلاثة أحياء هي التل - الزاهرية، وبساتين الميناء، وبساتين طرابلس. ويبلغ اقصاه في باب التبانة - السويقة (7.4 مرات)، وأدناه في بساتين طرابلس (3.2 مرات). وترتيب الأحياء بحسب متوسط عدد مرات الحرمان، هو الترتيب نفسه للأحياء بحسب نسب الأسر المحرومة فيها.

من ناحية أخرى، فإن التفاوت في مستوى المعيشة، معبراً عنه بالانحراف المعياري لمتوسط عدد مرات الحرمان، هو أعلى في بساتين طرابلس وبساتين الميناء منه في الأحياء الأخرى، وهو مساو تقريباً للانحراف المعياري في طرابلس كلها. أما الحي الأكثر تجانساً، أي الذي سجلت فيه أدنى قيمة للانحراف المعياري فهو حي باب التبانة - السويقة (1.8)، وهو حي كل سكانه تقريباً من الفقراء والمحرومين، على نحو ما سوف يتبين في سياق التحليل.

الشكل 3-10: متوسط عدد مرات الحرمان، وقيمة الانحراف المعياري حسب الأحياء

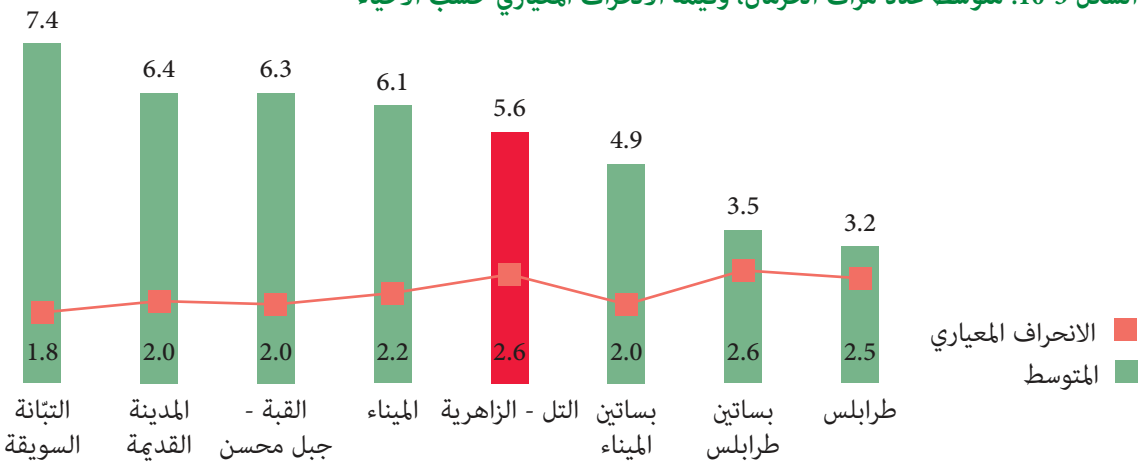

الأسر الأشد فقراً وحرماناً

لمزيد من التدقيق في تحديد الأولويات، وخصوصاً عندما يتعلق الأمر بالتدخلات الرعائية والمساعدات الاجتماعية، قد يكون من الضروري تحديد الفئات الأكثر حرماناً بدرجة تشدد أعلى في المعايير. ونلفت النظر إلى أن ذلك يجب أن يتم حصراً في إطار استراتيجية شاملة لمجمل المدينة ولمجمل السكان، أي في إطار استراتيجية تنمية محلية شاملة ومندمجة. كما يجب أن يتم ذلك في إطار التعريف العام للفقر والحرمان الذي سبق عرض نتائجه التطبيقية في الفقرة السابقة. إن التعامل مع فئات الأسر الأكثر حرماناً يجب أن لا يكون معزولاً عن السياق الأكثر عمومية للتعامل مع الفقراء ومع عموم السكان. إن التعامل مع الحرمان الشديد يجب أن يتم بالضرورة بصفته تخصيصاً ضمن السياسة الأشمل، لا بديلاً عنها.

لدى حساب النتائج على أساس نسبة الأسر الأشد حرماناً (أي التي تجتمع لديها 8 مؤشرات حرمان فأكثر)، فإن النسبة المتوسطة في طرابلس هي 26% كما سبقت الإشارة إلى ذلك. وتبلغ نسبة الحرمان الشديد أقصاها في باب التبانة - السويقة وهي 52%، وأدناها في بساتين طرابلس مع 5%، إن نسبة الحرمان الشديد الأقصى إلى الأدنى بحسب الأحياء هي حوالي 10 أضعاف؛ ونسبة الحرمان الشديد الأقصى إلى متوسط المدينة هي حوالي 1.8 ضعف. ويشير ذلك إلى التفاوت وتركز الحرمان الشديد، هو أعلى مما هو بالنسبة لفئة الحرمان العام حيث النسب المقابلة هي 4.6 اضعاف، و1.5 ضعف. ويبقى ترتيب الأحياء بحسب نسبة الحرمان الشديد مشابهاً للترتيب السابق، مع الاختلاف التالي: تقارب نسب الحرمان الشديد في الميناء القبة - جبل محسن (28%). وهو أعلى قليلاً من متوسط المدينة (26%).

الشكل 3-11: نسبة الأسر المحرومة حرماناً شديداً بحسب الأحياء في طرابلس (% من الأسر)

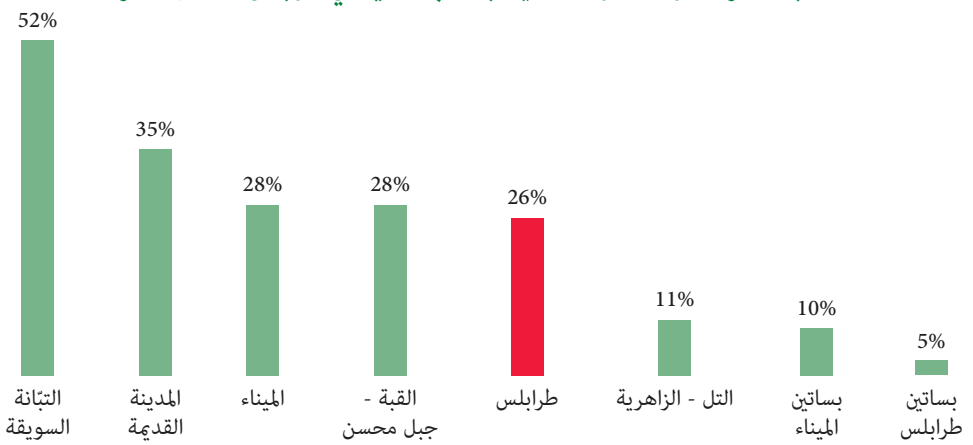

الخريطة 3-2: نسب الأسر المحرومة جدّاً في طرابلس حسب الأحياء

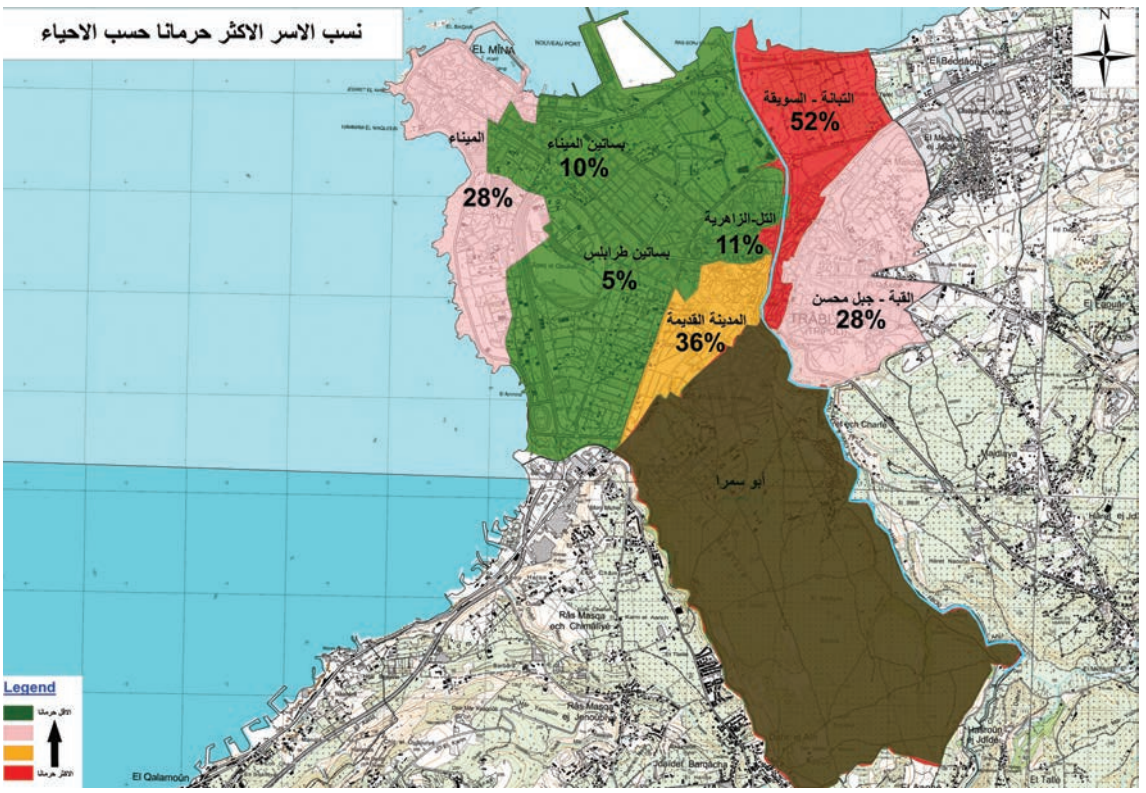

كيف تصنف الأسر وضعها المعيشي؟

نستكشف في هذه الفقرة تقييم الأسرة نفسها لوضعها المعيشي، ونقارن بين نتائج التقييم الذاتي هذا، وبين نتائج دليل الحرمان الحضري، وهو قياس موضوعي.

تضمن الاستبيان سؤالاً عن تقييم الأسرة لوضعها، وهو آخر سؤال في الاستبيان، مع ستة احتمالات للإجابة على النحو التالي:
«من وجهة نظرك، كيف تصنف أسرتك؟
1- ثرية، 2- مرتاحة مادياً، 3- متوسطة، 4- متوسطة إلى فقيرة، 5- فقيرة، 6- معدومة»

وقد أتت الإجابات بالنسبة للفئة الأولى، ضئيلة جدّاً، إذ اعتبر 0.2% فقط من الأسر المقيمة في طرابلس أنها أسر ثرية، مقابل 8.6% اعتبرت نفسها مرتاحة مادياً. لذلك، فإننا سوف ندمج هاتين الفئتين في فئة واحدة في ما يلي، ونكون بذلك أمام تصنيف خماسي، كما هو الحال بالنسبة إلى دليل الحرمان. وقد أتى توزع الأسر حسب تقييمها الذاتي على الفئات الخمس، كما هو مبين في الشكل أدناه، إذ صنفت نسبة 9% من الأسر نفسها أنها مرتاحة مادياً أو ثرية، مقابل 33% صنفت نفسها أسراً متوسطة الحال، و30% متوسطة إلى فقيرة، و19% فقيرة، و9% معدومة.

الشكل 3-12: توزع الأسر حسب تقييمها الذاتي لوضعها - طرابلس %

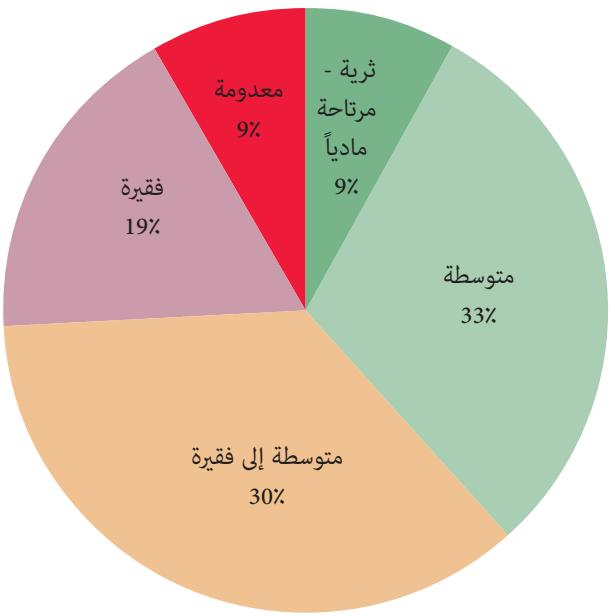

وبمقارنة هذا التوزع، مع التوزع الخماسي حسب نتائج دليل الحرمان الحضري، ومع اعتماد ترقيم تدرجي للفئات من 1 (وهي الفئة الأقل حرماناً أو الأفضل حالاً، إلى 5 وهي الأكثر حرماناً)، يتبين وجود تشابه في التوزع بشكل عام، لكن مع انزياح في دلالات تسميات الفئات، حيث يبدو أن الأسر تتجنب التسميات القطعية بشكل عام، فالأسر الأفضل حالاً تفضل تصنيف نفسها ضمن فئة المرتاحة مادياً بدل أن تعتبر نفسها أسراً ثرية. كما يبدو أن نسبة هامة من الأسر المحرومة، تميل إلى تصنيف نفسها أنها متوسط إلى فقيرة، بدل أن تعتبر نفسها فقيرة أو محرومة بشكل صريح. وربما يعود ذلك إلى التصورات الذاتية للفقر والحرمان والرفاه، كما أنه يعود إلى الدلالات الملتبسة للمصطلحات في الاستخدام الشعبي، إضافة إلى العوامل الثقافية، بدءاً من تجنب التصريح بالثروة، وصولاً إلى ثقافة القناعة وخفض التوقعات.

الشكل 3-13: توزع الأسر حسب الفئات الخماسية، بحسب التقييم الذاتي ودليل الحرمان - طرابلس %

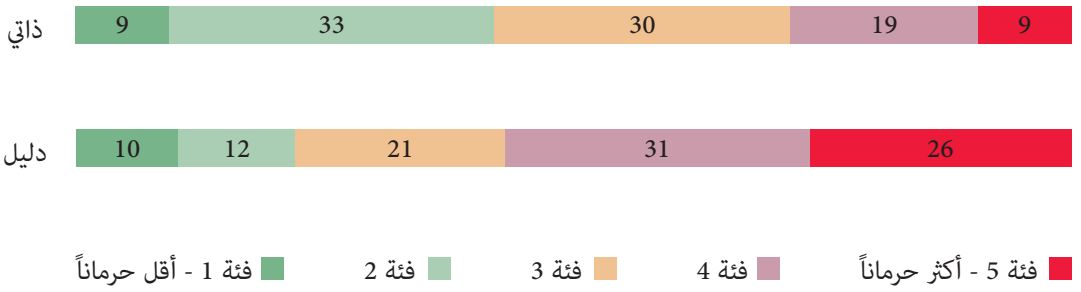

وبالتالي، إذا ما جرت مطابقة دلالات الفئات والانتقال من التصنيف الخماسي إلى التصنيف الثلاثي، فإننا سوف نلاحظ أن نسب الحرمان العام تبلغ 57% حسب دليل الحرمان الحضري، وهي توازي نسبة 58% التي تتكون من مجموع الفئات الثلاث الأولى: معدومة، فقيرة، متوسطة إلى فقيرة، بحسب التقييم الذاتي. وإن فئة الأسر المحرومة جدّاً بحسب دليل الحرمان الحضري، والتي تبلغ 26%، توازي مجموع فئتي الأسر المعدومة والفقيرة 28% بحسب التقييم الذاتي، وهو ما يجعل التوزع بحسب التصنيف الثلاثي متشابهاً إلى حد كبير.

الشكل 3-14: الأسر حسب الفئات الثلاثية، بحسب التقييم الذاتي ودليل الحرمان - طرابلس %

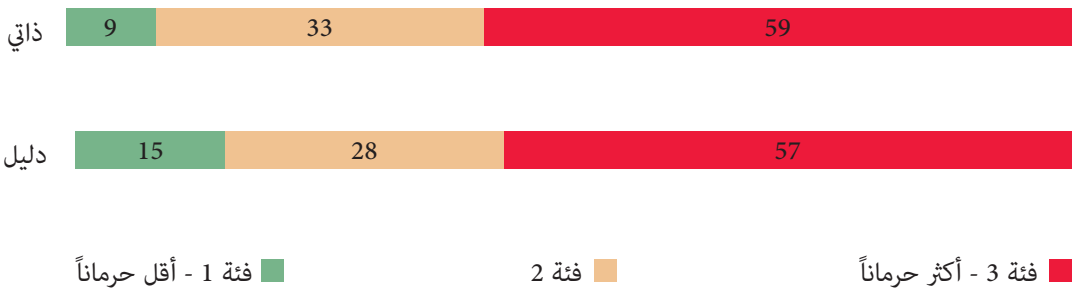

المقارنة على مستوى الأحياء

بالانتقال من المقارنة العامة إلى المقارنة حسب الأحياء، يتبين أيضاً تشابه نسب الحرمان حسب دليل الحرمان الحضري، مع التقييم الذاتي للأسر للفئات الثلاث الأدنى من سلم التقييم. والنسب تتقارب على مستوى المدينة كما سبقت الإشارة إلى ذلك، إلا أنها تتشابه أيضاً على مستوى الأحياء، كما يبين الشكل أدناه. ثمة استثناء واحد، وهو الميناء، حيث هناك فجوة كبيرة بين تقييم الأسر لوضعها الذاتي، وبين نتائج القياس بحسب دليل الحرمان. وتبدو نسبة الحرمان حسب رأي الأسر مرتفعة، إذ تبلغ 82% (اعتبرت نفسها أنها معدمة، أو فقيرة، أو فقيرة إلى متوسطة)، مقابل نسبة حرمان تبلغ 63% بحسب دليل الحرمان الحضري.

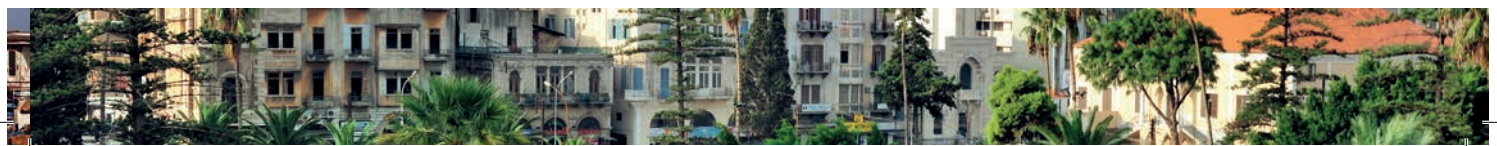

وفي حال اعتماد التقييم الذاتي، فهذا يعني أن الميناء تأتي في الترتيب الأول حسب نسب الحرمان وتتقدم على التبانة - السويقة إذ تبلغ هذه النسبة 81% في هذا الحي. ولسبب من الأسباب، فإن نسبة الأسر التي اعتبرت نفسها ثرية في الميناء بلغت صفراً%، كما أن نسبة من اعتبرت نفسها أسراً مرتاحة مادياً بلغت 0.6% فقط مقابل حوالي 5% في باب التبانة - السويقة. وتبدو هذه النسب في الميناء غير مطابقة للواقع، ويعود ذلك في جانب منه إلى اختلاف التوقعات والتقييم الذاتي بين الحيين، ويعود أيضاً لأسباب أخرى ترتبط بالعمل الميداني يجب التحقق منها، خصوصاً أننا أشرنا في أماكن أخرى من هذا التقرير أيضاً إلى نتائج غير نمطية بالنسبة لدليل الصحة في الميناء، الذي يبدو أكثر حرماناً بشكل لا يتناسب مع مستوى مؤشرات الميادين الأخرى.

الشكل3-15: نسب الحرمان في الأحياء بحسب دليل الحرمان وتقييم الأسر الذاتي (%)

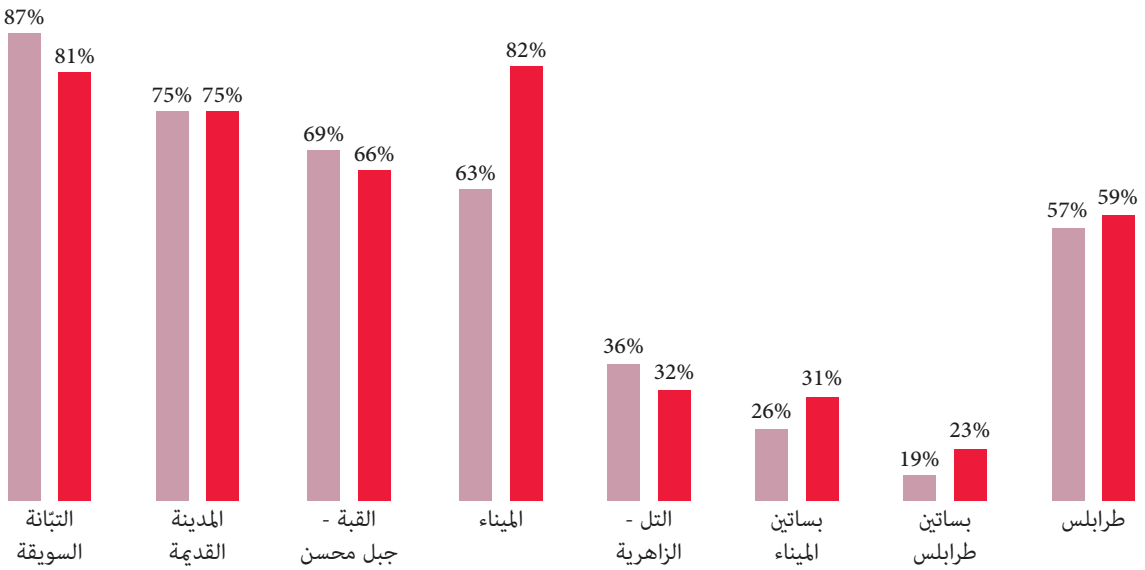

بشكل عام، فإن تقييم الأسر الذاتي لوضع الاسرة، أعطى نتائج متجانسة، ومشابهة لنتائج دليل الحرمان الحضري. والتقييم الذاتي مؤشر له دلالة، وفائدة كبيرة أثناء تصميم السياسات والتدخلات، وتطبيقها في الميدان.

توزع الأسر المحرومة على الأحياء

بينت النتائج السابقة نسب الأسر المحرومة من أصل إجمالي الأسر المقيمة في الحي. وهي تعطي فكرة عن نسبة الحرمان في الحي نفسه، وتساهم في تحديد مستوى المعيشة فيه مقارنة بالأحياء الأخرى. أي إنه سوف يمكن السلطة المحلية من تحديد أي حي أكثر فقراً من الحي الآخر، لجهة طابعه العام ونسبة الأسر المحرومة من إجمالي الأسر المقيمة فيه. وبهذا المعنى فهو يحدد الأولوية الجغرافية للتدخل حين يكون ذلك ضرورياً.

لكن ذلك ليس كافياً، فهو يعطي نسبة الفقر في الحي ولكن لا يعطي فكرة كافية عن العدد المطلق لهذه الأسر في كل حي. ومعرفة الحجم المطلق للأسر المحرومة أمر ضروري من أجل التخطيط التنموي والتدخل، لأنه عامل محدد في حجم الموارد

المطلوب تخصيصها لمكافحة الفقر والحرمان في الحي المعني، وخصوصاً موارد الموازنة. إضافة إلى ذلك، فإذا كان الهدف هو خفض الفقر في المدينة عموماً، فإن معرفة العدد المطلق للأسر المحرومة ضروري أيضاً لأن خفض الفقر في الأحياء التي يتواجد فيها العدد الأكبر من الفقراء يساهم في تخفيض نسبة الفقر والحرمان الإجمالية في المدينة، في حين إن خفض الفقر في أحد جيوب الفقر حيث كل سكانه فقراء، ولكن عدد السكان فيه قليل، لا يساهم في خفض نسبة الفقر الإجمالية في المدينة.

بهذا المعنى، فإن المتدخل المحلي يحتاج إلى معرفة نسب الحرمان في الأحياء من إجمالي الأسر المقيمة في الحي، كما يحتاج إلى معرفة حصة الحي المعني من العدد الإجمالي للأسر المحرومة في المدينة، من أجل تصميم التدخلات الفعالة على مستوى الحي وعلى مستوى المدينة في آن، ومن أجل التخصيص الأمثل للموارد.

يعرض الشكلان التاليان توزع الأسر المحرومة على أحياء المدينة، ومقارنة هذه النسب بحصة الأحياء المعنية من العدد الإجمالي للأسر في مدينة طرابلس. وهما لنسبة الحرمان العامة (6 مؤشرات وأكثر).

الشكل 3-16: توزع الأسر المحرومة على الأحياء

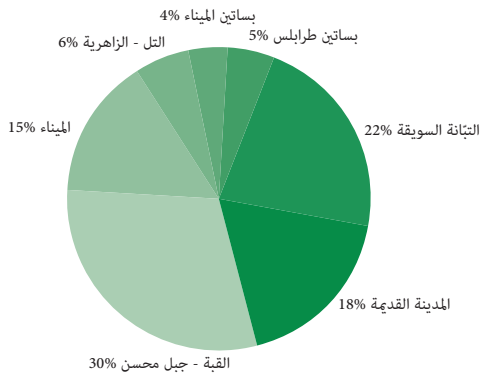

الشكل 3-17: توزع الأسر المحرومة على الأحياء مقارنة بحصتها من اجمالي الأسر.

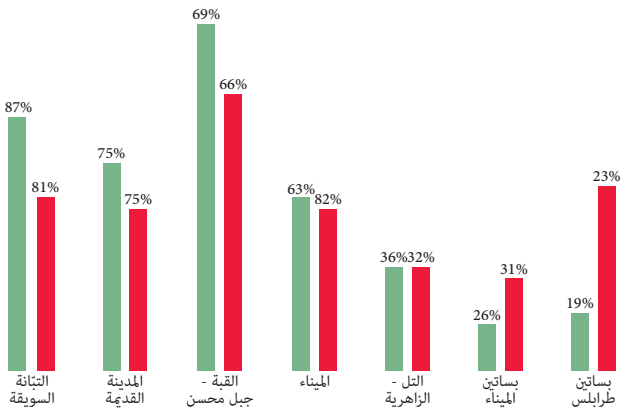

يتبين من الشكل 3-16 أعلاه، أن الأسر المحرومة مع بعض التفاوتات موزعة على الأحياء الأربعة الأشد حرماناً. فهي تتراوح بين 30% في القبة - جبل محسن، و22% في التبانة السويقة. وتتقارب حصة كل من المدينة القديمة والميناء (18% و15%)، في حين إن حصة كل من الأحياء الثلاثة الأخرى تتراوح بين 4% و9% من إجمالي الأسر المحرومة في المدينة (بساتين الميناء، بساتين طرابلس، التل - الزاهرية). ويعني هذا ان تخصيص الموازنة، والجهد الأكبر لخفض نسب الفقر في المدينة كلها يجب أن يتوجه نحو القبة - جبل محسن، والتبانة - السويقة التي تحوي مجتمعة على 52% من إجمالي الأسر الفقيرة. ويليها المدينة القديمة والميناء التي تمثل معاً 33% من إجمالي الأسر الفقيرة في المدينة.

أما الشكل 3-17، فهو يظهر التفاوت بين حصة كل حي من إجمالي الأسر المحرومة مقارنة بحصته من إجمالي الأسر (أو السكان). وكلما كان الفرق بين نسبة الأسر المحرومة بين نسبة الأسر أكبر، لصالح الأول كانت نسبة الحرمان في الحي أعلى،

والعكس صحيح. على سبيل المثال، يفيد الشكل البياني، أن حي التبانة - السويقة يحتوي على 15% من إجمالي الأسر المقيمة في طرابلس، في حين إن حصته من العدد الإجمالي للأسر المحرومة هو 22%، وهذا يعني أن نسبة الفقر في التبانة مرتفعة مقارنة بالأحياء الأخرى (وهو ما نعرفه من الفقرات السابقة حيث نسبة الحرمان في هذا الحي هي 87%). في المقابل، فإن 16% من الأسر تسكن في حي بساتين طرابلس أيضاً (النسبة نفسها تقريباً كما في التبانة - السويقة)، في حين انه فقط 5% من الأسر المحرومة تسكن فيها، وهذا يعني أن نسبة الحرمان في بساتين طرابلس هي منخفضة جدّاً (وهى ما نعرفه من الفقرات السابقة حيث إن نسبة الحرمان في هذا الحي هي 19%). أما في الوسط، فإن حصة الميناء من الأسر ومن الأسر المحرومة متقاربة جدّاً (14% و15%) وهذا يعني أن نسبة الحرمان في الميناء قريبة نسبيّاً من متوسط المدينة (63% و57%).

يمكن القيام بالمقارنة نفسها بالنسبة للأسر الشديدة الحرمان (8 مؤشرات حرمان وأكثر). في هذه الحال، فإن الترتيب العام والحصص النسبية لا تتغير كثيراً عن التوزع السابق. وتبقى الأولوية في التدخل وتخصيص الموارد هي للتبانة - السويقة، والقبة - جبل محسن.

وفي حالة طرابلس، فإن الأولويات الجغرافية على أساس نسبة الحرمان في الحي، لا تختلف كثيراً عن الأولويات على أساس العدد المطلق للأسر المحرومة في الحي، إلا بالنسبة للقبة - جبل محسن. فبحكم عدد السكان الكبير نسبيّاً في القبة - جبل محسن، تقدمت على الأحياء الأخرى من حيث عدد الأسر الفقيرة المقيمة فيها، في حين تبقى التبانة - السويقة في الترتيب الأول من حيث العدد المطلق للأسر المحرومة جدّاً.

الشكل3-18: توزع الأسر المحرومة جدّاً على الأحياء

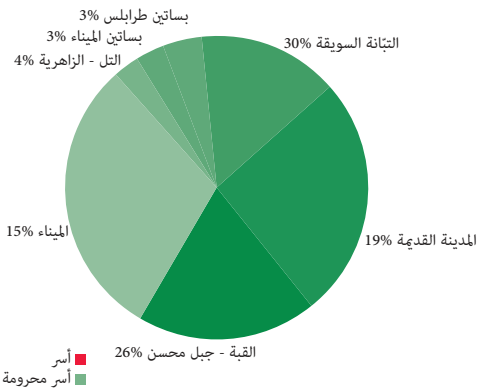

الشكل3-19: توزع الأسر المحرومة على الأحياء مقارنة بحصتها من إجمالي الأسر.

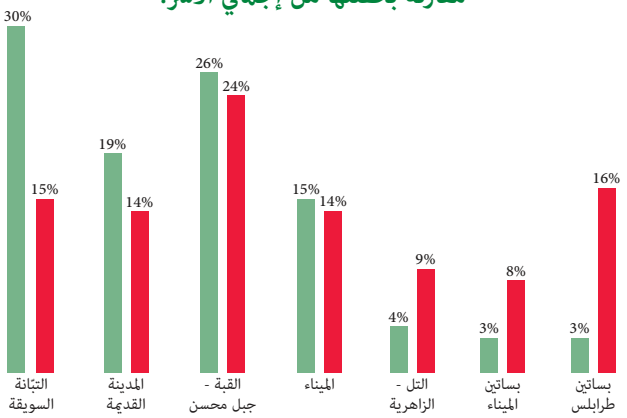

تركز الحرمان وتركز الرفاه

لا يكفي التعرف إلى الفقراء وخصائصهم من أجل تصميم سياسات وتدخلات فعالة لمكافحة الفقر والحرمان، بل إن الأمر يتطلب التعرف إلى القدرات المتوفرة في المجتمع من أجل تحقيق التنمية وتحسين مستوى معيشة الفقراء أنفسهم، ومستوى المعيشة العام في المدينة. كما لا تكفي السياسات الرعائية، ولا حتى سياسات الرعاية وإعادة التوزيع من خلال السلطة المحلية (طالما نحن بصدد دراسة موجهة إلى هذه الأخيرة)، بل يتطلب الأمر أيضاً تعزيز التضامن الاجتماعي بين مختلف الفئات، ومساهمة الفئات صاحبة الموارد المادية والبشرية في هذا العمل باعتباره مسؤولية مجتمعية وأخلاقية.

لذلك، فإن التعرف إلى أماكن سكن الأسر الغنية بالموارد (معارف، تعليم، تأثير اجتماعي، موارد مادية وثروة)، هو أمر يساعد المجالس البلدية على تكوين صورة موضوعية عن المشاكل وعن القدرات في آن. وهو ما سبق أن أشرنا إليه سابقاً من خلال الإشارة إلى أهمية التصنيف الخماسي والثلاثي في إظهار الأفراد الأقل حرماناً، على الرغم من أن الدليل ليس مصمماً من أجل قياس الثروة، بل الحرمان، إلا أنه يمكن بشكل عام الافتراض أن الأسر غير المحرومة هي على الأرجح أسر تنتمي إلى الطبقات الوسطى وما فوق، مع العلم أننا في الدراسة الحالية أمكننا التعرف على الأسر الأكثر ثروة وأماكن سكنها من خلال استخدام دليل الدخل (أو الثروة) الذي أشرنا إليه، والذي استخدمناه من أجل تدقيق النتائج، وقد دل هذا الدليل على تشابه في النتائج وأن الأسر ذات الدخل المرتفع تسكن أساساً في بساتين طرابلس وبساتين الميناء. وبهذا المعنى يمكن التعامل مع الأسر التي ليس لديها أي من مؤشرات الحرمان المعتمدة في دليل الحرمان الحضري، أو أنه يجتمع فيها عدد قليل من مؤشرات الحرمان (ثلاثة أو أقل)، باعتبارها أسراً من الطبقات الوسطى وما فوق.

يعرض الشكلان 3-20 و3-21 أدناه توزع الأسر المحرومة حسب التصنيف الثلاثي والخماسي على الأحياء، مقارنة بتوزع الأسر غير المحرومة (حسب التصنيف الثلاثي والخماسي أيضاً)، أي إن الشكلين يقارنان بشكل تقريبي توزع الأغنياء والفقراء على أحياء المدينة.

ويبين توزيع فئات الأسر هذه أن تركز الرفاه والثروة هو أعلى من تركز الحرمان بشكل واضح. ففي حين يتوزع الحرمان على غالبية الأحياء، فإن 85% من الأسر الأفضل حالاً حسب التقسيم الخماسي تسكن في بساتين طرابلس وبساتين الميناء، في حين تبلغ هذه النسبة 74% حسب التصنيف الثلاثي. أي كلما جعلنا معيار الرفاه أعلى، كلما زاد التركز في الحيين المعنيين، وفي بساتين طرابلس تحديداً.

من ناحية أخرى، فإن وجود الأسر الأفضل حالاً يكاد يكون معدوماً في التبانة - السويقة (1%) وتتراوح بين 3% و4% في الأحياء الأخرى ما عدا بساتين طرابلس وبساتين الميناء. وترتفع نسبة الأسر غير المحرومة، حسب التصنيف الثلاثي إلى 7% و8% في الميناء والقبة وجبل محسن.

يعبر وجود نسبة من الأسر غير المحرومة مقيمة في الأحياء المحرومة عن وجود جيوب محدودة للرفاه ضمن هذه الأحياء. إلا أن ما يجب لفت النظر إليه، أن بعض هذه الجيوب قديمة وتتركز على امتداد الشوارع الرئيسة وقسم من الواجهة البحرية في الميناء؛ إلا أنها حديثة نسبيّاً وتتوسع في منطقة جبل محسن، وكذلك على كورنيش البحر الجديد جنوب الميناء، حيث إن بعض أحياء هذه المنطقة تحسنت خلال السنوات الأخيرة. وسوف نبين ذلك في الفصل الخامس المخصص لعرض خصائص الأحياء بشيء من التفصيل.

الشكل 3-20: توزع الأسر المحرومة وغير المحرومة على الأحياء حسب التصنيف الثلاثي

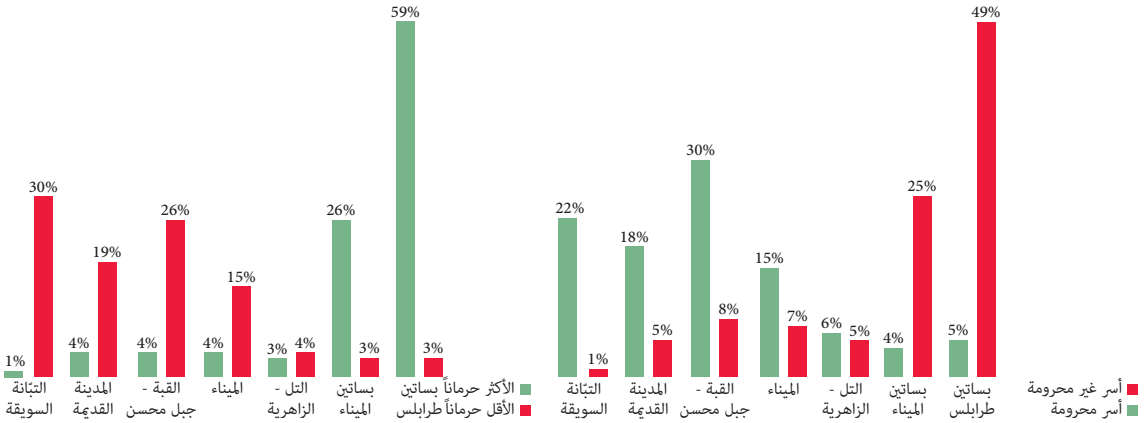

الشكل 3-21: توزع الأسر الأكثر والأقل حرماناً على الأحياء حسب التصنيف الخماسي

5- خلاصات

ما هي أهم الاستخلاصات من هذه النتائج:

1- مدينة فقيرة مع جيوب رفاه: مدينة طرابلس مدينة محرومة/فقيرة بشكل عام. على الصعيد العام فإن 57% من الأسر تعتبر محرومة. وعلى مستوى الأحياء فإن أربعة من أصل سبعة أحياء تزيد نسبة الحرمان فيها عن متوسط المدينة. من ناحية ثانية، فإن نسبة الحرمان تعتبر منخفضة فعليّاً في اثنين من الأحياء من أصل سبعة، هي بساتين طرابلس وبساتين الميناء حيث تبلغ نسبة الحرمان 19% و25% على التوالي، وهما الحيان الوحيدان اللذان تزيد نسبة غير المحرومين فيهما عن نسبة المحرومين (حسب التصنيف الثلاثي غير المحرومين 48%). ومعنى ذلك أنه خلافاً للاستخدام الشائع للمصطلحات في تقارير الفقر، حيث يجري البحث عن جيوب الفقر (خصوصاً في المدن)، فإن الوصف الأكثر واقعية هو القول إن مدينة طرابلس في مجملها مدينة فقيرة، وإن فيها بعض جيوب الرفاه التي تسكنها طبقة وسطى وما فوق، لا تزيد عن 20% من إجمالي سكانها في أي حال من الأحوال.

2- الحاجة إلى قيادة مركزية - محلية، وبعد ذلك تفعيل دور القطاعين الخاص والأهلي: هذا الواقع (حال فقر عامة مع جيوب رفاه) له تبعات هامة جدّاً على السياسات. فظاهرة الفقر الواسعة الانتشار بين السكان وعلى مستوى الأحياء، تتطلب وجود استراتيجية متكاملة لمكافحة الفقر في المدينة، لا تقتصر على فئة سكانية دون أخرى، ولا على حي دون آخر، ولا على قطاع دون غيره. وهذا يعني أن المتدخل الأكثر أهمية لا بد أن يكون الحكومة المركزية نفسها، بشراكة مباشرة ووثيقة من السلطات المحلية، وحيث تكون هناك قيادة فعالة واحدة (مركزية - محلية) تتولى قيادة وتنسيق مجمل التدخلات الأخرى التي لا بد أن يتدخل فيها أيضاً، وبقوة، القطاع الخاص (الحرمان الاقتصادي هو الأكثر كما سبق بيان ذلك)، ثم منظمات المجتمع المدني والمواطنون عموماً.

3- **لحظ التفاوتات بين الأحياء وخصائصها عند تصميم التدخل:** لا بد من تحديد أولويات ضمن الاستراتيجية العامة، لا خارجها. وتبين النتائج المعروضة أعلاه إمكان التمييز بين ثلاث مجموعات من الأحياء:

أ- الفئة الأولى هي الأحياء الأشد حرماناً وهي **التبانة - السويقة، والمدينة القديمة.** وتتراوح نسبة الأسر المحرومة في هذه الأحياء بين 75% و87%، أي بما يجعل من مجمل سكانها تقريباً فقراء أو محرومين. وهذا يعني، أنه لا يمكن استثناء أي من السكان من برامج مكافحة الفقر، لا بل إن اللجوء إلى أساليب الاستهداف (خصوصاً الضيق) يؤدي إلى نتائج سلبية وضارة. كما أن برامج التدخل يجب أن تشمل كل الميادين، مع تركيز على البعد الاقتصادي للفقر، والسكن.

ب- الفئة الثانية، هي الأحياء التي تقترب فيها نسبة الحرمان نسبياً من متوسط المدينة. وهي **الميناء، القبة جبل محسن** (تتراوح نسبة الحرمان في هذه الأحياء بين 63% و69%). هنا نحن إزاء خصائص مميزة لهذه المناطق. فهي غير متجانسة اجتماعياً بالدرجة نفسها كما في التبانة - السويقة، والمدينة القديمة. فالقبة - جبل محسن، فيها بعض الجيوب الحديثة عمرانياً والأفضل حالاً خصوصاً في جبل محسن العالي، وهو ما يخفض متوسط نسبة الحرمان في المنطقة عندما تؤخذ مجتمعة وحدة تحليل، وحجم العينة لا يسمح بتقسيم المنطقة إلى مناطق فرعية. ولكن أثناء التدخل، يمكن التمييز بسهولة نسبية بين هذه الجيوب التي سبقت الإشارة إليها، وبين باقي المناطق (القبة القديمة نفسها، وشارع الجديد ابن سينا، والسيدة والكواع والبعل الواطي...) والتي هي أكثر تجانسا وهي توازي المدينة القديمة والتبانة - السويقة من حيث درجة الحرمان. الأمر نفسه ينطبق على الميناء، فهنا تسكن فئات متوسطة وما فوق في صف الأبنية الحديثة على امتداد شارع بورسعيد، والواجهة البحرية، في حين إن المناطق القديمة الداخلية فيها مستوى فقر مرتفع أيضاً. وكما هناك فئات معينة (الصيادون) أو مناطق عشوائية (حي التنك والمساكن الشعبية والحارة الجديدة) التي تعاني من الفقر والحرمان الشديدين أيضاً. أما **التل - الزاهرية،** وعلى الرغم من أن نسبة الحرمان فيها أقل من متوسط المدينة 36%، بسبب اختلاط الطابع السكني مع الطابع التجاري، يمكن أيضاً التمييز بين الأحياء التجارية والأحياء السكنية، وهنا أيضاً توجد مناطق فقيرة هي امتداد للتبانة أيضاً (الغرباء على سبيل المثال)، في حين إن المتوسط العام أفضل حالاً في هذه المنطقة بسبب كونها مركز المدينة التجاري القديم، ولا تزال نتائج ذلك حاضرة في بعض الجوانب. وفي هذه الأحياء الثلاثة، على خطة التدخل أن تلحظ التمييز الداخلي بين الأحياء الفرعية، حيث تشابه نسب الحرمان النسب في الأحياء الأشد فقراً يجب تطبيق استرتيجية العمل نفسها. ويجب استكمال ذلك بتحديد أولويات قطاعية في مجال معين (الصحة في الميناء على سبيل المثال حيث المؤشرات أكثر تدهوراً)، أو فئات معينة (الصيادين)، أو سكان الأحياء العشوائية المحددة مكانياً والتي لها وضع خاص (المساكن وحي التنك في الميناء، سكان مقابر الغرباء - الزاهرية...إلخ).

ج- الفئة الثالثة، وهي تشمل الحيين الأفضل حالاً، **بساتين طرابلس وبساتين الميناء.** هنا غالبية السكان هي من الفئات الأقل حرماناً (أكثر من نصف السكان)، هنا التدخل يجب أن يكون مخصصاً في ميادين محددة، ولفئات محددة، وفي جيوب محددة أيضاً. النسبة العامة للحرمان هي 19% و25% في هذين الحيين. ولا بد من التعرف على أماكن توزع هذه الأسر وخصائصها من أجل تصميم التدخلات المناسب لها. في هذه الأحياء درجة التفاوت كبيرة، وتوجد أحياناً جيوب للحرمان يمكن تحديدها مكانياً. وبشكل عام، فإن تخوم هذه الأحياء لجهة طرابلس هي مناطق تجمع للفئات الأكثر حرماناً مقارنة بالشوارع الأخرى. كما أن ثمة فئة من السكان هنا لا بد من التنبه لوضعها، وهي فئة نواطير الأبنية والمساعدين المنزليين ومزودي السكان بالخدمات وهم من المحرومين والذين يكونون مهملين أحياناً. في هذه الأحياء، التدخل موجه ومخصص.

4- تقليص التفاوت على مستوى المدينة، هدف رئيس: يعتبر تقليص التفاوت الاجتماعي بين السكان وبين أحياء المدينة أحد أهم الأهداف التنموية المترابطة عضويّاً مع مكافحة الفقر والحرمان. وما يمكن ملاحظته أن نسبة الأسر المحرومة في الحي الأكثر حرماناً تبلغ 4.6 أضعاف هذه النسبة في الحي الأقل حرماناً. وهذه نسبة مرتفعة ولا بد من تقليصها من خلال رفع مستوى معيشة الأحياء الفقيرة بمعدلات سريعة. ويمكن للمجلس البلدي أو المرصد الحضري، أن يستخدم هذه النسبة (نسبة الحرمان في الحي الأكثر حرماناً مقسومة على نسبة الحرمان في الحي الأقل حرماناً، في هذ الحالة هي 19/87 أي 4.6 أضعاف) بصفتها مؤشراً فرعيّاً لقياس الأداء والنجاح في تحقيق الأهداف (مع الحرص أن يكون انخفاض النسبة ناجماً عن انخفاض نسبة الفقر في الأحياء الفقيرة لا عن زيادتها في الأحياء الأقل حرماناً). ويمكن قياس التفاوت نسبة إلى متوسط المدينة أيضاً، كخيار بديل (في هذه الحالة النسبة المعنية تكون حاصل قسمة نسبة الحرمان في الحي الأكثر حرماناً على نسبة الحرمان الوسطية في المدينة، أي حاصل قسمة 57/87 والنتيجة هي 1.5 مرات). وهذان خياران لقياس التفاوت بين الأحياء بشكل بسيط ومفهوم.

الفصل الرابع

الحرمان بحسب الميادين

مقدمة

يعرض الفصل الرابع النتائج التفصيلية لدليل الحرمان حسب الميادين ومؤشراته الإفرادية. ويسمح التحليل هنا بالتعرف إلى خصائص الأسر المحرومة في الميدان المعني، وأي من أبعاده الفرعية أكثر أهمية، إضافة إلى تحديد أولويات التدخل المكانية بحسب الأحياء في هذا الميدان.

1- ميدان التعليم

الحق في التعليم هو من الحقوق الأساسية، إضافة إلى كونه من الحاجات والقدرات التي يجمع على اعتبارها من ركائز التنمية، ومكوناً دائماً في بناء أدلتها.
تم اختيار ثلاثة مؤشرات لتمثيل هذا الميدان في دليل الحرمان الحضري، تغطي ثلاثة أبعاد فرعية على النحو التالي (وقد سبق عرض ذلك في المنهجية):

1- المستوى التعليمي لرب الأسرة وربة الأسرة: وهو يمثل الرصيد التعليمي المتراكم ونقطة انطلاق في قدرة الأسرة على تحسين مستوى معيشتها من خلال العمل المنتج. اعتبر هذا المؤشر دليلاً على حاجة (هو حاجة للعمل) وقدرة في الوقت عينه، بالإضافة إلى كونه مؤشراً غير مباشر على الموارد وتوسيع الخيارات. أما العتبة فهي أن كل أسرة كان فيها أحد الزوجين أميّاً أو لم ينه المرحلة الابتدائية تعتبر محرومة بالنسبة لهذا المؤشر. وقد تبين من النتائج أن **نسبة الأسر المحرومة التي ينطبق عليها هذا الوصف تبلغ 22% من إجمالي الأسر المقيمة في طرابلس.**

2- التحاق الأطفال بالروضة والتعليم الأساسي: وهو ما اعتبر مؤشراً على احترام حقوق الطفل بالدرجة الأولى، ومؤشراً على بناء القدرات المستقبلية للأسرة. تعتبر الأسرة محرومة إذا كان لديها طفل بين الرابعة والرابعة عشرة (ضمناً)، غير ملتحق بالروضة أو بالمدرسة. وعلى الرغم من كون سن التعليم الإلزامي في لبنان هو 12 سنة، فإن الحد الأدنى للسن القانوني للعمل هو 15 سنة. كما أن معدلات الالتحاق بالمدرسة في المرحلة الابتدائية تزيد عن 95% عموماً، في حين يبدأ التسرب المدرسي اعتباراً من سن 13 أو 14 سنة، في الأوساط الفقيرة. لذلك، فإن عتبة الحرمان بالنسبة للالتحاق، الخاصة بالجيل الحالي، هي التعليم الأساسي (تسع سنوات، يضاف إليها سنتان في الروضة)، لا المرحلة الابتدائية (6 سنوات) كما هو الحال بالنسبة للأهل. وقد بينت النتائج، **أن 8% من الأسر ينطبق عليها التعريف المحدد، وتعتبر محرومة إذ إن فيها طفلاً بين 4 و14 سنة غير ملتحق بالروضة أو المدرسة.**

3- وجود شخص على الأقل في الأسرة حائز على الشهادة الثانوية: هذا مؤشر قدرات بالدرجة الأولى، ومؤشر على توسيع الخيارات أيضاً. يزيد وجود شخص حاصل على شهادة ثانوية (بما في ذلك الاهل) من احتمالات الحصول على فرص عمل أفضل، وحرية أوسع في اختيار العمل ونمط الحياة، وعدم توفر شخص حائز على الشهادة الثانوية في الأسرة، يزيد من احتمال أن تكون نقطة انطلاق الأسرة متدنية من حيث المستوى المعيشي، وأنه لم تتوفر موارد كافية سابقة من أجل متابعة التعليم، أو أنه لا تتوفر موارد كافية لتوفير التعليم المتقدم في الوقت الراهن. يعني ذلك زيادة احتمال إعادة إنتاج وضعية الحرمان والفقر في الأسرة، حيث إن توفر التعليم العالي هو واحد من الآليات المساعدة على كسر حلقة توارث الحرمان عبر الأجيال. وبحسب نتائج المسح الميداني، فإن **76% من الأسر ليس فيها شخص واحد على الأقل لديه شهادة ثانوية.** وهذه نسبة مرتفعة جدّاً.

الشكل 4-1: نسبة الأسر بحسب عدد مرات الحرمان

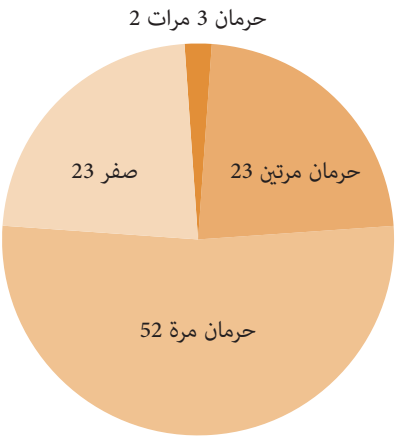

الشكل 4-2: نسب الحرمان في التعليم بحسب المؤشرات الإفرادية

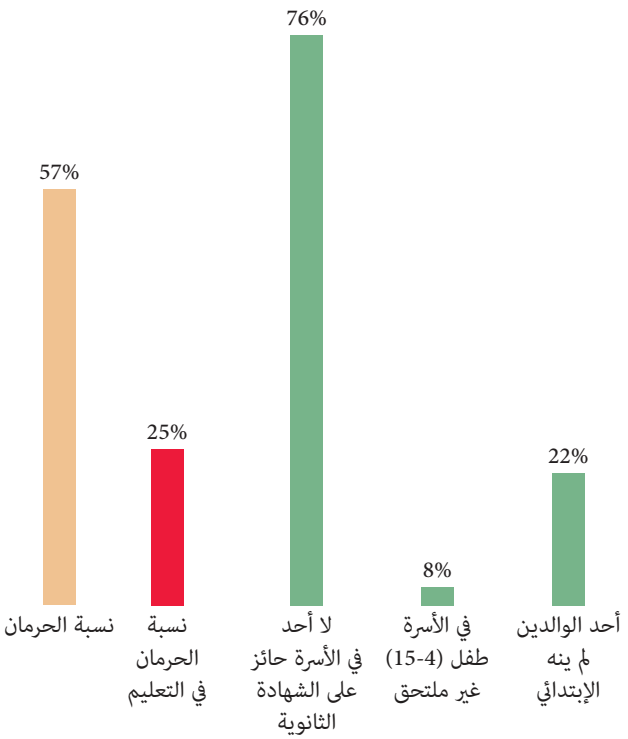

مؤشرات الحرمان في التعليم

بينت النتائج الميدانية أن نسبة الحرمان في ميدان التعليم تبلغ 25%، وهي من الأسر المحرومة في اثنين على الأقل من أصل

المؤشرات الثلاثة المكونة لدليل الميدان. وهناك 2% ممن اجتمعت لديهم مؤشرات الحرمان الثلاثة. في المقابل فإن النسبة الأكبر (52%) محرومة في مؤشر واحد من أصل ثلاثة، و23% غير محرومين في أي من المؤشرات.

بشكل عام فإن نسبة الحرمان في التعليم هي الأدنى مقارنة بالميادين الأخرى وبنسبة الحرمان العام (57%)، كما أن نتائج المؤشرات الإفرادية التي سبق عرضها تشير إلى أن نسبة الحرمان في الميدان هي الأعلى في مؤشر (عدم) وجود شخص على الأقل حائز على الشهادة الثانوية في الأسرة. أي إن المشكلة الأكثر أهمية التي يجب أن تعطى الأولوية هي مسألة إنجاز مرحلة التعليم المتوسط وإتمامها للأنتقال إلى التعليم الثانوي، ثم إنجاز التعليم الثانوي نفسه للتأهل للتعليم الجامعي أو للدخول إلى سوق العمل في شروط أفضل. أي إن مشكلة التعليم هي مشكلة قدرات بالدرجة الأولى، مرتبطة بزيادة عدد سنوات الدراسة وإتمام التعليم الثانوي بنجاح.

من جهة أخرى، فإن نسبة 8% من الأسر محرومة في مؤشر الالتحاق. ولدى تجزئة هذا المؤشر بحسب الفئات العمرية الفرعية، فسوف نجد أن معدل الالتحاق للفئة العمرية 4 - 5 سنوات هو 91% (مرحلة الروضة مبدئيّاً)، والالتحاق للفئة العمرية 6-11 سنوات هو 95% (المرحلة الابتدائية)، والالتحاق للفئة العمرية 12-14 هو 82% (المرحلة المتوسطة)، وتنخفض النسبة إلى 64% للفئة العمرية 15 - 17 سنة. وتزيد نسب غير الملتحقين في طرابلس عن المتوسطات الوطنية لكل فئات الأعمار، كما يظهر الشكل أدناه[10].

الشكل 4-3: نسبة الالتحاق المدرسي حسب فئات الأعمار

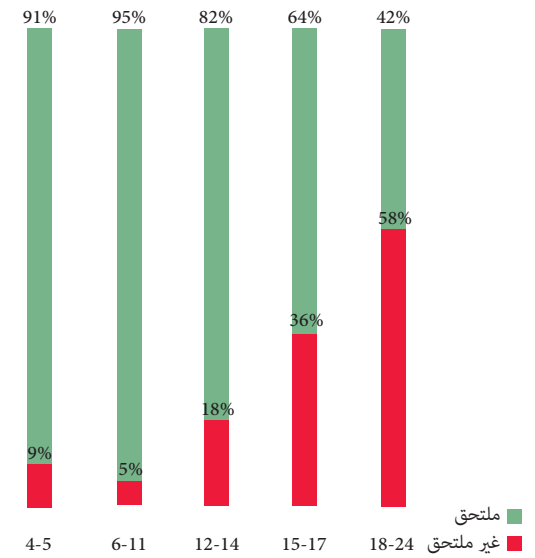

الشكل 4-4: نسبة غير الملتحقين بالمدرسة حسب فئات الأعمار

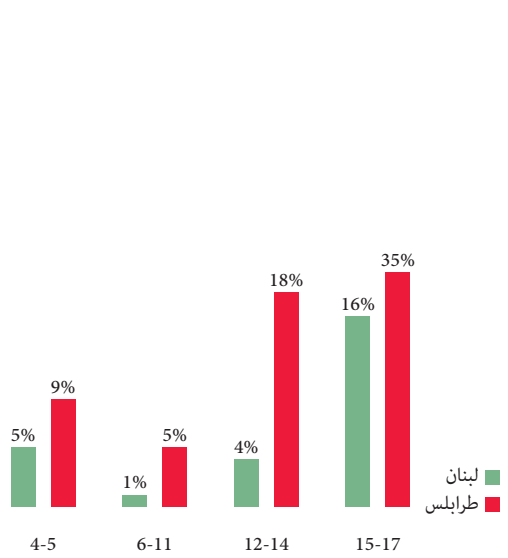

10- معدلات الالتحاق وطنيّاً، هي من مسح MICS3، الإحصاء المركزي عام 2009. ولا نعتقد أن النسب تغيرت عام 2011، لذلك قمنا بالمقارنة رغم اختلاف التاريخ.

ثمة مشكلة تسرب للمراهقين من التعليم ابتداء من المرحلة المتوسطة، إذ هناك قفزة في التسرب في عمر 13 سنة للذكور بشكل خاص، هو من الظاهرات الشديدة الارتباط بالحرمان. ولو أننا اعتمدنا عتبة إنجاز المرحلة المتوسط بنجاح، لكانت نسب الحرمان قد ارتفعت أيضاً بشكل محسوس (اعتمدنا في الدليل الالتحاق في المرحلة المتوسطة، لا إنجازها بنجاح). نسبة الأطفال غير الملتحقين بالروضة عمر 4 سنوات، تبلغ 13% من الأطفال في سن الرابعة، ونرى أن النسبة تنخفض تدريجياً وتبقى متأرجحة بين 2% و8% حتى سن الثانية عشرة، لتبدأ بالارتفاع بقفزات في عمر 13 سنة فتبلغ 16%، ثم في السنوات التي تلي، حتى تصل نسبة المراهقين غير الملتحقين إلى 43% في سن السابعة عشرة، و48% في سن الثامنة عشرة.

الشكل 4-5: نسبة غير الملتحقين حسب العمر بين 4 و24 سنة (سنوات إفرادية - %)

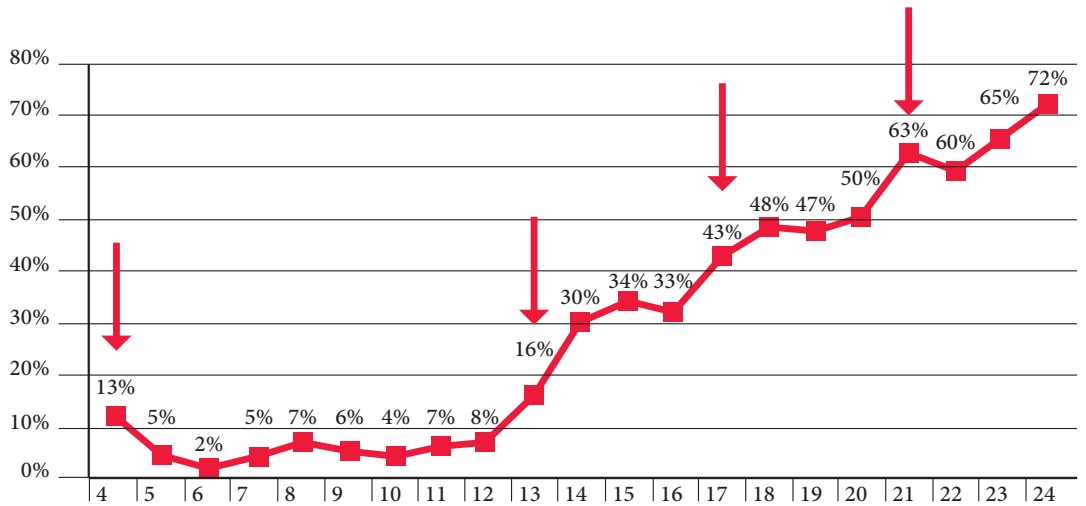

لا يطال هذا التحليل نوعية التعليم. ويمكن رصد جانب من هذا الأمر في لبنان - بشكل جزئي ونسبي - من خلال التمييز بين الالتحاق بالمدارس الخاصة أو الحكومية، حيث يميل من لديه الموارد إلى تسجيل أبنائه في المدارس الخاصة لافتراضهم أن نوعية التعليم أفضل، خصوصاً اللغات الأجنبية. تمثل المدارس الخاصة في لبنان حوالي ثلثي التلاميذ، فيما المدارس الحكومية تمثل حوالي الثلث وهي نسبة قريبة من نسبة الفقر في لبنان (النسب تقريبية ولكنها مستقرة على هذه النحو مع تغيرات جزئية منذ سنوات). وفي طرابلس، تبلغ نسبة التلاميذ في المدارس الحكومية 63% مقابل 33% لمدارس القطاع الخاص (بما فيها المدارس التابعة للجمعيات الأهلية والخيرية)، وهذا مؤشر على أن نسبة الفقر في طرابلس أعلى من المتوسط الوطني، كما تزيد نسبة الالتحاق بالمدارس الحكومية في الأحياء الأكثر فقراً، والعكس صحيح، كما يوضح الشكل التالي:

الشكل 4-6: نسبة الالتحاق بالمدارس الحكومية والخاصة في طرابلس بحسب الأحياء (% من إجمالي الملتحقين)

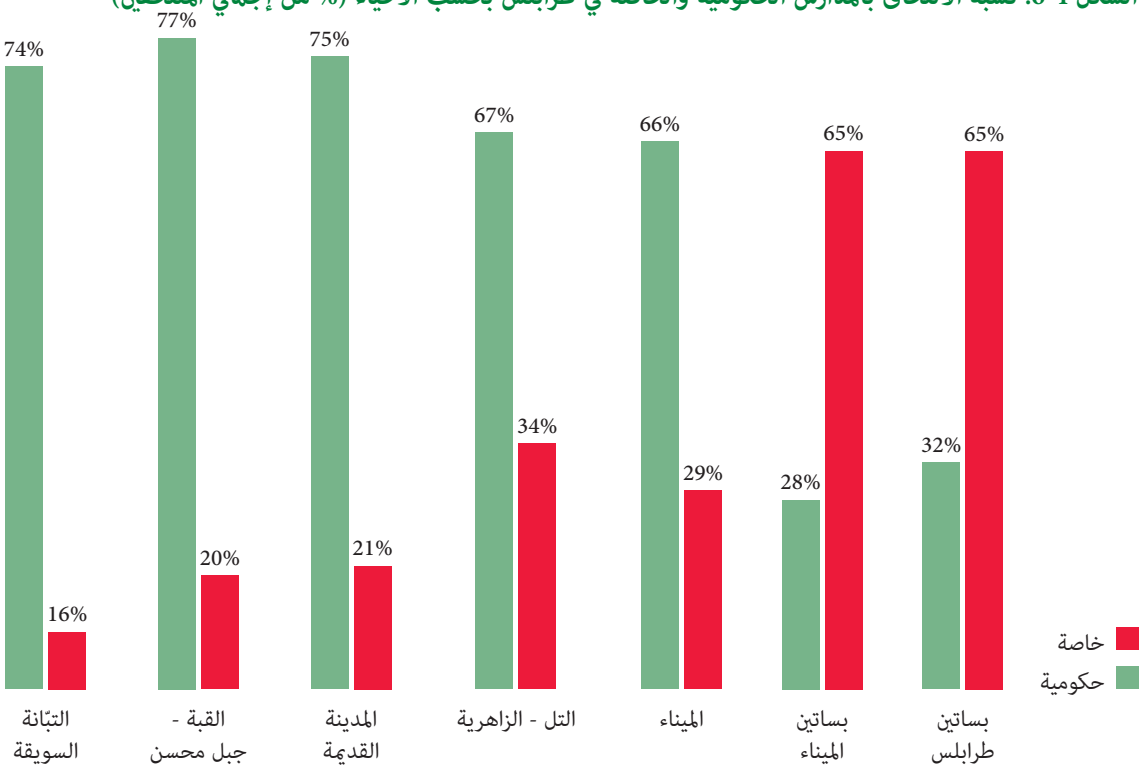

الحرمان في ميدان التعليم بحسب الأحياء

تبلغ نسبة الأسر المحرومة في ميدان التعليم 25%، وهي النسبة الأدنى مقارنة بالميادين الأخرى كما سبقت الإشارة إلى ذلك. ولكن التفاوت بين الأحياء في هذا الميدان شديد جدّاً، وهو أكبر مما هو عليه في الميادين الآخر.

وتبلغ نسبة الحرمان أقصاها في حي باب التبانة - السويقة حيث 47% من الأسر محرومة في هذا الميدان، مقابل 25% لمتوسط المدينة، و9% لبساتين طرابلس. أي إن نسبة الحرمان الأقصى إلى الأدنى تبلغ حوالي 5 أضعاف، ونسبة الحرمان الأقصى إلى متوسط المدينة تبلغ حوالي 1.9 أضعاف. والتفاوت في ميدان التعليم هو أعلى بشكل واضح مما هو عليه في الميادين الأخرى ما عدا السكن. وإذا ما ربطنا ذلك بالخصائص التعليمية الأخرى للأسر، ومؤشرات التعليم عموماً في لبنان وفي المدينة، نستخلص أنه إذا كان التعليم الأساسي متاحاً بنسبة مرتفعة لعموم السكان لا سيما عبر المدارس الحكومية، إلا أن التسرب المدرسي لا يزال ظاهرة منتشرة في البيئات الفقيرة، في حين إن التعليم العالي - خصوصاً الجامعات والمعاهد الخاصة التي توفر تعليماً أكثر تأهيلاً لسوق العمل، يبقى محدوداً بالنسبة للفئات الفقيرة ما خلا الاختصاصات النظرية (الآداب والعلوم الإنسانية خصوصاً) في الجامعة الحكومية.

ويبين توزيع نسب الأسر المحرومة بحسب الأحياء، أن مؤشرات الحرمان في التعليم أكثر ارتفاعاً في الأحياء الأكثر فقراً، وهذه نتيجة منطقية. ولا يختلف ترتيب الأحياء في ميدان التعليم عن ترتيبها بالنسبة لنسب الحرمان العامة.

الشكل 4-7: نسب الحرمان في ميدان التعليم، بحسب الأحياء (% من الأسر).

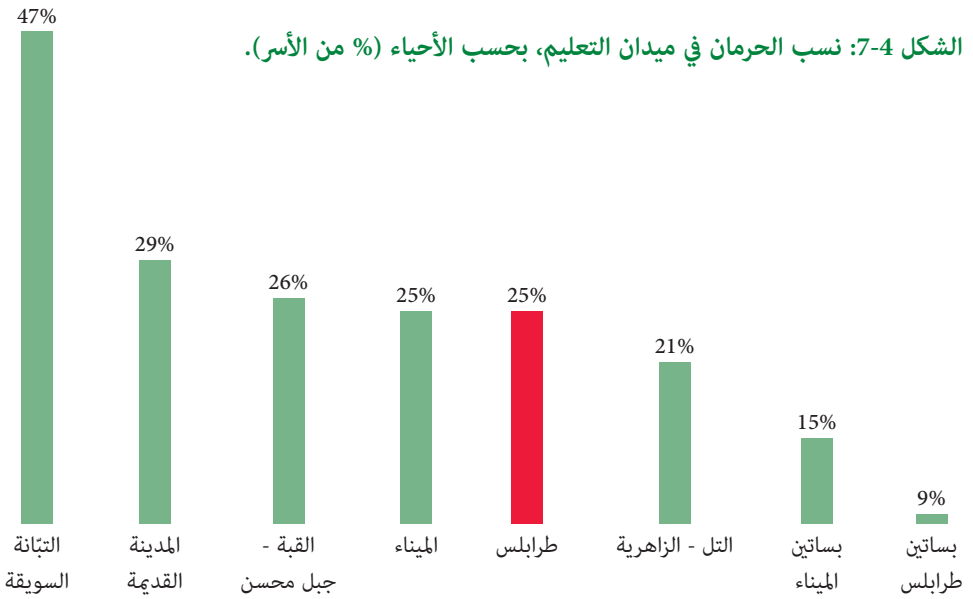

خريطة 4-1: نسب الأسر المحرومة في ميدان التعليم بحسب الأحياء

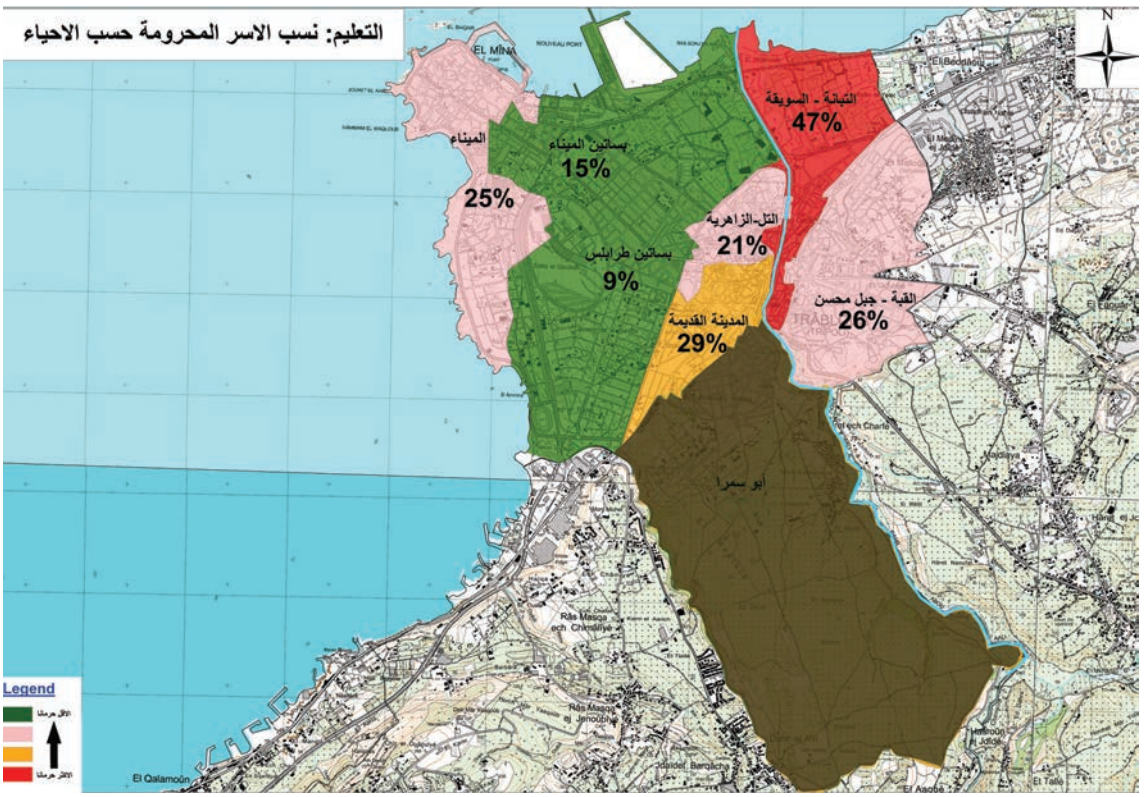

أما بالنسبة لبعض المؤشرات التعليمية الأخرى، فإن نسبة الأمية للبالغين في طرابلس بلغت 11% (المتوسط الوطني هو 10% عام 2012)[11]، وتراوحت بين حد أقصى 19% في التبانة - السويقة، و4% في بساتين طرابلس. في المقابل فإن نسبة الجامعيين تبلغ 8% في المدينة، والنسبة الأعلى هي في بساتين الميناء وبساتين طرابلس (24% و25%) في حين إن نسبة الجامعيين تتراوح بين 1% و5% في أربعة أحياء من أصل سبعة، كما يبين الشكل البياني أدناه.

الشكل 4-8: نسبة الجامعيين إلى السكان في طرابلس بحسب الأحياء (%)

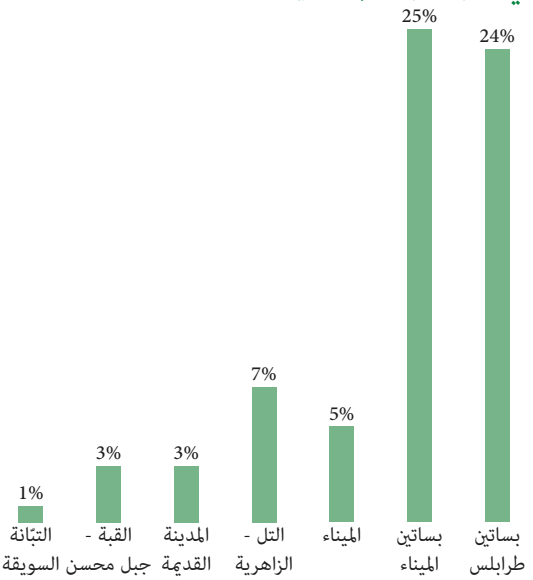

الشكل 4-9: نسبة الأمية في طرابلس بحسب الأحياء (15 سنة واكثر)

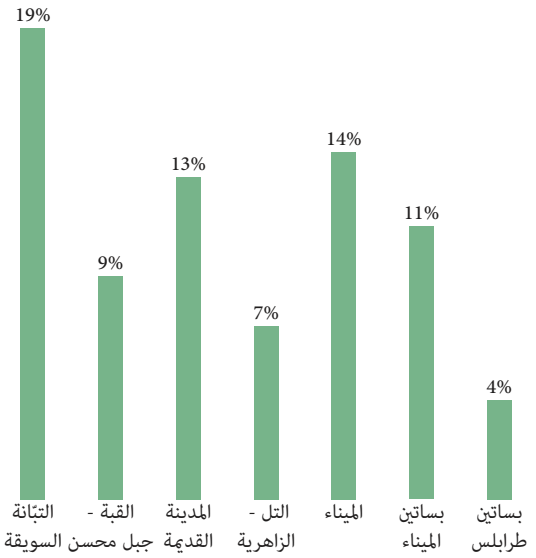

خلاصة وتوصيات أولية في مجال التعليم

ثمة جوانب كمية ونوعية لا بد إيلائها الأهمية في ميدان التعليم في طرابلس. ومسؤولية وزارة التربية هي أساسية في هذا المجال، خصوصاً بالنسبة للجوانب النوعية وللتعليم الثانوي والعالي، لكن السلطات المحلية المنتخبة، وفروع الإدارة التربوية المحلية، والهيئات النقابية للمعلمين وللفئات الأخرى، وكذلك لجان الأهل وإدارات المدارس والطلاب، لها دور فعال أيضاً في معالجة أوجه القصور الكمي في توفير الحق في التعليم للجميع، ولا سيما في الأحياء المحرومة وبين الفئات الأكثر فقراً. على هذه الجهات المحلية مسؤولية في تحسين نوعية التعليم أيضاً، لا سيما عندما يكون السبب في تراجع النوعية محلياً، مثل سوء الإدارة وضعف الانضباط الذي يفسر التفاوتات في الأداء التربوي وفي الإنجاز بين مدرسة وأخرى داخل المدينة نفسها.

في هذا الصدد، واستناداً إلى تحليل نتائج المسح الميداني، وإلى قراءة مؤشرات ودراسات أخرى، يمكن التقدم بعدد من المقترحات ذات العلاقة بالسلطات المحلية بالدرجة الأولى، أو التي يجب أن توليها السلطات المحلية أهمية لمطالبة الحكومة المركزية بها. وفي ما يلي بعضها:

11- مسح الأوضاع المعيشية للأسر، 2012، إدارة الإحصاء المركزي (غير منشور بعد).

1- ردم التفاوتات بين الأحياء في ما يتعلق بالمؤشرات الكمية الأساسية، ولا سيما مسألة التحاق جميع الأطفال بين سن الرابعة والسادسة بالروضات، مع ما يتطلبه ذلك من زيادة عدد الروضات الحكومية. ويشير الالتحاق المرتفع بالمدارس الحكومية في مدينة طرابلس، إلى أنه لا يمكن الاتكال على القطاع الخاص ولا الأهلي في إنشاء العدد الكافي من الروضات المؤهلة لاستيعاب جميع الأطفال. في هذا الصدد، يمكن أن تكون هناك خطة مشتركة بين وزارة التربية (فتح صفوف روضة في كل المدارس الابتدائية)، والبلدية (إنشاء روضات تحت إشراف البلدية مباشرة، بمساهمة من القطاعين الأهلي والخاص)، من أجل تحقيق هدف التحاق جميع الأطفال بهذه المرحلة.

2- إعطاء الأهمية الكافية لرصد ظاهرة التسرب المدرسي بشكل تفصيلي، وتحديد الأحياء والفئات السكانية والمدارس التي تسجل أعلى نسب التسرب فيها، واعتباراً من أي عمر. كما التحقق من ترابط ظاهرة التسرب المدرسي للمراهقين وظاهرة عمالة الأطفال والمراهقين خصوصاً في الأحياء الفقيرة، والتدخل المتكامل، في المدرسة وفي سوق العمل ومع الأهل للحد من هذه الظاهرة التي تنتهك حق الطفل والمراهق في التعليم، وفي الحياة عموماً.

3- الاهتمام بزيادة معدل إتمام التعليم الأساسي بنجاح، وما يعنيه ذلك من الحد من ظاهرة التسرب في المرحلة المتوسطة، المقترن برفع الكفاءة الداخلية للعملية التعليمية في هذه المرحلة وضمان نجاح جميع الطلاب المؤهلين في الشهادة المتوسطة التي تؤهلهم إما للانتقال إلى التعليم الثانوي الأكاديمي أو المهني. وهذا من شأنه أي يزيد من عرض القوى العاملة المؤهلة، ويزيد من معدل الالتحاق بالتعليم الثانوي.

4- تصميم تدخلات مناسبة، خصوصاً في الأحياء الفقيرة، **لرفع نسبة الحاصلين على الشهادة الثانوية، ونسبة المنتسبين إلى الجامعات،** وردم الفجوات الكبيرة بين الأحياء على هذا الصعيد.

5- الاهتمام برفع مستوى المؤشرات التنموية التربوية الأخرى، ومنها **مكافحة الأمية** بين بعض الفئات (لاسيما الأمهات) والفئات السكانية في سن العمل، لما لذلك من أثر إيجابي على عدد من القضايا الصحية والاجتماعية والديمغرافية والأمنية (تقليص نسبة مخالفة القانون).

6- ردم التفاوتات النوعية في العملية التعليمية التي تعبر عن تهميش إضافي لمدينة طرابلس أو لأحيائها في بعض الجوانب (التجهيز الحديث للمدارس على سبيل المثال، أو زيادة نسبة تعليم اللغة الإنكليزية - لكي تتوازن مع اللغة الفرنسية كلغة أجنبية بحكم ضرورتها في سوق العمل حيث إن عدد المدارس التي اعتمدت اللغة الانكليزية في طرابلس بلغ خمس مدارس فقط (مدرستان تعلمان الإنكليزية وثلاث مدارس تعلم الإنكليزية والفرنسية) من أصل 110 مدارس حكومية، أي أقل من 5%، في حين إن النسب في لبنان تتراوح بين 30% لبنانياً، إلى أكثر من 60% في محافظة الجنوب. فقط محافظة الشمال - وضمنها طرابلس - تشكل استثناء[12].

7- أخيراً، ولجهة **الأولويات المكانية،** فإن أحياء التبانة - السويقة، والمدينة القديمة هي التي يجب تكون لها الأولوية المكانية. ولكن بالنسبة لقطاع التعليم، يجب تصميم التدخلات بشكل مركب، وعلى أساس المعرفة التفصيلية لأوضاع المدارس نفسها، ولأوضاع الفئات السكانية المعنية وعدم اقتصار تصميمها على أساس مكان السكن.

12- حسب بيانات المركز التربوي للبحوث والإنماء للعامين الدراسيين 2008 - 2009، و2009 - 2010.

2- ميدان الصحة

تعتبر الصحة أيضاً - إلى جانب التعليم - من القطاعات الاجتماعية التي تولى الأهمية تقليدياً، وينظر إليهما باعتبارهما يدلان على القدرات، إلى جانب الاعتراف بهما بصفتهما من الحقوق الرئيسة (الحق في التعليم والحق في الصحة). وفي منهجية الدليل، فقد نظر إلى الصحة باعتبارها حقّاً وحاجة بالدرجة الأولى، ودالة بشكل غير مباشر على توفر الموارد.

تم اختيار ثلاثة مؤشرات من أجل بناء دليل الحرمان في الميدان الصحي، تغطي بعد الحق في الحماية، والقدرة الفعلية على العلاج من الأمراض، والوقاية، كما سوف نبين في ما يلي:

1- توفر تأمين صحي للأسرة: حيث إن توفر التأمين الصحي للأسرة يعني توفره لنصف أعضائها على الأقل، من خلال استفادتهم من التأمين الصحي لرب الأسرة، أو لأحد أفرادها. واعتبرت المنهجية أن عدم توفر التأمين الصحي، هو غياب للحق في الحماية الصحية، وله أثر مباشر على وضع الأسرة، حيث ينعكس ذلك في انتقاص الحصول على الرعاية الصحية، ويدفع سلوكيّاً إلى اهمال الرعاية الصحية لعدم توفر الموارد، كما انه يضغط على موارد الأسرة المحدودة، حيث إن النظام الصحي في لبنان يقوم بالدرجة الأولى على القطاع الخاص، وحيث تشكل كلفة الرعاية الصحية حوالي 7% من موازنة الأسرة عام 2005 على المستوى الوطني[13]، و5% في محافظة الشمال (ويتوقع أن تكون هذه النسب قد زادت عام 2011). وعلى مستوى لبنان، فإن 48% من السكان غير مشمولين بأنظمة التأمين الصحي عام2012[14]، والفقراء هم أقل تغطية من الفئات الأخرى، خصوصاً الذين يعملون في قطاعات غير مهيكلة وغير محمية. وفي طرابلس، فقد بينت النتائج أن **76% من الأسر تعتبر محرومة من الحماية الصحية** وفق هذا المؤشر، وهي نسبة مرتفعة جدّاً مقارنة بالمتوسط الوطني.

2- زيارة الطبيب ومتابعة العلاج كاملاً في حال المرض: يغطي هذا المؤشر البعد العلاجي من خلال قياس استخدام الخدمات الطبية فعليا من قبل المريض. أي إن الأمر يتعلق هنا بحاجة بالدرجة الأولى (لا بقدرة). والسؤال فيه احتمالان: الأول هو أن يصاب الشخص بالمرض وأن لا يذهب للطبيب لسبب اقتصادي. والرابط هنا مباشر حيث إن عدم وجود موارد مالية هو السبب المباشر للامتناع عن زيارة الطبيب. في هذه الحالة فإن المواطن إما يهمل علاج مرض يعتبره غير هام، أو إنه يتكل على سؤال أصدقاء أو أقرباء أو يكرر علاجاً سابقاً...إلخ. وهذه حال من لا يملك الموارد، ومن لا يملك تأميناً صحيّاً غالباً، حيث إن وجود التأمين الصحي يخفف من الكلفة. أما الاحتمال الثاني، فهو أن المريض يذهب إلى الطبيب، وهذا الأخير يصف له علاجاً للمتابعة قد يتضمن فحوصاً مخبرية، أو صوراً بالأشعة، أو علاجاً فيزيائيّاً، أو أدوية معينة...إلخ، ولكن المريض لا يتابع العلاج كاملاً ويهمل أجزاء منه طالما أنه يعتبر أن المرض قابل للاحتمال. والسبب في هذه الحال هو الكلفة، إذ إنه حتى في حال وجود تأمين صحي، فهذا الأخير قد لا يشمل كل أنواع العلاج، أو تكون هناك فجوة بين التسعير المحدد من قبل الجهة الضامنة والكلفة الفعلية إلى درجة لا يمكن للمريض احتمالها، أو إن هناك تأخيراً من قبل الجهة الضامنة في تسديد كلفة العلاج ولا تتوفر لدى المريض سيولة فيرجئ العلاج. وبينت النتائج، أنه على الرغم من الوفرة الكبيرة في عرض الخدمات الطبية، **فإن 31% من الأسر أفادت أن أحد افرادها مرض خلال الأشهر الستة السابقة على المسح، ولم يذهب إلى الطبيب أو لم يتابع العلاج حتى النهاية لسبب اقتصادي.** وهذه نسبة مرتفعة جدّاً، وهي وثيقة الارتباط بارتفاع كلفة الرعاية الصحية، وبضعف التغطية بالتأمين الصحي.

13- مسح ميزانية الأسر، 20005، إدارة الإحصاء المركزي.

14- مسح الأوضاع المعيشية للأسر، 2012، إدارة الإحصاء المركزي، غير منشور.

3- مكان ولادة الطفل الأخير (خارج المستشفى)[15]**:** وهو مؤشر على الوقاية، ويتعلق بصحة الأم والطفل في آن. واعتبر هذا المؤشر دلالة على الموارد، إذ إن الأسر الفقيرة جدّاً هي التي تكون ولادة الطفل عندها في المنزل، طالما أننا نتحدث عن المدينة، حيث لا مناطق نائية ولا مسافات كبيرة تفصل بين المستشفيات وأماكن السكن. من ناحية أخرى، فقد تم اختيار الولادة في المستشفى لكونه السلوك الغالب، حيث إن النظام الصحي في لبنان يتميز بهيمنة قطاع الاستشفاء ووفرة الأطباء، ولا يوجد ما يمكن اعتباره مراكز صحية أو مراكز توليد كما في كثير من الدول. لذلك فإن الولادات تحصل في المستشفيات أو في المنازل، ومن النادر جدّاً حصول ولادات في العيادات الخاصة. وبينت النتائج أن **14% من الأسر حصلت فيها ولادات خارج المستشفى (أي في المنازل عملياً).**

الشكل 4-10: نسبة الأسر بحسب عدد مرات الحرمان

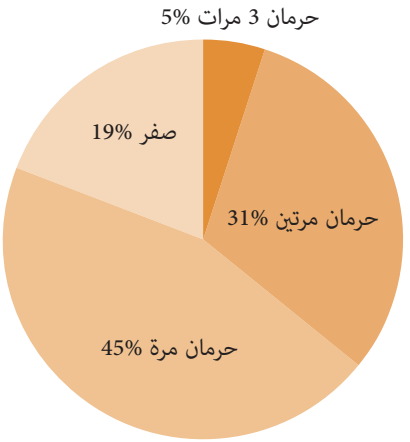

الشكل 4-11: نسب الحرمان في الصحة بحسب المؤشرات الإفرادية في الصحة

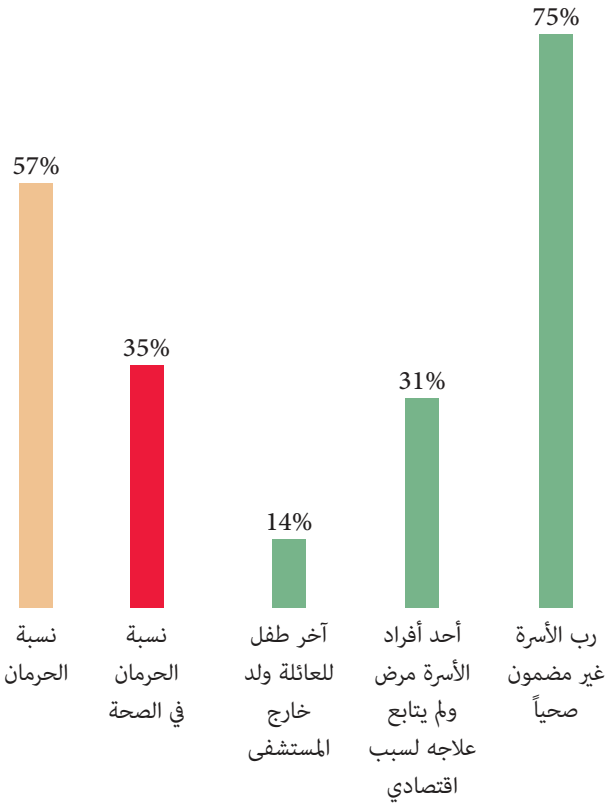

15- لم يتضمن الاستبيان المستخدم تحديد فترة زمنية مرجعية لولادة آخر طفل، وهذ ثغرة يجب تلافيها في تصميم الاستبيان أو قائمة التحقق لاحقاً.

مؤشرات الحرمان في الصحة

بلغت نسبة الأسر المحرومة في ميدان الصحة 35% وهي الأسر التي سجلت حالة حرمان في مؤشرين على الأقل من أصل المؤشرات الثلاثة المكونة لدليل الميدان. ومن أصل هذه النسبة، فإن 5% من الأسر كانت محرومة في المؤشرات الثلاثة كلها. في حين نسبة 31% كانت محرومة مرتين، و45% محرومة مرة واحدة، و19% لم تسجل أي حرمان في المؤشرات الثلاثة.

نسبة الحرمان في ميدان الصحة مساوية من النسبة في ميدان السكن (35%)، ويتشابه توزع الأسر بحسب عدد مرات الحرمان مع توزعه في ميدان السكن، ولكن تسجل نسبة حرمان أقل في نسبة الأسر التي تجتمع لديها ثلاث مرات حرمان في الصحة (5%) عنها في السكن (7%). وتقع نسبة الحرمان في الميدانين في مرتبة وسطى بين نسبة الحرمان المنخفضة نسبيّاً في التعليم (25%) والمرتفعة في ميدان الوضع الاقتصادي للأسرة (77%). وهو ما يجعل من ميدان الصحة يتقدم (من حيث هو قطاع) على التعليم لجهة ضرورة إعطائه الأولوية، ولجهة ارتباطه وأثره الأشد على وضعية الأسرة المعيشية.

المؤشر الإفرادي الذي سجل أعلى نسبة حرمان هو مؤشر الحماية المتعلق بتوفر تأمين صحي للأسرة، وتبلغ نسبة الأسر المحرومة 76% من الأسر، وهي ضعف نسبة الحرمان العامة في الميدان، وتزيد بوضوح عن نسب الحرمان في المؤشرين الآخرين. يسجل تفاوت هام في هذا المؤشر بين أحياء مدينة طرابلس نفسها، حيث تبلغ هذه النسبة 91% في باب التبانة - السويقة، مقابل 50% و54% في بساتين الميناء وبساتين طرابلس. واللافت هو أن نسبة التغطية الصحية التي تسجل أعلى مستوى لها في بساتين طرابلس والميناء وهما الحيان اللذان يتركز فيهما سكن الفئات الوسطى والغنية في المدينة، هي نسبة تزيد قليلاً عن المتوسط الوطني في لبنان (48%)، وهو ما يقدم دليلاً إضافيّاً على التدني العام لمستوى المعيشة في مدينة طرابلس مقارنة بلبنان.

من ناحية أخرى، فإن نسبة الأسر التي أفادت عن ان أحد افرادها مرض ولم يستطع زيارة الطبيب أو لم يكمل علاجه حتى النهاية بلغت 31%، وهي نسبة مرتفعة جدّاً، خصوصاً إذا ما أخذ بعين الاعتبار فائض العرض في الميدان الصحي. وهذ يحيل إلى عدم فعالية هذا العرض وعدم استجابته للحاجات العلاجية على نحو خاص، وهو ما يقتضي المراجعة. وتبلغ هذه النسبة أقصاها أيضاً في حي باب التبانة - السويقة والمدينة القديمة وتبلغ 49%، وأدناها في بساتين طرابلس وتبلغ 12%. ويحيل هذا الأمر بشكل خاص إلى مسألة كلفة الرعاية الصحية وارتباط ذلك بهيمنة القطاع الخاص على توفير الرعاية الصحية، ويلفت الانتباه إلى نقطتين أساسيتين: الأولى هي الثغرات الموجودة في أنظمة التأمين الصحي التي ترتب أكلافاً إضافية على المشمولين بالتأمين تفوق قدراتهم أحياناً، هذا عدا عن كونها تشكل عبأً أكبر غير المشمولين بأنظمة التأمين أصلاً. والثانية هي الثغرات في النظام الصحي نفسه وهياكله لجهة التكامل بين البعد الوقائي، والرعاية الصحية الأولية (التي يبدو أنها متوفرة بحدود مقبولة من الناحية الكمية على الأقل، ولا سيما في بعض المجالات المحددة مثل التحصين وصحة الأطفال والرعاية الصحية أثناء الحمل)، وكذلك فائض العرض بالنسبة للاستشفاء، في حين إن هناك ثغرة في الجانب العلاجي (العيادي) قبل الاستشفاء، الذي يبقى محصوراً بدرجة كبيرة في العيادات الخاصة، وحيث ينظر إلى المستوصفات والمراكز الصحية الأهلية والحكومية باعتبارها مجرد مرحلة انتقالية للعلاج في العيادات الخاصة عندما يكون المرض جديّاً. وعندما يتاح أمام المواطن خيار فعلي، فإن خياره هو للمستشفى الخاص، وللعيادة الخاصة، وهو ما يكشف بشكل غير مباشر عن عدم رضى المواطن عن خدمات القطاعين الحكومي والأهلي، وعن انحكامه بما يفرضه النظام الصحي والكلفة في نهاية المطاف.

الشكل 4-12: استخدام القطاعين العام والخاص في حالات الولادة بحسب الأحياء (%)

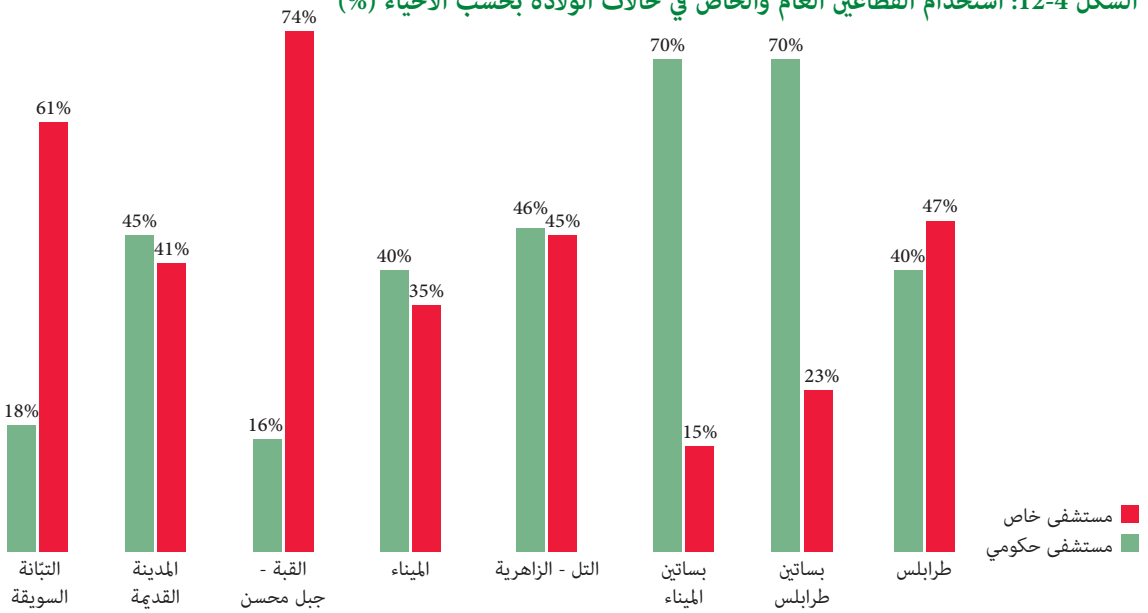

لا يغطي القياس المعتمد نوعية الخدمة الصحية ولا كلفتها في بعض المجالات المحددة، مثل طب الأسنان على سبيل المثال، الذي لم يدخل في تكوين الدليل لأن ذلك من شأنه أن يجعل نسب الحرمان مرتفعة جدّاً. وكذلك الصحة النفسية التي تعتبر من «الكماليات» في الثقافة السائدة. ولا العلاج الفيزيائي والفحوص المخبرية، ولا الكشف الصحي الدوري...إلخ.

الحرمان في ميدان الصحة بحسب الأحياء

التفاوت في نسب الحرمان قائم أيضاً في ميدان الصحة، كما في الميادين الأخرى. ومقابل متوسط المدينة (35%) فإن نسبة الحرمان القصوى هي في التبانة - السويقة، وتبلغ 53%، والنسبة الأدنى هي في بساتين طرابلس (13%). وتبلغ نسبة الحد الأقصى من الحرمان إلى الحد الأدنى بحسب الأحياء حوالي 4 أضعاف، في حين إن هذه النسبة هي 1.5 ضعف متوسط المدينة. يعني ذلك أن نسبة التفاوت في ميدان الصحة هو قليل إذا ما قورن بالتعليم، ويعود ذلك إلى عاملين يتعلقان بجانبين مختلفين تماماً: الأول هو توفر حد أدنى من خدمات الرعاية في مجالات محددة هي غالباً مشمولة بالقياس ووجود فائض عرض فيها: مثل الرعاية الصحية أثناء الحمل والولادة في مستشفى، وهذا يخفف من التفاوت بحسب مستوى الدخل. والثاني هو الكلفة المرتفعة للخدمات الصحية النوعية، والتي تجعل الطبقات الوسطى نفسها تنوء تحت عبء اعتماد سلوك صحي وقائي وعلاجي مكتمل. ويكتمل ذلك بالنقص في التغطية بأنظمة التأمين التي تفوق النسبة الوطنية. وهذا أيضاً يقلص من حدة التفاوت في هذا الميدان.

إذا انتقلنا في قياس الحرمان في ميدان الصحة من الأساسيات (وإن كانت مكيفة بحسب خصائص لبنان وطرابلس) إلى اعتماد مؤشرات أكثر دقة وأكثر قدرة على التمييز بين الفقراء والأغنياء، فإن التفاوت سوف يكون أكثر بروزاً (انظر على سبيل المثال التفاوت في استخدام المستشفيات الخاصة)، ولكن هذا يخرجنا من مقاربة الحرمان (بمعناها المحدد دون توسع كبير) إلى مقاربة أخرى هي قياس نوعية الحياة، ولهذا معايير أخرى.

الشكل 4-13: نسب الحرمان في ميدان الصحة، حسب الأحياء (% من الأسر).

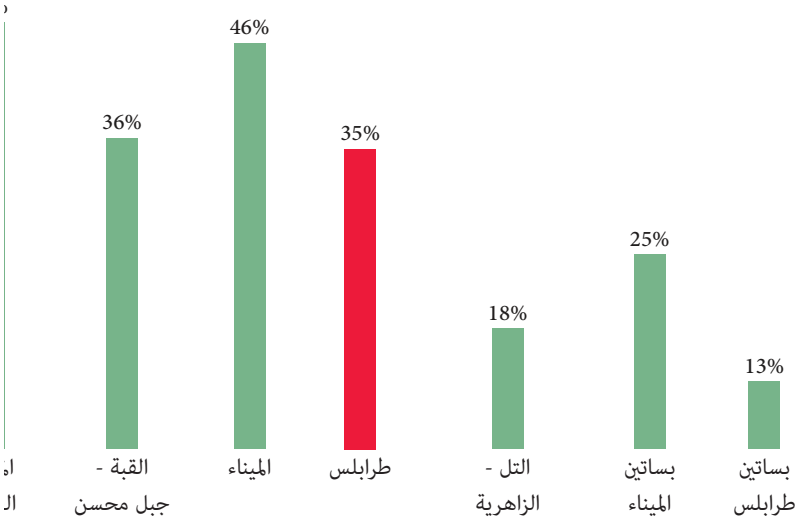

الشكل 4-14: نسبة حصول آخر ولادة في المنزل، بحسب الأحياء (%)

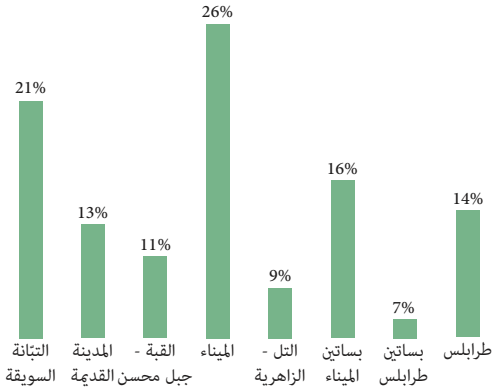

الشكل 4-15: نسبة الأسر دون تغطية صحية

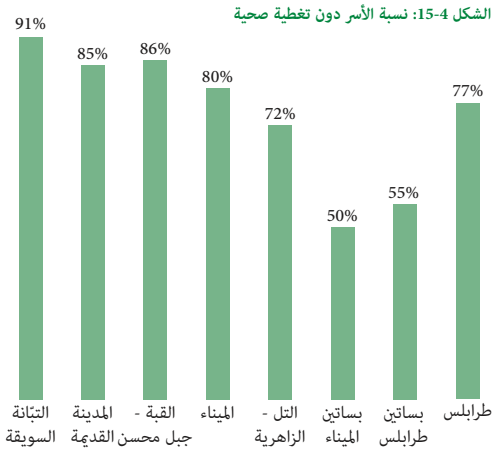

الشكل 4-16: نسبة الأسر التي مرض أحد أفراد الأسرة ولم يتابع علاجه حسب الأحياء

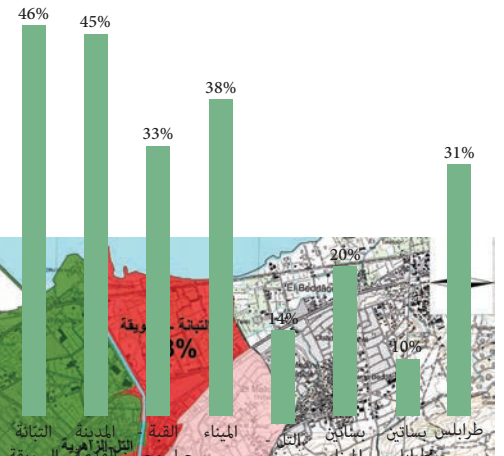

خريطة 4-2: نسب الحرمان في الصحة حسب الاحياء

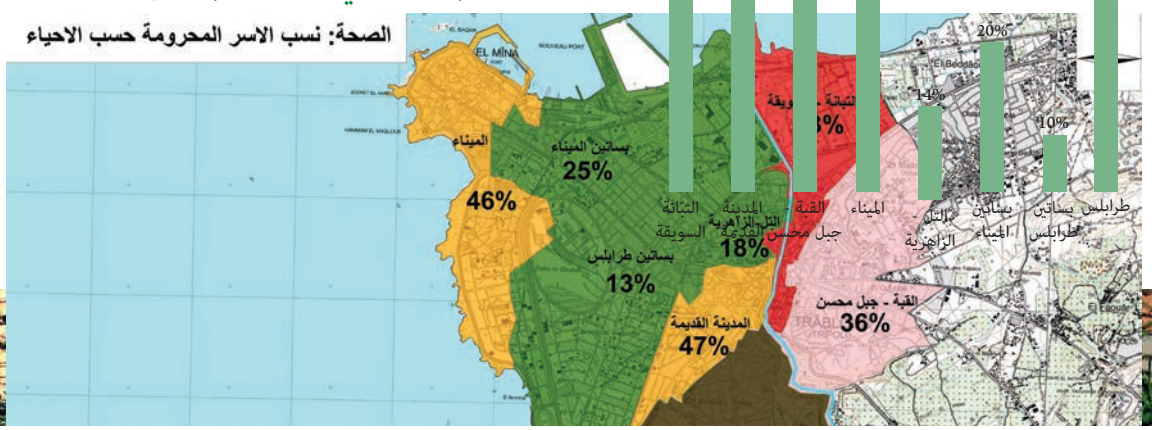

يحتفظ حي التبانة - السويقة بترتيبه الأول بصفته الحي أكثر حرماناً في ميدان الصحة (كما في الميادين الأخرى)، إلا أن ترتيب الأحياء يظهر بعض التغير هنا، إذ إنه بعد المدينة القديمة التي تقع في المرتبة الثانية، وحيث تتقدم الميناء إلى الترتيب الثالث وتسجل نسبة حرمان في ميدان الصحة تزيد عن متوسط المدينة. مع العلم أنها تحتل مرتبة أفضل في التوزيعات الأخرى كلها، وتسجل نسب قريبة من متوسط المدينة في الميادين الأخرى، كما بالنسبة إلى نسب الحرمان العامة.

ما يلفت النظر تحديداً هو أن نسبة الأسر التي تمت ولادة الطفل الأخير في الأسرة في المنزل، هي الأعلى في الميناء مقارنة بالأحياء الأخرى. ومع استبعاد أن يكون سبب ذلك أخطاء أثناء تنفيذ العمل الميداني، فإن ذلك يتطلب البحث بدقة، واستكشاف مدى علاقة ذلك بسلوكيات معينة في أحياء بعينها أو بين فئات معينة، ومدى توفر ممارسات من هذا النوع حيث يتم التوليد على يد قابلات معروفات في الحي. وتليها النسبة المرتفعة في باب التبانة - السويقة، وفي المدينة القديمة.

لا نجد تفاوتا كبيراً جدا بين الأحياء - لاسيما الفقيرة منها - في ما يتعلق بنسبة الأسر المشمولة بالتأمين الصحي، أما في ما يتعلق بنسب الأسر التي يوجد فيها شخص لم يذهب إلى الطبيب أو لم يتابع علاجه، فإن المدينة القديمة تأتي في المرتبة الأولى من حيث شدة الحرمان (50% من الأسر) وتقريبا النسبة نفسها في باب التبانة - السويقة (49%)، وتأتي بعدها الميناء (40%) ثم التل - الزاهرية (37%)، في حين حيّ القبة - جبل محسن، سجل مؤشرات أفضل بالنسبة لهذا المؤشر.

يلفت ذلك نظرنا، إلى أنه بالنسبة إلى ميدان الصحة، ترتبط نسب الحرمان بمركب من:
- عوامل وطنية ومؤسسية (التغطية بالتأمين الصحي).
- عوامل تتعلق بالتكلفة وهذا مرتبط بالفقر ومستوى الدخل.
- عوامل تتعلق بالسلوكيات الشخصية والعادات.
- عوامل تتعلق بكثافة عرض الخدمات الصحية في بعض الأحياء، سواء من قبل القطاع الحكومي (المسشفى الحكومي في منطقة القبة على سبيل المثال) أو القطاع الأهلي.

يتطلب ذلك عناية المجالس البلدية والمراصد الحضرية، لتحديد مركب العوامل المحدد لوضع المؤشرات الصحية في المدينة، وفي أحيائها.

مؤشرات صحية أخرى

بالعودة إلى بعض المؤشرات الصحية الأخرى، فإن 3% من الأطفال في مدينة طرابلس لم يحصلوا على أي من اللقاحات اللازمة (شلل الأطفال، السل، التهاب الكبد أ وب، الثلاثي، الهيموفيلوس ب، فيروس الروتا، الحصبة والحصبة الألمانية،النكاف، جدري الماء، الدفتيريا والكزاز)، ولا تسجل تفاوتات بين الأحياء عندما يتعلق الأمر بالامتناع عن تلقيح الأطفال، وهو ما يعني أن اللقاحات متاحة، وهناك معرفة بضرورتها عند الأهل. وتتراوح عموماً نسبة الأطفال غير المحصنين بالكامل بين 1% و5%.[16]

في المقابل فإن نسبة الأطفال الذين لم يحصلوا على كل اللقاحات تبلغ 24% على مستوى المدينة، مع تفاوتات هامة تتراوح بين 52% في التبانة - السويقة (وهي النسبة الأعلى) مقابل 9% في بساتين طرابلس والتلّ- الزاهرية (وهي النسبة الأدنى). ويدل ذلك على وجود سلوكيات أقرب إلى الإهمال عندما يتعلق الأمر بالالتزام بالجرعات كاملة، وهو موضوع قابل للمعالجة مع

16- ثمة استثناء، إذ تبلغ النسبة 11% في بساتين الميناء، وهو خطأ على الأرجح.

تكثيف حملات التوعية الموجهة للفئات المعنية بشكل خاص، ومع الحرص على آليات متابعة فعالة من قبل المراكز الصحية والمستوصفات.

الشكل 4-17: نسبة تحصين الأطفال بحسب الأحياء (%)

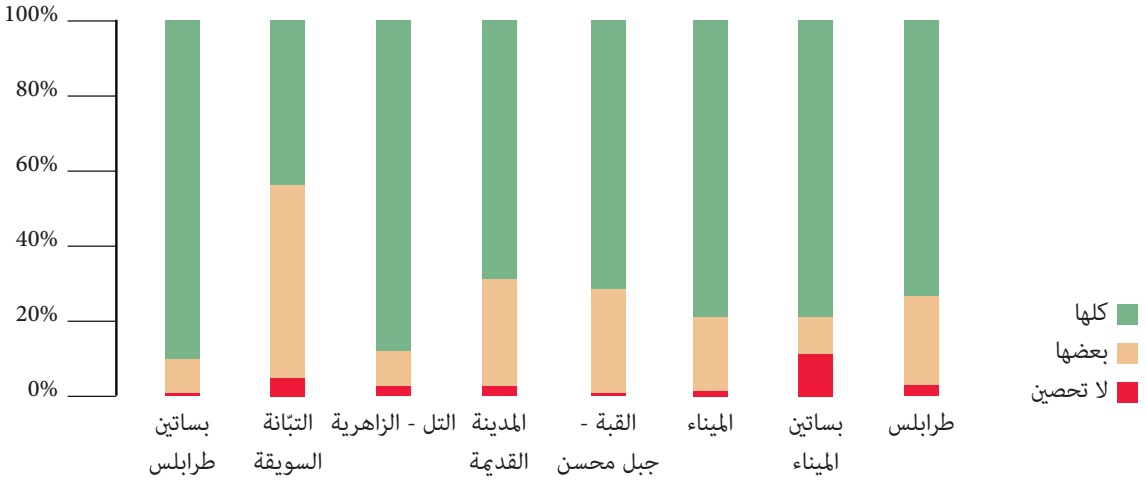

من ناحية الرعاية أثناء الحمل، فإن 7% من النساء الحوامل اللواتي لم يزرن الطبيب (أو أي عامل صحي مختص) أثناء الحمل. ويعود ذلك بشكل متساو لأسباب اقتصادية مباشرة حيث عزا 50% منهن السبب إلى الكلفة العالية، وحوالي 40% لكون الحمل عادياً ودون مضاعفات أو لوجود خبرة سابقة، مع العلم أن لمثل هذا السلوك خلفية مادية أيضاً، وإن لم يجر التصريح بها مباشرة. وتبلغ النسبة أقصاها في المدينة القديمة (16%)، وفي التبانة - السويقة، والميناء (12%).

الشكل 4-18: نسبة النساء اللواتي لم يحصلن على الرعاية أثناء الحمل

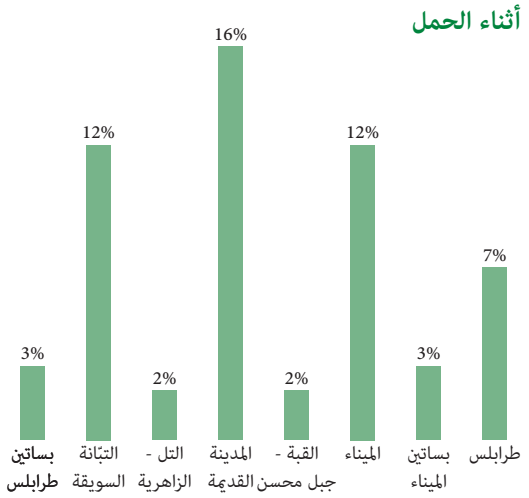

الشكل 4-19: أسباب عدم الحصول على الرعاية الصحية أثناء الحمل

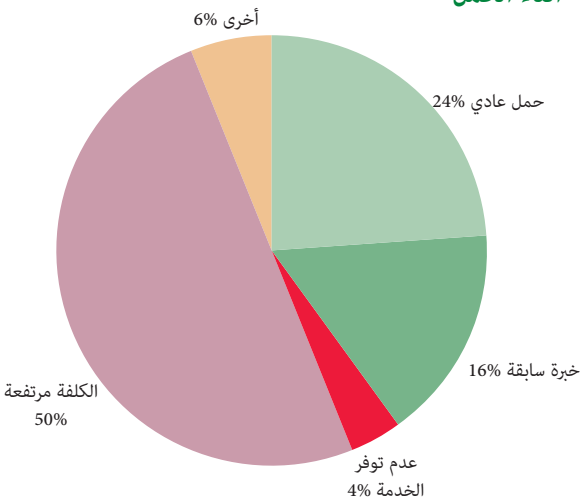

71% من الأسر أفادت عن وجود مستوصفات وعيادات خاصة في أماكن قريبة من مكان السكن. وثمة تفاوتات بالطبع، ولكن المدينة صغيرة فعلياً ولا يمكن الاعتداد بالمسافة لتفسير التفاوت في المؤشرات الصحية ما لم يدخل العامل النوعي والذاتي واختيارات الأسر في التقييم.

الشكل 4-20: توفر الخدمات الصحية حسب الأحياء

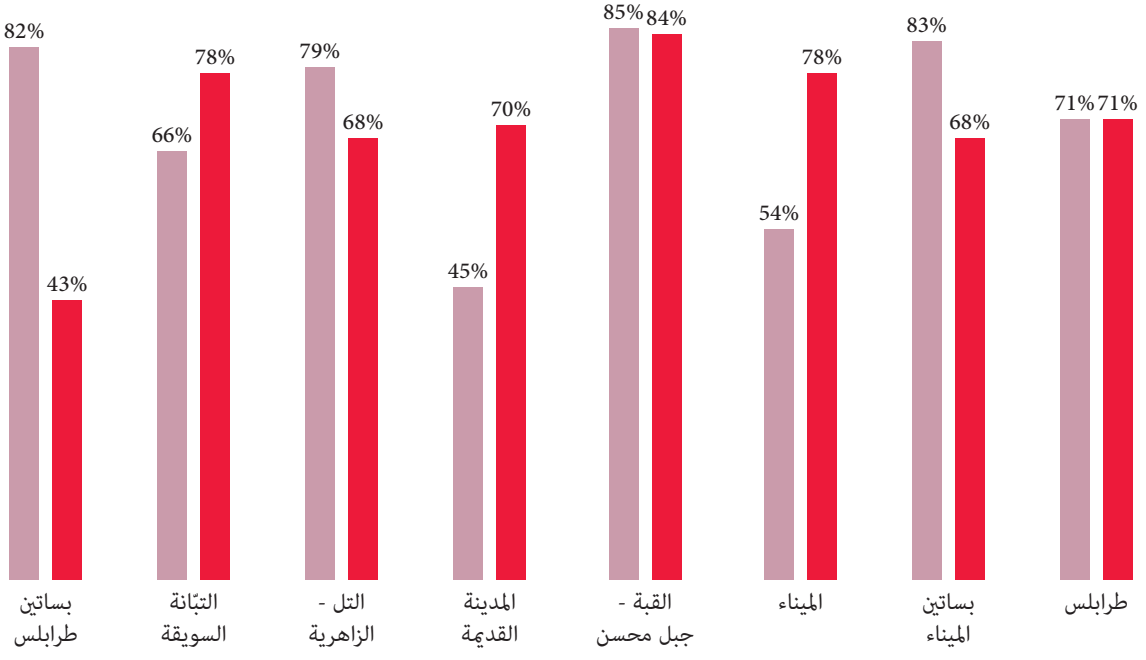

في الجانب الوقائي البحت، وكما سبقت الإشارة إلى ذلك في الفقرات السابقة، فإن هذا المكون ضعيف عموماً في النظام الصحي اللبناني، سواء على صعيد عرض الخدمات الوقائية، أم على صعيد السلوكيات الصحية، بدءاً من العادات الغذائية وصولاً إلى ممارسة الرياضة، مروراً بالحفاظ على الصحة وتجنب المرض من خلال الكشف الطبي الدوري، حتى في حال لم يصب الشخص بالمرض.

السلوك الصحي الوقائي محدود بشكل عام، خصوصاً بالنسبة لغير المشمولين بالتغطية الصحية من قبل أنظمة التأمين. والأمر يكون أكثر ندرة عندما يتعلق بصحة الفم والأسنان حيث الكلفة أعلى. يستثنى من ذلك بعض الحملات الوطنية التي تنظم على نطاق واسع، مثل حملة سرطان الثدي، أو سرطان الرحم، على سبيل المثال، وفحص السكري...إلخ، وهي حملات تجري بشكل دوري كل سنة أو أكثر. وعلى هذا الأساس، فإن 10% فقط من الأسر قامت بكشف صحي خلال العام السابق، و5% قامت بكشف صحي للأسنان. ويرجح أن تكون النسبة أقل من ذلك أيضاً، إذ إن هناك احتمال أن يكون بين من صرحوا بذلك قد قاموا بالكشف الصحي إثر إصابتهم بمرض، لا باعتباره عملاً وقائيّاً صرفاً.

الشكل 4-21: الوقاية الصحية حسب الأحياء

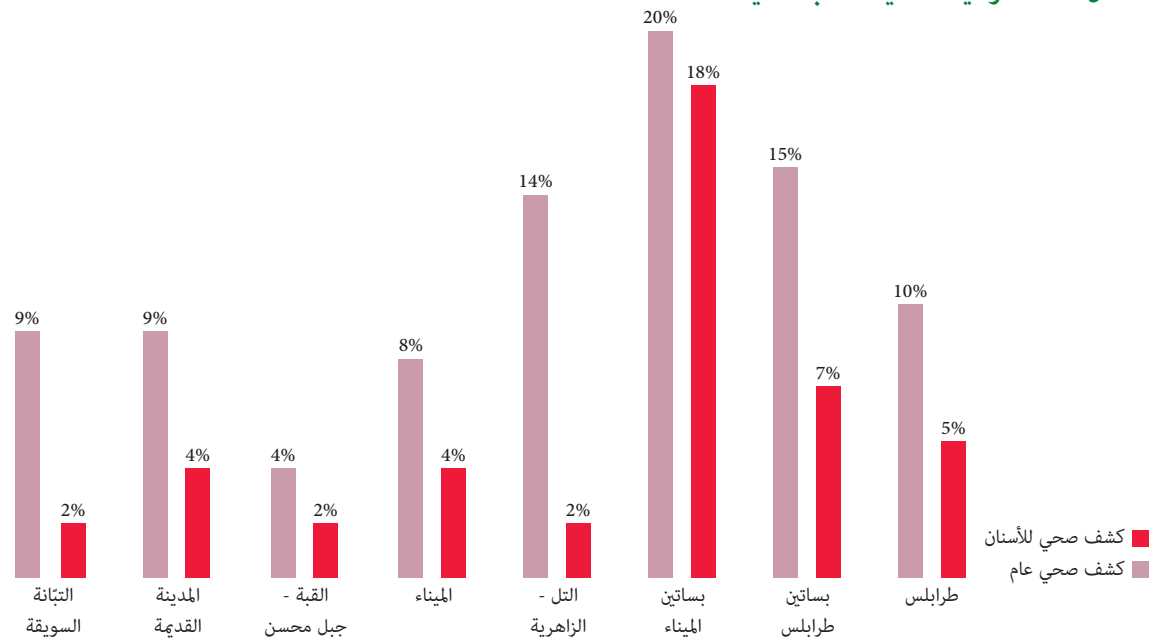

خلاصة وتوصيات في مجال الصحة

المشكلات الصحية ذات طبيعة مركبة كما سبقت الإشارة إلى ذلك، ولا تدخل كلها ضمن نطاق العمل البلدي ولا يكمن مفتاح معالجتها دائماً على المستوى المحلي. في لبنان، يسيطر القطاع الخاص على الخدمات الصحية في ظل تغطية جزئية لأقل من نصف السكان بأنظمة التأمين الصحي، مقترناً بفائض عرض في الاستشفاء وفي الأطباء نسبة إلى حجم السكان.

تتمثل **المشكلات الرئيسة الأربعة** الأكثر أهمية للقطاع الصحي بما يلي:

1- التغطية غير الشاملة في أنظمة التأمين الصحي (والاجتماعي): هذه مسؤولية وطنية بالدرجة الأولى. ويمكن للجهات المحلية أن تساهم في توفير حلول مؤقتة أو جزئية، أو أن تعوض هذا النقص بالتغطية في حالات محددة.

2- الكلفة العالية للرعاية الصحية: هي من نتاج هيمنة القطاع الخاص على الخدمات الصحية، ولم يحل دون ارتفاع الكلفة وجود فائض في العرض كما سبقت الإشارة إلى ذلك. المسؤولية الأولى وطنية أيضاً حيث إن العوامل التي تحدد الكلفة ليست عوامل محلية. يمكن للجهات المحلية أن تصمم برامج للدعم الجزئي لبعض الفئات وبعض البرامج المتخصصة، للتخفيف من الأثر السلبي للكلفة العالية على الأسر الفقيرة تحديداً.

3- التشوه في التوازن القائم بين المكونين العلاجي والوقائي في النظام الصحي، وبين مستويات الرعاية الصحية الأولية، والثانوية في العيادات، والاستشفاء: في هذا الصدد ثمة تضخم في المستوى العلاجي على حساب الوقائي، وتضخم في الاستشفاء على حساب الرعاية الصحية الأولية الفعالة، والعيادية. وثمة فجوة قائمة في نظام الإحالة تتطلب المعالجة. وهذه مشكلة وطنية بالتأكيد، ولكن ثمة مساحة أكبر للتحسين على المستوى المحلي، خصوصاً في ما يتعلق بالوقاية والرعاية الصحية الأولية، وسد بعض الفجوات بين الرعاية الصحية الأولية والطب العلاجي العيادي.

4- التفاوت في توفر الخدمات الصحية كمّاً ونوعاً: توجد مساحة للتحسين على المستوى المحلي، في ما يتعلق بالتفاوتات بين الأحياء وبين الفئات السكانية داخل المدينة، وهذا من ضمن مسؤوليات السلطات المحلية.

في ضوء تحليل نتائج دليل الحرمان في الميدان الصحي، وطبيعة المشكلات العامة الأكثر أهمية، فإن تدخل السلطات المحلية والفاعلين المحليين، في المدينة، في المجال الصحي من منظور الحرمان، يمكن أن يتضمن العناصر التالية:

1- بالنسبة للتأمين الصحي، النسبة منخفضة جدّاً مقارنة بالمتوسط الوطني (76% غير مضمونين)، وهي تشمل كل من لا يعمل في القطاع الحكومي أو الخاص المهيكل وأصحاب المهن الحرة والتجار. التدخل المحلي هنا يمكن أن يتخذ ثلاثة أشكال:

أ- توفير خدمات صحية نوعية للفئات الفقيرة غير المشمولة بالتأمين ولاسيما في الأحياء التي ترتفع فيها نسبة غير المؤمنين.

ب- إنشاء نظام تعاضد/تأمين صحي محلي بإشراف المجلس البلدي بالشراكة مع نقابة الأطباء ووزارة الصحة، والجمعيات المهتمة. ويمكن لهذا النظام أن يكون على مستوى المدينة، أو أحد أحيائها، ويكون مكيفاً مع الاحتياجات الفعلية.

ج- توسيع نطاق التأمين الصحي من خلال:

أ- مراقبة فعالة وضغط على المؤسسات التي تتهرب من توفير التأمين الصحي للعاملين فيها بموجب القانون.
ب- توسيع نطاق التأمين الصحي - وإن الجزئي - من خلال المدارس والمؤسسات والنقابات وجعله فعليّاً وفعالاً.
ج- دعوة القطاع الخاص لتحمل مسؤولية مباشرة في هذا المجال من ضمن الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص.

2- بالنسبة لخفض الكلفة، فإن التدخل المحلي يمكن أن يتركز على ما يلي:

أ- معالجة مسألة نوعية الخدمات الصحية التي تقدم في المستوصفات المنتشرة بكثرة، والتي تستخدم في صيغتها الحالية لتوفير عدد محدود جدّاً من الخدمات، وهي تعمل وفق نظام يشبه العيادات الخاصة في معظم الأحيان. وينتج عن ذلك أن زيارة المستوصف لا تحول دون الحاجة إلى استخدام العيادات الخاصة ذات الكلفة العالية، والمستشفيات، عند الحاجة إلى علاج حقيقي.

ب- ردم الفجوات في شبكة المؤسسات الصحية وإنشاء مراكز صحية متطورة وفعالة. وفي هذا الصدد على المجالس البلدية (والجهات الأخرى المعنية)، أن تضبط التوسع غير الضروري وغير المفيد في إنشاء المستوصفات دون مراعاة الحاجة الفعلية ونوعية الخدمات، والسعي بدل ذلك، لتطوير المستوصفات الأكثر فعالية، بالتعاون مع الجهات الرسمية والاهلية المعنية، وتحويلها إلى مراكز صحية فعالة موزعة بحسب الحاجة، بما يقلص الحاجة إلى اللجوء إلى العيادات الخاصة وإلى الاستشفاء.

ج- الحد من الارتفاع المفتعل في كلفة الرعاية الصحية حيث يمكن ذلك، بما في ذلك فاتورة الدواء. وهذا الأمر ممكن جزئيّاً إذا مارست البلدية دوراً رقابيّاً بالتعاون مع الجهاز الصحي بما في ذلك الصيادلة. ويدخل هذا الجانب ضمن أنظمة التعاضد/التأمين المحلية التي ورد اقتراح بشأنها أعلاه.

3- معالجة الخلل بين البعد الوقائي والعلاجي، وضمن البعد العلاجي نفسه. الدور المحلي أكثر أهمية هنا، ويمكن أن يشمل ما يلي:

أ- تفعيل برامج الوقاية والتوعية بشكل كثيف، مع الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة. ويحتل برنامج الصحة المدرسية (خصوصاً في المدارس الحكومية والمدارس المجانية) دوراً بالغ الأهمية في هذا المجال. ثمة إطار مؤسسي قائم، وجهاز بشري متوفر إلى حد بعيد. إن السلطات المحلية يمكن أن تلعب دوراً حاسماً في توفير حزمة متكاملة من الحماية (التأمين) والوقاية، والعلاج الأولي من خلال المدارس من الروضة حتى نهاية التعليم الأساسي، والثانوي، بكلفة محدودة، مع نتائج كبيرة. المطلوب تطوير هذا البرنامج (بما في ذلك صحة الفم والأسنان) والاستفادة من الهياكل القائمة، ومن فائض عرض قوة العمل في المجال الصحي (خصوصاً الأطباء) لهذه الغاية. ومن ضمن الصيغ المباشرة لتحقيق هذا الهدف (إلى جانب الخطة الشاملة على مستوى المدينة) يأتي إنشاء وحدة صحية في كل مدرسة بشكل إلزامي.

ب- تحديد أولويات معالجة صحة الأم والطفل، ولاسيما الرعاية الصحية أثناء الحمل، والولادة تحت إشراف طبي، ومجمل الجانب التوعوي والوقائي، من خلال تدخل مركب يبدأ من التوعية والوقاية، وصولاً إلى تدريب عدد كاف من العاملين الصحيين والاجتماعيين، والقابلات القانونيات، والممرضين المؤهلين المقيمين بشكل دائم في الأحياء، والذين يتولون مهامَّ توعوية وخدمية بما في ذلك الزيارات المنزلية للفئات التي تحتاج إلى ذلك. ويمكن تطوير برنامج من هذا النوع، بالتعاون مع الجهات الصحية الرسمية ومع القطاع الأهلي الناشط، ومع كلية الصحة في الجامعة اللبنانية والجامعات الخاصة التي تعد مرشدين صحيين اجتماعيين.

4- معالجة التفاوتات بين الأحياء من خلال تحديد أولويات جغرافية للتدخل. وفي حالة طرابلس، فإن نسب الحرمان هي الأعلى في أحياء التبانة - السويقة، والمدينة القديمة، والميناء. يجب أن تحظي هذه الأحياء بالأولوية على أن يترافق ذلك مع تحديد نقاط التدخل بشكل محدد استناداً إلى المؤشرات الأكثر دلالة. ونضيف هنا ملاحظتين:

أ- الملاحظة الأولى: على الرغم من وجود أولويات جغرافية واضحة (نسبة الأسر التي مرض أحد أفرادها ولم يتابع علاجه، أو نسبة الولادات في المنزل، أو نسبة الأطفال الذين لم يحصلوا على اللقاحات كاملة...إلخ)، فإن التفاوت بين الأحياء غير كبير (باستثناء بساتين الميناء وبساتين طرابلس)، مما يعني أن الأولوية يجب أن تعطى لخطة صحية محلية على مستوى المدينة، وأن يكون التدخل الجغرافي مكملاً للتوجه العام ومخصصاً بشكل علمي وعملي.

ب- الملاحظة الثانية: إن تناولنا لميدان الصحة هو من منظور الحرمان وبصفته أحد مكونات دليل الحرمان العام. وقد حرصنا على تغطية 3 أبعاد هي الحماية والوقاية والعلاج في بناء الدليل. ولكن في المجال الصحي لا يمكن لتدخل أن يحل محل تدخل آخر (ما عدا ما هو عام مثل التأمين وكلفة العلاج). بمعنى آخر، إن الدليل يصلح للدلالة على الحرمان العام في المجال الصحي بما هو شأن مرتبط بمستوى المعيشة، ولا يمكن الاقتصار على الدليل ومؤشراته من أجل تصميم التدخلات الصحية، أو خطة التدخل الصحي التي يمكن أن يعتمدها المجلس البلدي أو السلطات المحلية. في هذا الصدد لا بد من رصد مؤشرات أخرى والاستعانة بالخبرات المتخصصة المتاحة في هذا المجال.

5- مبادرة المجلس البلدي، إلى تشكيل لجنة صحية محلية تضم في عضويتها ممثلين عن المجلس البلدي، طبيب القضاء، ممثل عن وزارة التربية، ونقابات الأطباء والصيادلة والممرضين وأطباء الأسنان...إلخ، والمستشفيات، والمسؤولين عن البرامج الصحية الأساسية (برنامج الصحية المدرسية) واتحاد الجمعيات العاملة في المجال الصحي والمستوصفات..إلخ، تكون مسؤولة عن وضع استراتيجية صحية وخطة عمل مع تدخلات ملموسة، بما في ذلك خطة طوارئ للتعامل مع أحداث أمنية يمكن أن ينتج عنها ضحايا. مثل هذه الخطة أكثر من ضرورية، وهي ممكنة، وتغطي الموضوع الصحي بصفته مكوناً من مكونات الحرمان/الرفاه، وبصفته شأناً صحيّاً في الوقت نفسه.

3- ميدان السكن

تعتبر خصائص المسكن وحالة السكن الإجمالية من المؤشرات الأكثر دلالة على مستوى المعيشة وعلى المكانة الاجتماعية للأسرة. هذا الترابط قوي في كل المجتمعات، إلا أنه أقوى في الدول ذات مستوى التنمية المتوسط وما فوق، حيث تكون حالة السكن/المسكن مؤشراً ذا مصداقية عالية للدلالة على حال الأسرة، ذلك لأن توفير شروط السكن اللائق تتطلب موارد خاصة لدى الأسرة لا تتوفر للأسر الفقيرة، كما أن السكن ليس عملية بسيطة يمكن توفيرها من خلال حملة أو مساعدة أو من خلال القطاع الحكومي، كما هو الحال بالنسبة إلى خدمات أخرى.

تم اختيار ثلاث مؤشرات من أجل بناء دليل الحرمان في ميدان السكن، تغطي الأبعاد الفرعية التالية: الحالة الإجمالية للسكن، والبيئة الصحية داخل المسكن، وتوفر خدمات المرافق العامة.

1- الحالة الإجمالية للسكن غير مرضية: تعتبر الأسرة محرومة نسبة إلى خصائص المسكن إذ كانت مواصفاته المادية الإجمالية غير مناسبة، كأن يكون مبنياً من مواد غير دائمة، أو يكون مرتجلاً، أو في حي عشوائي لا يتوفر له إشغال قانوني ولا خدمات، أو أن يكون مكوناً من غرفة واحدة تسكنها أسرة...إلخ. تعتبر الأسرة محرومة نسبة إلى خصائص السكن معبراً عنها بالاكتظاظ أو كثافة الأشغال المرتفعة، وهذا يتعلق بنسبة حجم الأسرة إلى مساحة المسكن أو عدد غرفه. وقد اختار الدليل كثافة اشغال غرف النوم لدلالة المؤشر المتعددة الأوجه، بما في ذلك مسألة الخصوصية الشخصية لأفراد الأسرة، إضافة إلى كونه أكثر سهولة ودقة للقياس. إن نسبة المساكن المرتجلة في طرابلس قليلة مقارنة بكثافة الإشغال المرتفعة، ففي حين تقل نسبة المساكن المرتجلة عن 3%، ونسبة الأسر التي تقيم في مسكن مكون من غرفة واحدة عن 4%، فإن 42% من الأسر تسكن في مساكن تقل عدد غرفها عن ثلاث غرف. وقد تبين أن **52% من الأسر تعتبر محرومة بالنسبة للحالة الإجمالية للسكن.**

2- عدم توفر تبريد أو تدفئة ملائمة: يتعلق اختيار هذين المؤشرين بقياس البيئة الصحية في المسكن، وهما أكثر دلالة من مؤشرات أخرى في حالة طرابلس، كأن نسأل عن ملوثات معينة داخل المنزل، وعن الرطوبة، ودخول أشعة الشمس...إلخ، وهي أكثر صعوبة للقياس. حالة الحرمان هنا تتحقق عندما لا يكون في المنزل وسيلة تبريد (مكيف هواء كهربائي)، إذ إن وجوده دليل مستوى دخل معين، والفقراء عموماً يستخدمون المراوح الكهربائية الأقل كلفة. إن وجود مكيف هواء يعني إخراج الأسرة المعنية من حالة الحرمان مباشرة بالنسبة لهذا المؤشر. من ناحية ثانية، يجب أيضاً أن يترافق عدم وجود مكيف تبريد مع عدم وجود تدفئة، أو أن تكون وسيلة التدفئة أقل من المتوسط الشائع وهو «الغاز»، (عندما تكون وسيلة التدفئة كهربائية أو تدفئة مركزية فهذا أيضاً دليل رفاه). أما وسائل التدفئة غير الملائمة فهي: الحطب، الفحم، الكاز، المازوت[17]، وهي تعتبر وسيلة تدفئة غير ملائمة في المدينة، وهي مؤشر حرمان. وفي طرابلس، فإن نسبة 39% من الأسر تملك مكيف هواء، وتتركز ملكية المكيف في بساتين طرابلس وبساتين الميناء (68% و72%)، في حين تبلغ أدناها في باب التبانة - السويقة (16% فقط). **أما نسبة الأسر المحرومة لجهة توفر التبريد أو التدفئة الملائمة فتبلغ 17%.**

3- عدم كفاية توفر التيار الكهربائي: تم اختيار عدم توفر التيار الكهربائي بشكل مستمر بصفته المؤشر الأكثر دلالة على توفر خدمات المرافق العامة داخل المسكن. إن الغالبية الساحقة من مساكن طرابلس موصولة إلى شبكات المياه والصرف الصحي، والكهرباء، ولكن هذه الخدمات لا تتوفر بشكل دائم، كما أن نوعيتها غير مضمونة أحياناً. في سنوات سابقة،

17- المازوت وسيلة شائعة وعتبة بالنسبة إلى الريف، ولكنها دون العتبة بالنسبة إلى المدن، حيث تستخدم عبوات الغاز.

كانت مياه الشرب والاستخدام المتوفرة من خلال الشبكة العامة ملوثة خصوصاً في الأحياء الفقيرة، بسبب اهتراء الشبكات وتسرب مياه الصرف الصحي إلى شبكة مياه الخدمة ومياه الشرب، الأمر الذي أدى إلى مشكلة صحية فعلية تتكرر سنوياً. ومع معالجة هذه المشكلة وإن جزئياً وإصلاح الشبكة، تحول الخلل إلى شأن موضعي، ولم يعد بالإمكان اعتبار استخدام مياه الشبكة غير كاف لسد الحاجة الفعلية إلى المياه الصالحة للاستخدام. وبناء عليه، فإن توفر التيار الكهربائي يصبح الأكثر دلالة. في هذا الصدد، تم اختيار مؤشر ملكية مولد خاص، أو وجود اشتراك في مولد كهربائي خاص بصفته المؤشر الدال على توفر التيار الكهربائي من مصدر إضافي غير مصدر الشبكة العامة، باعتباره مؤشراً مناسباً، استناداً إلى السلوك الشائع أيضاً. كما أنه سهل القياس مقارنة بأسئلة أخرى تتعلق بعدد ساعات توفر الكهرباء، أو الخدمات الأخرى، والتي يبقى حسابها غير دقيق من قبل الأسرة، كما أنها تتغير بين يوم وآخر، في حين إن توفر اشتراك في مولد هو أكثر استقرار. وقد بينت نتائج العمل الميداني أن انقطاع الخدمات مرتبط أيضاً بالحرمان (من ضمن عناصر أخرى)، حيث إن الأحياء الفقيرة تعاني بشكل واضح من انقطاعات أكثر في الخدمات: في المياه تتوفر الخدمة بشكل مستمر في الصيف بنسبة 92% في بساتين الميناء، وبنسبة 43% في باب التبانة - السويقة. **وتبلغ نسبة الأسر التي لا يتوفر لديها ملكية أو اشتراك في مولد كهربائي خاص 51%، وهي تعتبر أسراً محرومة بالنسبة إلى هذا المؤشر.**

الشكل 4-22: المسكن: نسبة الأسر بحسب عدد مرات الحرمان

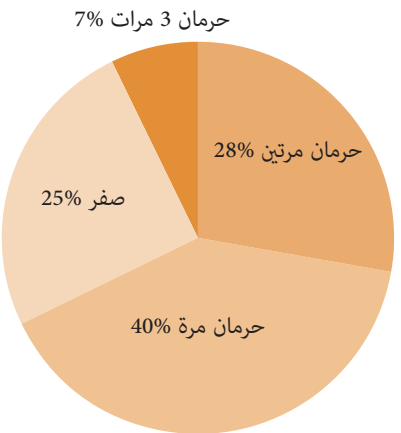

الشكل 4-23: الحرمان في السكن حسب المؤشرات الفردية

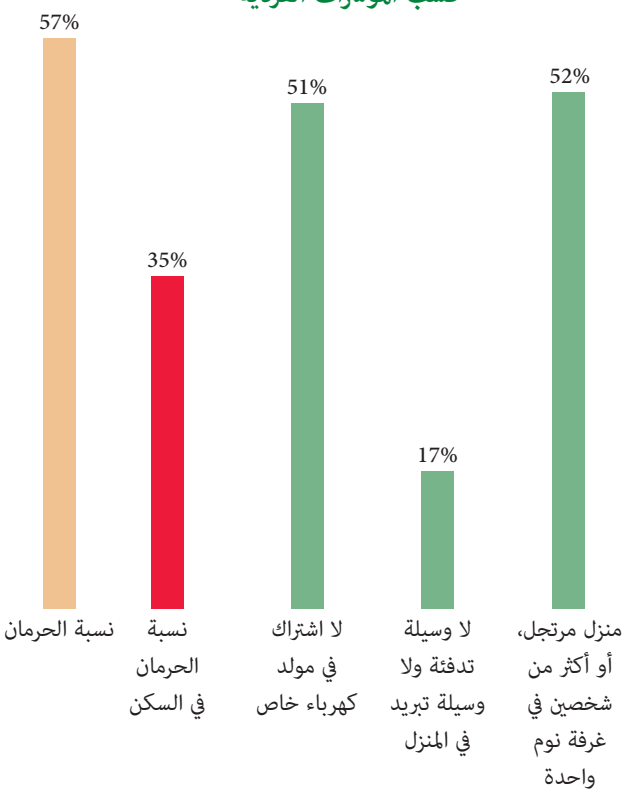

مؤشرات الحرمان في السكن

بينت نتائج البحث الميداني أن نسبة35% من الأسر محرومة في ميدان السكن، وهي الأسر التي سجلت حالة حرمان في مؤشرين على الأقل من أصل المؤشرات الثلاثة المكونة لدليل الميدان. ومن أصل هذه النسبة، فإن 7% من الأسر كانت محرومة في المؤشرات الثلاثة كلها. في حين نسبة 28% كانت محرومة مرتين، و40% محرومة مرة واحدة، و25% لم تسجل أي حرمان في المؤشرات الثلاثة.

تعتبر نسبة الحرمان في ميدان السكن مساوية للنسبة في ميدان الصحة (35%)، ونسبة شديدي الحرمان (أي الأسر التي سجلت ثلاث مرات حرمان) هي الأعلى بعد ميدان الوضع الاقتصادي للأسر، إذ أن النسب المقابلة في الميادين الأخرى هي 5% في الصحة، و2% في التعليم. في المقابل فإن التفاوت في الحرمان في ميدان السكن هو الأعلى بين كل الميادين، إذ تبلغ نسبة الحرمان الأعلى في حي باب التبانة - السويقة 64% مقابل 8% في بساتين الميناء، أي أكثر من 8 أضعاف، كما تبلغ هذه النسبة 1.8 مرات متوسط المدينة، ويعني هذا أن مؤشرات السكن أكثر ارتباطاً بمستوى الدخل وبمستوى الحرمان من الميادين الأخرى. وهذا أمر متوقع، حيث إن شروط السكن تعبر عن توفر موارد لا تقتصر على الدخل وحسب، بل يشمل ذلك مؤشرات الثروة الأخرى، بما في ذلك الأرصدة المتراكمة لدى الأسرة من فترات زمنية سابقة.

يقع ميدان السكن من حيث نسبة الحرمان، كما الصحة، في مرتبة وسطى بين ميدان الوضع الاقتصادي والتعليم. ولكن خلافاً للصحة والتعليم، حيث مسؤولية الحكومة هي الأكثر أهمية، وحيث يمكن تحسين مؤشرات الميدانين من خلال تدخلات وحملات تختص بجانب محدد، ومشكلة محددة، فإن الوضع في ميدان السكن هو خلاف ذلك. إن تحسين شروط السكن مشروط بتحسن مجمل شروط معيشة الأسرة ومواردها، ولفترة كافية بما يسمح بإحداث تطور ملموس على هذا الصعيد. كما أنه مشروط بتضافر سياسات حكومية: سياسات سكانية ملائمة بما في ذلك برامج أقراض ناجحة وصديقة للفقراء؛ مع جهد القطاع الخاص: أكلاف البناء بما في ذلك الخدمات الاستشارية للمهندسين؛ إضافة إلى جهد الأسرة والافراد. كما أن دور السلطات المحلية محدود نسبياً، ما عدا ما يتعلق بتهيئة البيئة المساعدة على تحسين شروط السكن في المدينة، بدءاً من تصنيف المناطق والأحياء، إلى الرسوم والإجراءات الإدارية التي تدخل ضمن اختصاص البلديات، وصولاً إلى البيئة المحيطة بالمسكن وتوفر الخدمات وضمان نوعيتها، والحفاظ على النظافة العامة...إلخ. كما يمكن أن تكون هناك مجالات محددة تكون مسؤولية البلدية فيها مباشرة، مثل معالجة الوضع القانوني والخدماتي في الأحياء العشوائية.

سجلت أعلى نسبة حرمان في مؤشر الوضعية الإجمالية للسكن، وهي 52% من إجمالي الأسر. وهو الموضوع الأكثر أهمية، إذ إنه موضوع مركب يتعلق بمجمل شروط السكن لجهة مواصفات البناء المادية ولجهة كثافة الإشغال، وهو الأوثق ارتباطاً بالحرمان والفقر. في المقابل، فإن نسبة عدم وجود اشتراك في مولد كهرباء خاص تبلغ 51%، ولكن ذلك لا يعني عدم توفر التيار الكهربائي إطلاقاً، إذ تبقى ساعات التغذية من الشبكة العامة. أخيراً، فإن توفر التكييف والتدفئة له دلالة هامة، ومرتبط بالدخل والفقر، لاسيما وجود مكيف للتبريد. إلا أن الطقس معتدل عموماً في المدينة، بما يحد نسبياً من دلالة هذين المؤشرين مقارنة بالمؤشر الأول.

الشكل 4-24: متوسط مساحة المسكن بحسب الأحياء (م م)

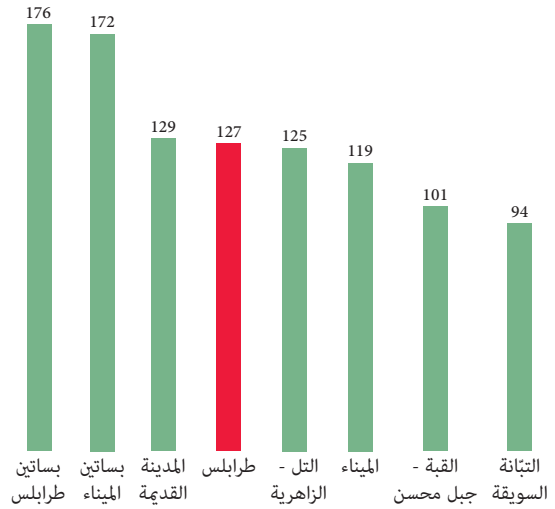

الشكل 4-25: نسبة الأسر دون تدفئة وتبريد بحسب الأحياء

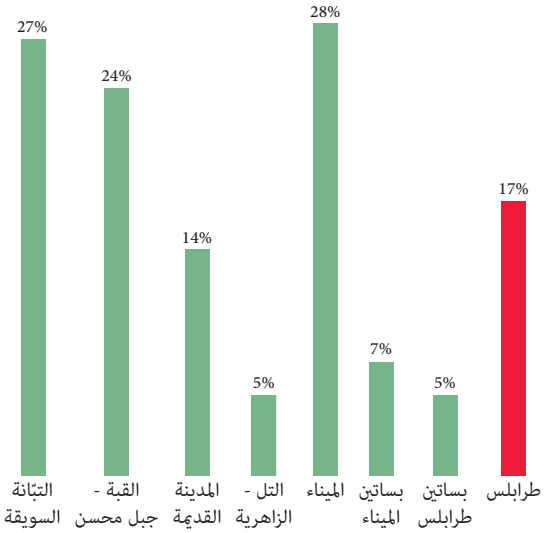

يبين الشكلان أعلاه التفاوت في توفر التدفئة والتبريد حسب الأحياء، وهو كبير يتراوح بين 28% في الميناء و27% في التبانة - السويقة، و5% في بساتين طرابلس والتل - الزاهرية. كما أن التفاوت كبير أيضاً في متوسط المساحة المبنية للمسكن، حيث يبلغ متوسط مساحة المسكن في طرابلس 127 متراً مربعاً، في حين هو يبلغ 176 م م في بساتين طرابلس و94 م م في التبانة - السويقة، بما يربط بقوة بين الأحياء الفقيرة وصغر مساحة المسكن، وبالعكس بين الثروة وبين المساحة الكبيرة. ولذلك أثر مضاعف على شروط السكن، إذا ما أدركنا أنه في الأحياء الغنية نسبيّاً فإن مساحة المسكن أكبر وحجم الأسرة أصغر، في حين إن العكس صحيح في الأحياء الفقيرة، الأمر الذي يجعل التفاوت في حصة الفرد من المساحة المبنية للمسكن أكبر، وتتراوح بين 49 متراً مربعاً للفرد في بساتين طرابلس، و21 متراً في التبانة - السويقة.

الشكل 4-26: متوسط عدد غرف المسكن بحسب الأحياء (عدد الغرف)

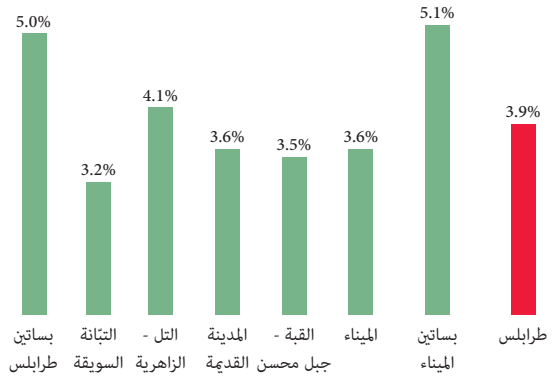

الشكل 4-27: نسبة المساكن 3 غرف وأقل حسب الأحياء

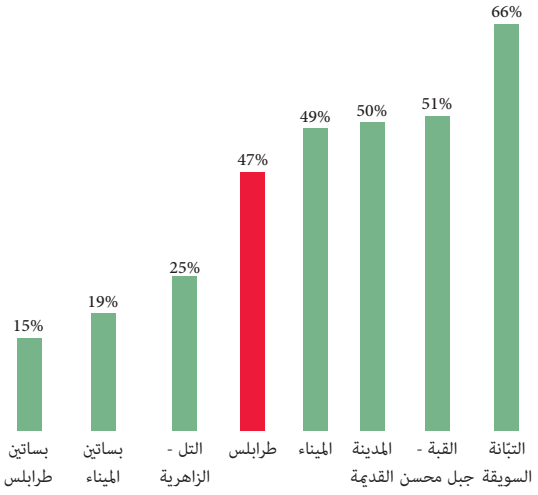

الحرمان في ميدان السكن بحسب الأحياء

نسبة الحرمان في باب التبانة - السويقة (64%)، وهي الأعلى. في حين إن النسبة تزيد أيضاً عن متوسط المدينة في القبة - جبل محسن، والمدينة القديمة. وكما هو بالنسبة للميادين الأخرى، فإن أفضل شروط السكن هي في بساتين طرابلس وبساتين الميناء (9% و8%).

ملاحظة أخرى تتعلق بالسكن، وهي أن التفاوت في هذا الميدان أعلى مما هو عليه الأمر في الميادين الأخرى. وقد سبقت الإشارة إلى ذلك. ولكن هذا التفاوت لا يقتصر على المؤشرات على مستوى المدينة كلها، ولا على التفاوت بين الأحياء، بل ضمن الحي الواحد نفسه. وفي هذا الصدد، يوجد دائماً تفاوت ملحوظ بين وضع السكن والأبنية والخدمات على امتداد الطرق الرئيسة في الحي، وبين الأحياء الداخلية الأكثر فقراً. ويكفي أحياناً التحرك مسافة شارع واحد، وتجاوز عدد قليل من الأبنية، لكي يختلف المشهد بشكل واضح. ولعل مدينة الميناء هي المثال الأكثر وضوحاً على ذلك، حيث الاختلاف كبير بين الواجهة البحرية، وشارع بورسعيد الرئيس على سبيل المثال، وبين الأحياء الداخلية القديمة. وبالتالي، لا بد من تدقيق التدخلات في ميدان السكن من قبل المتدخلين المحليين، وبدرجة أعلى مما هو عليه الأمر بالنسبة للميادين الأخرى.

الشكل 4-28: نسب الحرمان في ميدان السكن بحسب الأحياء (%)

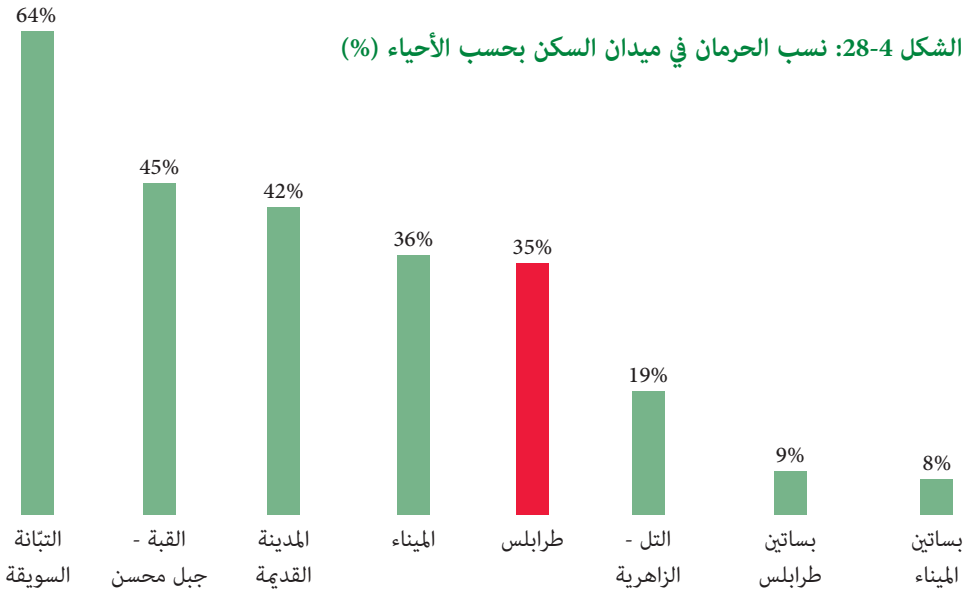

الخريطة 4-3: نسب الحرمان في السكن في مدينة طرابلس بحسب الأحياء

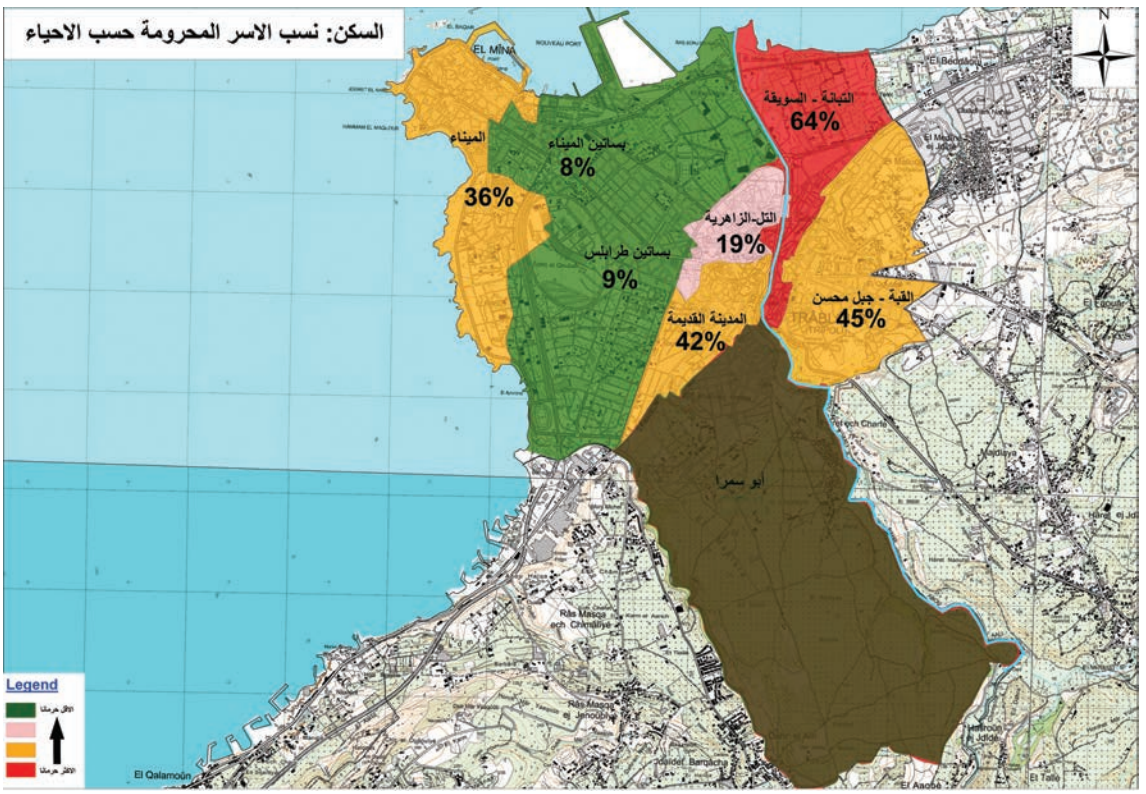

أبعاد ومؤشرات إضافية في ميدان السكن

نحاول في الفقرات التالية أن نلقي أضواء إضافية على شروط سكن الأسر في مدينة طرابلس. لجهة طبيعة الإشغال، فقد بينت النتائج أن حوالي نصف الأسر تملك المساكن التي تقيم فيها (49%)، ونسبة مماثلة تقريباً تستأجرها (47%)، وبالتالي لا يمكن اعتبار ملكية المسكن مؤشر ثروة ودخل مرتفع بالضرورة، إذ ثمة عناصر كثيرة تتدخل في تحديد طبيعة الأشغال بحيث لا يمكن إرجاعها إلى الدخل وحده. مع العلم أن ثمة تحول يحصل على هذا الصعيد، خصوصاً بالنسبة للأسر الجديدة، حيث تبدو حظوظ الأسر الفقيرة في امتلاك مسكن تصبح أكثر فأكثر صعوبة بالنسبة لمن لا يرثون الملكية عن أهلهم، وبالنسبة لمن لا يملكون عملاً ودخلاً مستقرّاً، وتتراجع قدرتهم على الحصول على قروض سكنية من المصارف، مع ارتفاع أسعار الشقق السكنية بشكل متصاعد.

من الطبيعي أن تكون نسبة الأسر التي تملك مساكنها في الأحياء الغنية أعلى مما هي عليه في الأحياء الفقيرة، ولكن حتى في الأحياء الأشد فقراً فإن ما لا يقل عن 40% من الأسر يملكون مساكنهم في باب التبانة - السويقة، وهي نسبة مرتفعة نسبيّاً مقارنة بالبلدان الأخرى، وتبلغ هذه النسبة ادناها في المدينة القديمة 33%، بسبب طابعها التاريخي والتراثي، وتمازج الطابع التجاري والسكني لهذه الأحياء. وتوحي النسبة المنخفضة هنا بأن نسبة أعلى من مالكي المساكن يحتفظون بملكيتهم رغم انتقالهم إلى السكن في أحياء أخرى، وانهم يستمثرون ملكياتهم عن طريق تأجيرها بنسبة أعلى من الأحياء الأخرى.

الشكل 4-29: طبيعة إشغال المسكن

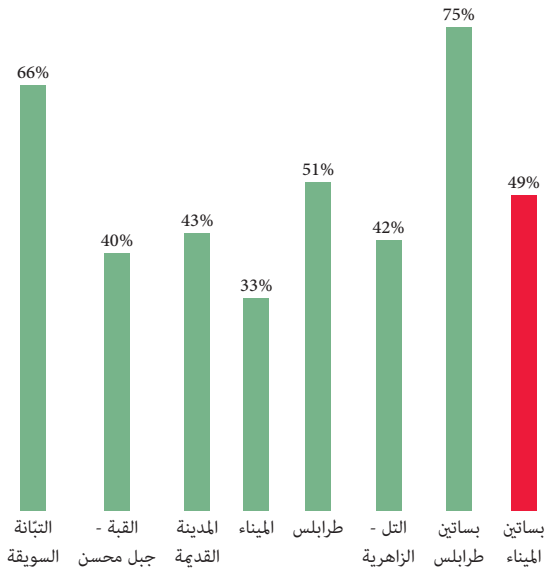

الشكل 4-30: نسبة الأسر التي تملك منزلها حسب الأحياء

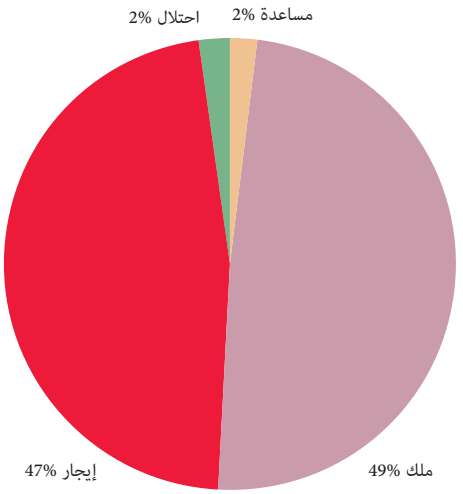

وقد أفادت نسبة 23% من الأسر بانها حصلت على ملكية المسكن عن طريق الإرث، فيما لا يزال استخدام الموارد الشخصية المتراكمة (الاستعانة بالعائلة والأقرباء) هو المصدر الأكثر أهمية لشراء المسكن. أما القروض السكنية فهي تمثل 20%، وهي نسبة قريبة من نسبة الأسر التي لديها حساب مصرفي والتي لدى رب الأسرة فيها عمل ودخل مستقران.

في المقابل، فإن نسبة الذين يشغلون مساكنهم دون مسوغ قانوني (احتلال) أو عن طريق مساعدة تتركز في الأحياء الفقيرة، ويمكن التعرف إليها من خلال خصائص الحي ومصادر معلومات أخرى. وعلى سبيل المثال، فإن نسبة الاحتلال الأعلى هي مدينة الميناء وتبلغ حوالي 6% وهؤلاء سكان المساكن الشعبية وحي التنك (وفي طرابلس فهم أيضاً سكان حي المنكوبين ولكنه لا يدخل ضمن نطاق الدراسة الحالية)، كما هناك نسبة أعلى من الأسر التي تسكن على سبيل المساعدة في المدينة القديمة، والتل الزاهرية، وهذا أيضاً من خصائص التوسع العشوائي أو الحراك الداخلي ونزوح أصحاب الأملاك الأصليين عن بعض الأحياء مع الاحتفاظ بملكيتها (المدينة القديمة والتل - الزاهرية)، وفي الحيين الأخيرين يختلط الطابع السكني مع الطابع التجاري كما سبقت الإشارة إلى ذلك في أكثر من مكان.

الشكل 4-31: مصدر تمويل شراء المسكن (%)

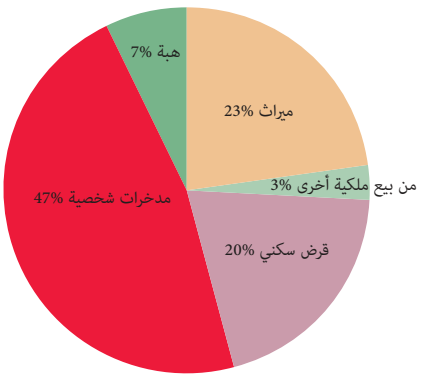

الشكل 4-32: نسبة الإشغال عن طريق الاحتلال أو المساعدة بحسب الأحياء (%)

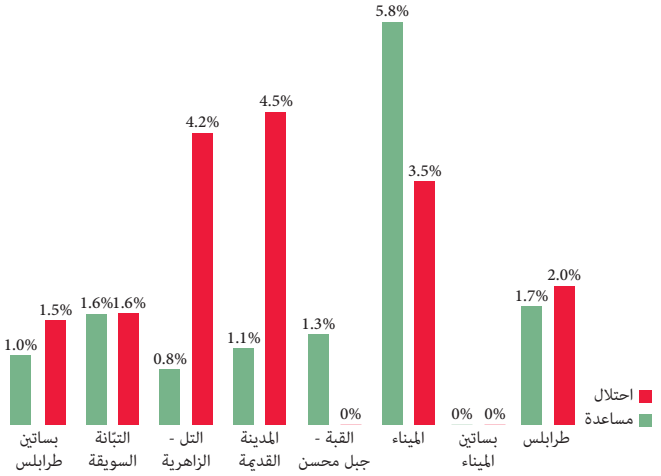

جوانب أخرى تتعلق بالخدمات ونمط حياة الأسرة داخل المسكن، تتمثل في طريقة التخلص من النفايات، وفي توفر مياه الخدمة (صيفاً وشتاء) داخل المسكن. في الأحياء المرفهة نسبياً، في بساتين طرابلس وبساتين الميناء، صرحت نسبة 44% من الأسر ان شخصاً آخر غير أفراد الأسرة يتولى إخراج النفايات من المنزل. وهؤلاء هم سكان البنايات الحديثة من أبناء الفئات الوسطى وما فوق، حيث غالباً ما يتولى حارس البناية (الناطور) مهمة التخلص من النفايات. فيما هذه النسبة منخفضة في الأحياء الأخرى (تتراوح بين 1% و2% في ثلاثة أحياء من أصل سبعة).

كذلك الأمر بالنسبة إلى توفر خدمات المرافق العامة، والمثال على ذلك ساعات التغذية بالمياه. على الرغم من أن الغالبية الساحقة من المنازل موصولة إلى شبكة المياه العامة، إلا أن هناك انقطاعات متكررة كما سبقت الإشارة إلى ذلك، وبالتالي لا تحصل جميع الأسر على نعمة توفر مياه الاستخدام بشكل دائم. ويبرز التفاوت بين الأحياء الغنية والأحياء الفقيرة هنا، إذ إن نسبة توفر مياه الاستخدام بشكل مستمر صيفاً (وهي الفترة التي تكون فيها المياه أكثر شحّاً من الشتاء)، تبلغ 88% و92% في بساتين الميناء وبساتين طرابلس، مقابل 43% في التبانة - السويقة، و54% في القبة جبل محسن.

الشكل 4-33: توفر مياه الخدمة بشكل متواصل بحسب الأحياء(%)

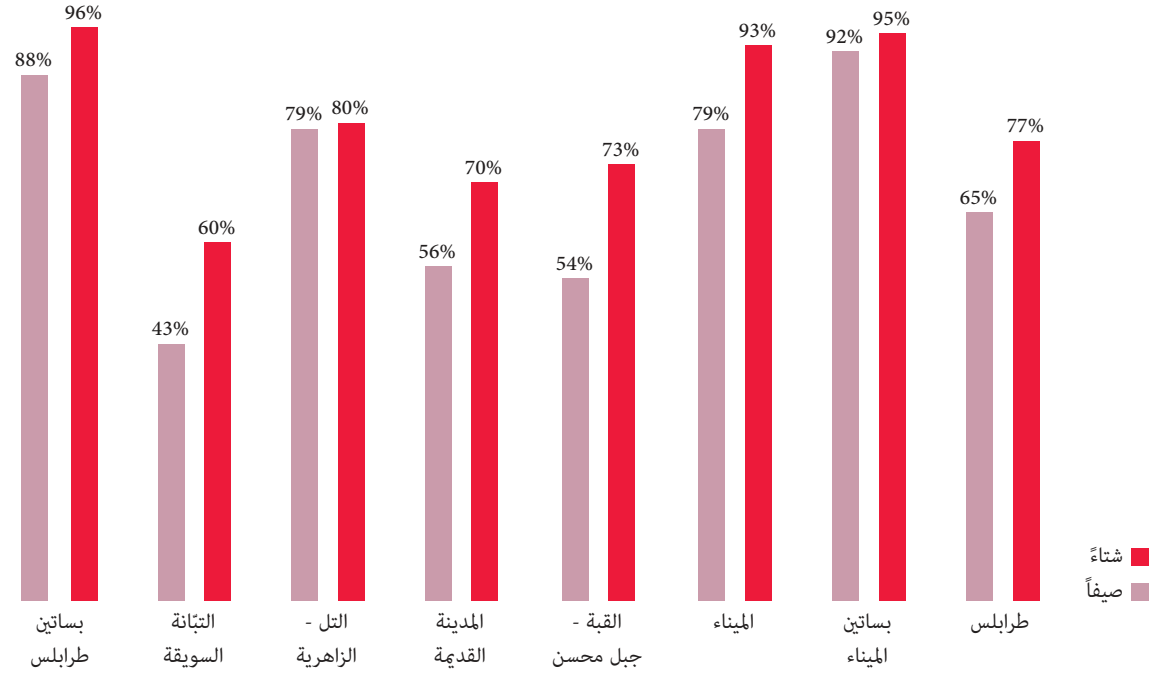

الشكل 4-34: نسبة الأسر التي يتوفر لها شخص من خارج الأسرة ليتخلص من النفايات (%)

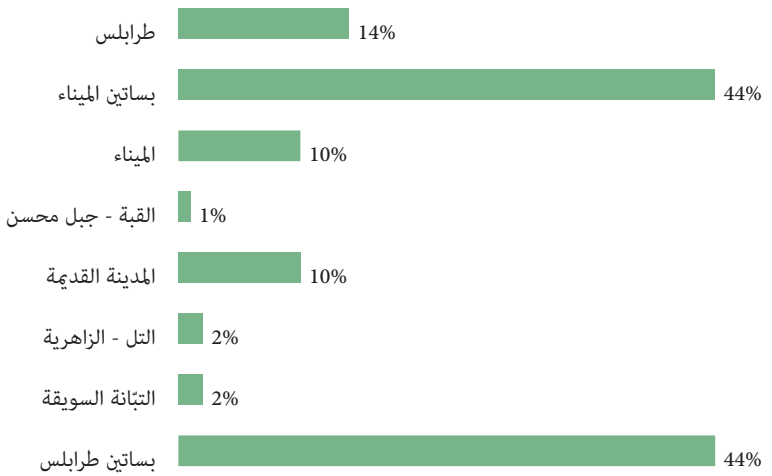

خلاصة وتوصيات أولية في مجال السكن

دور السلطات المحلية محدود عموماً، بالنسبة إلى تحسين مؤشرات السكن التي تتطلب سياسات اقتصادية وإسكانية وطنية، وكذلك في ما يتصل اتصالاً وثيقاً بدخل الأسرة. في حين إن دورها يمكن أن يكون أكبر في توفير الخدمات المتصلة بالسكن، وتهيئة البيئة الصحية في محيط المسكن، وكذلك في معالجة بعض المشكلات الخاصة بالعشوائيات.

في هذا الصدد، يمكن للمجلس البلدي، والفاعلين المحليين (مع الإشارة إلى دور خاص لنقابتي المهندسين والمقاولين في هذه المجال)، أن تضمن خطة عملها للتنمية المحلية المتكاملة على مستوى المدينة المكونات التالية:

1- **في التأثير على السياسات الوطنية:** تقديم وصف السلطات المحلية ومواطني المدينة لمشكلات الإسكان بشكل علمي ودقيق يعكس وجهة نظر المواطنين، وتضمين خطة العمل هذا الوصف أمر ضروري من أجل مساعدة صانعي السياسات الوطنية في مجال الإسكان، من أجل رسم سياسات أكثر استجابة لحاجات الناس، بدل أن تتحكم بالمواصفات الفنية والمصالح فقط. في هذا الجانب، فإن دور المجالس البلدية هو دور محاور وضاغط على الحكومة المركزية لكي تكون أكثر مرونة وتكيفاً مع احتياجات المناطق.

2- **في تهيئة بيئة مساعدة محلياً:** بإمكان المجلس البلدي والأجهزة المعنية بالشأن العقاري والإسكاني في المدينة، أن يعملوا على تهيئة بيئة أكثر ملاءمة للتخفيف من مشكلات السكن والإسكان في المدينة، من خلال عدة نقاط منها:

أ- الحرص على تنفيذ معايير السلامة في أماكن السكن والعمل من خلال ممارسة دور رقابي، والحرص على تنفيذ القوانين لاسيما ما يدخل ضمن نطاق صلاحيتها.

ب- الحرص على الالتزام بمعايير الدمج في ما يتعلق بتسهيل حركة الأشخاص ذوي الإعاقات ووصولهم وحركتهم في الأماكن العامة والأرصفة ومداخل الأبنية العامة، وكذلك الضغط على نقابة المهندسين والمقاولين من أجل الالتزام بهذه المعايير. ولا شيء يمنع أن يكون للمجلس البلدي خطة محلية خاصة به من أجل الالتزام بهذه المعايير في كل الأماكن العامة في المدينة بالتعاون مع الجهات الأخرى المعنية، الرسمية والأهلية.

ج- قيام المجلس البلدي بتحديد دقيق للأحياء والجيوب العشوائية الأكثر تدهوراً في المدينة، والأبنية المتهالكة والتي تحتاج إلى هدم أو ترميم، وكذلك التعرف إلى أماكن تواجد الأسر التي ليس لديها سند قانوني للإشغال، أو غيرها من المشاكل المحددة في المدينة (نازحين، أو لاجئين)، ووضع خطة عمل خاصة بهذه الفئات، حيث مسؤولية المجلس البلدي أكثر أهمية من مسألة الإسكان بمعناه العام.

3- **في توفير الخدمات:** صحيح أن معظم الخدمات تتوفر من خلال شبكات عامة تدار من قبل مؤسسات متخصصة أو وزارات، ولكن للمجالس البلدية صلاحيات ومسؤوليات مباشرة هنا من ضمن التوزيع القائم بين المركزي والمحلي. المجالس البلدية مسؤولة عن تأمين صيانة بعض هذه الشبكات خصوصاً عند اتصالها بالأبنية مباشرة، وكذلك لديها مسؤولية في تأمين صيانة الطرق الداخلية، والنظافة العامة، والأمن، والإنارة...إلخ. وتقاسم هذه المسؤولية مع مؤسسة عامة أو مع وزارة لا يعفي المجلس البلدي من تحسين مستوى وصول الخدمات، ونوعيتها، والحرص على ردم التفاوت

في توفيرها بين الأحياء الغنية والفقيرة، كما بينت نتائج المسح الميداني. وكذلك بإمكان المجلس البلدي أن يفكر في تدابير تعويضية للنقص في بعض الخدمات (لاسيما المياه والكهرباء) بدل أن يترك ذلك بالكامل على مسؤولية الأفراد. ويتراوح دور البلدية هنا بين تهيئة الإطار والآليات والنماذج التي يمكن للأفراد أن يبادروا استناداً إليها، وبين أن تكون طرفاً مباشراً في توفير هذه البدائل منفردة أو بالاشتراك مع جهات أخرى.

4- في تشجيع أو تنفيذ مبادرات وتدخلات تساعد في تخفيف أثر مشكلات السكن: إن مشكلات السكن، من عدم وجود بيئة صحية داخل المسكن، أو الاكتظاظ الشديد، تترك آثاراً تتجاوز مسألة السكن بالمعنى الضيق. على سبيل المثل، إن صغر مساحة المسكن، وضعف الإنارة، معطوفاً على وجود عدد كبير من الأولاد في الأسرة من شأنه ان يؤثر على العلاقات بين أفراد الأسرة، ويزيد من التوتر في العلاقات، ويدفع الأولاد للبقاء في الشارع فترة أطول، كما أن ذلك يؤثر على قدرتهم على الدراسة حيث إن البيئة داخل المسكن لا تساعد على ذلك...إلخ. في هذا الصدد، يمكن للمجلس البلدي أن يصمم برنامجاً خاصّاً لإيجاد أماكن بديلة تسمح للأولاد في الأحياء ذات الكثافة السكانية المرتفعة والمساكن الصغيرة، للتواجد فيها ضمن الحي نفسه، من أجل التحضير لدروسهم، وممارسة هواياتهم أيضاً. مثل هذه المبادرات تساعد على امتصاص كثير من التوترات، وتخفف من الأثر الاجتماعي والنفسي السلبي لشروط السكن غير الملائمة، وهي قابلة للتنفيذ من خلال مبادرات كثيرة بالتعاون مع الجمعيات ولجان الأحياء، حيث للبلدية أن تلعب دوراً منظماً لمثل هذه المبادرات والأنشطة.

5- استخدام أكثر فعالية لخصائص السكن كمؤشر رئيس للحرمان: بالإضافة إلى ما سبق، ومع الأخذ بعين الاعتبار نطاق صلاحيات ومهام المجالس البلدية، فإن مؤشرات السكن هي من المؤشرات المباشرة والدقيقة التي تسمح للمجلس البلدي في تحديد التوزع المكاني للسكان الفقراء، ويمكن لها أن تستخدم ذلك بشكل فعال من أجل تحديد أولوياتها، خصوصاً لدى مطابقة مؤشرات السكن (لاسيما مواصفات المساكن والأبنية، وكثافة السكان في الحي وفي المسكن) مع مؤشرات الخدمات والبنية التحتية التي تتوفر لدى المجلس البلدي من مصادر إدارية.

4- ميدان الوضع الاقتصادي للأسرة

بينت دراسات سابقة، ونتائج المسح الميداني الذي استندت إليه هذه الدراسة، أن البعد الاقتصادي في الحرمان أو الفقر أكثر أهمية وحدة من الأبعاد الأخرى. ومهما تنوعت مناهج القياس، فإن النتيجة دائماً تشير إلى أن وضع الأسرة مقيماً بواسطة المؤشرات الاجتماعية الأساسية أفضل نسبيّاً من وضع الأسرة عندما يجري تقييمه من خلال المؤشرات الاقتصادية، لاسيما ما يتصل منها بالدخل والثروة، وشروط العمل وعائده، وملكية الأصول المنتجة أو الدالة على الرفاه.

تم بناء دليل ميدان الوضع الاقتصادي للأسرة من ثلاثة مؤشرات تغطي ثلاثة أبعاد فرعية هي: بعد توفر العمل والدخل المستقرين، وبعد ملكية الأصول، وبعد القدرة على الحصول على الحد الأدنى من الترفيه وممارسة الخيارات الشخصية.

من ناحية أخرى، وكما جاء في الفصول المنهجية من هذا التقرير، تم تصميم دليل مستقل للدخل أو الثروة من خلال اتباع مسار إحصائي مواز لبناء دليل الحرمان الحضري الذي نعرض نتائجه هنا. والمؤشرات المعتمدة في دليل الحرمان الحضري لميدان الوضع الاقتصادي للأسرة هي مشتركة مع دليل الدخل المبني إحصائيّاً (هي ثلاثة مؤشرات من أصل سبعة تكون دليل الدخل)، فاقتضت الإشارة إلى ذلك. كما أننا تعميماً للفائدة، يمكن أن نشير في التحليل أدناه إلى بعض نتائج دليل الدخل عندما نرى ذلك مفيداً للتحليل، والإشارة إلى مؤشرات إفرادية أخرى مستخلصة من بيانات المسح الميداني يمكن أن تساهم في تدعيم التحليل أو تدقيقه.

أما عن دليل الحرمان في ميدان الوضع الاقتصادي للأسرة فقد تكون من المؤشرات الثلاثة التالية:

1- توفر العمل والدخل المستقرين: يعتبر توفر العمل اللائق حقّاً من الحقوق الأكثر أهمية من منظور حقوق الإنسان ومن منظور مكافحة الفقر والحرمان، ذلك أنه ينقل المقاربة من منطق المساعدة والدعم إلى منطق التمكين وتطوير قدرة الأفراد والأسر على انتاج موارد عيشهم المباشرة، وموارد عيش المجتمع وتجديده من خلال جهدهم وعملهم لقاء مقابل عادل وفي شروط لائقة أيضاً. كما أن العمل هو أحد الآليات الأكثر أهمية لتحقيق الذات والانتماء الفعال إلى المجتمع. اعتمد دليل الحرمان الحضري مؤشر ملكية الأسرة لحساب مصرفي لقياس وجود عمل مستقر ودخل مستقر، كما سبق توضيح ذلك. في لبنان مثل هذا القياس جائز نظراً للانتشار الواسع لشبكة المصارف وفروعها في كل المناطق، ونظراً للإجراءات المتبعة في القطاع العام التي تلزم جميع الموظفين بتوطين رواتبهم في المصارف، إضافة إلى لجوء مؤسسات القطاع الخاص المهكيل بشكل عام إلى اجراءات مشابهة. أما أصحاب الدخل الأعلى من ممارسي المهن الحرة، والتجارة، والأعمال على اختلافها وأصحاب المؤسسات، فهم يحتاجون أيضاً إلى حسابات مصرفية لإدارة ماليتهم الخاصة أو مالية المؤسسة. ولا يعني توفر الحساب المصرفي بالضرورة أن دخل الأسرة مرتفع: الغالبية الكبيرة من موظفي القطاع العام في المراتب الإدارية الدنيا يتقاضون رواتب منخفضة ومعظمهم فقراء؛ ولكن ذلك يعني بالتأكيد أن صاحب الحساب المصرفي لديه دخل مستقر ناجم غالباً عن عمل مستقر. وقد بينت النتائج في طرابلس، أن **حوالي 22% من الأسر فقط لديها حساب مصرفي**، مقابل 78% ليس لديها حساب مصرفي، وهذه نسبة مرتفعة جدّاً.

2- ملكية الأصول: تشدد التوجهات الراهنة في مجال قياس مستوى المعيشة، على عدم الاقتصار على قياس الدخل وحده، بل أن يجري توسيع القياس ليكون قياساً للثروة، شاملاً الدخل وملكية الأصول الإنتاجية وغير الإنتاجية، والسلع على اختلافها، باعتبار أن مجمل ذلك يعبر بصورة أكثر دقة عن وضع الأسرة الاقتصادي وعن ثروة الأسرة. في حالة طرابلس، تم اختيار ملكية السيارة الخاصة لقياس ملكية الأصول وذلك لما تبين من وجود ارتباط إحصائي قوي بين مستوى الدخل وملكية السيارة، ولاعتبارات أخرى مستخلصة من تحليل الواقع. في هذا الصدد، تم استبعاد ملكية عدد كبير من السلع المعمرة ذات الانتشار الواسع التي يملكها الفقراء والأغنياء على حد سواء، وبالتالي لم يعد لها قدرة تمييزية. كما استبعدت سلع معمرة أخرى لها دلالة إحصائية ولكن لا يمكن إدخالها في الدليل لاعتبارات منهجية ولعدم دلالتها على الحرمان: على سبيل المثال ملكية ماكرويف دال على الدخل ولكن عدم وجود مايكرويف في المنزل لا يعبر عن حالة حرمان من حاجة معينة حيث كل الأسر تقريباً تملك عينات أو فرن غاز للطبخ، وكذلك ملكية اشتراك إنترنت، أوخط هاتف ثابت... إلخ. من ناحية أخرى، فإن ملكية المسكن ليست دالة على الثروة ولا العكس، ولا ملكية أراض زراعية أو أسهم أو مساكن وعقارات مبنية. فهذه إما محدودة جدّاً، أو إنها غير دالة على الفقر بالضرورة بحكم نمط الحياة وخصائص التطور الاجتماعي في لبنان وطرابلس. لذلك كان خيار ملكية السيارة الخاصة هو الخيار الأفضل لتمثيل هذا البعد الفرعي (ملكية الأصول) كمؤشر مكمل لمؤشر الدخل والعمل، كما أن ملكية السيارة حاجة في ظل عدم وجود نظام نقل عام حديث، وهو من الميادين التي تلحظ دائماً ضمن قائمة المؤشرات الحضرية. أضف إلى ذلك، أن ملكية السيارة توسع من حرية حركة الأسرة، وتسهل ممارسة خياراتها الاجتماعية والثقافية والترفيهية، وهي كلها جوانب هامة في الحياة. وبلغت **نسبة الأسر التي لا تملك سيارة في طرابلس 59%.**

3- الترفيه وتنوع الخيارات: تم اختيار مؤشر محافظ لتمثيل هذا البعد الفرعي هو عدم زيارة المطاعم والمقاهي مرة واحدة على الأقل خلال الشهرين السابقين على تعبئة الاستبيان. وقد بينت الاختبارات الإحصائية وجود ارتباط قوي بين هذا المؤشر وبين مستوى الدخل، وهو أمر طبيعي ومنطقي، لأن القيام ببعض الأنشطة الترفيهية، وإن متواضعة، يعبر عن قدرة الأسرة على تخصيص «فائض» ما من مواردها، مهما كان محدوداً، من أجل الترفيه عن نفسها، ومن أجل ممارسة حريتها وخياراتها. وعدم قدرتها على ذلك يعني أن الأسرة تنفق كل دخلها على الأساسيات المادية، ويعني أنها تفقد جانباً أساسيّاً من نوعية حياتها ورفاهها المحدود، وأن حريتها وحركتها مقيدة. إن غياب الترفيه، من حيث هو متغير منفرد، هو مؤشر مؤثر، بمعنى أنه يعبر بشكل مكثف عن محصلة تفاعل كل العناصر المكونة لمستوى المعيشة مع الخيارات الشخصية للأسرة وأفرادها، وهو تعبير مكثف وصادق عن نوعية حياتها ومستوى الدخل أو الحرمان، مع بعض الاستثناءات طبعاً. وقد تبين أيضاً أن **نسبة 80% من الأسر لم تقم بزيارة المطاعم والمقاهي خلال الشهرين السابقين على المسح.**

الشكل 4-35: نسبة الحرمان بحسب عدد مرات الحرمان في ميدان الوضع الاقتصادي للأسرة (%)

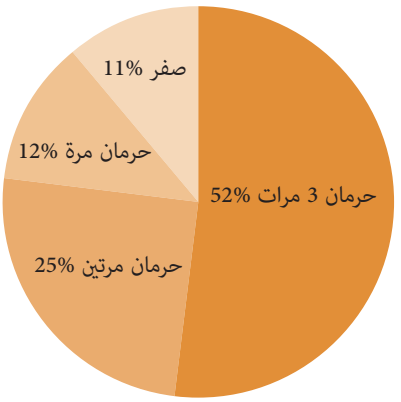

الشكل 4-36: نسب الحرمان بسحب المؤشرات الإفرادية في ميدان الوضع الاقتصادي للأسرة (%)

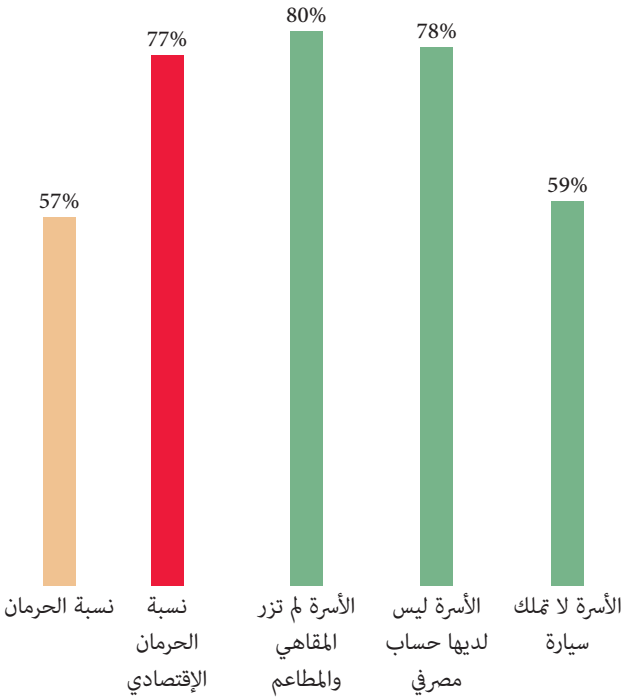

مؤشرات الحرمان الاقتصادي للأسرة

نسبة الحرمان في الميدان الاقتصادي هي الأعلى مقارنة بالميادين الأخرى، وهي تبلغ أكثر من ضعفي هذه النسبة في ميداني السكن والصحة، وأكثر من ثلاثة أضعاف نسبة الحرمان في ميدان التعليم. وقد سبقت الإشارة إلى كون البعد الاقتصادي هو الأكثر مساهمة في نسبة الحرمان أو الفقر العامة.

بلغت نسبة الأسر المحرومة في الميدان الاقتصادي في مدينة طرابلس 77% من الأسر (أي محرومة في اثنين على الأقل من المؤشرات الثلاثة المكونة لدليل الميدان)، من أصلهم 52% محرومون في المؤشرات الثلاثة، في حين هناك 12% محرومون في مؤشر واحد، و11% لم يسجلوا أي حرمان في أي من المؤشرات الثلاثة. وتدل النسبة المرتفعة للحرمان في المؤشرات الثلاثة معاً، على وجود تلازم قوي بين المؤشرات المكونة لدليل الميدان، بنسبة تفوق بوضوح الميادين الأخرى، حيث نسبة الحرمان المثلث أقل. في حين تشير نسبة الأسر غير المحرومة في المؤشرات الثلاثة (وهي 11%) إلى الأسر التي لا شك في كونها تمثل الطبقة الوسطى (العليا) والطبقة الغنية نسبياً في المدينة، لجهة مظاهر السلوك والخصائص الدالة على درجة الرفاه والنمط السلوكي لهذه الفئة.

أما التفاوت بين المؤشرات الإفرادية، فهو يبين أن النسب الأعلى هي لمؤشري غياب الترفيه (80%) وعدم ملكية حساب مصرفي (78%)، في حين إن نسبة الأسر التي لا تملك سيارة خاصة هي أقل وتبلغ 59%، نظراً لأن الحاجة إلى التنقل تتطلب من الأسر الأقل دخلاً أحياناً الحصول على سيارة باعتبارها حاجة أساسية.

ملكية السيارة هنا ليست بالضرورة مؤشر ثروة نظراً لأن السلوك الشائع في هذه الحالة هو امتلاك سيارة مستعملة (قديمة) يكون سعرها من ضمن إمكانات عدد أكبر من الأسر. وسوف يختلف الأمر كثيراً لو أدخلنا نوع السيارة وتاريخ الصنع، أو عدد السيارات التي تملكها الأسرة في تكوين الدليل. في هذه الحال سوف يكون المؤشر أكثر دقة، ولكن أكثر تعقيداً وصعوبة لجهة جمع البيانات والقياس، وهو ما يخالف القصد الرئيس من بناء الدليل للاستخدام المحلي. مع ذلك فإن ملكية سيارة تبقى مؤشراً قويّاً على توفر حد أدنى من الدخل والموارد بحكم أن السيارة سلعة سعرها مرتفع مقارنة بالسلع الأخرى، حتى وإن كانت قديمة، كما أنها تتطلب إنفاقاً مستمرّاً للصيانة وللوقود، ومن هنا ترابطها الشديد إحصائيّاً مع مستوى الدخل (290 نقطة من أصل ألف نقطة هي مجموع نقاط المؤشرات السبع المكونة لدليل الدخل/الثروة الذي تم بناؤه في المسار الإحصائي)، مقارنة بعلامات توفر الحساب المصرفي (35 نقطة) حيث يمكن لذوي الدخل المنخفض من موظفي القطاعين العام والخاص أن يمتلكوا حساباً لا بل هم ملزمون بذلك؛ وكذلك مقارنة بزيارة المطاعم والمقاهي (50 نقطة) حيث يمكن للكلفة أن تكون منفخضة نسبيّاً لوجود مروحة واسعة جدّاً من المقاهي والمطاعم باسعار شديدة التفاوت.

أتت نتائج المقارنة بين نتائج دليل الدخل/الثروة الذي تم بناؤه إحصائيّاً، وبين نتائج الميدان الوضع الاقتصادي للأسرة في دليل الحرمان الحضري، متساندة لجهة النسبة المرتفعة من الحرمان وانخفاض الدخل. فحسب دليل الدخل/الثروة (الإحصائي) فإن نسبة الأسر «الأقل دخلاً» الموزعة بحسب مجموعا نقاطها (من أصل ألف نقطة) تبلغ 70% عندما نعتبر أن الخميسين الأول والثاني (أي أقل من 400 نقطة من أصل 1000 نقطة) يمثلان المحرومين (أو الفقراء)، وتبلغ 52% عندما نعتبر أن الخميس الأول /الأدنى (أقل من 200 نقطة) يمثل هذه الفئة. في المقابل، فإن الأسر التي لديها ثلاثة مؤشرات حرمان مجتمعة في ميدان الوضع الاقتصادي للأسرة تبلغ 53%، في حين إن النسبة تصبح 80% عندما نعتبر أن الأسر المحرومة هي التي لديها مؤشران أو ثلاثة مؤشرات حرمان.

الشكل 4-37: مقارنة نسب الحرمان حسب دليل الدخل (الاحصائي) ودليل الحرمان الاقتصادي (%)[18]

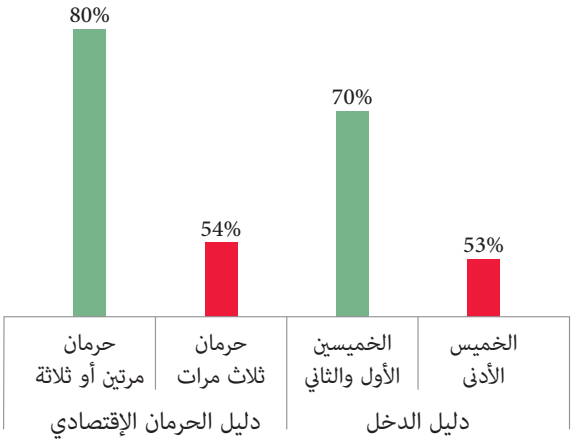

وتجدر الإشارة إلى أننا سوف نتوسع في التحليل باستخدام عدد أكبر من المؤشرات، بعد الانتهاء من عرض نتائج دليل الحرمان في الوضع الاقتصادي بحسب الأحياء.

الحرمان الاقتصادي بحسب الأحياء

بلغت نسبة الأسرة المحرومة في الميدان الاقتصادي77% من الأسر في المدينة. وسجل في هذا الميدان أقل معدل تفاوت بين الأحياء نظراً لنسبة الحرمان المرتفعة عموماً فيها كلها، بما في ذلك ارتفاعها نسبيّاً في بساتين طرابلس وبساتين الميناء مقارنة بالميادين الأخرى. فقد بلغت نسبة الحرمان الأعلى في باب التبانة - السويقة هي 95% وهي 2.3 مرات النسبة الأدنى (42% في بساتين الميناء)، 1.2 مرة متوسط المدينة.

18- النسب هنا مختلفة بشكل طفيف عمّا أوردناه سابقاً، وهي النسب النهائية. ويعود السبب إلى أن المقارنة هنا تمت على أساس بها البيانات الكاملة، بما فيها أبو سمرا.

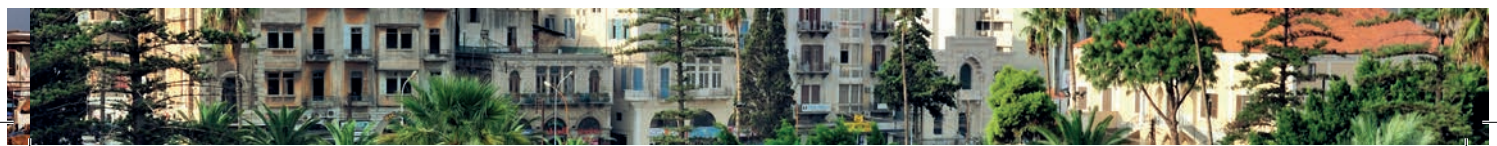

الشكل 4-38: نسب الأسر المحرومة في ميدان الوضع الاقتصادي للأسرة بحسب الأحياء (%)

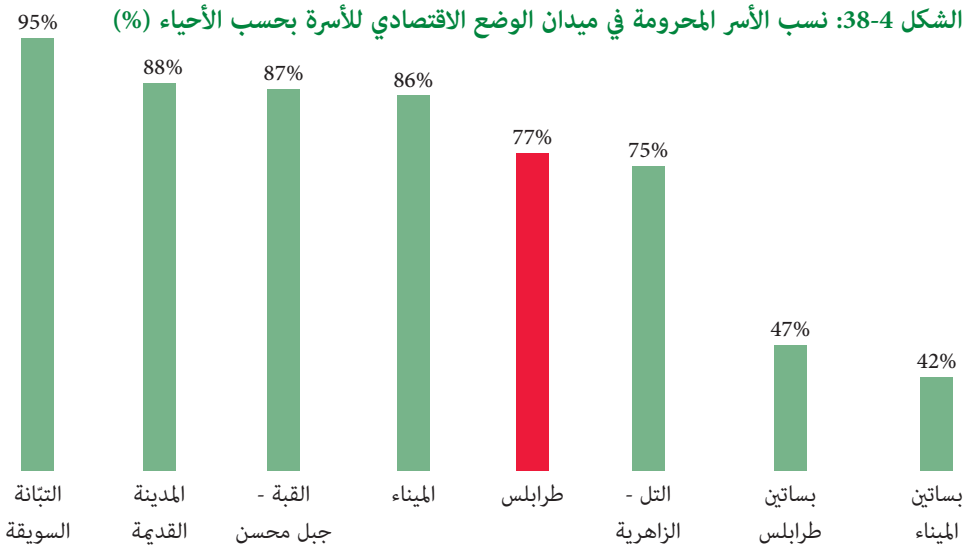

خريطة 4-4: نسب الحرمان في الميدان الاقتصادي حسب الأحياء

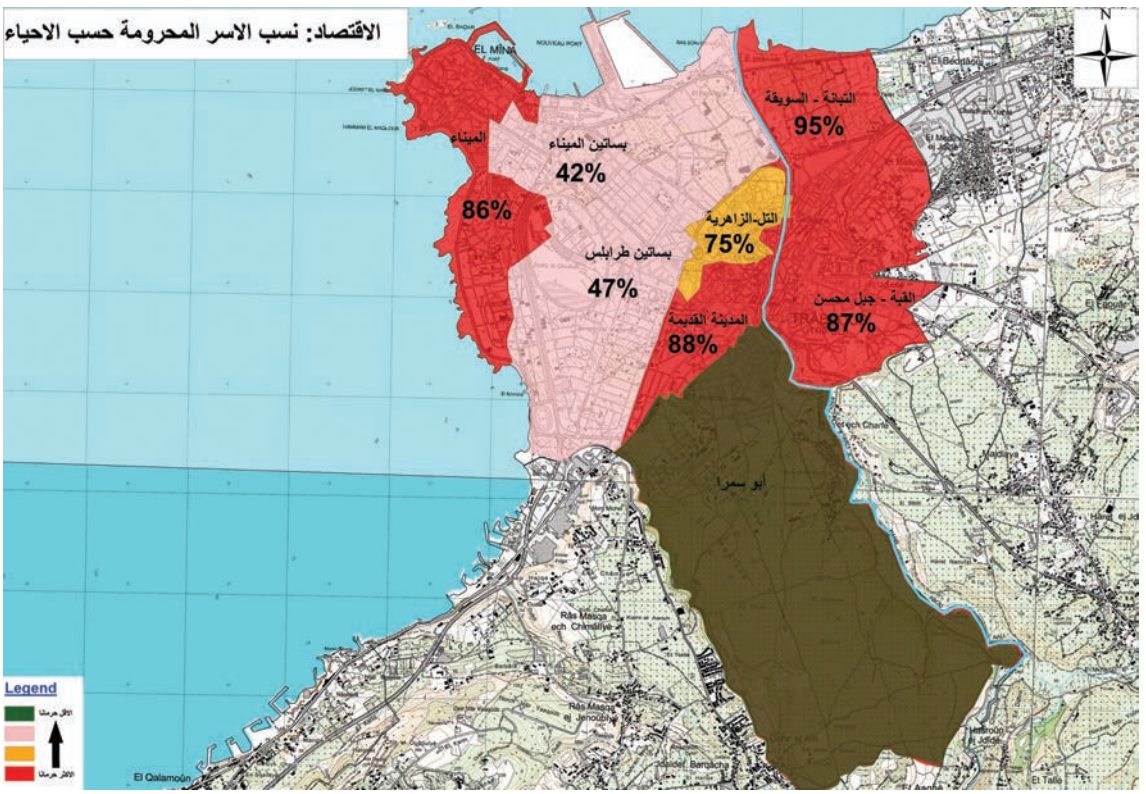

تلفت النسبة المرتفعة جدّاً للأسر المحرومة اقتصادياً، في معظم الأحياء، النظر. فعندما تصل النسبة إلى 95% في حي باب التبانة - السويقة، فهذا يعني أن عموم سكان الحي هم فقراء. وهو أمر منطقي تماماً لمن يعرف المدينة، إذ ما من أحد يملك الحد الأدنى من الموارد يسكن هذا الحي. وفي المدينة القديمة النسبة مرتفعة أيضاً (88%) دون إمكان تحديد جيوب معينة لمن هو أفضل حالاً، في حين إن مثل هذا التمييز ممكن جزئياً في منطقة القبة - جبل محسن (87%)، وقابل للتمييز بوضوح في الميناء بين الأحياء الحديثة على امتداد الواجهة البحرية والطريق العام، مقارنة بالأحياء الداخلية الفقيرة ومناطق العشوائيات التابعة عقارياً لبساتين الميناء والتي جرى ضمها إلى حي الميناء في التقسيمات المعتمدة في هذا التقرير (نسبة الحرمان في الميناء 86%). واذ تبقى نسبة الحرمان الاقتصادي في منطقة التل - الزاهرية مرتفعة أيضاً (75%) وان كانت أقل من متوسط المدينة، فإن اللافت ان ما يتراوح بين 4 و5 أسر من أصل كل عشر أسر تسكن في بساتين الميناء وبساتين طرابلس تعتبر محرومة أيضاً، وهي نسبة مرتفعة بدورها.

خلاصة القول في ما يتعلق بالحرمان الاقتصادي في مدينة طرابلس، أن المدينة كلها تعتبر محرومة. وأنه إذا كان بالإمكان اعتبار أن حوالي 20% من الأسر لا يشملها وصف الفقر، فإن ذلك لا يعني على الإطلاق أنه بالإمكان تحديد أولويات جغرافية للتدخل في هذا الميدان. فالمقياس المعتمد يسمح بتحديد جغرافي للأحياء المحرومة في هذا الميدان لجهة تعيين شدة الحرمان بالنسبة لخمسة أحياء من أصل سبعة، لكن تصميم التدخلات في المدينة في المجال الاقتصادي لا يمكن أن يتم على أساس جغرافي، أي على أساس الأحياء، بل لا بد أن يشمل اعتماد خطط شاملة على مستوى المدينة وكل فئاتها وأحيائها دون استثناء، وأن يكون أي تخصيص جغرافي أو فئوي عنصراً مكملاً للتدخل الشامل. كما أن أي تخصيص أو استهداف ضيق ضمن الأحياء نفسها ببرامج المساعدات الاجتماعية، على غرار برنامج استهداف الأسر الفقيرة، لن يكون غير فعال وحسب، بل سوف تكون مضاره أكثر من فوائده، عدا عن كونه هدراً لموارد محدودة أصلاً على تدخل غير ذي جدوى فعلية.

تحليل اضافي للحرمان الاقتصادي

نقوم في الفقرات التالية بتحليل إضافي للخصائص الاقتصادية - الاجتماعية للأسر في طرابلس من منظور الأبعاد الفرعية الثلاثة التي غطاها الدليل، أي العمل - الدخل، وملكية الأصول والسلع، والأنشطة الترفيهية والشخصية ذات الصلة. وسوف نستخدم في ذلك مؤشرات إضافية غير التي استخدمت في بناء الدليل، ولكن بياناتها متوفرة في المسح الميداني الذي نفذ في المدينة.

الدخل والعمل

نبدأ بالدخل. تضمن الاستبيان سؤالاً للأسرة لتحديد دخلها ضمن 8 فئات دخل، أدناها فئة الأسر التي يقل دخلها عن 500 ألف ليرة شهرياً، وهو الحد الأدنى للأجور في حينه الذي أصبح 750 ألف ليرة اعتباراً من 2012، وأعلاها الأسر التي يزيد دخلها عن 4 ملايين ليرة شهرياً.

وقد بينت النتائج أن 5% من الأسر فقط صرحت أن دخلها يزيد عن 4 ملايين ليرة، وهي نسبة منخفضة. ونعتقد أن النسبة الحقيقية أكثر من ذلك حيث إن الأسر الغنية غير ممثلة تمثيلاً صحيحاً في العينة بما يوازي حجمها الفعلي بحكم حجمها الصغير أصلاً، يضاف إلى ذلك امتناع الأسر الغنية عن الاستجابة للعمل الميداني، وقد واجه المحققون هذه الحالة في العمل الميداني في طرابلس، أضف إلى ذلك عدم التصريح الصحيح عن الدخل من قبل الأسر المستجوبة، وهو سلوك شائع أيضاً. لذلك يتوقع أن تكون النسبة أعلى من 4%، دون أن يؤدي ذلك إلى تغيير الصورة الإجمالية التي تبقى على درجة كبيرة من المصداقية.

من جهة أخرى، فإن نسبة الأسر التي يقل مجموع دخلها عن 500 ألف ليرة تبلغ 24% في المدينة، وكذلك الأسر التي يتراوح دخلها بين 500 ألف و750 ألف ليرة، أي ما يجعل مجموع الأسر التي يقل دخلها عن 750 الف ليرة هو 48% من إجمالي الأسر. وللتذكير فقط، فقد تم تقدير خط الفقر في هذه الدراسة لأغراض حساب الأدلة بـ 3.29 دولار باليوم للفرد (إنفاق)، أي 97.5 دولار شهرياً للفرد، وهو ما يوازي أقل من 150 ألف ليرة للشخص شهرياً. أي إن الدخل الشهري المطلوب لأسرة من أربعة أشخاص يقع في فئة الدخل بين 500 ألف و750 حتى لا تكون تحت خط لفقر الدخل، علماً أن متوسط حجم الأسرة في طرابلس هو 5 أفراد.[19]

الشكل 4-39: نسبة الأسر التي يقل دخلها عن 750 ألف ليرة بحسب الأحياء (%)

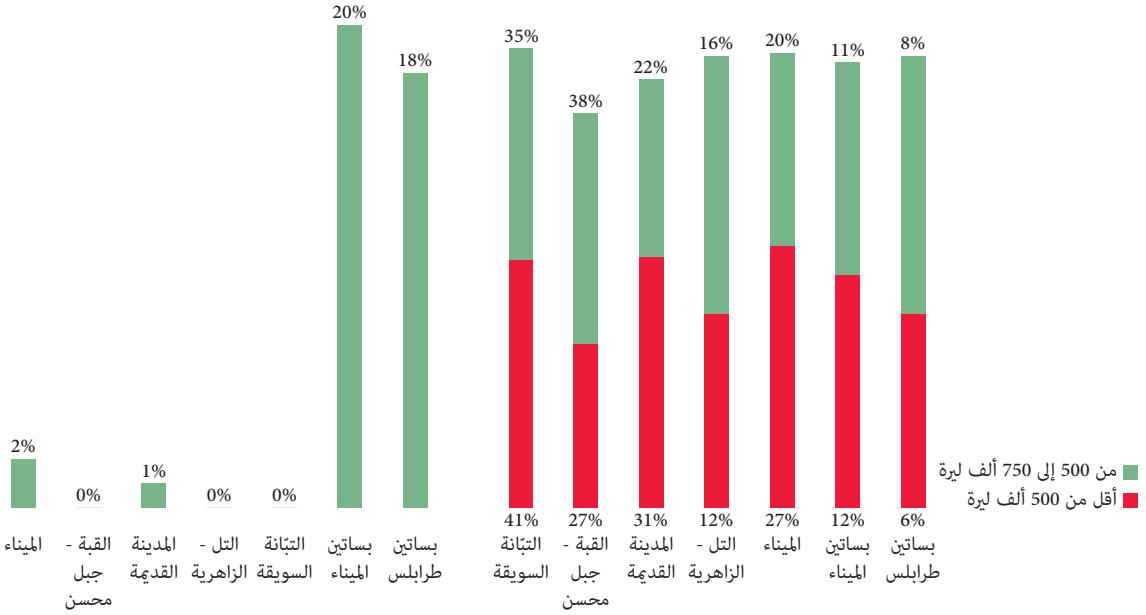

الشكل 4-40: نسبة الأسر التي يزيد دخلها عن 4 ملايين ليرة بحسب الأحياء (%)

تبين أيضاً، أن الأسر التي يزيد دخلها عن 4 ملايين ليرة تتركز في بساتين الميناء (20%) وبساتين طرابلس (18%)، في حين تبلغ هذه النسبة صفراً في التبانة والسويقة، والتل - الزاهرية، وهي تتراوح بين 1% و2 % في الأحياء الأخرى. (نذكر أن هذه النسب في الواقع يمكن أن تكون أعلى، حيث إن حجم العينة وتوزعها على الأحياء قد لا يسمح بالتقاط الفئات الصغيرة العدد بشكل كاف). أما لجهة الأسر التي يقل دخلها عن الحد الأدنى القديم للأجور (500 الف)، فإن النسب الأعلى تسجل في التبانة - السويقة (41%) وهي تصل إلى 76% بالنسبة لفئة الدخل التي تقل عن 750 ألف ليرة شهرياً. وكما بالنسبة إلى المؤشرات والأدلة الأخرى، فإن أعلى نسب الفقر وفق مقياس فئة الدخل تسجل في التبانة - السويقة، المدينة القديمة، والقبة - جبل محسن، والميناء.

19- تم احتساب مساهمة أفراد الأسرة في الإنفاق على قدم المساواة لدى حساب الدخل المطلوب للأسرة كلها، ولم نأخذ بما يسمى معادل الاستهلاك للفرد الراشد.

في الجانب المكمل للدخل، وهي الاستدانة، فإن نسبة 13% من الأسر في طرابلس عليها ديون قائمة للمصارف. ولا يمكن إيجاد نمط متسق مرتبط بالأحياء في نسبة المقترضين، فالنسبة تبلغ أقصاها في الميناء (20%)، وتقترب منها النسبة في المدينة القديمة (19%) وهي منطقة تجارية، وكذلك الميناء هي منطقة أعمال أيضاً إلى جانب كونها منطقة سكنية. في المقابل فإن النسبة الأدنى هي في التل الزاهرية (6%) وهذه الأخيرة منطقة أعمال أيضاً إلى جانب السكن. ويعني ذلك أن الاقتراض من المصارف هو أمر خاص ببعض الفئات ويتعلق بالأعمال بالدرجة الأولى، وربما بالقروض السكنية، أو للاستهلاك، ولا يتعلق بمجمل خصائص الحي ولا بمجمل سكانه.

من ناحية أخرى، نسب الاستدانة من الأفراد (لا المصارف) هي أعلى وتبلغ حوالي 33%، إضافة إلى أن نسبة الأسر التي عليها ديون للدكاكين لسد احتياجاتها اليومية تبلغ 28%. وهنا نستطيع أن نجد نسقاً معيناً على مستوى الأحياء، حيث ترتفع نسبة الاقتراض من الدكاكين والأفراد في الأحياء الفقيرة وتزيد عن 40% من الأسر في باب التبانة - السويقة، في حين إنها تنخفض نسبياً في الأحياء الأقل حرماناً. ويرتبط هذا الأمر أيضاً بالفئة السكانية في الحي الواحد، ولا تنطبق على الجميع دون تمييز.

الشكل 4-41: نسبة الأسر التي عليها ديون بحسب الأحياء والجهة (%)

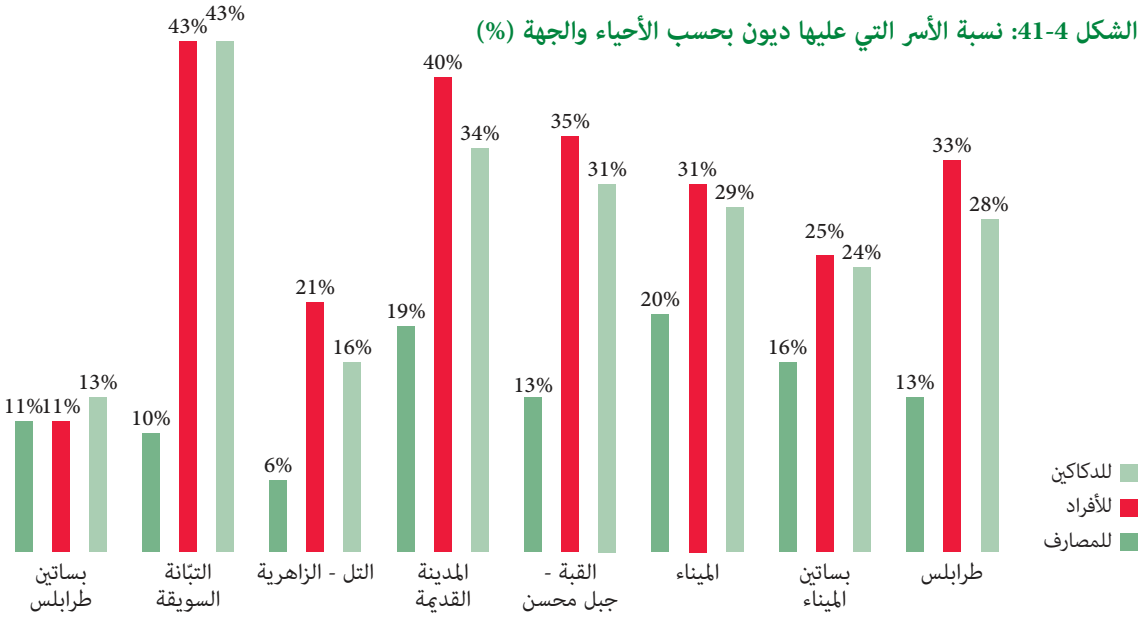

بالنسبة للعمل، نشير أولاً إلى أن فريق العمل سعى لإدماج متغيرات مباشرة تتعلق بالعمل وخصائصه في بناء الدليل. وقد تضمن الاستبيان أسئلة مفصلة عن العمل تعتمد عادة في مسوحات القوى العاملة ومن قبل منظمة العمل الدولية. إلا أنه تبين من خلال التجربة الميدانية، أن فكرة الناس عن العمل والبطالة، وما يفهمونه بالعمل الدائم والمؤقت والموسمي، وعمل الأطفال، والبطالة والبحث عن عمل...إلخ، لا يتطابق مع التعريفات المعتمدة دولياً وفي الأبحاث العلمية. لذلك أتت الإجابات غير دقيقة في هذا المجال، مما حال دون أن نكون واثقين من إمكان استخدامها في بناء الدليل. ويطرح هذا علينا تحدياً علمياً وعملياً في إيجاد الأسئلة السهلة الفهم والتي تتمكن الأسرة من الإجابة عنها بدقة، وأن تكون معبرة وذات دلالة في آن، من أجل التمكن من إدراجها في بناء الدليل.

مع الأخذ بعين الاعتبار التحفظات المشار إليها، فإن نسبة البطالة تبلغ 11% في طرابلس (نسبة إلى إجمالي الناشطين اقتصادياً مع عمر 15 سنة وما فوق)، فيما تبلغ نسبة العمل المؤقت أو الموسمي 22%.

الشكل 4-42: نسبة الأسر التي لديها طفل على الأقل (دون 15 سنة) يعمل بأجر لدى الغير (%)

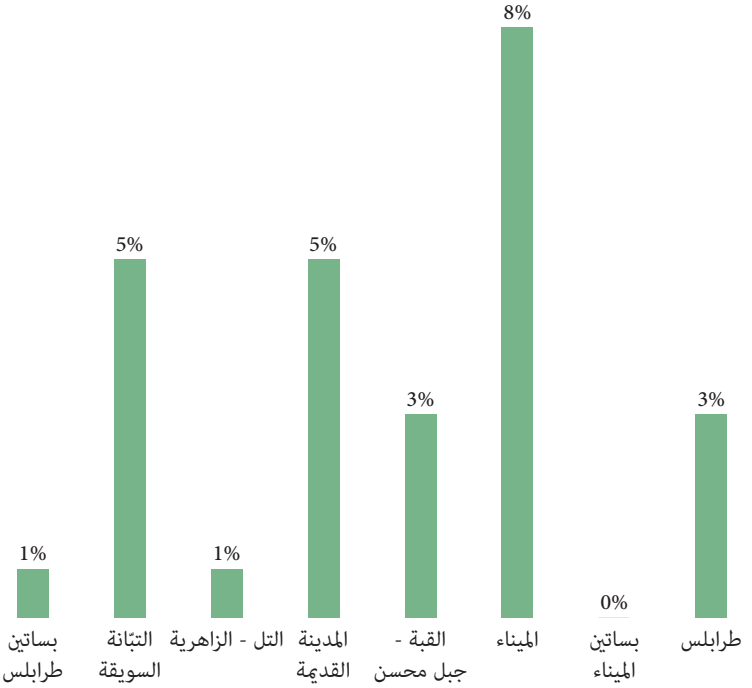

أما لجهة عمل الأطفال، وتحديداً بالنسبة للأطفال دون 15 سنة الذي يعملون بأجر لدى الغير (هنا احتمال الخطأ أو الالتباس أقل) فإن 3% من أسر طرابلس صرحت أن لديها طفلاً عاملاً لدى الغير وفق هذا التعريف. وتبلغ هذه النسبة أقصاها في الميناء (8% من الأسر)، وهي 5% في التبانة - السويقة و4.5% في المدينة القديمة. وحتى في حال كانت النسب غير دقيقة للأسباب المشار إليها، فهي تشير إلى تركز عمل الأطفال في بعض الأحياء الفقيرة، وهو ما يتطلب المزيد من التحقق الميداني لتحديد النسب الفعلية، والفئات التي هي أكثر عرضة لتشغيل الأطفال، وكذلك المهن التي يعملون فيها وشروط العمل. وكل هذه مسائل حاسمة بالنسبة لتدخل الأطراف المحلية في مكافحة هذه الظاهرة.

تبلغ نسبة العاملين في القطاع العام 12%، و1% في القطاع المختلط و87% في القطاع الخاص. النسبة الأعلى للعاملين في القطاع العام هي في بساتين طرابلس (20%)، ثم التل - الزاهرية (15%)، والقبة - جبل محسن (14%)، في حين هي الأدنى في التبانة - السويقة (6%). ويتفق ذلك مع طبيعة المسار التاريخي للأحياء، حيث إن الوظيفة العامة ترتبط عموماً بدرجة أقل من الحرمان لما توفره من استقرار في العمل وفي الدخل والحماية الاجتماعية، وهي من المؤشرات المكونة لدليل الحرمان.

الشكل 4-43: توزع القوى العاملة بحسب القطاعين العام والخاص، والأحياء (%).

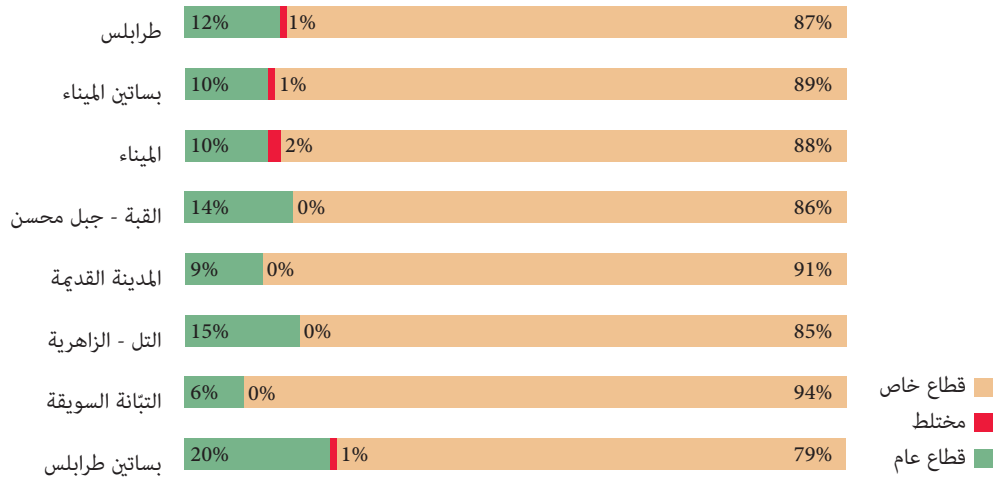

الشكل 4-44: مساهمة المؤسسات الضامنة من إجمالي المضمونين (%)

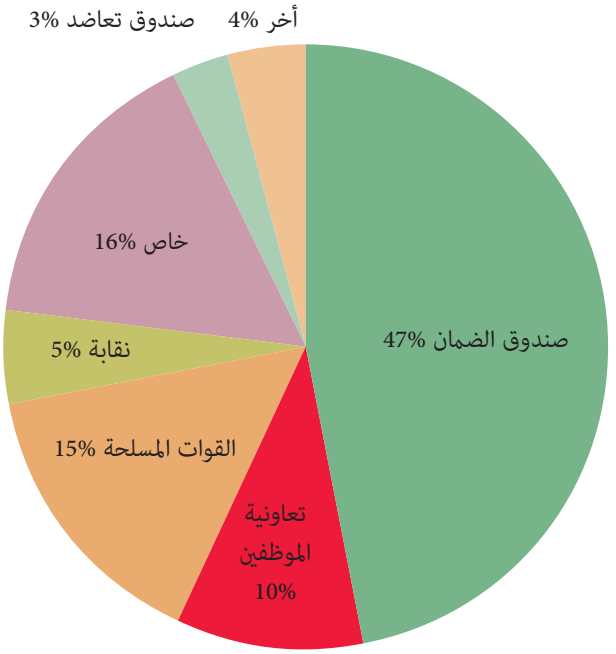

وفي حين إن نسبة العاملين في القطاع العام لا تزيد عن 12% من إجمالي العاملين، فإن نسبة المشمولين بالتأمين الاجتماعي (والصحي) من خلال القطاع العام (تعاونية موظفي القطاع العام، والقطاعات العسكرية) تبلغ 25% من إجمالي المضمونين، وهو ما يشير إلى مستوى أكبر من الحماية الاجتماعية للعاملين في القطاع العام، حيث التأمين شامل لجميع الخاضعين لقانون الموظفين حكماً، وكذلك للعكسريين والامنيين، في حين هناك عدم تصريح وعدم تغطية بنسبة كبيرة للعاملين في القطاع الخاص، سواء في القطاع المهيكل أو غير المهيكل، أو المؤسسات العائلية والصغيرة، بالإضافة إلى الأجراء والميادين العاملين في القطاع العام، غير المشمولين بقانون الموظفين.

يلفت النظر في هذا السياق، أن حي القبة - جبل محسن يسجل أعلى نسبة من العاملين في القوات المسلحة مقارنة بالأحياء الأخرى إذ تبلغ هذه النسبة 8% مقابل 4% على مستوى المدينة، وهذا يعود إلى تواجد ثكنات الجيش في هذه المنطقة. وتسجل في حيي بساتين طرابلس وبساتين الميناء أعلى نسبة مجتمعة للمهن العلمية والمهن القيادية (58% و48%) وهو ما يؤكد ما سبق أن استخلصناه من تحليل نتائج تطبيق

دليل الحرمان (ودليل الدخل). في المقابل، فإن الحي الأكثر حرماناً (باب التبانة - السويقة) يسجل أعلى نسب في العمال غير المهرة (19%) وهذا من مؤشرات الحرمان الشديد. في المقابل، فإن الميناء سجلت نسبة 9% من العمال الزراعيين (وهذه الفئة تضم صيادي الأسماك) وهي النسبة الأعلى بالتأكيد، مع وجود نسبة 7% في بساتين الميناء وبساتين طرابلس (قسم من هذه المناطق كان فيه بساتين الليمون، ولا تزال أقسام منها لم يقض عليها بعد التوسع العمراني تماماً).

ولدى النظر بالتفصيل في المهن الأكثر أهمية بحسب الأحياء، وارتباط ذلك بنسبة الحرمان فيها، فإننا نجد التركيبة التالية:

الجدول 4-1: المهن الثلاث الأكثر أهمية بحسب الأحياء

	الترتيب بحسب نسبة		المهن الثلاث الأكثر أهمية في الحي بالترتيب		
	الحرمان	الحرمان الشديد	الأول	الثاني	الثالث
باب التبانة - السويقة	1	1	حرفيون 34%	عمال غير مهرة 19%	الباعة وعمال الخدمات 18%
المدينة القديمة	2	3	حرفيون 26%	الباعة وعمال الخدمات 24%	عمال غير مهرة 15%
القبة - جبل محسن	4	5	حرفيون 34%	الباعة وعمال الخدمات 16%	عمال غير مهرة 10%
الميناء	5	4	حرفيون27%	الباعة وعمال الخدمات 21%	عمال غير مهرة 13%
التل - الزاهرية	6	6	حرفيون 19%	مشروعون مدراء 16%	مهن علمية 12%
بساتين الميناء	7	7	مهن علمية 30%	مشرعون ومدراء 18%	الباعة وعمال الخدمات 13%
بساتين طرابلس	8	8	مهن علمية 36%	مشرعون ومدراء 22%	مهن وسيطة 11%
طرابلس	-	-	حرفيون 24%	الباعة وعمال الخدمات 16%	المهن العلمية 12%

ملكية السلع والأصول

يساعد لحظ ملكية الأصول في قياس الفقر ومستوى المعيشة، في تحسين القياس ودرجة موضوعيته بإدخاله عناصر أخرى مكونة لثروة الأسرة (أو الأفراد)، ومواردها، سواء كانت هذه الأصول بمثابة مورد منتج من خلال الاستثمار أو العمل (معدات، رساميل، أسهم)، أو مورد ريع (عقارات مبنية)، أو سلع (لاسيما السلع المعمرة التي تسد حاجات استهلاكية).

تم اختيار ملكية سيارة خاصة للتعبير عن هذا البعد، أخذاً بعين الاعتبار عدم وجود نظام نقل عام، إضافة إلى ما تشكله السيارة من توسيع لخيارات التنقل وممارسة الأنشطة المختلفة والحياة الاجتماعية، ولذلك اعتبر تعبيراً عن توفر مساحة حرية أكبر، وتعبير عن وجود موارد مالية.

بالنسبة إلى السلع المنزلية المعمرة التي تستخدم لسد الحاجات الأساسية داخل المنزل، فإن نسب توفرها مرتفعة جدّاً وهي تقارب الـ 100%، وبالتالي فقدت قدرتها التمييزية بين الفئات الاجتماعية، إلا إذا أضفنا إليها مؤشرات نوعية أخرى تكون أكثر دلالة على الجودة والسعر، وهذا أمر معقد، كما انه قليل الفائدة من منظور قياس الفقر والحرمان، طالما أن الحاجة المعنية قد تم الوفاء بها بشروط مقبولة.

وفي هذا الصدد، سجلت النسب التالية:
- 98% من الأسر في طرابلس لديها براد.
- 99% من الأسر لديها وسيلة طبخ (فرن غاز، أو عينات على الغاز دون فرن).
- 96% من الأسر لديها غسالة (نصف أتوماتيك أو أتوماتيك).
- 100% من الأسر لديها تلفزيون.
- 98% من الأسر لديها صحن لاقط خاص أو اشتراك في كابل.

إذا أردنا التمييز هنا، فإن الأسر التي لديها صحن لاقط خاص (32%)، أو لديها غسالة أتوماتيك (47%)، يمكن أن تعتبر أسراً أفضل حالاً من الأسر الأخرى، ولكن بشكل عام، يمكن اعتبار الحاجات والأنشطة المرتبطة بهذه السلع متاحة بالحد الأدنى المقبول للجميع تقريباً. ويضاف إلى ذلك، أن نسبة 74% من الأسر لديها سخان ماء كهربائي، مما يعني أن الـ 26% التي ليس لديها سخان مياه، هي من ضمن الأسر الأكثر فقراً، وهي تلجأ إلى استخدام وسائل أخرى لتسخين المياه للاستحمام (السخان الكهربائي هو الأكثر شيوعاً).

ثمة سلع تختص تختص بفئة من السكان المرفهين نسبيّاً، ولكن غيابها لا يعتبر دليلاً على الحرمان أو الفقر في حال توفرت للأسرة بدائل. وضمن هذه الفئة:

- 41% من الأسر تملك مايكرويف، وهذا مؤشر رفاه منتشر بشكل معبر إحصائيّاً، ولكن عدم وجوده لا يعني أن الأسرة محرومة طالما أن هناك فرن غاز في المنزل. وطبعاً تبلغ نسبة ملكية هذه السلعة أقصاها في حي بساتين الميناء (78%) وبساتين طرابلس (73%)، وأدناها في باب التبانة - السويقة 25%.

- نسبة 59% من الأسر تملك مكنسة كهربائية، وتبلغ أقصاها في بساتين طرابلس (88%) وأدناها باب التبانة - السويقة (28%).

- هناك سلع «كمالية» محصورة الانتشار، وتحديداً ضمن الشريحة الأعلى دخلاً، ولكن نسبها ليست مرتفعة، مثل 7% للمجمدة المستقلة، و5% للنشافة المستقلة، 4% لجلاية الصحون.

أما وسائل الاتصال والإلكترونيات، فإن نسبة الأسر التي لديها حاسوب تبلغ 39%، وتتراوح بين 74% في بساتين الميناء و13% في التبانة - السويقة. وكذلك نسب انتشار بعض السلع الأخرى مثل DVD 47% من الأسر، وكاميرا فيديو 20%، واشتراك إنترنت 26%. في حين إن نسبة الأسر التي تملك آلة موسيقية هي 11% فقط، وأيضاً تتركز النسب المرتفعة في الأحياء الأفضل حالاً نفسها (38% في بساتين الميناء، و0.5% في التبانة - السويقة).

أما لجهة ملكية خط هاتف، فقد توزعت النسب على النحو التالي: 47% لديهم خط أرضي ثابت، و14% لديهم خط جوال ثابت، و85% لديها خط جوال تعبئة، وهو المستخدم في الأحياء الفقيرة. وبالتالي فإن معظم الأسر لديها خط هاتف تسد الحاجة إلى التواصل، ولكن التمييز يتم بحسب نوعية الخط.

الشكل 4-45: نسبة الأسر التي تملك خط هاتف بحسب نوعه والأحياء(%)

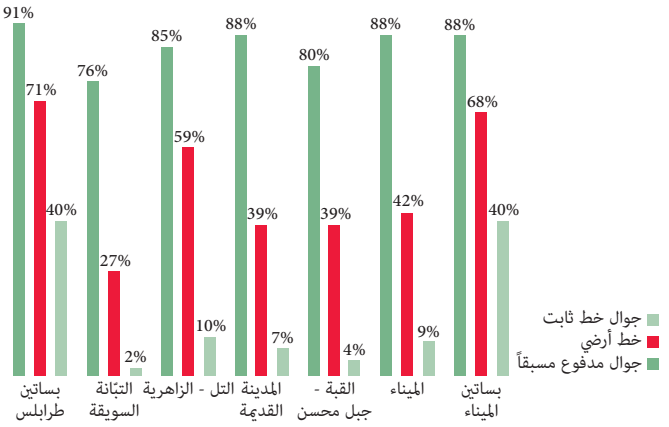

الشكل 4-46: نسبة الأسر التي تملك سيارة خاصة بحسب الأحياء (%)

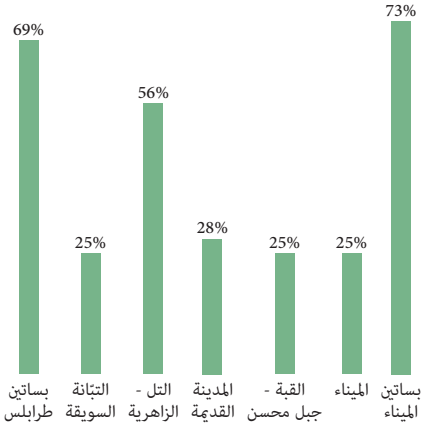

من جهة أخرى، فإن نسبة 7% من الأسر تملك أو تستأجر مسكناً ثانياً (14% و12% في بساتين طرابلس وبساتين الميناء)، وتبلغ نسب الأسر التي تملك أو تستثمر عقاراً مبنيّاً 2%، والتي تملك أو تستثمر أرضاً زراعية 5%، والتي تملك أراضي غير مستثمرة 1%. وكما بالنسبة لكل المتغيرات الأخرى، فإن النسبة الأعلى هي في الأحياء الأفضل حالاً.

الترفية والأنشطة الشخصية

القدرة على القيام بأنشطة ترفيهية والأنشطة الشخصية هي مؤشر هام جدّاً على مساحة الحرية في الخيارات المتاحة، مقرونة بتوفر حد أدنى من المرونة في استخدام موارد الأسرة لتخصيصها لمثل هذه الأنشطة. وقد بين المسح ان ممارسة هذه الأنشطة محدود جدّاً في طرابلس بشكل عام، لا سيما بين الأسر الفقيرة. وتدل الممارسة المحدودة للأنشطة والهوايات والترفيه على أن الأسر المعنية تعيش حياة «فقيرة» بالمعنى الثقافي والاجتماعي وبمعنى مساحة الحرية. فإن أنشطتها اليومية لا تكاد تتجاوز العمل أو الدراسة، ثم قضاء الوقت في المنزل، أو في جوار المنزل، وفي أفضل الحالات مع أصدقاء وأقارب وجيران يعيشون حياة مشابهة لحياتهم.

وبينت النتائج أن 20% فقط من الأسر قامت بزيارة المطاعم والمقاهي خلال الشهرين السابقين على المسح الميداني. والنسب مشابهة إن لم تكن أكثر انخفاضاً في ما يتعلق بعدد من الأنشطة الأخرى. فنسبة 20% من الأسر أفادت أنها قرأت الصحف والمجلات في الاسبوع الفائت، ونسبة مماثلة تقريباً 19% تصفحت الإنترنت. في حين 9% فقط ارتادوا سينما أو مسرح أو حفلات من أي نوع. أما نسب ممارسة الأنشطة الفنية (4%) وحتى السياسية (2%) فهي منخفضة جدّاً.

الشكل 4-47: نسبة ممارسة الأسر للأنشطة المختلفة خلال الأسبوع السابق - طرابلس (%)

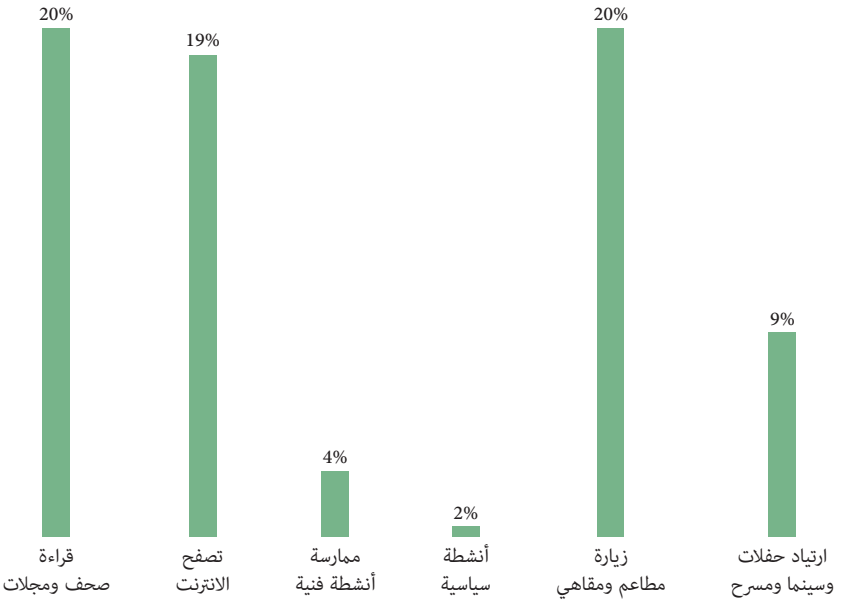

أما إذا فصلنا ممارسة هذه الأنشطة بحسب الأحياء، فإننا سوف نجد تفاوتاً كبيراً بين الأحياء الأفضل حالاً، والأحياء الفقيرة تصل في أقصاها إلى 6 أضعاف أو 14 ضعفاً بحسب النشاط، كما يبين الشكل التالي:

الشكل 4-48: نسبة ممارسة الأسر لأنشطة ترفيهية خلال الاسبوع السابق بحسب الأحياء (%)

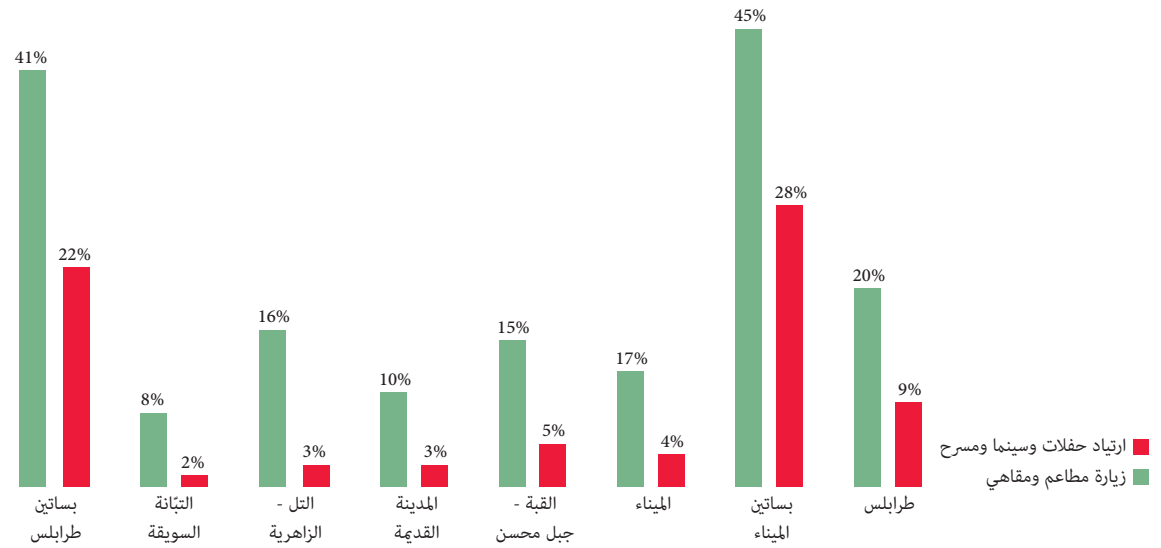

خلاصات وتوصيات في المجال الاقتصادي

رفع مستوى معيشة الأسر من خلال تحسين وضعها الاقتصادي ودخلها والأصول التي تملكها بشكل محسوس ومستدام، مرتبط بالدرجة الأولى بالسياسات الوطنية في هذا المجال، وبدور القطاع الخاص في الاستثمار وخلق فرص العمل اللائق، أكثر مما يرتبط بدور السلطات المحلية، خصوصاً في بلد صغير مثل لبنان، يعتمد نظاماً مركزيّاً. لا يعفي ذلك السلطات المحلية، والفاعلين المحليين، لاسيما رجال الأعمال وأصحاب الموارد والرساميل، من مسؤوليتهم ولكن لا بد من ادراك حدود التقدم محليّاً في ظل غياب خطط وطنية للتنمية المناطقية، خصوصاً في المجال الاقتصادي.

نجد لدى النظر في السياسات الوطنية، أن المكون المناطقي هو الأضعف. فعلى صعيد السياسات الكلية، الاقتصادية والمالية، تم وضع خطوط موجهة حكمت السياسات الحكومية خلال العقدين الماضيين، بغض النظر عن مدى صوابيتها. في المقابل، تم تطوير بعض السياسات أو الخطط القطاعية في بعض المجالات المحددة (قطاع الاتصالات، تطوير المرافئ، دعم التصدير الزراعي، القطاع السياحي...إلخ)، وتحسين بعض إجراءات تأسيس المشروعات. أما في ما يختص بالتنمية المناطقية فليس هناك أي وجود فعلي لخطة تنمية مناطقية على الرغم من أن اتفاق الطائف رفع مبدأ التنمية المتوازنة إلى مصاف المسائل الدستورية، نظراً للدور الذي لعبه التفاوت المناطقي في المساهمة في اندلاع الحروب الأهلية واستمرارها وتغذيتها. وفي هذا الصدد، فإن التعامل مع الإنماء المتوازن، اقتصر على مقاربة تقليدية تختزل في توزيع مخصصات الموازنة وفي توزيع بعض المشاريع المسماة تنموية، والتي ليس لها تأثير هيكلي على أوضاع المناطق.

أما المطلوب، فهو أولاً، بلورة استراتيجية وطنية للتنمية المناطقية المتكاملة، يحتل فيها المكون الاقتصادي دوراً محورياً، ويكون من أهدافها تنشيط الدورة الاقتصادية المحلية وربطها بالدورة الاقتصادية الوطنية بشكل قوي وتفاعلي. أما لجهة الإنفاق الحكومي، فالتخصيص الصحيح للموازنة العامة والموازنات القطاعية أمر ضروري، ولا بد أن يتم على أساس الأولويات الفعلية استناداً إلى دراسة علمية. ولكن ذلك غير كاف، إذ لا بد أن يقترن بتوزيع جغرافي (وقطاعي) متوازن وديناميكي لموارد القطاع الخاص، بحيث تصبح كل المناطق مساهمة في انتاج الثروة الوطنية لا مجرد مستهلكة لحصتها من الموازنة العامة. أما عن المشاريع، فإن التدخل المحلي متروك حاليّاً - بشكل أساسي - لأعداد كبيرة وغير مضبوطة من المشاريع والمتدخلين الذين يعملون غالباً بشكل متشابه على أساس منطق «المشروع» أو «البرنامج» مع اختلاف في الحجم لا في فلسفة العمل. ويبقى تأثير ذلك محدودا أيضاً، وربما يشكل هدراً للموارد، ما لم يجر تنفيذ عدد من المشاريع الكبرى على مستوى المدينة (والمحافظة)، وهي مشاريع معروفة ومحددة في الخطط الموضوعة على الورق، بما في ذلك دراسات الجدوى والكلفة، وآثارها الاقتصادية المتوقعة.

إن حجم مشكلة الفقر في طرابلس، وطبيعتها، تجعل من التدخل المتكامل المنسق بين الحكومة المركزية والسلطات المحلية بالتعاون مع الشركاء الآخرين، أمراً لا غنى عنه. ولا يفيد في هذا المجال، إضافة أعداد جديدة من المشاريع الجزئية هنا وهناك التي لا تؤثر فعليّاً في كبح عملية الإفقار المتوسعة في مدينة طرابلس، لأنها لا تكبح آليات الإفقار أصلاً، ولا تستبدلها بآليات أخرى مولدة لدينامية تضمينية ومنتجة.

أما وقد أوردنا هذه الشرط المسبق والضروري، فإن المجلس البلدي، عليه دور أيضاً يقوم به مباشرة، وبالشراكة مع القطاع الخاص أولاً، ثم مع الجمعيات الأهلية ثانياً، من أجل تحسين شروط حياة سكان المدينة. ومن ضمن السياسات والتدخلات التي يمكن صياغتها وتنفيذها محليّاً، ما يلي:

1- تشكيل هيئة تنمية اقتصادية على مستوى المدينة، مكونة من المجلس البلدي والقطاع الخاص والنقابات وخبراء، هدفها مزدوج: شقه الأول الضغط على الحكومة المركزية من أجل وضع خطة التنمية المناطقية موضع التنفيذ، ولاسيما تنفيذ المشروعات الكبرى ذات الصلة بالمدينة والمحافظة، انطلاقاً مما تضمنته الخطة الوطنية لترتيب الأراضي. وشقه الثاني، تحديد أهداف وسياسات وتدخلات محلية على مستوى المدينة، من أجل معالجة المشكلات الاقتصادية الأكثر أهمية، ولاسيما توليد فرص العمل، وتوسيع النشاط الاقتصادي، ودعم القطاعات الواعدة، وتحسين شروط العمل وما إلى ذلك.

2- بالنسبة للعمل، يمكن للمجلس البلدي (مع شركائه المحليين) أن يقوم بمبادرات من النوع التالي:

أ- وضع خطة محلية من أجل مكافحة عمل الأطفال والمراهقين دون السن القانونية، وتنفيذها.

ب- وضع خطة بلدية من أجل تنظيم أعمال الصيانة وتطوير المرافق العامة بشكل دوري ومستمر، وعلى امتداد فترة ولاية المجلس البلدي، واستخدامها من أجل توفير فرص عمل مؤقتة متكررة لأعداد هامة من العمال من مختلف الاختصاصات، وبما يساهم أيضاً في إشراك المواطنين في تأهيل بيئة سكنهم المباشرة.

ج- الالتزام بتنفيذ القانون لجهة توظيف نسبة 3% من الأشخاص ذوي الإعاقة في الأعمال التابعة للمجلس البلدي، وفرض ذلك على الشركات الخاصة المتعاقدة مع المجلس البلدي لتنفيذ الأعمال والمشروعات، إضافة إلى احترام شروط العمل اللائق الأخرى، وذلك التزاماً بالقانون وعملاً بمبدأ المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص.

د- التوعية بشأن عمل النساء، والقيام بمبادرات متعددة، بما في ذلك مشاريع محمية، بالتعاون مع القطاع الخاص والجمعيات الأهلية، من أجل تشجيع عمل النساء وإيجاد مشاريع منتجة يتولونها بأشكال مختلفة، من ضمنها العمل من المنزل، والدوام المرن، وغيرها من المشروعات المقترنة بحملات التوعية.

هـ- إمكان أن تقترح البلدية عدداً من الوظائف والمهام ذات الطابع الاجتماعي (عمال صحيين اجتماعيين في الأحياء لزيارة المنازل لتقديم الرعاية الصحية للمسنين، تعاونيات من أجل الدعم المدرسي للمتأخرين دراسيّاً أو المتسربين دراسيّاً أو الأميين...إلخ)، وأن يجري تأهيل المرشحين لهذه الوظائف وتوظيفهم فعليّاً، مع السعي لكي تكون هذه الوظائف مفيدة ودائمة قدر الإمكان.

3- أن يعمل المجلس البلدي، مع القطاع الخاص والحكومة المركزية، على تطوير شبكة نقل داخلي فعالة وقليلة الكلفة في المدينة، الأمر الذي يترك أثراً مباشراً على كلفة التنقل، ويقلص من الحاجة إلى امتلاك سيارة، إضافة إلى الأثر البيئي الإيجابي.

4- مبادرة البلدية إلى زيادة المساحات الخضراء والحدائق العامة، وإنشاء مراكز ترفيه ومراكز اجتماعية وثقافية في الأحياء، الأمر الذي يحسن بدروه من نوعية الحياة، ويمكن الفقراء من ممارسة بعض الأنشطة الضرورية دون تحميلهم أعباء تزيد عن قدرتهم.

الفصل الخامس

الحرمان بحسب الأحياء

1- مقدمة

يتناول هذا الفصل بالتحليل نسب الحرمان ومجالاته حسب الأحياء السبعة، بشيء من التفصيل، مع تجنب تكرار ما سبق عرضه في الفصول السابقة.

تناول الفصل الخامس نسب الحرمان بحسب الميادين، وعرض مفصلاً نسب الحرمان بحسب الأحياء، مع عرض خصائص أخرى، وأولويات قطاعية ومكانية. أي هو يحتوي على معلومات وافرة عن وضع الأحياء بالنسبة إلى الحرمان العام، وكذلك بالنسبة إلى القطاعات.

أما الفصل الحالي، فيتخذ شكل حزمة معلومات، هي أقل من تحليل مفصل، وأكثر من بطاقة معلومات، مصممة بشكل متشابه للأحياء السبعة، وفق أربعة عناوين فرعية:

1- الوصف العام
2- نسب الحرمان
3- المؤشرات الإفرادية
4- الهرم الاجتماعي

لقد سبقت الإشارة أن الدراسة الحالية اعتمدت تقسيماً مركباً، مكانياً - اجتماعياً لمدينة طرابلس إلى سبعة أحياء، وهو ما يسمح به حجم العينة (1271 أسرة). وقد تم تحديد الأحياء على النحو الذي سبق بيانه في المنهجية. وعندما نتحدث عن الحي في سياق العرض، فنحن نقصد الحي الذي تم تحديده لأغراض الدراسة، لا التقسيمات الإدراية أو العقارية التي تحمل الاسم نفسه أحياناً.

2- باب التبانة - السويقة: الحرمان المعمم

1- الوصف العام

التبانة هي الضاحية الشمالية لمدينة طرابلس. المنطقة العقارية المسماة بهذا الاسم (التبانة) هي مثلث ضلعه الأول قسم من الطريق الدولي من طرابلس باتجاه عكار، يمتد من دوار أبو علي إلى مستديرة الملولة؛ وضلعه الثاني شارع سوريا من مستديرة الملولة إلى مدخل باب التبانة لجهة الزاهرية (سوق الخضار)؛ وضلعه الثالث يمتد بمحاذاة نهر أبو علي من مدخل سوق الخضار إلى دوار أبو علي. كانت التبانة مركزاً اقتصادياً هامّاً لمدينة طرابلس قبل الحرب وحتى الثمانينيات، إذ يقع فيها سوق القمح وسوق الخضار، وهي المركز الرئيسي لتجارة السلع الغذائية في طرابلس والشمال. كما أنها تضم عدداً كبيراً من الورش المهنية في النجارة، وميكانيك ودهان حدادة السيارات، والكثير من العاملين في المهن الهامشية المرتبطة بسوق الخضار والبناء والتنظيفات والخدمات الأخرى القليلة الدخل.

منطقة **السويقة** هي امتداد للتبانة من ناحية مستوى المعيشة، ولكنها منطقة سكنية بالدرجة الأولى، مع أسواق شعبية على أطرافها. وهي تمتد بمحاذاة نهر أبو علي من مدخل التبانة حتى طرف المدينة الشرقي قبالة قلعة طرابلس التاريخية، وتخومها الشرقية - الشمالية تتصل بالقبة. تخترق السويقة أدراج تصل من النهر إلى القبة وتكسبها خصائص عمرانية خاصة.

تدهور وضع باب التبانة (والقسم القديم من جبل محسن الواطي المحاذي للتبانة)، منذ الثمانينيات مع اندلاع المواجهات المزمنة والمتكررة بين المنطقتين، ما أدى إلى تراجع النشاط الاقتصادي وتغير التكوين السكاني في هذا الحي، الذي تحول إلى مكان استقطاب للنازحين الشديدي الفقر من الأرياف الشمالية (لاسيما عكار)، إضافة إلى العمال السوريين، المتواجدين في لبنان منذ سنوات، واللاجئين إليها حديثا بسبب الأزمة السورية.

في الدراسة الحالية، فإن حي باب التبانة - السويقة يضم المنطقتين العقاريتين اللتين تحملان هذين الاسمين (باب التبانية والسويقة)، بالإضافة إلى قسم من منطقة بساتين طرابلس (TJ15 - TJ18)[20]، الممتد بين مستديرة الملولة ومستديرة أبو علي، ومجرى النهر، وصولاً إلى البحر. وهي منطقة بساتين غير مأهولة عموماً، ما عدا شريط من الأبنية بمحاذاة الطريق الدولي مقابل التبانة. وقد بلغ عدد الاستبيانات المعبأة في هذا الحي 187 استبيان أسرة، موزعة على 24 جزيرة احصائية.

2- نسب الحرمان

يمثل حي باب التبانة - السويقة 15% من سكان مدينة طرابلس، و22% من إجمالي الأسر المحرومة (أي لديها ستة مؤشرات حرمان أو أكثر من أصل 12 مؤشراً مكونا لدليل الحرمان الحضري)، و30% من إجمالي الأسر المحرومة جدّاً (أي لديها ثمانية مؤشرات أو أكثر من أصل 12 مؤشراً مكوناً لدليل الحرمان الحضري).

20- لمزيد من الدقة، سوف نورد ترقيم المناطق العقارية التي جرى ضمها إلى المنطقة المعنية، لتمكين المعنيين والباحثين من التحقق من النتائج وتحليلها على نحو سليم. والأرقام هي حسب خرائط التنظيم المدني.

الشكل5-1: التبانة - السويقة: نسبة مئويةمن الجمالي في طرابلس

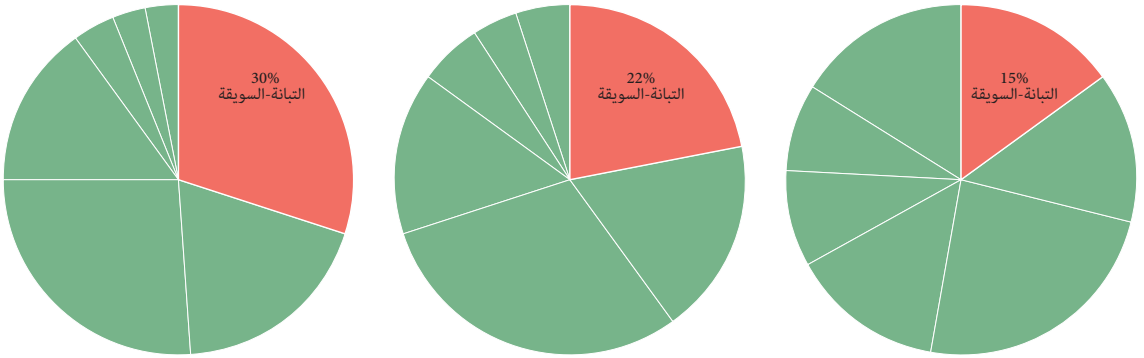

يفصح التفاوت بين المساهمة في إجمالي الأسر في المدينة، والمساهمة في إجمالي الحرمان أو الحرمان الشديد بشكل خاص، عن نسب فقر مرتفعة بين سكان هذا الحي مقارنة بمتوسط المدينة، وهو ما سبق بيانه في فصل سابق. وتبلغ نسبة الأسرة المحرومة من إجمالي الأسر المقيمة في هذا الحي 87% مقارنة بـ 57% على مستوى المدينة، ونسبة الأسر المحرومة جدا 52% مقارنة بـ 26% على مستوى المدينة.

يأتي هذا الحي في الترتيب الأول من حيث مستوى الحرمان في مختلف الميادين. ويتوقع أن يكون الوضع قد تدهور حاليا مقارنة بما كان عليه الوضع عند تنفيذ العمل الميداني نهاية 2011، وذلك بسبب جولات المواجهات المتكررة بين المسلحين في منطقتي التبانة وجبل محسن منذ ذاك التاريخ، والتي نتج عنها تضرر المزيد من الأبنية، وتدهور إضافي في الوضع العام فيه.

الشكل5-2: نسب الحرمان في باب التبانة - السويقة مقارنة بطرابلس

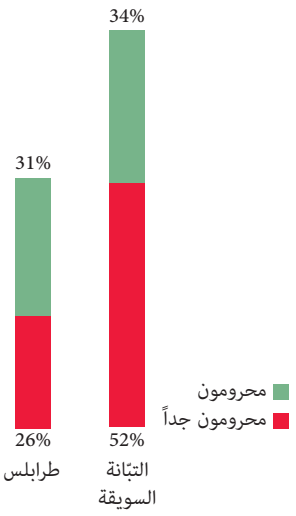

الشكل5-3: نسب الحرمان حسب الميادين في التبانة - السويقة

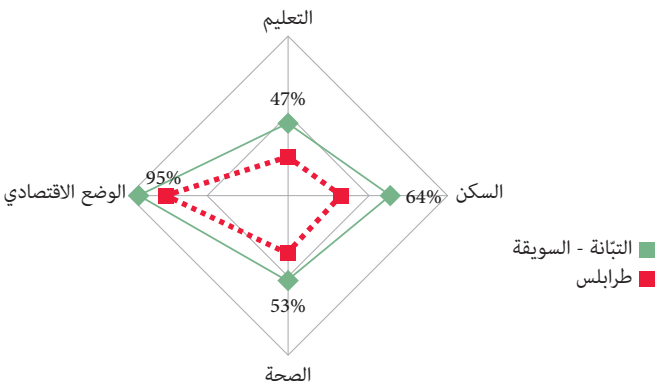

أما لجهة الميادين التي يتكون منها دليل الحرمان الحضري، فإن نسب الحرمان الأعلى هي في ميدان الوضع الاقتصادي للأسرة، حيث تقريباً كل الأسر المقيمة في الحي تعتبر محرومة (95%)، مقارنة بنسبة 77% على مستوى المدينة. وكذلك نسبة الأسر المحرومة في ميدان السكن مرتفعة أيضاً وتبلغ 64% (مقارنة بـ 35% على مستوى المدينة). كما تتجاوز نسب الحرمان متوسط المدينة في الصحة (53%) والتعليم (47%).

3- المؤشرات الإفرادية

بالانتقال إلى تفاصيل نسب الحرمان حسب المؤشرات الإفرادية، يتبين أن حي باب التبانة - السويقة، سجل معدلات حرمان أعلى من متوسط المدينة في المؤشرات الاثني عشر التي يتكون منها الدليل، كما يبين الشكل البياني أدناه. واللافت أيضاً، أن نسب الحرمان تزيد عن 90% من الأسر في 4 مؤشرات (أي ثلث المؤشرات المكونة للدليل)، وهي تدل على:

1- ضعف قدرات الأسرة لتجاوز حالة الفقر والتي يعبر عنها أن 97% من الأسر ليس فيها شخص حاصل على الشهادة الثانوية.

2- ضعف الحماية وعدم توافر الحق في الحماية الصحية، حيث إن 91% من الأسر غير مشمولة بالتأمين الصحي.

3- فقر الدخل وتقييد الخيارات، المعبر عنه بعدم امتلاك 95% من الأسر حساباً مصرفيّاً، ما يعني عدم امتلاكها عملاً ودخلاً مستقرين، يضاف إليها نسبة 92% من الأسر التي لم تقم بزيارة المطاعم والمقاهي خلال الشهرين الأخيرين، ودلالة ذلك عن عدم توافر الدخل وتقييد الخيارات الشخصية، الترفيهية وغيرها.

الشكل 5-4: المؤشرات الإفرادية - التبانة

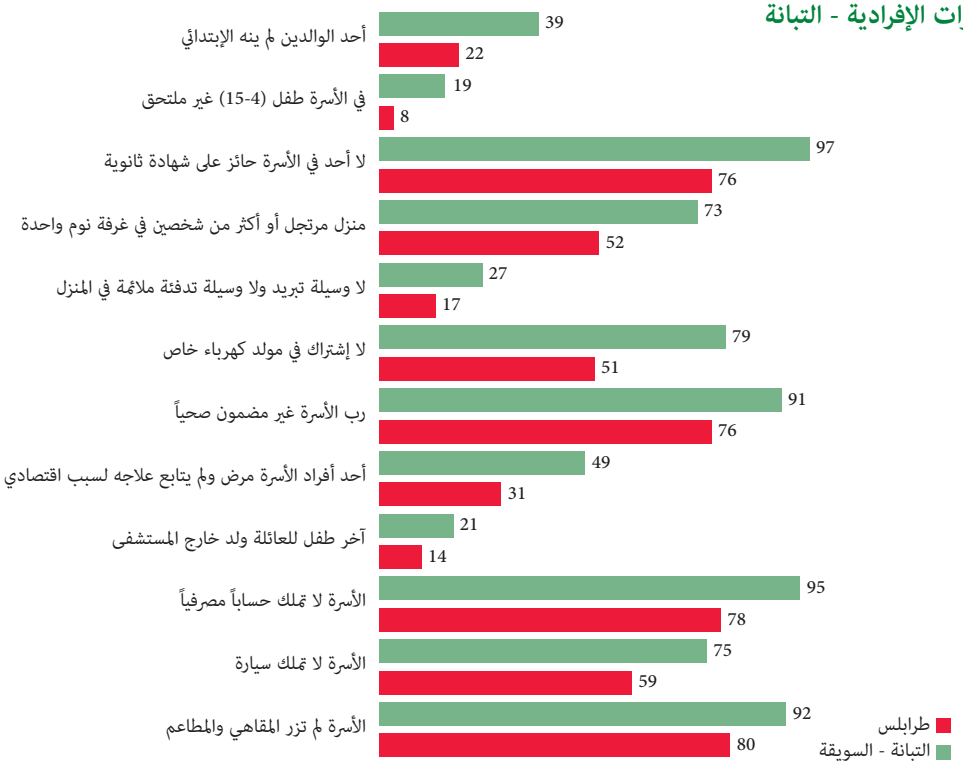

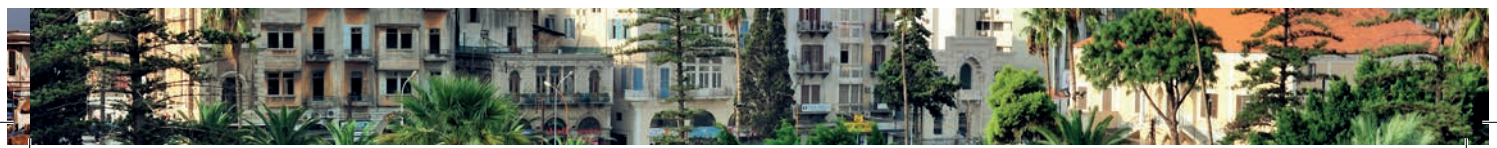

من حيث التدرج في الأهمية، فإن حزمة المؤشرات التي تأتي في الترتيب التالي تشمل الخدمات (عدم توافر اشتراك في مولد كهرباء خاص)، والانتقال (عدم ملكية سيارة خاصة)، وشروط السكن غير الملائمة حيث تتراوح نسب الأسر المحرومة فيها بين 73% و79%. يأتي بعدها الاستخدام الفعلي للرعاية الصحية، والمستوى التعليمي للأهل، ثم المؤشرات الأخرى.

هذه المؤشرات شديدة الترابط في ما بينها، وهي تشمل كل الأبعاد التي أشرنا إليها في التأسيس النظري لدليل الحرمان الحضري في الفصول الأولى، من حاجات وموارد وقدرات وحقوق وحريات. واذا أضفنا إلى هذا الترابط والتلازم الشديدين بين الأبعاد، النسبة المرتفعة للحرمان فيها منفردة ومجتمعة، يتأكد مرة أخرى الحاجة الماسة إلى تدخل **مكاني**؛ يشمل كل حي باب التبانة - السويقة، **متكامل**: يشمل كل الأبعاد والقطاعات؛ **وشامل**: لجميع الأسر في الحي؛ ويتضمن حكماً معالجة الأسباب السياسية - الأمنية الكامنة وراء تدهور الوضع، وعلى رأسها الاشتباكات المتكررة بين جبل محسن - التبانة. كما لا بد أن يجري ذلك، طبعاً، في سياق خطة شاملة للمدينة كلها.

4- الهرم الاجتماعي

يؤكد شكل الهرم الاجتماعي لباب التبانة - السويقة أن الحي لا يستطيع النهوض من حالة الحرمان المعمم التي يعاني منها استناداً إلى قدرات المقيمين فيه الخاصة وحدهم.

الشكل 5-5: الهرم الاجتماعي في باب التبانة - السويقة، حسب الفئات الخمسية

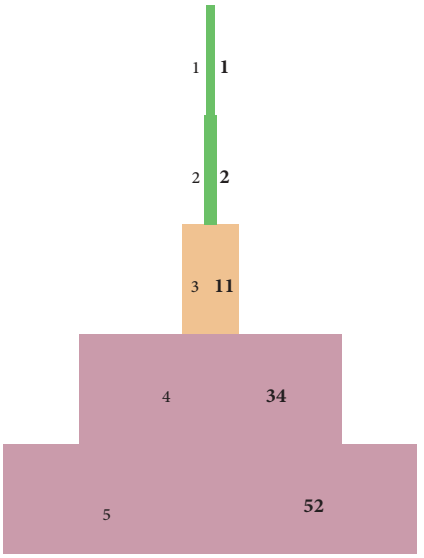

الشكل 5-6: الهرم الاجتماعي في طرابلس حسب الفئات الخمسية

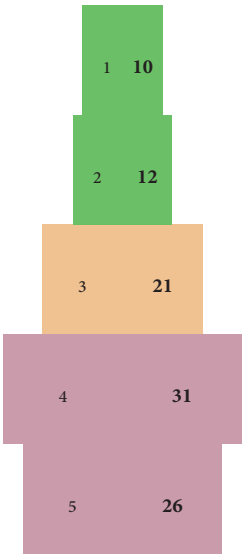

(*) توضيح: في الشكل إلى الجانب، الرقم على اليسار من 1 إلى 5، يشير إلى فئات مستوى المعيشة الخمس التي سبقت الإشارة إليها في الفصل المنهجي، والفئة الخامسة هي فئة المحرومين جدّاً، والرابعة هي فئة المحرومين، وهكذا، وصولاً إلى الفئة الأولى وهي الأفضل حالاً. أما الرقم على اليمين، وهو بخط عريض، فهو يدل على نسبة الأسر في كل مستوى من مستويات الحرمان. وكل هرم يشير إلى توزع الأسر بحسب فئات الحرمان ضمن النطاق المعني، ومقارنة الهرمين، تظهر نقاط التشابه أو الاختلاف بين الحي المعني ومتوسط المدينة. ويمكن بالطبع مقارنة حي بحي آخر، أو أكثر، من خلال مقارنة الهرم الاجتماعي لكل منها بالآخر.

إن نسبة الأسر التي يمكن اعتبار انها تعيش في ظروف مقبولة نسبيّاً، ويمكن أن تمتلك قدرات تسمح باستخدامها موضعيّاً، منخفضة جدا ولا تزيد عن 3% من الأسر المقيمة في باب التبانة - السويقة (مع العلم أنه يجب أن نأخذ بعين الاعتبار هوامش الخطأ الإحصائية أيضاً). في حين إن الأسر المحرومة، حسب الدليل، هي 87% من إجمال الأسر. وتظهر مقارنة الهرمين الاجتماعيين لباب التبانة - السويقة، وطرابلس، الاختلافات الهامة بينهما، حيث قاعدة الهرم (أي الفقراء، المحرومون) عريضة جدّاً في باب التبانة، وقمة الهرم (الفئات الوسطى والأفضل حالاً) ضئيلة جدّاً. في حين إن الهرم الاجتماعي لعموم طرابلس أكثر توازناً، رغم أن نسبة الحرمان مرتفعة في عموم المدينة. ومقارنة الهرم الاجتماعي لباب التبانة - السويقة، مع الهرم الاجتماعي للمناطق الأفضل حالاً (بساتين طرابلس، وبساتين الميناء)، كفيلة بتظهير التناقض الصارخ الذي نتحدث عنه بين أحياء المدينة، والذي لا يقتصر على التفاوت في نسب الحرمان، بل على مجمل الهرم الاجتماعي (انظر الهرم الاجتماعي لبساتين طرابلس وبساتين الميناء لاحقاً).

3- المدينة القديمة: حرمان مرتفع مع قدرات اقتصادية كامنة

1- الوصف العام

تشمل تسمية المدينة القديمة التقسيمات العقارية التالية: الحدادين، الحديد، المهاترة، النوري، الرمانة. وهي متجاورة جغرافيا، ومتشابهة من الناحية العمرانية (مع بعض التفاوت)، ومن ناحية طبيعتها الاجتماعية. وقد تم ضم المنطقة المعروفة باسم مشروع «محرم»، إلى المدينة القديمة (الجزيرتان العقاريتان TJ14 - TJ13)، لاتصالهما النسبي العمراني والاجتماعي بالمدينة القديمة، ولوقوعهما شرق البولفار، خارج منطقة الضم والفرز الواقعة في بساتين طرابلس.

تعتبر المدينة القديمة في طرابلس المنطقة الأكثر قدماً، ولها طابع تاريخي صليبي - مملوكي، وتحوي الأسواق التقليدية في المدينة التي هي مقصد تجاري وسياحي للشمال عموماً، وبنسبة أقل للبنان. تنظيم الأسواق مشابه لما هو عليه في المدن الشرقية القديمة، حيث هناك أسواق متخصصة لا تزال تحتفظ بأسمائها: سوق النحاسين، سوق العطارين، سوق الصاغة، سوق البازركان...إلخ؛ إضافة إلى عدد من الخانات: خان الخياطين، خان الصابون؛ وأحياء أخرى تتركز فيها مهن معينة: النجارة والموبيليا والتنجيد (التربيعة)، وسوق الخضار، والكندرجية...إلخ، والحمامات التقليدية، إضافة إلى المساجد والمدارس التاريخية.

الطابع العمراني للمدينة القديمة تراثي في عدد من الأحياء، مع أبنية من النمط الشعبي الحديث أيضاً، ولكنها منطقة شعبية عموماً. شوارعها الداخلية ضيقة ولا تدخلها السيارات، ومنازلها متلاصقة. وهذا ما جعلها في السبعينيات مقرّاً لقبضايات الأحياء المحليين، ولمجموعات من الخارجين عن القانون الذين شكلوا في فترة ما، ما عرف باسم «دولة المطلوبين» فيها، إلى أن دخلها الجيش اللبناني عام 1974 وأنهى هذه الظاهرة.
المنطقة مختلطة: سكنية وتجارية - حرفية. فيها وافدون من خارج المدينة، ولكن بنسبة أقل من الضواحي الأخرى مثل القبة والتبانة، نظراً لطابعها التراثي والاقتصادي، وهو ما يجعل نسيجها الاجتماعي أكثر تماسكاً، يجمع بين التكوين العائلي الممتد، والأنشطة التجارية أو الحرفية التقليدية المتوارثة أباً عن جد.
تمت تعبئة 178 استبياناً في هذا الحي، موزعة على 28 جزيرة إحصائية.

2- نسب الحرمان

تمثل المدينة القديمة 14% من إجمالي الأسر المقيمة في طرابلس، و18% من إجمالي الأسر المحرومة، و19% من إجمالي الأسر المحرومة جدّاً. والفرق بين مساهمتها في إجمالي الأسر وإجمالي الأسر المحرومة، يعني أن نسبة الحرمان فيها أعلى من متوسط طرابلس.

الشكل 5-7: المدينة القديمة: نسبة مئوية من الإجمالي في طرابلس

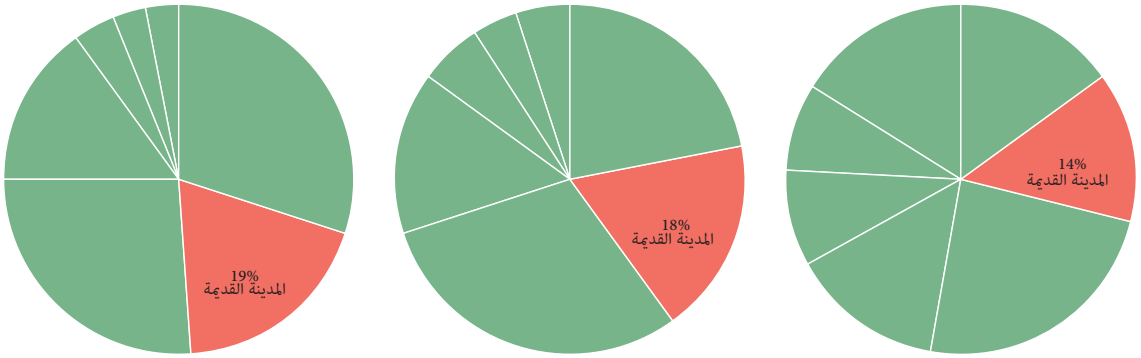

تبين النتائج التفصيلية لنسب الحرمان العامة، وحسب الميادين، أن نسبة الحرمان الإجمالي في المدينة القديمة تبلغ 75% مقابل 57% في طرابلس، وأن نسبة الأسر المحرومة جدّاً تبلغ 36% مقابل 26%. نسبة الحرمان الاقتصادي هي الأعلى، كما هي الحال بالنسبة إلى كل أحياء المدينة، وتبلغ 88%، في حين يبدو أن التفاوت بين متوسط الحي ومتوسط المدينة هو الأعلى في ميدان الصحة حيث تبلغ نسبة الأسر المحرومة 47% (متوسط المدينة 35%). أما في التعليم والسكن، فنسب الحرمان أعلى من متوسط المدينة بأربعة وسبع نقاط مئوية على التوالي، كما يظهر ذلك الشكل البياني أدناه.

الشكل 5-8: المدينة القديمة: نسبة الحرمان

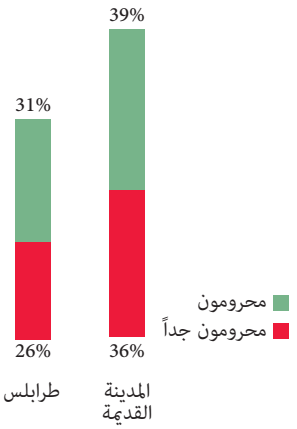

الشكل 5-9: المدينة القديمة: نسبة الحرمان حسب الميادين

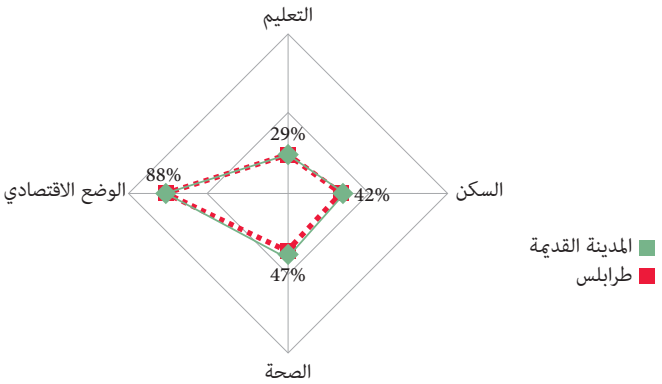

تأتي المدينة القديمة في الترتيب الثاني بين أحياء طرابلس (بعد التبانة - السويقة)، لجهة نسبة الأسر المحرومة والمحرومة جدّاً. كما تأتي في الترتيب الثالث من حيث شدة الحرمان في ميداني التعليم والوضع الاقتصادي، والرابع في ميدان السكن، وفي الترتيب الثاني من حيث نسبة الحرمان في ميدان الصحة.

3- المؤشرات الإفرادية

بالنسبة للمؤشرات الإفرادية، تسجل أعلى نسب الحرمان في أربعة مؤشرات على النحو التالي: مؤشران من الوضع الاقتصادي للأسرة (عدم زيارة المطاعم والمقاهي، وعدم وجود حساب مصرفي)، ومؤشر صحي (عدم وجود تغطية صحية)، وتعليمي (عدم وجود شخص في الأسرة حاصل على شهادة ثانوية). وتراوحت نسب الأسر المحرومة في هذه المؤشرات الأربعة بين 84% و90%. في الدرجة التالية من الأهمية، هناك ملكية السيارة، وظروف السكن العامة، وتوفر اشتراك في مولد الكهرباء.

الشكل 5-10: المؤشرات الإفرادية - المدينة القديمة

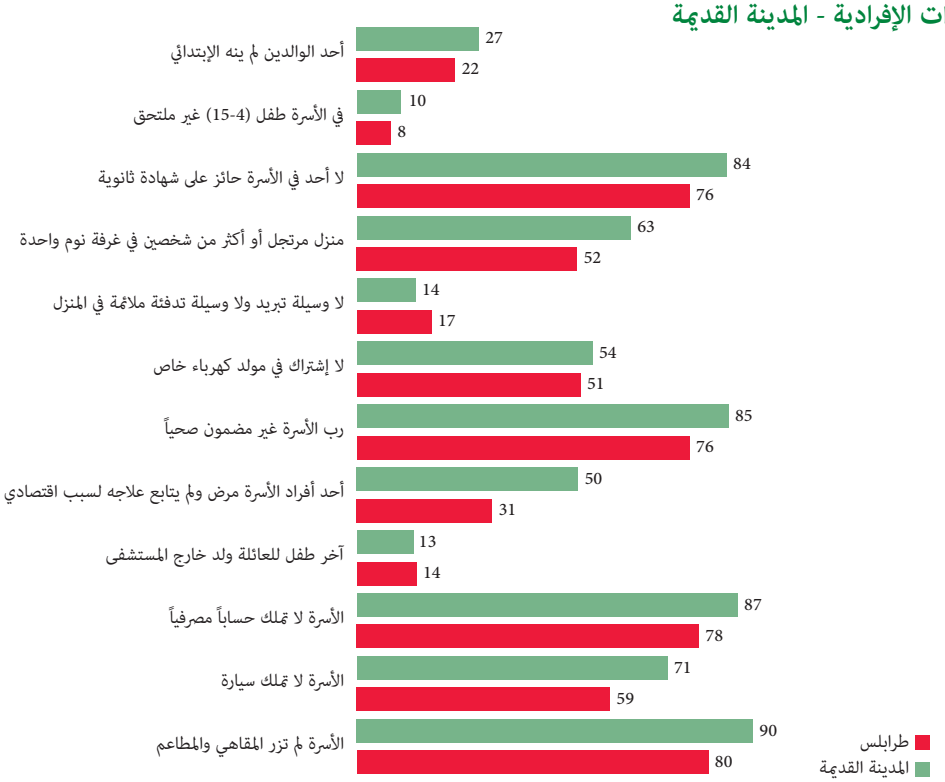

تقل نسبة الحرمان في المدينة القديمة عن متوسط طرابلس في مؤشر عدم توافر وسيلة التدفئة أو التبريد، وتتساوى في مؤشر ولادة طفل خارج المستشفى، وتزيد نقطتين مئويتين عن متوسط المدينة بالنسة إلى مؤشر الالتحاق المدرسي.

بشكل عام، نرى تكويناً مشابهاً لما هو عليه الأمر في التبانة - السويقة، لجهة المؤشرات الأربعة الأكثر أهمية التي تصنع حالة الحرمان، والتي تشكل حزمة مترابطة تتصل بالموارد، والحقوق - الحماية، والقدرات، والخيارات.

4- الهرم الاجتماعي

الشكل العام للهرم الاجتماعي في المدينة القديمة عريض القاعدة، ما يشير إلى نسبة مرتفعة من الأسر المحرومة، مع نسبة 10% من الأسر التي تعتبر أقل حرماناً، وهي تساوي أقل من نصف هذه النسبة على مستوى طرابلس.

الشكل 5-11: الهرم الاجتماعي في المدينة القديمة حسب الفئات الخمسة

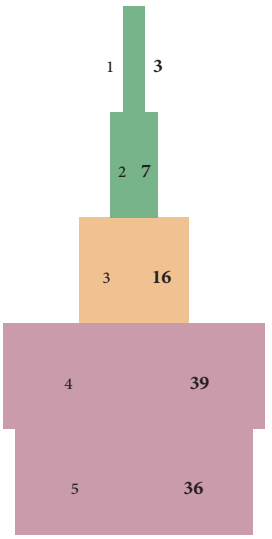

الشكل 5-12: الهرم الاجتماعي في طرابلس حسب الفئات الخمسة

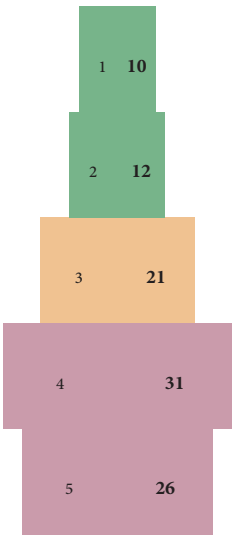

وفي حين لا تبلغ نسبة الأسر في قمة الهرم 3% في التبانة، فإن نسبة الـ 10% المقابلة في المدينة القديمة، هي نتاج طبيعة الأنشطة الاقتصادية المتنوعة في المدينة القديمة، من تجارة بمختلف أنواعها، لاسيما أسواق المفرق، والحرف التقليدية، وبعض الأنشطة السياحية المرتبطة بالطابع التراثي. فمثل هذه الأنشطة، المفقودة في باب التبانة، تشكل مورد رزق يساهم في رفع مستوى الدخل ومستوى معيشة فئة من السكان وان كانت محدودة. أضف إلى ذلك، أن الوضع الأمني في المدينة القديمة، أكثر استقراراً من التبانة، وإن كانت عدوى التفلت الأمني تنتقل إليه بشكل متزايد، منذ تنفيذ الدراسة الميدانية نهاية 2011.

ثمة عنصر آخر، استفادت المدينة القديمة من بعض المشاريع التنموية (مع كل الملاحظات عليها)، تحت عنوان مشاريع ثقافية للحفاظ على الآثار، وترميم الأسواق، وتشجيع بعض الأنشطة الاقتصادية المتنوعة، ومنها ما له طابع سياحي، وهو أيضاً أمر مفقود بالنسبة إلى التبانة ومناطق أخرى، حيث التدخل له غالباً طابع إغاثي وتوزيعي فقط.

بشكل عام، المدينة القديمة حي فقير، ولكنه يملك إمكانات اقتصادية متنوعة كامنة، يمكن استخدامها على نحو أفضل، من أجل رفع مستوى سكان الحي، والمساهمة أيضاً في تحسين مستوى النشاط الاقتصادي التجاري والحرفي والسياحي في طرابلس عموماً، حيث إن دور المدينة القديمة، وامكاناتها الكامنة، تتجاوز نطاق طرابلس نفسها، ويمكن أن يكون لها موقع مميز في خارطة الاقتصاد اللبناني.

4- القبة - جبل محسن: تغيرات سكانية متتالية منذ منتصف السبعينيات

1- الوصف العام

منطقة القبة - جبل محسن، ممتدة جغرافيّاً من الملولة في الشمال، وصولاً إلى نهر أبو علي جنوباً، وتشكل قوسا يصل إلى حدود طرابلس الإدارية لجهة الضنية ومجدليا - زغرتا. ويضم منطقتين عقاريتين هما القبة، وقسم من زيتون طرابلس الواقع شمال النهر (TO1-TO17). وتضم هذا القسم من زيتون طرابلس جبل محسن، والأحياء الجديدة على أطراف القبة لجهة الضنية وزغرتا، ولجهة ضفة النهر المقابلة لأبي سمرا. ومن الناحية العمرانية والاجتماعية، يمكن التمييز بين الأحياء الفرعية التالية:

1- جبل محسن القديم (البعل الواطي)، وهو منطقة شعبية من الناحية الاجتماعية، مع تكوين اجتماعي مشابه لباب التبانة.

2- جبل محسن الجديد، وهو يضم أحياء وأبنية سكنية جديدة على أطراف جبل محسن العالي، باتجاه المخيم، وباتجاه البقار، وساحة الأميركان. والتوسع هنا كان لفئات أفضل حالاً.

3- القبة القديمة، وقسم منها امتداد للسويقة وله الطبيعة الاجتماعية الشعبية عينها (الراهبات، ضهر المغر)، وبعض الأحياء الأخرى، القديمة (الشعراني، البقار)، كانت تسكنها فئات وسطى - دنيا من الموظفين المدنيين، والعسكريين، إضافة إلى أسر من قرى الشمال (بشري، زغرتا).

4- القبة الحديثة التي توسعت في السبعينيات، على امتداد الطريق إلى مجدليا وإلى الضنية، وبموازاة ثكنات الجيش. وضمت أسر العسكريين، وسكان من مناطق زغرتا - الزاوية وبشري، والضنية. تضررت هذه الأحياء خلال الحرب الأهلية 1975 - 1976، وتعرضت للنهب ونزح سكانها، ثم أعيد ترميمها. كما نمت هذه الأحياء بحكم إنشاء مباني جديدة لفروع الجامعة اللبنانية في الشمال، وسكنها طلاب وأساتذة، وأصحاب أعمال في المنطقة، كما دخل إليها نازحون من عكار.

5- القبة الجديدة، جهة شارع الجديد، وابن سينا، وصولاً إلى نهر أبي علي، توسعت من نازحين من الضنية وعكار، أكثر فقراً وتهميشاً.

تغيرت الطبيعة السكانية للقبة بشكل كبير منذ حرب 1975، حيث كانت أطراف القبة خطوط تماس خلال حرب السنتين مع مجدليا - زغرتا، ثم منذ الثمانينيات شكلت إحدى الجبهات المتممة لجبهة جبل محسن - باب التبانة[21]. حصل تغير كبير جدّاً في السكان على طريقي زغرتا والضنية. كما حصل تغير لسكان قلب القبة القديمة في الشعراني البقار، حيث أدت المواجهات المرتبطة بمحور التبانة - جبل محسن في منتصف الثمانينيات إلى تدمير شامل لعدد كبير من الوحدات السكنية، أدى إلى جرف الأبنية بشكل كامل، وتم إقامة ما يعرف اليوم باسم مشروع الحريري، وهو أبنية شعبية نمطية

21- القبة كانت خط تماس خلال حرب السنتين في إطار الانقسام السياسي - العسكري آنذاك، والذي انتهى عام 1976، ثم تأكد انتهاؤه عام 1978، وخط التماس هذا كان لجهة طريق مجدليا - زغرتا، وطريق الضنية. ثم اعتباراً من الثمانينات، تحولت إلى خط تماس لجهة أحياء البقار والشعراني، مع جبل محسن وشارع الأميركان، وهو في إطار الصراع الذي لا يزال مستمرّاً، والمتداول تحت اسم باب التبانة - جبل محسن.

تم بناؤها من قبل مجلس الانماء والإعمار في إطار مشروع لإعادة السكان الأصليين وحل مشكلة المهجرين، وهو أمر لم يتحقق، إذ تسكن هذه الأبنية اليوم أسر نازحة ومهجرة من مناطق عدة، غير سكان المنطقة الأصليين. وشمل هذا التحول أيضاً شارع الأميركان وقسم من حارة البقار والراهبات، التي بات تكوينها السكاني مختلف جذرياً عن ما كان عليه قبل الحرب.

من ناحية أخرى، فإن جبل محسن شهد عمليات تبادل سكاني على أساس طائفي[22]، مع باب التبانة بشكل خاص، وهو أيضاً تحول له دلالة بالغة الأهمية من الناحية السياسية. وبهذا المعنى، فإن هذه المنطقة، القبة - جبل محسن، شهدت أكبر قدر من التغيرات السكانية في مدينة طرابلس.

تم تعبئة 310 استبيانات في هذا الحي، موزعة على 25 جزيرة إحصائية.

2- نسب الحرمان

يمثل حي القبة - جبل محسن، 24% من إجمالي الأسر في طرابلس، مقابل 30% من إجمالي الأسر المحرومة، و26% من إجمالي الأسر المحرومة جدّاً. وتبلغ نسبة الأسر المحرومة 69% مقابل متوسط المدينة البالغ 57%، ونسبة الأسر المحرومة جدّاً تبلغ 28% وهي أعلى قليلاً من نسبة الأسر المحرومة جدّاً على مستوى المدينة (26%).

الشكل 5-13: القبة - جبل محسن: نسبة مئوية من الإجمالي في طرابلس

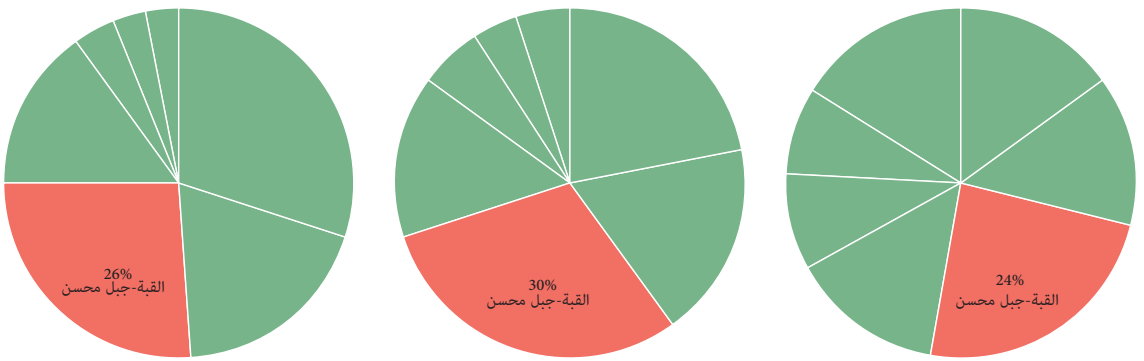

22- شمل التغير الطائفي في أواسط السبعينيات الطوائف المسيحية، لاسيما في طريق مجدليا وطريق الضنية، وبعض الأحياء الداخلية القبة. تبعته عودة قسم كبير من الأسر إلى القبة بعد 1976 - 1978. إلا أن هذه العائلات نزحت مجدداً اعتباراً من الثمانينيات، مع الصدامات المتكررة على جبهة باب التبانة - جبل محسن، ونتيجة تدهور الوضع الأمني في القبة بشكل عام. وحصل تغير طائفي آخر شمل الطائفتين العلوية والسنية في طرابلس، حيث إن الصدامات المتكررة بين باب التبانة وجبل محسن، أدت إلى نزوح تدريجي للأسر السنية من جبل محسن، والأسر العلوية مع التبانة، وأحياء أخرى من المدينة. بالطبع لم يكن النزوح شاملاً، وأسبابه الفعلية سياسية وأمنية، ولكن حصل حراك سكاني من هذا النوع لا سيما في لحظات التوتر الشديد في الثمانينيات، وفي فترة سيطرة حركة التوحيد الإسلامي على مدينة طربلس، 1983 - 1985، وبعد أحداث 8 أيار 2008.

نسبة الحرمان في القبة - جبل محسن تفوق متوسط المدينة في الميدان الاقتصادي خصوصاً، حيث النسبة 87% مقابل 77%، كما تزيد عنها في ميدان السكن، في حين هي مساوية لها تقريباً (تزيد نقطة واحدة فقط) في ميداني الصحة والتعليم. وبشكل عام، يأتي حي القبة - جبل محسن، في الترتيب الثالث بعد التبانة، والمدينة القديمة، من حيث نسب الحرمان العامة، مع ضرورة الإشارة إلى أن اتساع الرقعة الجغرافية نسبيّاً، وكذلك عدد السكان الكبير نسبيّاً (24% من الاسر)، إضافة إلى أن مستوى التجانس في هذا الحي هي أقل مما هي عليه في الأحياء الفقيرة الأخرى، من شأنه أن يعطي انطباعاً عن وضع الحي أفضل مما هو عليه في الواقع، بحكم وجود بعض الجيوب الأفضل حالاً فيه، التي ترفع من قيمة المتوسطات فيه.

الشكل 5-14: القبة - جبل محسن: نسبة الحرمان

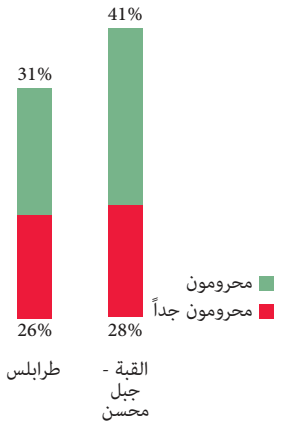

الشكل 5-15: القبة - جبل محسن: الحرمان حسب الميادين

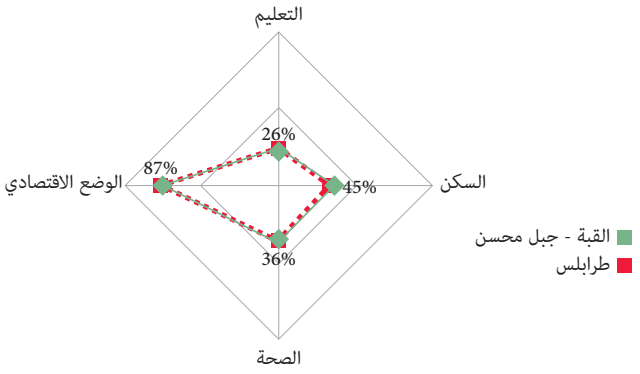

3- المؤشرات الإفرادية

المؤشرات الأربعة التي سجلت أعلى نسبة حرمان، هي نفسها كما في الأحياء الأخرى التي سبق عرض نتائجها. وهي مرتبطة بالدخل والحماية بالدرجة الأولى. ويأتي في الدرجة الثانية من حيث ارتفاع نسبة الحرمان مؤشرا السكن: الاشتراك في المولد الكهربائي الخاص، ووضع المسكن الإجمالي والاكتظاظ. وتقل نسبة الحرمان عن متوسط المدينة في مؤشر المستوى التعليمي للأهل، وولادة آخر طفل في الأسرة خارج المستشفى، وتتساوى قيمة مؤشر الالتحاق مع متوسط المدينة.

الشكل 5-16: المؤشرات الإفرادية - القبة - جبل محسن

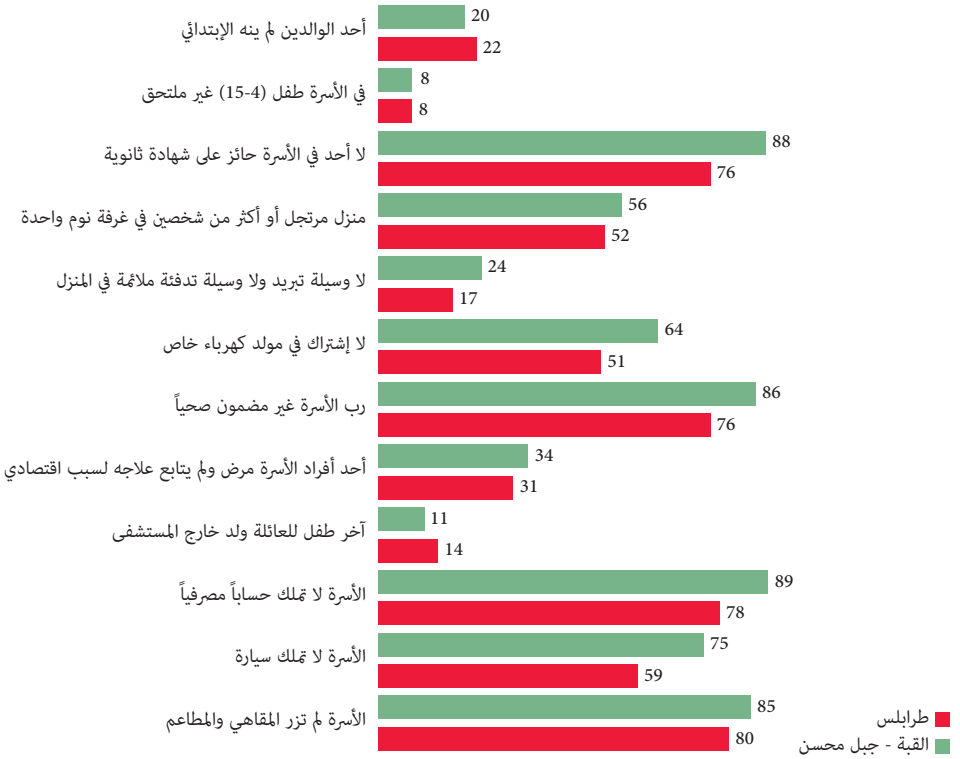

4- الهرم الاجتماعي

الهرم الاجتماعي في حي القبة - جبل محسن عريض القاعدة، ما يشير إلى نسبة مرتفعة من المحرومين، في حين تبلغ نسبة الأسر التي تقع في رأس الهرم (الفئتان الأقل حرماناً) 10%، وهي نسبة مساوية للمدينة القديمة. وتفسير ذلك، كما سبق أن أشرنا، هو في درجة من التنوع في التكوين الاجتماعي في منطقة القبة، القديم منه المكون من بعض الأسر المحدودة التي كانت تسكن هذه المنطقة في السبعينيات، والتي يمكن أن يكون قسم منها قد نزح من الأحياء الأقل أمنًا إلى أحياء أكثر أمناً ضمن القبة نفسها (طريق زغرتا والضنية)، وكذلك وجود نسبة من أسر العسكريين المقيمة في هذا الحي سابقاً وحالياً وتبلغ 8% من إجمالي الأسر. كما يعود إلى نشوء بعض الأحياء الجديدة الأفضل حالاً، التي تشكلت في جبل محسن (والتي سبقت الإشارة إليها)، أو بعض الأسر التي سكنت حديثاً المناطق المحاذية للجامعة اللبنانية على طريق زغرتا والضنية. وتجدر الإشارة إلى أن هذه الأسر الأفضل حالاً تسكن في أحياء محددة (جبل محسن وطريق زغرتا أو الضنية)، في حين إن التكوين الاجتماعي لجبل محسن القديم، والقبة القديمة، وشارع الجديد وابن سينا، أشد فقراً.

الشكل 5-17: الهرم الإجمالي القبة-جبل محسن

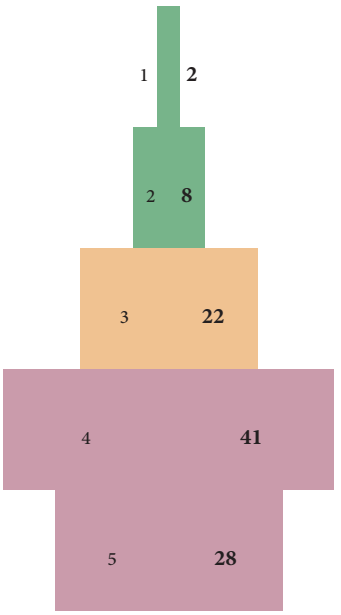

الشكل 5-18: الهرم الإجمالي طرابلس

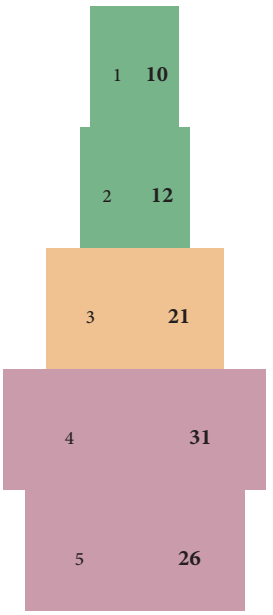

الملاحظة الثانية المتعلقة بالهرم الاجتماعي هو أن نسبة الأسر المحرومة جدّاً البالغة 28%، تزيد قليلاً عن متوسط المدينة (26%)، وهي أقل بشكل محسوس من نسبة الأسر المحرومة التي تسبقها مباشرة (41%)، خلافاً لباب التبانة - السويقة الملاصقة لها، وللمدينة القديمة. يعود هذا إلى التدني النسبي لنسب الحرمان في ميداني التعليم والصحة بشكل خاص، وكذلك الوضع الأفضل نسبيّاً في مؤشرات السكن. وللتذكير، فإن الأسر المحرومة هنا (41%)، هي التي سجلت حالة حرمان في 6 أو 7 مؤشرات من أصل 12، في حين الأسر المحرومة جدّاً (28%) هي التي سجلت حالة حرمان في 8 مؤشرات أو اكثر. كما يفسر ذلك أيضاً بدرجة التنوع الاجتماعي وفي مستويات المعيشة الذي سبقت الإشارة إليه.

في حال التمكن من التوسع في حجم العينة وتجزئة القبة - جبل محسن إلى أكثر من وحدة جغرافية للتحليل، يمكن أن نتوقع أن يسجل تقارب أكبر في الهرم الاجتماعي ونسب الحرمان بين أحياء كثيرة من القبة القديمة (الراهبات، ضهر المغر، الشعراني)، وكذلك جبل محسن الواطي، مع السويقة وباب التبانة. ولكن تبقى هناك مؤشرات إفرادية ترتبط أيضاً بالسلوكيات وخيارات الأسر، حيث يسجل في جبل محسن ميل واضح لدى الأسر نحو إعطاء أولوية لتعليم الأولاد، ما يحد من نسبة التسرب ويرفع قيمة مؤشرات التعليم، مقارنة بأحياء أخرى لها مستوى الحرمان عينه.

5- التل - الزاهرية: من مركز المدينة إلى ضاحية تغزوها الفوضى

1- الوصف العام

تم ضم منطقتي التل والزاهرية العقاريتين في منطقة واحدة، بحكم حجم العينة، والتجانس النسبي والتواصل الجغرافي. كما أضيفت إليها الجزيرتان TJ10 - TJ9 من بساتين طرابلس الواقعتان شرق خط البولفار، والمتصلتان بالزاهرية. واعتبر بولفار طرابلس الخط الجغرافي الفاصل بين التل - الزاهرية ومنطقة بساتين طرابلس، وتم اقتطاع جزيرتين صغيرتين من التل في حي المطران، تابعتين عقارياً للتل (TT1-TT2)، وتم ضمها إلى بساتين طرابلس لوقوعهما غرب البولفار.

تشكل منطقة التل والزاهرية منطقة تجارية وسكنية. التل تحديداً يعتبر وسط المدينة، وفيه سوق تجاري متنوع، ومواقف السيارات إلى مختلف مناطق الشمال ولبنان وسوريا. كما أن المنطقة كانت تسكنها فئات من الحرفيين وأصحاب المهن، وكذلك محلاتهم، وورشاتهم خصوصاً الزاهرية: صابون، نجارة، محلات تجارية على اختلافها، وكانت يتواجد فيها حتى منتصف السبعينيات تجمع لمدارس إرسالية ووطنية خاصة متنوعة طائفياً: الروم للبنات، الإنجيلية للبنات، الفرير، اللعازارية للبنات، مدرسة الآباء الكرمليين، دار التربية والتعليم الإسلامية...إلخ، وهو ما يعبر عن كونها مكان إقامة شرائح واسعة من الطبقات الوسطى. كما أن لها أهمية تاريخية ثقافية، لوجود تجمع للكنائس القديمة فيها (شارع الكنائس)، وخان العسكر، والحديقة العامة (المنشية)، وبرج الساعة في ساحة التل، وقصر نوفل...إلخ.

لا تزال هذه المنطقة، حتى اليوم، ذات وجهة تجارية - سكنية، وإن كانت أهمية أسواقها تراجعت مقابل الأسواق الجديدة، كما أن المشهد العام العمراني والسكاني قد تدهور عما كان عليه حتى الثمانينيات، حيث تبدو علامات الإفقار واضحة على هذه المنطقة. أما أطراف الزاهرية وحي الغرباء لجهة باب التبانة، فقد باتت أيضاً واحدة من الجبهات المتصلة بالتبانة - جبل محسن.

بشكل عام، كانت ساحة التل، مركز المدينة الحقيقي، وعقدة المواصلات وشبكة النقل، وكان السراي الحكومي القديم في وسطها. وكانت ساحة التل هي المساحة التي تربط (لا تفصل) بين المدينة القديمة وبين المدينة الجديدة (البولفار وغرب البولفار). لكن هيئتها العامة اليوم تجعلها اقرب إلى وضعية الأسواق القديمة، لجهة فقدان التنظيم، والفوضى، وانتشار العربات والأنشطة الهامشية. حتى شارع البولفار نفسه، الذي كان مقرّاً للمقاهي، وصالات السينما الأكثر شهرة في المدينة، فقد تدهور، وأقفلت صالات السينما، وتراجع دور المقاهي التي باتت تقتصر على رواد تقليديين ومن أعمار مرتفعة عموماً، لصالح الجزء الأكثر حداثة من المدينة في المساحة الفاصلة بين طرابلس والميناء. كأن مركز المدينة انزاح غرباً من التل إلى طريق الميناء والمعرض.

تمت تعبئة 118 استبياناً في هذا الحي، موزعة على 11 جزيرة إحصائية.

2- نسب الحرمان

يمثل حي التل - الزاهرية 9% من إجمالي الاسر، و6% من الأسر المحرومة، و4% من الأسر المحرومة جدّاً. ويعني هذا أن مستوى المعيشة في منطقة التل - الزاهرية، أفضل من متوسط المدينة.

الشكل 5-19: التل - الزاهرية: نسبة مئوية من الإجمالي في طرابلس

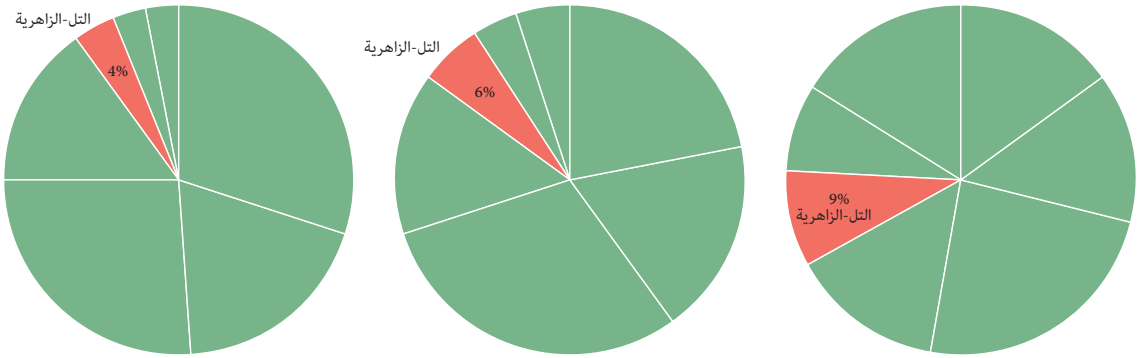

بينت الدراسة الميدانية، أن نسب الحرمان في حي التل - الزاهرية هي 36% مقارنة بـ 57% على مستوى المدينة، كما أن نسبة الأسر المحرومة جدّاً تبلغ 11% مقارنة بـ 26% في المدينة. وتقل نسبة الحرمان عن متوسط المدينة في الميادين الأربعة المكونة لدليل الحرمان الحضري، لكن الفجوة بين قيمتها ومتوسط المدينة هي الأضيق في ميدان الوضع الاقتصادي للأسرة حيث نسبة الأسر المحرومة في التل - الزاهرية تبلغ 71% مقارنة بالمتوسط البالغ 77%، وفي التعليم حيث النسب 21% و25%. والوضع النسبي للصحة والسكن أفضل من المتوسط حيث النسب 18% و19%.

الشكل 5-20: التل - الزاهرية: نسبة الحرمان

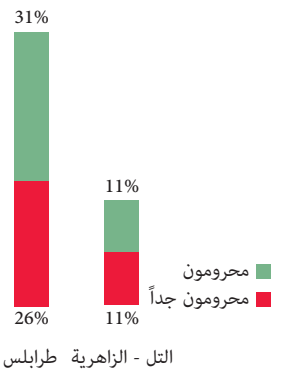

الشكل 5-21: التل - الزاهرية: نسبة الحرمان حسب الميادين

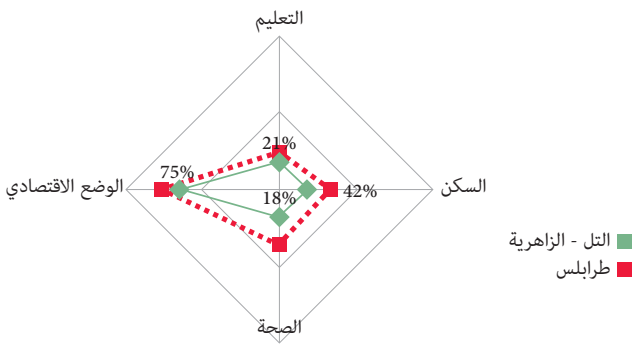

نسبة الحرمان في الميدان الاقتصادي لا تزال مرتفعة جدّاً، وهي مرتفعة أصلاً في كل المدينة، في حين إن تاريخ المنطقة السابق، من الناحيتين العمرانية والاجتماعية، جعلا وضع المؤشرات الأخرى من صحة وتعليم وسكن أفضل حالاً بشكل واضح، وهي ميادين لا تتغير مؤشراتها بشكل سريع كما هي الحال بالنسبة إلى مؤشرات الدخل، إلا في حال حصول عملية تغير سكاني شاملة في المنطقة المعنية.

يصح ذلك بشكل خاص على المقارنة بين نسب الحرمان حسب دليل الدخل، ونسبة الحرمان حسب دليل السكن، نظراً لأن المساكن في هذه المنطقة قديمة نسبيّاً، ومؤشراتها أفضل حالاً، تدل على أن ساكنيها القدامى كانوا في مستوى معيشة أفضل من ساكنيها اليوم، سواء كانوا نزحوا عنها وحل محلهم من هم في مستوى معيشة أدنى، أم استمروا في السكن فيها ولكن تدهورت مؤشرات الدخل لديهم. والتفاوت في هذه الحالة، هو مؤشر زمني، يسمح بمقارنة مستوى الحرمان النسبي الراهن (دليل الدخل)، مع مستوى الحرمان السابق (دليل السكن). يعزز صلاحية هذه المقارنة، واقع أن مؤشرات أخرى مرتبطة بالسكن، غير داخلة في الدليل، هي في وضع أفضل من الأحياء الأخرى، مثل متوسط عدد الغرف في المنزل وهو 4.1 في التل - الزاهرية (في بساتين طرابلس وبساتين الميناء 5 و5.1)، ونسبة الأسر التي تملك خطّاً أرضيّاً ثابتاً والبالغة 59% (الترتيب الثالث أيضاً بعد بساتين طرابلس وبساتين الميناء).

3- المؤشرات الإفرادية

تتشابه الخصائص الرئيسة للأسر المحرومة في منطقة التل - الزاهرية مع الأسر المحرومة في المناطق الأخرى. والمؤشرات الأربعة التي سجلت أعلى نسبة من الحرمان هي نفسها.

نسب الحرمان في ثمانية مؤشرات من أصل 12 مؤشراً، هي أقل من متوسط المدينة، وتزيد عن المتوسط في ثلاثة مؤشرات فقط هي نسبة الأسر التي ليس فيها شخص حاصل على الشهادة الثانوية (والفارق ثلاث نقاط مئوية)، ومؤشر زيادة المطاعم والمقاهي (والفارق اربع نقاط مئوية) وعدم امتلاك الأسرة لحساب مصرفي (نقطتان مئويتان). في حين تتساوى نسبة الأسر التي تضم طفلاً غير ملتحق بالمدرسة مع المتوسط الوطني.

الشكل 5-22: المؤشرات الإفرادية - التل - الزاهرية

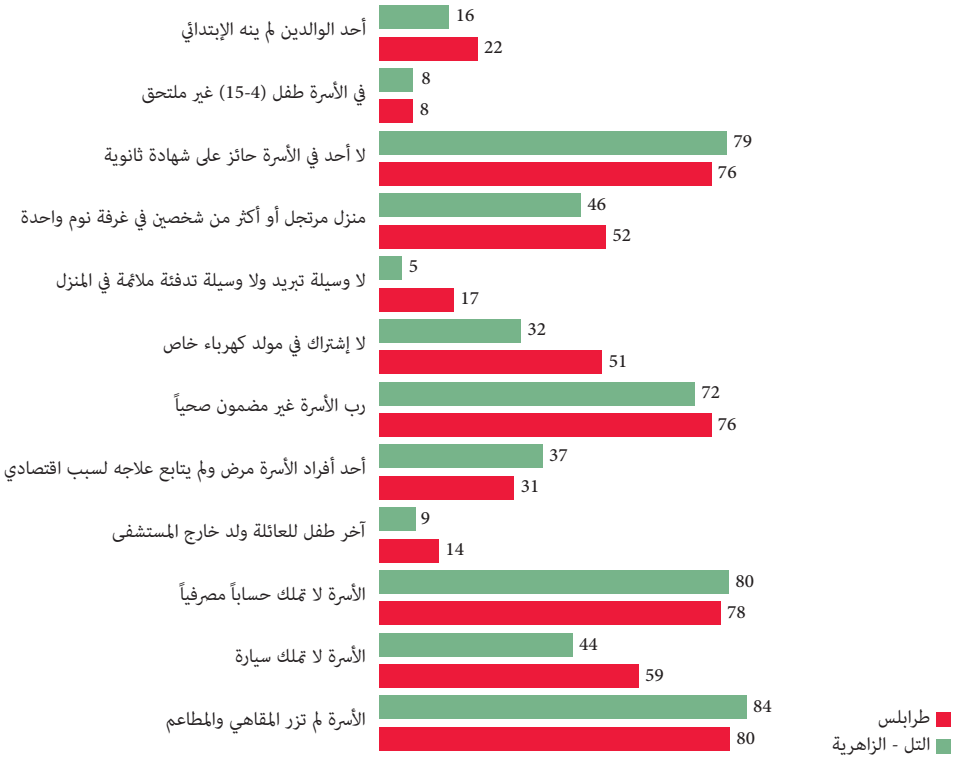

4- الهرم الاجتماعي

الهرم الاجتماعي لمنطقة التل - الزاهرية مختلف عن باقي المناطق بشكل واضح. وهو لا يشبه الهرم، إذ إن النسبة الأكبر من الأسر تتجمع في الفئة الوسطى: الثالثة من حيث الترتيب، أي الأسر التي سجلت حرماناً في 4 أو 5 مؤشرات من أصل 12 مؤشرات، حيث تبلغ نسبة الأسر في هذه الفئة 38%: أقل بقليل من ضعف النسبة المقابلة في طرابلس. في حين إن باقي الأسر تتوزع على الفئات الأربع بطريقة متناسبة تقريباً تحت الفئة الوسطى، وفوقها. يبدو ذلك بشكل واضح بصرياً، في الشكل أدناه.

الشكل 5-23: الهرم الإجمالي التل - الزاهرية الشكل 5-24: الهرم الإجمالي طرابلس

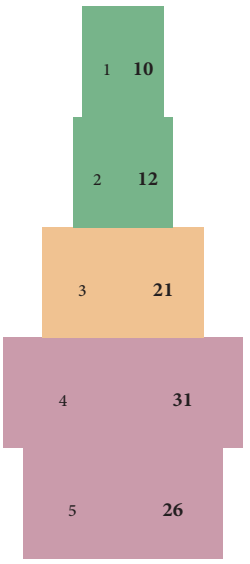

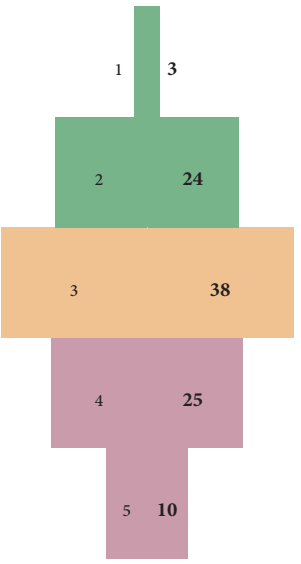

هذا التكوين مختلف عن الأحياء التي تتميز بدرجة أعلى من الحرمان حيث قاعدة الهرم عريضة، وعن الأحياء الأفضل حالاً، كما سنرى لاحقاً في بساتين طرابلس وبساتين الميناء، حيث قاعدة الهرم ضيقة، وقمته عريضة. ويبدو أن الهرم الاجتماعي في التل - الزاهرية، هو هرم متحول (انتقالي)، ويقع في منتصف الطريق بين الثاني والأول. واستناداً إلى ما سبق عرضه من خصائص تاريخية، من المرجح أن الهرم الاجتماعي في التل - الزاهرية، انتقل من شكل هو اقرب إلى بساتين طرابلس وبساتين الميناء، حيث الفئات الأقل حرماناً هي الأكثر عدداً، إلى الشكل الحالي. إنه مسار تدهور، ما يعني أن قسماً أساسيّاً من الفئات المكونة للفئة الوسطى، كانت أفضل حالاً وتدهورت، أو أن أسراً جديدة حلت محل الأسر الأفضل حالاً التي نزحت عن التل - الزاهرية إلى الأحياء الأكثر حداثة في طرابلس، التي استقطبت الفئات الوسطى من أحياء المدينة الأخرى، ومنها التل - الزاهرية.

من ناحية التكوين الاجتماعي أيضاً، وطبيعة القوى العاملة بشكل خاص، فإن 15% من العاملين في هذ الحي يعملون في القطاع العام، وهو الترتيب الثاني بعد بساتين طرابلس. أما الفئات المهنية الأكثر أهمية فهي الحرفيون (19%)، والمشرعون والمديرون (16%)، والمهن العلمية (12%)، وهو تكوين مختلف عن الأحياء الفقيرة التي سبق عرضها.

في التل - الزاهرية، نحن أمام تركيب اجتماعي، وسطي وانتقالي، تماماً كما أن المنطقة نفسها، كانت مركز المدينة في وقت سابق، وكانت - وما تزال - من الناحية العمرانية منطقة وسطى بين المدينة القديمة والمدينة الحديثة.

6- بساتين طرابلس: مقر الفئات الوسطى، وتوسع في المعرض

1- الوصف العام

بساتين طرابلس، هي منطقة عقارية واسعة وقسم كبير منها لم يكن مسكوناً، كانت مكونة من بساتين الليمون التي تمتد من الملولة في الشمال حتى مدخل طرابلس الجنوبي لجهة الغرب. لا تزال بعض المناطق غير مأهولة بكثافة، وتقع ضمن هذه المنطقة العقارية أحياء تسكنها الطبقات الوسطى والغنية في المدينة، ولاسيما في الأحياء أو المربعات الممتدة بين شارع المئتين ومعرض طرابلس. وكلما اقتربنا من الميناء، ومن منطقة الضم والفرز (المعرض) يتحسن المستوى المعيشي للسكان.

في التقسيم العقاري، تم اقتطاع بعض الجزر وضمها إلى مناطق أخرى للاعتبارات التي تم ذكرها. فتم ضم الجزر TJ15 -TJ18، إلى باب التبانة - السويقة، وهي مناطق غير كثيفة السكان محاذية لباب التبانة بين الملولة ودوار أبو علي. كما تم اقتطاع الجزيرتين TJ10 - TJ9 إلى التل الزاهرية، وهي متصلة بالزاهرية وتقع شرق البولفار بين دوار أبو علي وتقاطع الزاهرية - المئتين. في المقابل تم ضم الجزيرتين TT2 - TT1 من منطقة التل إلى بساتين طرابلس، وهي أحياء في شارع المطران تقع غرب البولفار. كما تم اقتطاع الجزيرتان TJ13-TJ14K من بساتين طرابلس وضمت إلى المدينة القديمة، لوقوعها شرق البولفار على المدخل الجنوبي لطرابلس (منطقة مشروع محرم).

وفق هذا التقسيم، فإن منطقة بساتين طرابلس المعتمدة في هذه الدراسة، تضم الأحياء التي يحدها شرقاً بولفار طرابلس من تقاطع الزاهرية - المئتين حتى المدخل الجنوبي لطرابلس (المدخل القديم على البولفار)، ومن الشمال، طريق دوار ابوعلي والنهر وشارع المئتين، والغرب الحدود البلدية بين بساتين طرابلس والميناء، ومنطقة المعرض والضم والفرز، مع مراعاة الحدود العقارية أيضاً بين طرابلس والميناء.

بساتين طرابلس في الدراسة، منطقة سكنية حديثة من الناحية العمرانية، توسعت خلال الثمانينيات والتسعينيات، خدماتها جيدة عموماً، ووضع البنى التحتية فيها أفضل من الأحياء الأخرى. هي أيضاً منطقة تجارية فيها العديد من المحلات، ومراكز الترفيه والمقاهي وصالات السينما، التي انتقلت إليها من الأحياء الأخرى. الأحياء القريبة من طرابلس والقريبة من شارع المئتين والبولفار هي الأقدم نسبيّاً، في حين إن الأقسام التي هي أقرب إلى الميناء وإلى المعرض هي أكثر حداثة، لاسيما منطقة الضم والفرز، التي هي حديثة جدّاً، وتشهد توسعاً عمرانيّاً كبيراً في الوقت الراهن.

تخترق هذه المنطقة طرق عريضة رئيسة بشكل محاور تمتد من الشرق: جهة طرابلس القديمة والبولفار، نحو الغرب: مدينة الميناء، وهي: طريق المئتين، شارع عزمي، طريق الميناء، طريق المعرض. وتلتقي كلها عند مداخل مدينة الميناء. كما أن هذه الشوارع - المحاور يقطعها من الجنوب إلى الشمال التقسيم البلدي بين طرابلس والميناء، إلا أن الأبنية متصلة، والخصائص العمرانية والاجتماعية متشابهة تماماً، مما يجعل الفصل بين بساتين طرابلس وبساتين الميناء، من الناحية الاجتماعية، غير منطقي.

تم تعبئة 205 استبيانات في هذا الحي، موزعة على 12 جزيرة إحصائية.

2- نسب الحرمان

تمثل بساتين طرابلس 16% من الأسر المقيمة في طرابلس، و5% من الأسر المحرومة، و3% من الأسر المحرومة جدّاً. ويعني ذلك أن نسب الحرمان في هذا الحي هي أقل من متوسط المدينة بشكل محسوس. وقد بينت نتائج العمل الميداني، أن حي بساتين طرابلس هو الحي الأفضل حالاً في المدينة، وسجلت فيه أقل نسبة حرمان، وأعلى نسبة من الأسر الأفضل حالاً.

الشكل 5-25: بساتين طرابلس: نسبة مئوية من الإجمالي في طرابلس

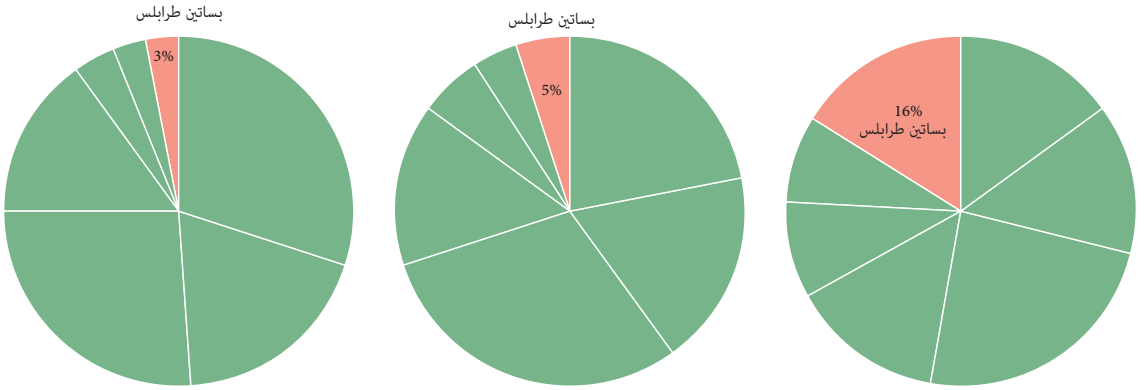

بلغت نسبة الأسر المحرومة في هذا الحي 19% مقارنة بمتوسط المدينة البالغ 57% (أي أكثر بثلاثة أضعاف)، وبلغت نسبة الأسر المحرومة جدّاً 5%، مقابل متوسط المدينة البالغ 26% (أي ما يقارب الخمسة أضعاف).

نسب الحرمان في بساتين طرابلس هي أقل مما هي عليه في المدينة في كل الميادين المكونة لدليل الحرمان الحضري، كما يوضح الشكل أدناه. مع ذلك، ما تجدر الإشارة إليه هو أن نسبة الأسر المحرومة حسب دليل الميدان الاقتصادي مرتفعة نسبيّاً، وتبلغ 47% من الأسر المقيمة في هذا الحي، وهو الترتيب الثاني من الأقل حرماناً بعد بساتين الميناء 42%، مقارنة مع متوسط المدينة البالغ 77%. وهي نسبة مرتفعة مقارنة بنسب الحرمان في الميادين الأخرى التي تتراوح بين 9% و13% فقط. ويعني ذلك، أن نسب الحرمان الاقتصادي أكثر ارتفاعاً من نسب الحرمان بحسب المؤشرات الاجتماعية الأخرى، بما في ذلك في الأحياء الأفضل حالاً. ومؤشرات الوضع الاقتصادي، لاسيما الدخل، هي أكثر تأثراً بالتغيرات والصدمات في المدى القصير، التي تؤثر عادة على الدخل ومستوى المعيشة المادي، بدرجة أعلى من تأثيرها على الخصائص الاجتماعية، والحماية الاجتماعية.

الشكل 5-26: بساتين طرابلس: نسبة الحرمان

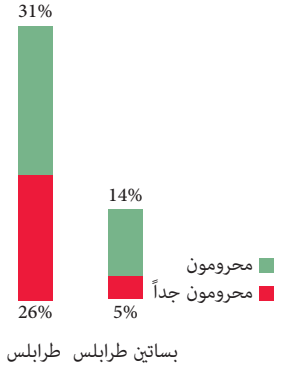

الشكل 5-27: بساتين طرابلس نسبة الحرمان حسب الميادين

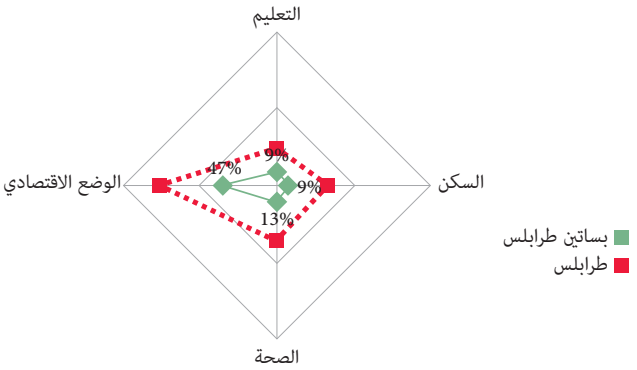

تجدر الإشارة، إلى أن نسب الحرمان في هذه المناطق الأفضل حالاً، قد تكون أقل مما هي في الواقع، إذ ثمة أسر وأفراد، قد لا تمثلهم العينة بشكل جيد. ومن هؤلاء بشكل خاص من يقوم بتوفير الخدمات الشخصية للأسر المقيمة في هذه الأحياء، من نواطير الأبنية، والخدم، والسائقين وغيرهم، إضافة إلى أن بعض الفئات من أصحاب الأعمال والمحلات في هذه الأحياء، تقيم فيها أيضاً. ومثل هذه الفئات، لا تلتقطها الدراسة الميدانية بشكل واف، ما لم يبذل جهد خاص في هذا الاتجاه. كما أن هذه الفئات، تبقى غير منظورة في نظر المراقب العادي، الذي يحتفظ بالصورة العامة للعمران الحديث، والسيارات الجديدة، ومظاهر الرفاه الأخرى، وهي حقيقية، لكنها تحجب في الوقت نفسه، تفاوتات غير قليلة الأهمية.

3- المؤشرات الإفرادية

سجلت نسب حرمان أقل من متوسط المدينة في كل المؤشرات الإفرادية، وهذا أمر طبيعي ومنطقي. وتبقى المؤشرات التي سجلت فيها أعلى نسبة حرمان هي نفسها كما في الأحياء الأخرى، وهي: غياب الترفيه، وعدم توفر حساب مصرفي، وعدم توفر ضمان صحي، وعدم وجود شخص في الأسرة حائز على شهادة ثانوية. أي أن خصائص الحرمان متشابهة بين الأسر المحرومة بشكل عام، بما في ذلك الأسر المحرومة التي تسكن في الأحياء الأفضل حالاً، إلا أن نسبتها من إجمالي المقيمين قليلة.

الشكل 5-28: المؤشرات الإفرادية - بساتين طرابلس

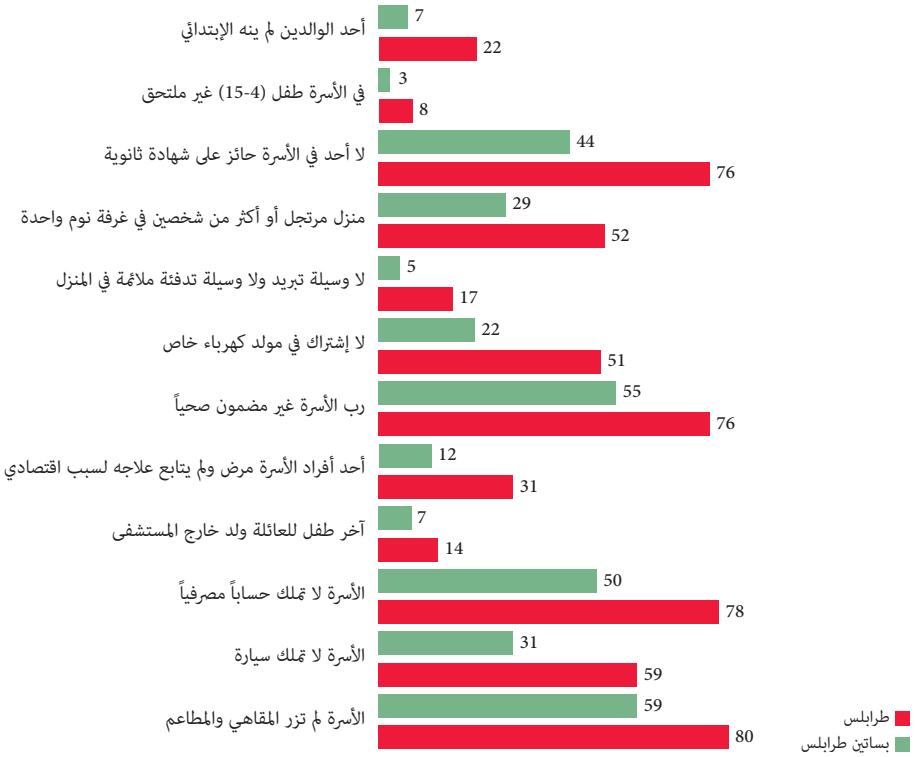

4- الهرم الاجتماعي

في بساتين طرابلس، نحن أمام هرم مقلوب، أي قاعدته ضيقة، وقمته عريضة. يعود ذلك إلى كون حي بساتين طرابلس من الأحياء الأفضل حالاً، لذلك فإن الأسر الأفضل حالاً، تزيد نسبتها عن الأسر المحرومة، وذلك خلافا للهرم الوسطي في المدينة، وخلافاً للهرم الاجتماعي في الأحياء الأكثر فقراً. ففي حين إن الفئتين الخامسة والرابعة، وهي الفئات الأكثر حرماناً بحسب التصنيف الخماسي في هذه الدراسة، تمثل 19% من إجمالي الأسر، فإن نسبة الأسر في الفئتين الأولى والثانية الأفضل حالاً تمثل 55%. أما الفئة التي تقع في وسط التصنيف فهي تمثل 26%.

لا يمكن القول هنا إننا إزاء حي فقير، بل على العكس، نحن إزاء حي سمته الإجمالية أنه تسكنه فئات وسطى وما فوق، بشكل أساسي، ولكن مع نسبة من الحرمان لا تزال هامة (19%)، ومع نسبة من الأسر التي لا تمتلك فائضاً من الدخل، ولا حماية كافية: تأمين صحي وتأمين اجتماعي، تساوي نصف السكان تقريباً.

الشكل 5-29: الهرم بساتين طرابلس

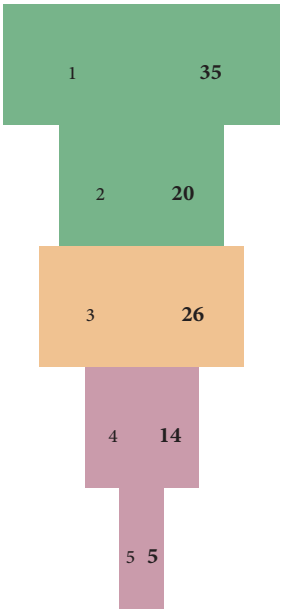

الشكل 5-30: الهرم طرابلس

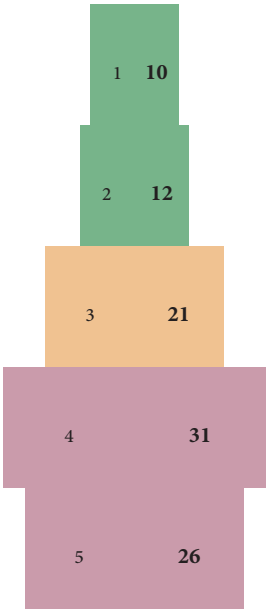

من ناحية تكوين القوى العاملة، فإن نسبة العاملين في القطاع العام هي الأعلى بين الأحياء الأخرى، وتبلغ 20% من القوى العاملة، وفئات المهن الأكثر أهمية هي المهن العلمية، المشرعون والمديرون، والمهن الوسيطة، التي تمثل مجتمعة 69% من القوى العاملة.

مقارنة مع باب التبانة على سبيل المثال، فإن نسبة المهن الثلاث المشار إليها تبلغ مجتمعة 10% فقط (وهي أقل من ذلك نظراً لهامش الخطأ بحكم عدد المشاهدات القليل). في المقابل، فإن التركيب المهني الوسطي في طرابلس هو 40% للحرفيين والباعة وعمال الخدمات، يليها 12% للمهن العلمية (هي 36% في بساتين طرابلس). ويعني ذلك، أن هذه الأحياء الأفضل حالاً (هناك تشابه بين بساتين طرابلس وبساتين الميناء على هذا الصعيد)، هي من طبيعة مختلفة عن التكوين الاجتماعي والمهني الوسطي في المدينة، وأشد اختلافاً بالتاكيد عن هذا التكوين في الأحياء الأكثر حرماناً.

7- بساتين الميناء: منطقة جديدة، واستقطاب الفئات الوسطى الحديثة

1- الوصف العام

تتكون منطقة بساتين الميناء العقارية من نطاقين مختلفين بشكل حاد. النطاق الأول هو الأحياء الحديثة التي هي امتداد لبساتين طرابلس، على امتداد شوارع المئتين وعزمي والميناء والمعرض، وصولاً إلى مدخل مدينة الميناء نفسها؛ والنطاق الثاني هو المساحات المحيطة بالمعرض وصولاً حتى البحر، وكثافة السكان فيها غير كبيرة، كما أنها تضم مناطق فقيرة وعشوائيات، مثل المساكن الشعبية، والحارة الجديدة، وحي التنك وغيرها.

وفي الدراسة الحالية، فإن حي بساتين الميناء يتكون من القسم الحديث الذي يشكل امتداد بساتين طرابلس، وقد أضيفت إليه تجمعات المساكن على مدخل مدينة الميناء وهي الجزر العقارية M 1-1 و M 1-2، التي تشكل امتداد للأحياء الحديثة المذكورة. في المقابل تم اقتطاع القسم الممتد من المعرض إلى البحر مع الأحياء العشوائية والفقيرة التي تقع ضمنه (MB4-B - MB4-C)، وضمه إلى مدينة الميناء، نظراً للتباعد الكبير بين خصائصها وخصائص الأحياء الحديثة من بساتين الميناء.

بساتين الميناء في هذه الدراسة، هي أحياء حديثة من حيث النمط العمراني، ومن حيث تاريخ البناء. وقد توسعت خلال العقدين الاخيرين بشكل كبير، بحيث باتت المساحة الفاصلة بين طرابلس الحديثة والميناء، منطقة عمرانية متصلة ومتجانسة من حيث سماتها العمرانية والاجتماعية، ويصعب تمييزها عن بساتين طرابلس. استقطبت هذه المنطقة قسماً كبيراً من الفئات الوسطى من أحياء المدينة الأخرى، كما أنها المكان المفضل لسكن الوافدين إلى المدينة من مناطق الشمال ولبنان الأخرى، من الفئات الوسطى والمهنيين ورجال الأعمال.

تمت تعبئة 102 استبيان في هذا الحي، موزعة على 7 جزر إحصائية.

2- نسب الحرمان

يمثل حي بساتين الميناء 8% من إجمالي الأسر في طرابلس، و4% من إجمالي الأسر المحرومة، و3% من إجمالي الأسر المحرومة جدا. وكما بالنسبة إلى حي بساتين طرابلس، فإن هذه النسب تعني أن نسب الحرمان في هذا الحي أقل من متوسط المدينة بشكل واضح. تبلغ نسبة الأسر المحرومة في بساتين الميناء 26% مقابل متوسط المدينة البالغ 57%، ونسبة الأسر المحرومة جدّاً 10% مقابل متوسط المدينة البالغ 26%.

الشكل 5-31: بساتين الميناء: نسبة مئوية من الإجمالي في طرابلس

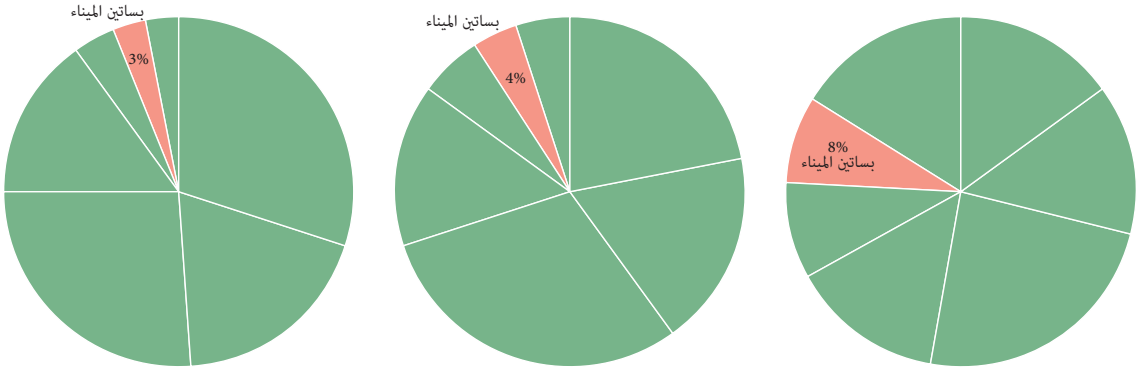

بشكل عام، يأتي حي بساتين الميناء في الترتيب الثاني بعد بساتين طرابلس، لجهة نسبة الحرمان المنخفضة فيه. كما أن نسب الحرمان هي أقل من متوسط المدينة في الميادين الأربعة المكونة لدليل الحرمان الحضري. ونسبة الحرمان الاقتصادي هي الأعلى، كما هي السمة العامة، ولكن نسبة الحرمان الاقتصادي فيها تبلغ 42% وهي أقل من مثيلتها في بساتين طرابلس. وكذلك الأمر بالنسبة إلى نسب الحرمان في ميدان السكن التي هي 8% مقابل 9% في بساتين طرابلس. وهذا ينسجم مع ما سبق ذكره، حيث إن المستوى المعيشي للمقيمين يرتفع كلما ابتعدنا عن البولفار واقتربنا من الميناء. في المقابل فإن نسب الحرمان في الصحة والتعليم هي أعلى من مثيلاتها في بساتين طرابلس، إذ تبلغ 25% و15% مقابل 13% و9%.

الشكل 5-32: بساتين الميناء: نسبة الحرمان

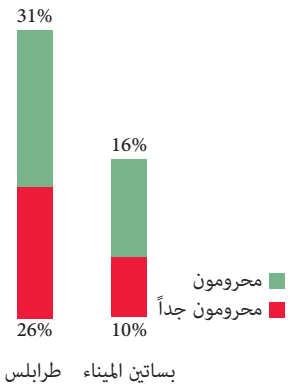

الشكل 5-33: بساتين الميناء: نسبة الحرمان حسب الميادين

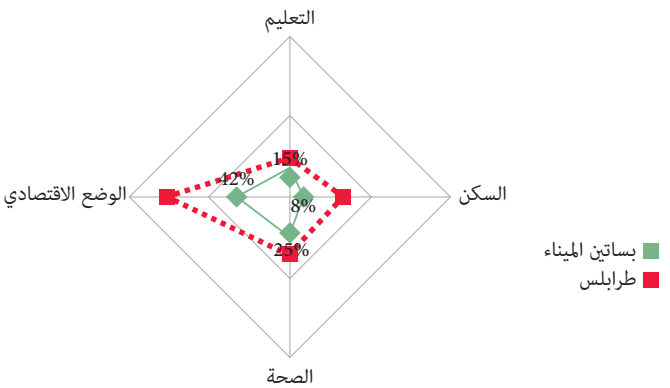

3- المؤشرات الإفرادية

كما في بساتين طرابلس، ونسبيّاً في الأحياء الأخرى، فإن المؤشرات الأربعة أكثر دلالة على الحرمان هي نفسها، ولا داعي لتكرارها، وهي مبينة في الشكل البياني.

نسب الحرمان حسب المؤشرات الإفرادية في بساتين الميناء هي جميعها أقل من متوسط المدينة، باستثناء مؤشر الولادة خارج المستشفى إذ تبلغ نسبة الأسر التي حصلت ولادة آخر طفل خارج المستشفى 16% مقابل 14% في طرابلس. وبشكل عام، وكما سوف يتبين لاحقاً عند استعراض نتائج الميناء أيضاً، فإن المؤشرات الصحية فيهما متراجعة قياساً على ما هو متوقع. وفي كل حال، فإن مؤشر الولادة خارج المستشفى يحتاج إلى تدقيق لم يكن إمكانه متوافراً في الدراسة الراهنة.

الشكل 5-34: المؤشرات الإفرادية - بساتين الميناء

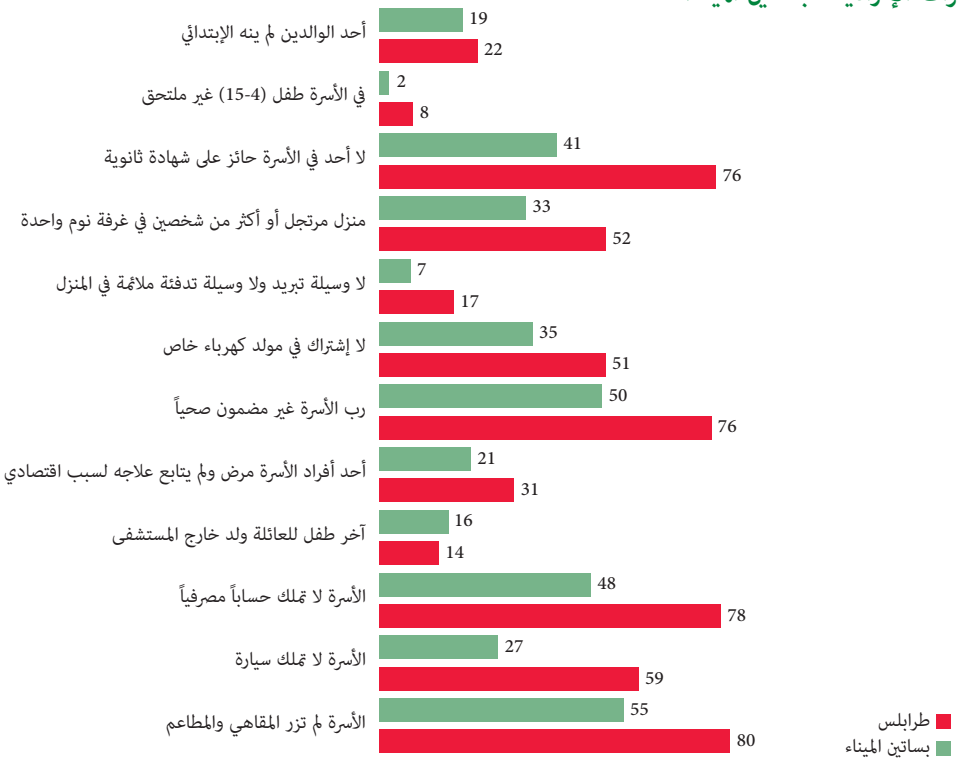

بالنسبة إلى بساتين الميناء، اخترنا مقارنة المؤشرات الإفرادية مع مؤشرات بساتين طرابلس، للإضاءة على أوجه التمايز بين المنطقتين في التفاصيل، من ضمن التشابه في المستوى العام. وتبين المقارنة وضعاً أفضل عموماً في بساتين الميناء بالنسبة إلى المؤشرات الاقتصادية كلها ومؤشر التعليم - القدرات، في حين إن قيم مؤشرات الصحة، ما عدا التأمين الصحي، والالتحاق والمستوى التعليمي للأهل والسكن، أفضل في بساتين طرابلس. ونميل إلى الاعتقاد أن هذا يعود إلى خصائص ديمغرافية، وأخرى تتعلق بالزمن، حيث مؤشرات الرفاه في بساتين طرابلس أكثر قدماً منها في بساتين الميناء التي هي منطقة أكثر حداثة كما سبقت الإشارة إلى ذلك.

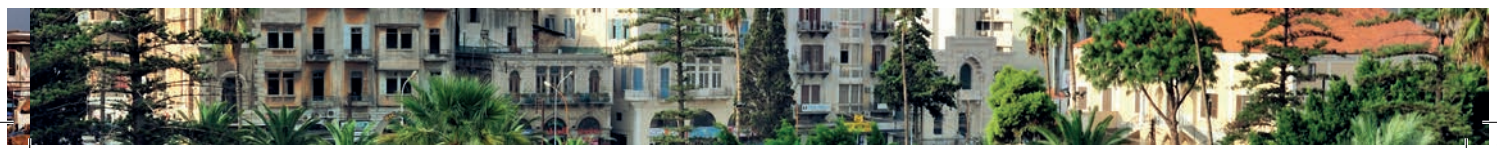

الشكل 5-35: المؤشرات الفردية - بساتين طرابلس/ بساتين الميناء

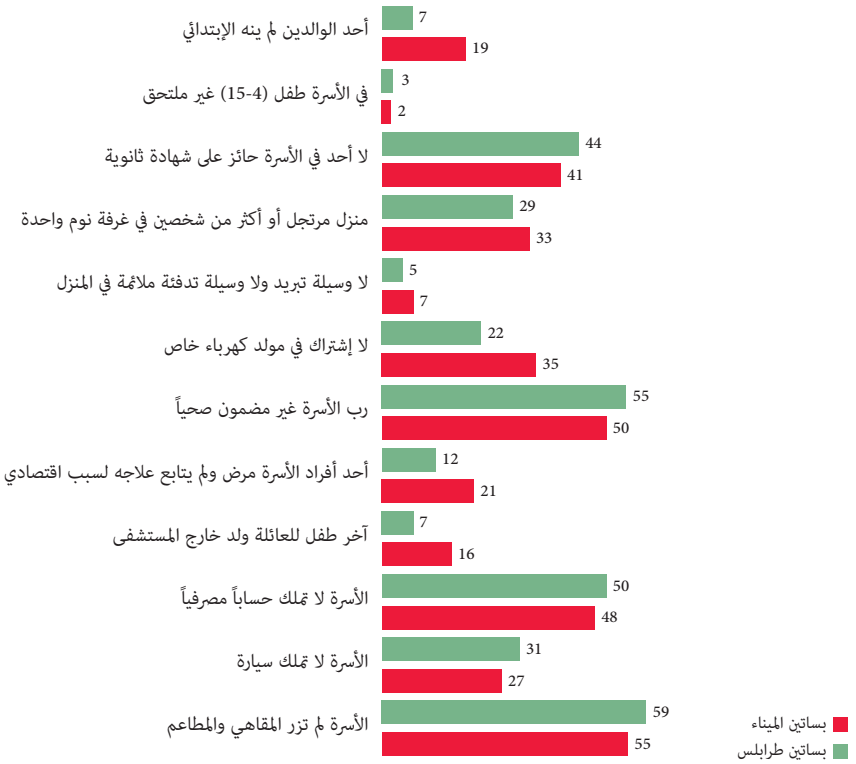

4- الهرم الاجتماعي

الهرم الاجتماعي في بساتين الميناء هو هرم مقلوب تماماً، قاعدته ضيقة وقمته عريضة، أي إن المحرومين فيها أقل عدداً من الأفضل حالاً. والاختلاف عن الهرم الاجتماعي في بساتين طرابلس هو في الفئة الوسطى (الثالثة) التي هي أكثر أهمية في بساتين طرابلس 26% مقابل 20% للفئة الثانية (الأقل حرماناً منها)، وهو ما شوه جزئياً تدرج فئات الهرم في بساتين طرابلس، الأمر الذي لم يحصل في تدرج الهرم الاجتماعي في بساتين الميناء حيث الفئة الثالثة أقل أهمية من الفئة الثانية (16% مقابل 28%).

من ناحية ثانية، فإن نسبة الأسر في الفئة الخامسة، الأكثر حرماناً تبلغ 10%، وهي ضعف مثيلتها في بساتين طرابلس (5%). وهذه الواقعة، معطوفة على التدني النسبي للفئتين الرابعة والثالثة، تعني أن التفاوت الاجتماعي في بساتين الميناء هو أعلى مما هو عليه في بساتين طرابلس.

الشكل 5-36: الهرم بساتين الميناء

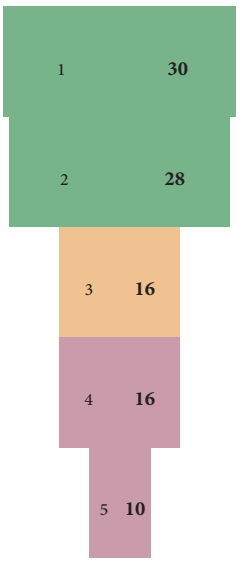

الشكل 5-37: الهرم طرابلس

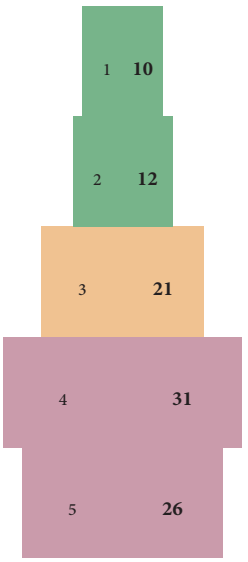

8- الميناء: مدينة صغيرة، متنوعة، وطاقات مهدورة

1- الوصف العام

تضم الميناء العقارية ثلاث مناطق فرعية هي الميناء الأولى، والميناء الثانية، والميناء الثالثة. ويتكون حي الميناء في الدراسة الميدانية الراهنة، من هذه المناطق الفرعية الثلاث، باستثناء الجزيرتين M 1-1 و M 1-2، الواقعتين على مدخل الميناء اللتين ضمتا إلى بساتين الميناء، كما تم ضم كل المنطقة الواقعة بين المعرض والبحر، والتي تقع ضمن منطقة بساتين الميناء العقارية، إلى الميناء، لتجانسها النسبي معها (MB4-B - MB4-C).

تتكون الميناء من أحياء قديمة داخلية، كما تتميز بوجود فئة سكانية خاصة هي صيادي الأسماك، إلى جانب العاملين في المهن المرتبطة بها (صناعة وترميم المراكب الصغيرة، وشباك، وتجارة السمك)، وأيضاً المهن الجسدية والخدماتية المرتبطة بوجود المرفأ (عمال المرفأ، مكاتب تخليص المعاملات...إلخ)، وتضم أيضاً منطقة صناعية، كما فيها نشاط تجاري وسياحي مرتبط بالبحر.

سكانها متنوعون أيضاً، حيث تسكن الفئات الوسطى من المهنيين ذوي الكفاءات الجامعية على امتداد الشارع الرئيس، بور سعيد، وعلى الواجهة البحرية. وتضم الميناء أيضاً أحياء عشوائية (حي التنك، والمساكن الشعبية، والحارة الجديدة) وهي تابعة عقارياً لبساتين الميناء وقد تم ضمها إلى الميناء كما سبقت الإشارة إلى ذلك.

الميناء متنوعة من حيث التكوين الاجتماعي. فهي مدينة صغيرة، ولها مجلسها البلدي الخاص، العضو في اتحاد بلديات الفيحاء. لذلك سوف نجد فيها تنوعاً سكانياً واجتماعياً، وتنوعاً في النشاط الاقتصادي. وللميناء قدرات اقتصادية سياحية كبيرة كامنة بسبب واجهتها البحرية، ومجموعة الجزر المقابلة لها، وهي الوحيدة في لبنان. كما أن فيها أكبر تجمع للصيادين في لبنان. وهذه الإمكانات السياحية، والاقتصادية الأخرى، غير مستثمرة بالشكل الملائم.

تمت تعبئة 173 استبياناً في الميناء، موزعة على 19 جزيرة إحصائية.

2- نسب الحرمان

تمثل الميناء 14% من إجمالي الأسر في مدينة طرابلس، و15% الأسر المحرومة، و15% من الأسر المحرومة جدّاً. ويعني ذلك أن نسب الحرمان في الميناء قريبة من متوسط المدينة. وتبلغ نسبة الأسر المحرومة في الميناء 63% مقابل متوسط المدينة البالغ 57%، وتبلغ نسبة الأسر المحرومة جدّاً 28% وهي أعلى بنقطتين من النسبة على مستوى طرابلس.

الشكل 5-38: الميناء: نسبة مئوية من الإجمالي في طرابلس

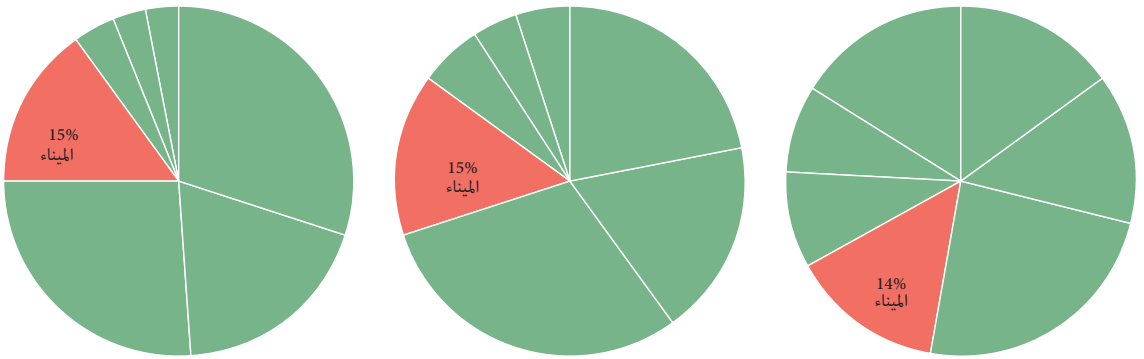

نسبة الحرمان الاقتصادي هي الأعلى، كما هو الحال في كل الأحياء الأخرى، وتبلغ 86% مقابل متوسط المدينة البالغ 77%. ويأتي في المرتبة الثانية من حيث الأهمية نسبة الحرمان في الصحة البالغة 46% مقابل متوسط المدينة البالغ 35%%. أما في التعليم فهي مساوية لمتوسط المدينة، وتزيد نقطة مئوية واحدة عن متوسط المدينة في السكن.

الشكل 5-39: الميناء: نسبة الحرمان

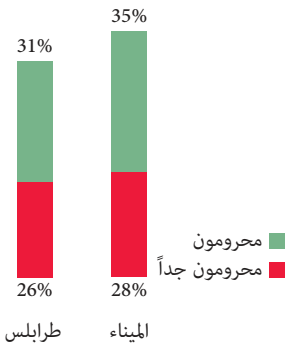

الشكل 5-40: نسبة الحرمان حسب الميادين

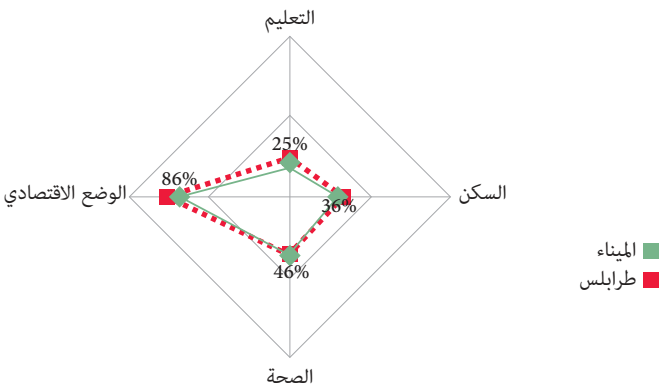

3- المؤشرات الإفرادية

نسب الحرمان هي الأعلى في المؤشرات الأربعة نفسها كما في الأحياء الأخرى. وتزيد نسبة الحرمان عن متوسط طرابلس في عشرة مؤشرات من أصل اثني عشر مؤشراً، وتقل عنه في مؤشري الالتحاق وتوفر اشتراك في مولد كهربائي خاص. وبشكل عام، فإن نسبة الحرمان في عدد من المؤشرات الأخرى تزيد بشكل طفيف عن متوسط المدينة، وهو ما جعل نسبة الحرمان الإجمالي قريبة من متوسط المدينة.

ما يلفت النظر في الميناء هو مؤشرات الميدان الصحي، حيث تبدو أكثر ارتفاعاً مما يمكن أن نتوقع. وتبلغ نسبة الأسر

التي حصلت ولادة طفلها الأخير خارج المستشفى 26%، مقابل متوسط المدينة البالغ 14%. والفارق كبير وغير متوقع وغير متناسب مع وضع المؤشرات الأخرى، وبالمقارنة مع الأحياء الأخرى التي هي أشد فقراً بشكل واضح من الميناء، إلا أن مؤشرات الصحة فيها أفضل نسبيّاً من الميناء. كما أن نسبة الأسر التي مرض أحد أفرادها ولم يذهب إلى الطبيب أو لم يتابع علاجه حتى النهاية، تبلغ 40% مقابل متوسط المدينة البالغ 31%. ونسبة الحرمان في مؤشر وضع المسكن العام والاكتظاظ مرتفعة أيضاً عن المتوسط وتبلغ 60%.

يمكن تفسير جانب من هذه النتائج غير المتوقعة بالتجانس الضعيف في التكوين العمراني والسكاني في الميناء. من الناحية العمرانية، تضم الميناء أحياء تاريخية قديمة (الترب)، كم تضم عشوائيات (حي التنك والمساكن الشعبية)، يتوقع أن تكون خصائصها العمرانية ومؤشرات السكن فيها متدنية. في المقابل، تضم الميناء أيضاً أحياء وأبنية حديثة جدّاً، على الواجهة البحرية خصوصاً، وعلى امتداد شارع بور سعيد (وهي أقدم عهداً من الواجهة البحرية). كما أن في الميناء أيضاً مجموعات سكانية خاصة، مثل الصيادين والعاملين في الخدمات البحرية، كما أن سكان العشوائيات، هم من الفئات الفقيرة والمحرومة، يعيشون أيضاً ضمن نطاق جغرافي واحد (الميناء) مع فئات وسطى، ما يفسر نسبيّاً التراجع في بعض المؤشرات، ويفسر أيضاً النسب القريبة من متوسط المدينة، والتي تحجب تفاوتاً على درجة من الأهمية نجده في الميناء على نحو أكثر أهمية من الأحياء الأخرى، التي هي أكثر تجانساً وأقل تنوعاً.

الشكل 5-41: المؤشرات الفردية - الميناء

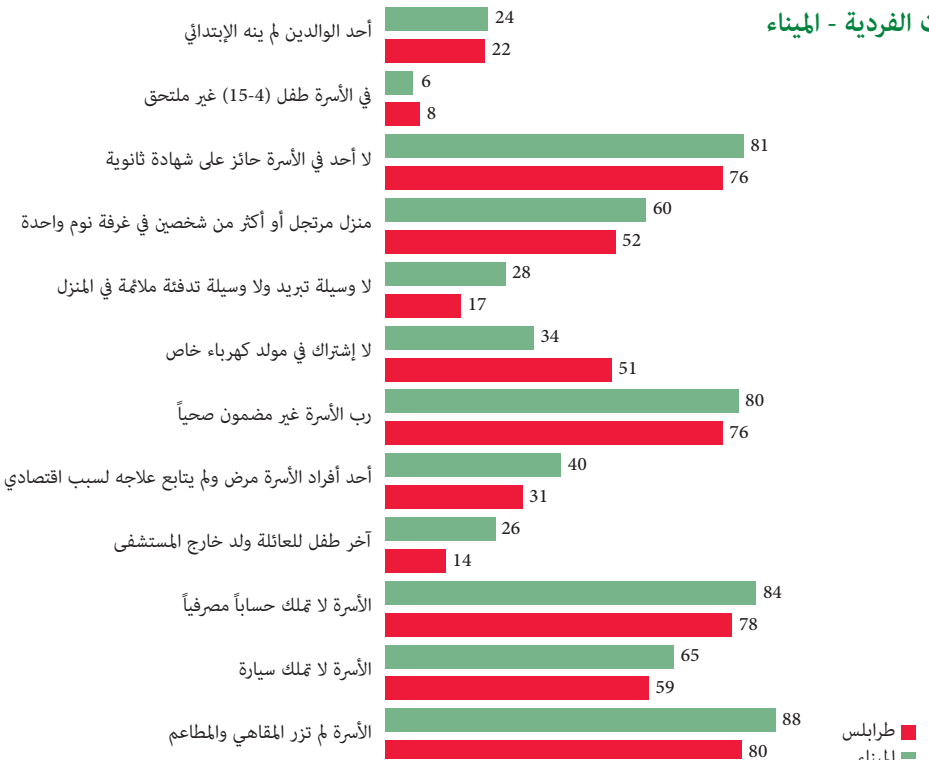

4- الهرم الاجتماعي

قاعدة الهرم الاجتماعي في الميناء عريضة، مع لحظ أن الفئة الرابعة (المحرومين) أكثر أهمية من الفئة الخامسة (المحرومين جدّاً). في المقابل، فإن نسب الأسر في الفئتين الأولى والثانية، الأفضل حالاً، تبلغ 14%، وهي أعلى من مثيلاتها في الأحياء الأخرى في طرابلس، وتأتي بعد بساتين طرابلس وبساتين الميناء من حيث الترتيب. وتفسير ذلك، وجود درجة أعلى من التنوع الاجتماعي والعمراني والاقتصادي في الميناء، الأمر الذي يعني وجود فئات وسطى بنسبة أكبر من الأحياء الأخرى.

بالنسبة للقوى العاملة، فإن نسبة الحرفيين والباعة وعمال الخدمات والعمال غير المهرة، هي الأكثر أهمية. وهي تشبه في ذلك تكوين القوى العاملة في الأحياء الفقيرة. ولكن تتميز عنها بنسبة هامة أيضاً من المهن الوسيطة تبلغ 9%، والصيادين (يردون ضمن فئة العمال الزراعيين)، والبالغة أيضاً 9%. وبشكل عام، فإن شكل الهرم الاجتماعي في الميناء هو الأقرب إلى الهرم الاجتماعي لمدينة طرابلس.

الشكل 5-42: الهرم الميناء

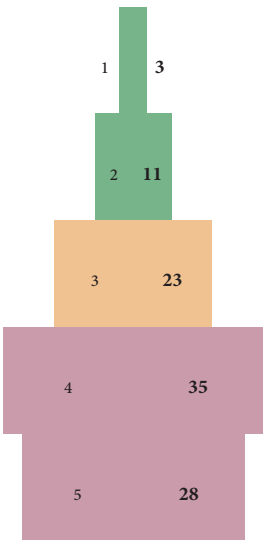

الشكل 5-43: الهرم طرابلس

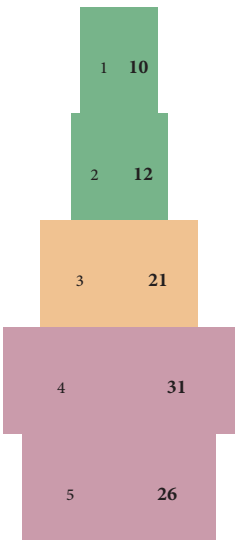

الفصل السادس

الأوضاع العامة في المدينة وأحيائها

1- مقدمة

تتطلب دراسة الفقر بشكل عام، والحضري منه بشكل خاص، الجمع بين أكثر من أسلوب بحث. ينبع ذلك من تعدد الأبعاد المكونة لظاهرة الفقر نفسها، ومن تعدد العوامل المسببة والمؤثرة في الفقر أو الحرمان، وفي تشكيل مستوى المعيشة والرفاه بشكل عام. من هنا ضرورة استخدام مناهج البحث الكمية والنوعية والتشاركية، ورصد الظاهرة وعواملها وأسبابها على مستوى الفرد وقدراته وخياراته، والأسرة، والمحيط المحلي المباشر، كما على المستوى الوطني والدولي أيضاً.

لذلك، سوف يكون مفيداً للدراسة، وسعياً لمزيد من الموضوعية، أن يجري تقاطع البيانات المستخلصة من العمل الميداني مع البيانات الإدارية مثلاً؛ وكذلك الربط بين البيانات المجمعة من خلال استبيان الأسرة، بما فيها البيانات التي تعطيها الأسرة عن وضع الحي، وبيانات أخرى يمكن جمعها على مستوى الحي.

تضمن استبيان الأسرة المستخدم في العمل الميداني، بعض المعلومات عن خصائص الحي الذي تقيم فيه ومستوى الخدمات والأمن فيه. كما أن الباحثين الميدانيين جمعوا عدداً محدوداً من البيانات عن الجزر الإحصائية التي نفذوا العمل الميداني فيها، إذ طلب إليهم تعبئة استمارة خاصة بالحي استناداً إلى ملاحظاتهم، مع الاستئناس برأي المقيمين. وتمت تعبئة 133 استمارة حي - جزيرة إحصائية، من أصل 141 جزيرة شملها العمل الميداني.

نعرض في ما يلي، النتائج العامة لاستمارات الجزر الإحصائية (عددها 133) على مستوى طرابلس دون النزول إلى مستوى الأحياء، نظراً للعدد المحدود (133 استمارة)، ونظراً لأن التقييم هنا يتضمن بعداً ذاتياً نابعاً من تقييم المحقق نفسه، وهو أمر لا يمكن تجاهله. لذلك فإن الهدف يقتصر على إعطاء نظرة تقييمية إجمالية عن بعض خصائص الأحياء، لاستخدامها بصفتها عنصراً إضافياً في التحليل والمقارنة.

كما يتضمن هذا الفصل أيضاً، عرضاً لبعض خصائص الأحياء من وجهة نظر الأسر، مستخلصة من استبيان الاسرة، تعطي صورة أكثر دقة عن وجهة نظر الأسر في موضوع السؤال.

2- نتائج استمارات الأحياء

يتناول هذا القسم، بإيجاز، النتائج العامة على مستوى طرابلس جواباً عن خمسة أسئلة:

1- هل الحي عشوائي أو منظم؟

2- ما هو حجم مخالفات البناء في الحي؟

3- ما هو وضع شبكات المرافق العامة والبنى التحتية؟
4- ما هو وضع النظافة والبيئة؟
5- بعض مظاهر الأمن والاستقرار في الحي؟

1-2 العشوائية والتنظيم

بلغت نسبة الأحياء - الجزر الإحصائية العشوائية في المدينة 16% من إجمالي الجزر المشمولة بالبحث، في حين اعتبرت38% منها أحياء نظامية، و46% مختلطة بين النظامية والعشوائية.

بينت استمارة الحي أيضاً، أن المواد المستخدمة في معظم الأبنية هي الباطون والحجارة بنسبة 99% من الأحياء، في حين كان الصفيح والأترنيت غالباً في 1% فقط من الأحياء.

أما لجهة عدم قانونية البناء، بما في ذلك البناء على أملاك عامة أو بدون ترخيص، فهذه الوضعية موجودة في 21% من الأحياء - الجزر المشمولة بالبحث.

ونذكر، أن هذه النسب هي بناء على تقديرات المحقق، مع الاستئناس برأي السكان، وهي لا تخلو من الذاتية.

الشكل 6-1: مستوى التنظيم والعشوائية

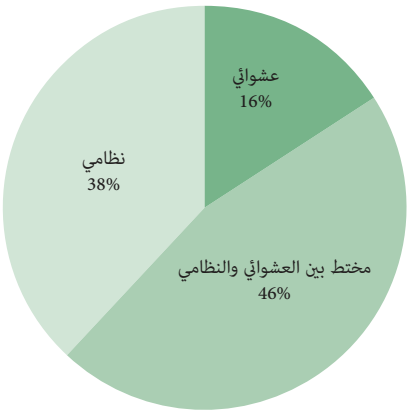

2-2 وجود مخالفات بناء

تضمنت استمارة الحي خمسة احتمالات في الجواب على وجود مخالفات بناء في الحي - الجزيرة الاحصائية المعنية، واتت النتائج التفصيلية كما يلي:

ابدا 23%؛ نادرا: 23%؛ قليلا: 28%؛ وسط:15%؛ كثيرا: 10%.

وقد تم جمعها في ثلاث فئات في الرسم البياني، وهو ما اعطانا ان نسبة المخالفات متكررة إلى كثيرة في 25% من احياء طرابلس، مقابل 47% من الاحياء ليس فيها مخالفات، و28% فيه مخالفات محدودة.

الشكل 6-2: وجود مخالفات بناء في الحي

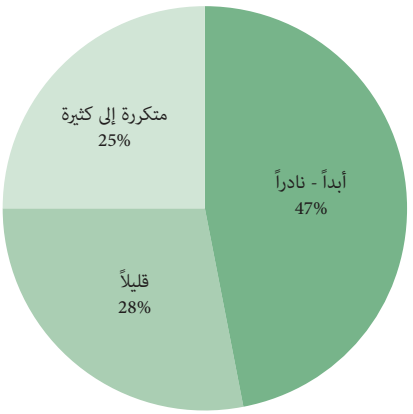

3-2 وضع البنى التحتية

تضمنت الإجابة عن هذا السؤال خمسة احتمالات تراوحت بين الرديء جدّاً، والرديء، والوسط، والمقبول، والجيد. وسجلت أعلى نسبة تقييم جيد في المياه (19%) والصرف الصحي (17%)، وأدناها في الكهرباء (10%).

أما بالنسبة إلى التقييم الرديء والرديء جدّاً، فالنسبة الأعلى هي الأرصفة (54%) وحالة المباني (44%)، يليها حالة الطرقات والكهرباء (42%).

ويمكن توقع وجود تفاوتات هامة بين الأحياء هنا، وهو أمر يمكن رصده من خلال الملاحظة المباشرة. ولكن بشكل عام، يلاحظ أن نسبة التقييم الرديء جدّاً هي أعلى بشكل واضح في الأرصفة والطرقات وحالة المباني، وهو ما يعكس حالة التهالك وضعف عملية الصيانة للأملاك العامة: الأرصفة خصوصاً، أي الأماكن المخصصة للمشاة، والطرقات؛ والأملاك الخاصة، أي حالة المباني السكنية نفسها.

الشكل 6-3: وضع البنى التحتية

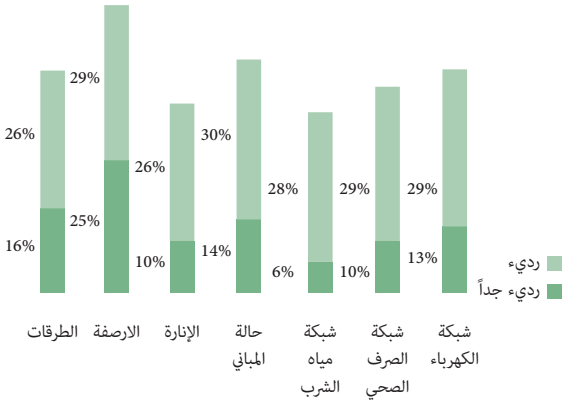

4-2 النظافة والبيئة

احتمالات الإجابة هنا مشابهة للسؤال السابق، تتراوح بين الرديء جدّاً، والجيد. نسبة الأحياء التي حصلت على تقييم جيد منخفضة جدّاً وتراوحت بين 4% و7%، وهو ما يعبر عن حالة عدم رضا عامة بالنسبة لوضع البيئة الصحية والنظافة في أحياء مدينة طرابلس.

أما التقييم الأكثر سلبية فهو يتعلق بعدم وجود مساحات خضراء: 66% من الأحياء؛ كذلك الشكوى من حالة النظافة العامة: 49% من الأحياء، مع نسبة 21% من الأحياء حالة النظافة العامة فيها رديئة جدّاً.

في المجالات الأخرى، نسبة الأحياء التي تشكو من الضجيج 38% من ضمنها 15% اعتبر أن مستوى الضجيج رديء جدّاً، وكذلك هناك شكوى من تلوث متعدد المصادر في 40% من أحياء المدينة.

الشكل 6-4: البيئة الصحية في الحي

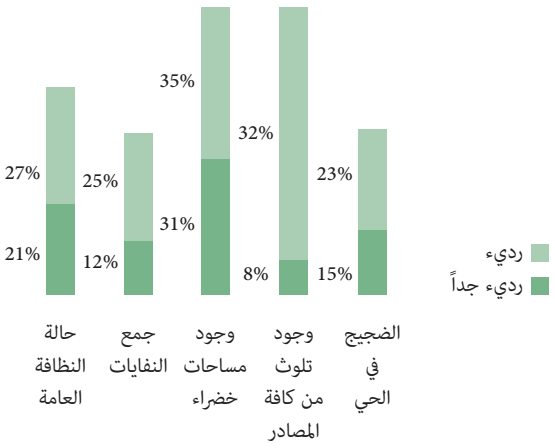

5-2 الأمن والإستقرار

جمع تحت هذا العنوان قضايا تتعلق بالأمن المباشر: السرقات والإشكالات الأمنية، وأخرى ذات طابع اجتماعي: خلافات الأهالي، التسول، عمل الأطفال الظاهر. وفئات الأجوبة على وجود هذه الظاهرات هي خمسة: أبداً، نادراً، أحياناً، غالباً، لا يطاق.

لا توجد حالات ظاهرة لعمل الأطفال (جواب أبداً) في 51% من الأحياء، و48% بالنسبة لظاهرة التسول. في حين لا توجد خلافات متكررة بين الأهالي في 20% من الأحياء، والنسب هي 15% و12% بالنسبة لعدم حصول إشكالات أمنية تتطلب تدخل الشركة أو عدم حصول سرقات.

أما في الجهة المقابلة، فإن هذه المشكلات قائمة ومتكررة في حوالي 20% من الأحياء، بالنسبة للخلافات المتكررة بين الأهالي، والسرقات، والإشكالات الأمنية، في حين حالات عمل الأطفال الظاهرة، تقتصر على 7% والتسول على 3%، من الأحياء.

الشكل 6-5: الأمن والإستقرار

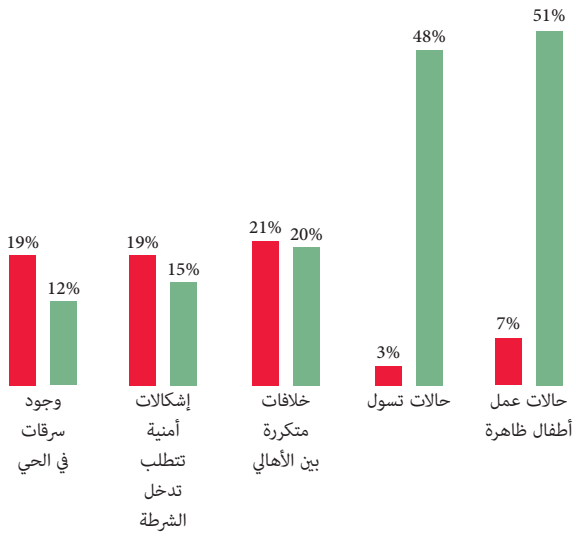

3- نتائج استبيان الأسرة

تضمن استبيان الأسرة أسئلة تتعلق بالخدمات وبالوضع العام في الحي الذي تقيم فيه. وقد جرى استعراض نتائج بعض الأسئلة في الفصول الأخرى أثناء التحليل القطاعي للحرمان (كما في الفصل الثالث)، أو تحليل الوضع في الأحياء نفسها (الفصل الخامس). لذلك نكتفي في هذا القسم بعرض نتائج الوضع الأمني والإنارة من منظور الأسر، وتأمين مواقف سيارات، وتوفر الخدمات، مع العلم أن الاستبيان يحتوي على أسئلة أخرى. كما أننا سوف نتجنب عرض النتائج على مستوى الأحياء عندما يكون عدد المشاهدات قليلاً، تلافياً لإطلاق أحكام تخلو من الدقة بسبب هوامش الخطأ الكبيرة لأسباب إحصائية، إلا عندما يكون ذلك ممكناً.

3-1 الإنارة في أحياء طرابلس حسب رأي الأسر

صرحت نسبة 13% من الأسر في طرابلس أنه لا توجد إنارة أبداً في الحي الذي تقيم فيه، في حين اعتبرت 44% أن الإنارة موجودة ولكن غير كافية، مقابل 43% كانت راضية عن الإنارة. وبالمقارنة مع تقييم المحققين في استمارة الأحياء، فإن الأحياء التي صنفت على أنها ذات إنارة جيدة تبلغ 12% و17% اعتبرت إنارتها مقبولة، وهي أقل مما صرحت به الأسر. وكذلك بالنسبة إلى من اعتبروا أن ليس هناك إنارة من الأسر (13%) تقابلها نسبة 10% من الأحياء التي اعتبرت إنارتها رديئة جدّاً بحسب المحققين الميدانيين.

أما لدى استعراض هذه النسب على مستوى الأحياء، فإن النسبة الأعلى من الأسر التي عبرت عن رضاها عن الإنارة هي بساتين طرابلس، والمدينة القديمة، والميناء. في بساتين طرابلس فإن الأمر يتعلق بالحي الذي تسكنه الفئات الأكثر رفاهاً في

المدينة ووضع الخدمات العامة فيه أفضل، أما في المدينة القديمة، فالأمر مرتبط جزئيّاً على الأقل، بمشاريع تطوير الإرث الثقافي وترميم الأسواق، وأيضاً بحكم طبيعة المدينة القديمة المكونة من أسواق ومحال تجارية في شوارع ضيقة عموماً. أما في الميناء، فإلى جانب الواجهة البحرية والشوارع العامة الحديثة، فإن وجود بلدية مستقلة لمدينة الميناء، كانت على درجة من النشاط، يفسر ارتفاع الرضى بالنسبة لهذا المؤشر لدى المقيمين. مع العلم، ان هذه النتائج كلها تأشيرية ونسبية كما سبقت الإشارة إلى ذلك.

الشكل 6-6: إنارة الحي

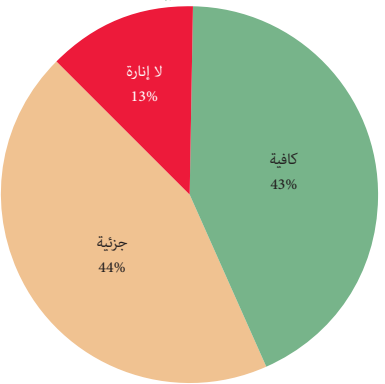

الشكل 6-7: الأسر التي اعتبرت ان الإنارة كافية في الحي

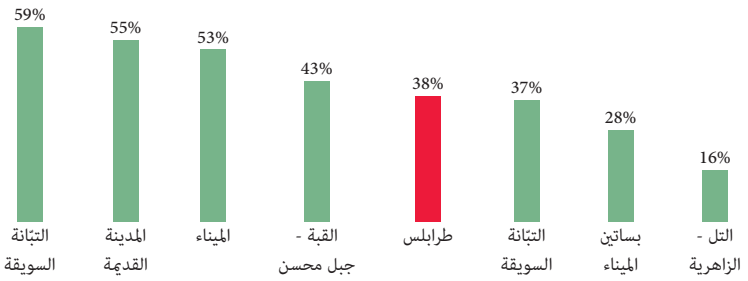

2-3 السرقات في الأحياء بحسب رأي الأسر

تضمن استبيان الأسرة سؤالاً عن حصول سرقات في الحي، مع احتمالات للإجابة تتراوح بين أبداً وعدة مرات. كما تضمنت سؤالاً ثانياً إذا كان منزل الأسرة نفسها تعرض للسرقة خلال العام السابق، وهذا سؤال مباشر والإجابة عنه دقيقة وغير اجتهادية. وقد بين البحث أن 5% من الأسر تعرض منزلها للسرقة خلال عام 2011، ومن أصلها 1.6% من الأسر تعرضت للسرقة أكثر من مرة. ولا يمكن التحدث عن هذه النسب بدقة على مستوى الأحياء نظراً لعدد المشاهدات القليل، ولكن، وعلى سبيل الإشارة إلى الميل العام لا اكثر، فإن هذه النسبة تبلغ أقصاها في التبانة - السويقة (10%)، ثم في المدينة القديمة والميناء (6%).

الشكل 6-8: حصول سرقات في الحي

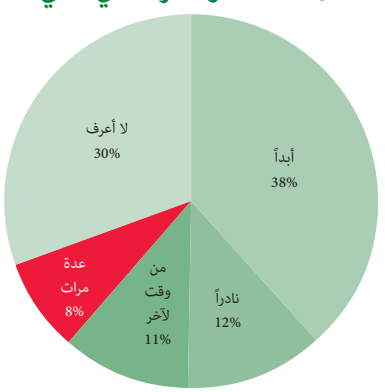

الشكل 6-9: الأسر التي صرحت بحصول سرقات في الحي

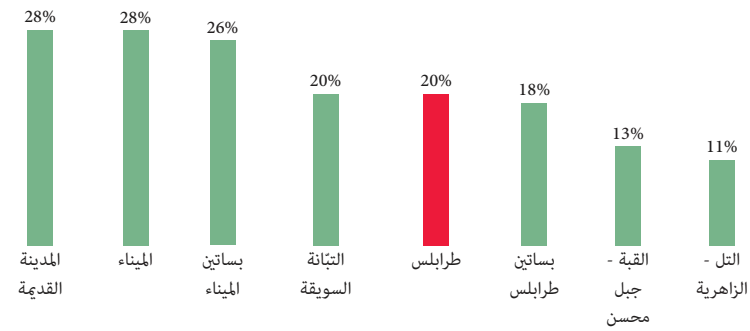

لدى مقارنة النتائج، يتبين أن نسبة الأسر التي تعرضت منازلها مباشرة للسرقة تبلغ 5% مقابل 20% من الأسر التي اعتبرت أن هناك سرقات في الحي الذي تقيم فيه. أما بالمقارنة مع نتائج استمارات الأحياء حسب تقدير المحققين، فإن النسبة قريبة من رأي الأسر إذ إن 20% من الأحياء تقع فيها سرقات.

أما على صعيد المقارنة بين الأحياء، فإن نسب السرقات في الأحياء (تشمل المساكن والمحلات والسيارات)، مرتفعة في الميناء (28%) والمدينة القديمة (28%) وبساتين الميناء (26%)، ثم يأتي بعدها التبانة - السويقة (20%)، ثم المناطق الأخرى. ولا نستطيع تقديم تفسير دقيق لذلك استناداً إلى المسح الميداني ونتائجه، لتعلق الأمر بعوامل عدة تخرج عن نطاق العمل الميداني نفسه، وعن نطاق دراسة الفقر.

3-3 صعوبة تأمين مواقف سيارات في الحي حسب رأي الأسر

ثلاثة أرباع الأسر في طرابلس تجد صعوبة في إيجاد موقف سيارة في الحي الذي تقيم فيه. 20% من الأسر تقريباً تتمكن من تأمين موقف سيارة بعد عدة محاولات، وأكثر من النصف يجد صعوبة كبيرة في ذلك. تبلغ هذه الصعوبة أقصاها في المدينة القديمة (81%)، وذلك بسبب كثرة الأسواق التجارية الضيقة هناك، وبعضها لا تدخله السيارة أصلاً، في حين هناك كثافة كبيرة في المحلات التجارية، وما يعنيه ذلك من ازدحام لسيارات أصحابها والزوار على حد سواء. وتأتي بعدها باب التبانة - السويقة، وهي منطقة مكتظة أيضاً وشعبية، وقسم منها لا تدخله السيارة أيضاً لكون الأبنية السكنية فيه ممتدة على الأدراج التي ترتقي من النهر إلى القبة. ثم تليها من حيث الصعوبة الميناء، وبساتين الميناء والمناطق الأخرى.

ويعرض الشكل الأول أدناه، درجة السهولة أو الصعوبة في تأمين موقف سيارة على مستوى طرابلس كلها، في حين يعرض الشكل الثاني نسب الأسر التي تجد صعوبة في تأمين موقف سيارة حسب الأحياء. ويشكل هذا الأمر إحدى المشكلات الحضرية الشائعة، وهو من الأولويات بحسب السكان، وكذلك بحسب اهتمامات المجلس البلدي.

الشكل 6-10: تأمين موقف سيارة

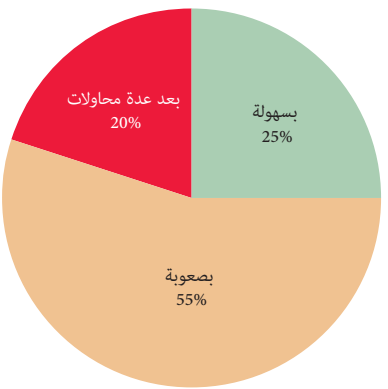

الشكل 6-11: صعوبة كبيرة في تأمين موقف سيارة حسب الأحياء

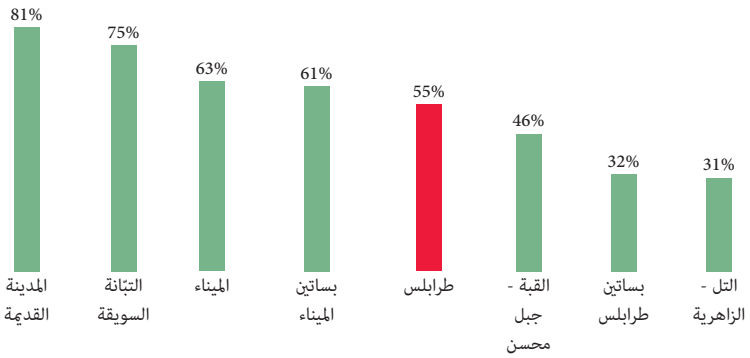

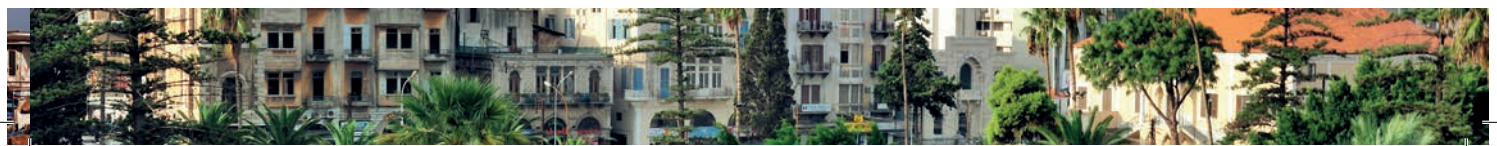

4-3 توفر الخدمات في الحي حسب رأي الأسر

تتوفر الخدمات المختلفة بنسبة عالية في مختلف الأحياء في مدينة طرابلس. وهذه خاصية لبنانية، سيما في المدن، حيث إن لبنان بلد صغير، كما أنه يتمتع بقطاع خاص نشيط، يستحوذ على القسم الأكبر من النشاط الاقتصادي، ويغلب عليه بشكل كبير جدّاً المؤسسات الصغيرة أو الأنشطة الفردية والعائلية.

لا توجد في مدينة طرابلس مواصلات عامة (حكومية)، ولكن نظام السرفيس (السيارات الصغيرة لنقل الركاب) المعمول به في كل لبنان، يؤدي إلى وفرة في عدد سيارات النقل من هذه النوع، بما يفيض عن حاجة السوق الموضوعية، وهي متاحة في كل الأحياء دون صعوبة. إن صغر مساحة المدينة يعني، أنه يكفي أن يخرج الشخص من مسكنه ويمشي مسافة صغيرة، لا تتجاوز عدة دقائق، حتى يصل إلى أحد خطوط السرفيس. لذلك فإن 94% من الأسر أفادت أنه متوفر.

الدكاكين التي تبيع المواد الغذائية، وأفران الخبز والمعجنات أيضاً متوفرة بكثرة حسب رأي الأسر (96% للبقالة والخضار، و95% للأفران والمعجنات). ينطبق الأمر نفسه إلى توفر الخدمات الصحية من صيدليات (89%) أو مستوصفات وعيادات خاصة (71%). كذلك مراكز التسلية ومراكز الإنترنت متوفرة بنسبة عالية (84% و86%)، ويعود ذلك إلى ما سبقت الإشارة إليه، حيث غالبية هذه المراكز كناية عن مشروعات صغيرة لأفراد، قليلة الكلفة، يديرونها في الأحياء.
أما عندما يتعلق الأمر بمؤسسات وخدمات حكومية، فإن توفر الخدمة في الحي يصبح أقل، وذلك بحكم طبيعة الخدمة نفسها، كونها خدمة عامة، وليست خدمة خاصة كتلك المذكورة أعلاه. فالمدارس الرسمية متاحة في الحي بنسبة 83%، ومخافر الشرطة بنسبة 43%.

الشكل 6-12: توفر خدمات في الحي (%من الأسر)

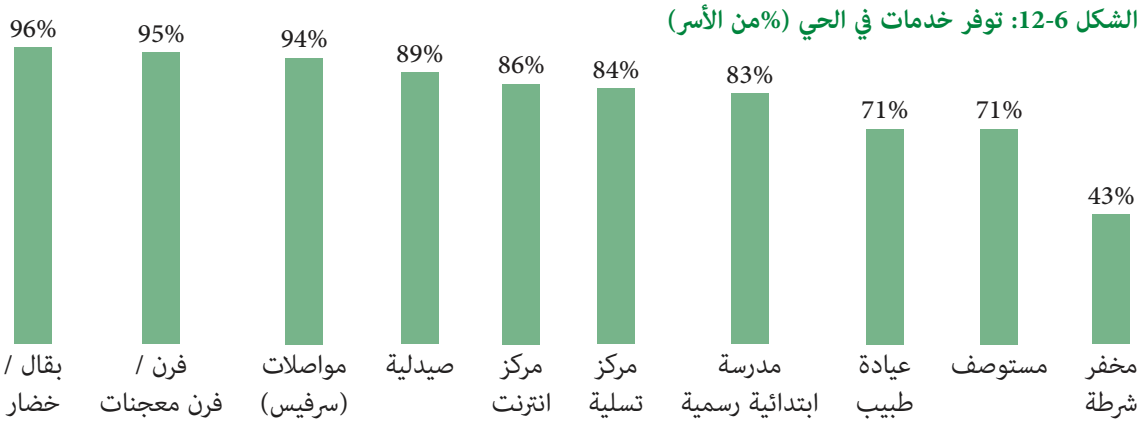

لا توجد تفاوتات ذات معنى بين الأحياء بالنسبة لتوفر خدمات النقل، ومحلات البقالة. ولكن يمكن لحظ بعض التفاوت في بعضها الآخر.

على سبيل المثال، توفر مراكز الانترنت، ومراكز التسلية الأخرى التي تشبهها، هو أدنى في الأحياء الأكثر فقراً سيما التبانة - السويقة والمدينة القديمة، مع ضرورة أخذ اختلاف نوعية هذه المراكز بعين الاعتبار، حيث يمكن أن تتراوح بين غرفة صغيرة توفر الخدمة في عدد قليل من الأجهزة، وبين مركز تسلية أو إنترنت واسع وتتوفر فيه خدمات متعددة.

الشكل 6-13: توفر بعض الخدمات حسب الأحياء (%من الأسر)

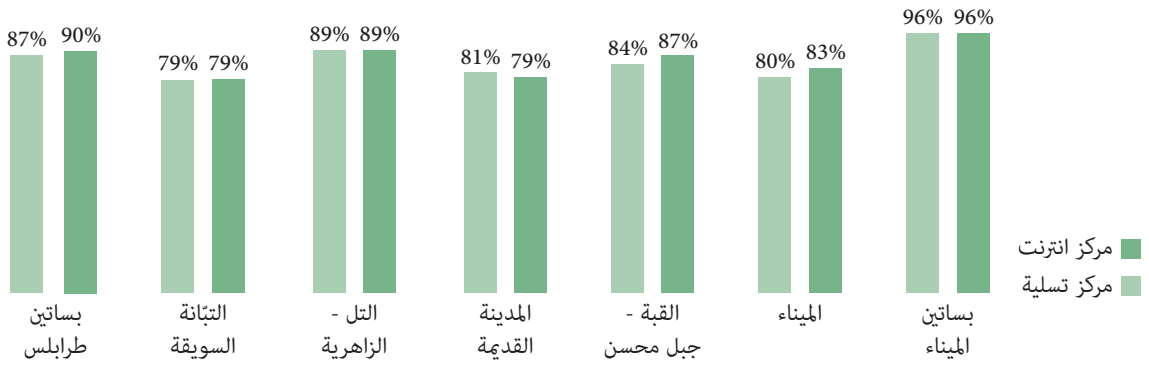

بالنسبة للخدمات الصحية، فإن توفر الصيدليات هو الأدنى في باب التبانة - السويقة. وتجدر الإشارة إلى أن إنشاء الصيدليات يخضع لقواعد تفرض افتتاح الصيدليات الجديدة ضمن مسافة معينة من الصيدليات القائمة، ومن شأن ذلك أن يؤثر أيضاً على التوزع. وفي كل حال، هي متاحة بنسبة مرتفعة عموماً في كل الأحياء.

أما عن العيادات الخاصة والمستوصفات، فتوفر العيادات الخاصة أفضل في الأحياء الأفضل حالاً، في حين توفر المستوصفات أفضل في الأحياء الأكثر فقراً، وهو ما يظهره الشكل البياني أدناه. وتجدر الإشارة أخيراً، إلى أن ثمة أسباباً عمرانية واقتصادية في المدينة القديمة تحديداً في منطقة الأسواق التجارية تحد من توسع مراكز الخدمات العامة والخاصة فيها.

الشكل 6-14: توفر الخدمات الصحية حسب الأحياء

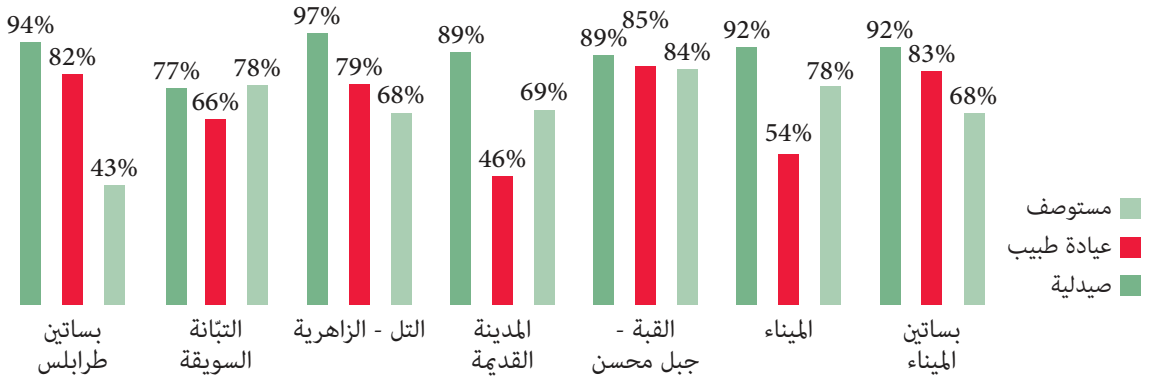

أخيراً، وفي ما يتعلق بتوفر المدارس الحكومية، فإن النسبة الأدنى هي في بساتين الميناء وبساتين طرابلس، كما أن المدارس الحكومية متوفرة أكثر على مقربة من الأحياء الفقيرة والأحياء القديمة نسبيّاً، حيث إن التلاميذ من سكانها ملتحقون بهذه المدارس، كما أن اسعار العقارات مرتفعة جدّاً في الأحياء الحديثة، وتتجنب الحكومة بناء أو استئجار مدارس حكومية فيها. أضف إلى ذلك، أن معظم تلاميذ الأسر المقيمة في هذه الأحياء، ترسل أبناءها إلى المدارس الخاصة التي انتقل معظمها إلى خارج المدينة.

الشكل 6-15: توفر بعض الخدمات حسب الأحياء

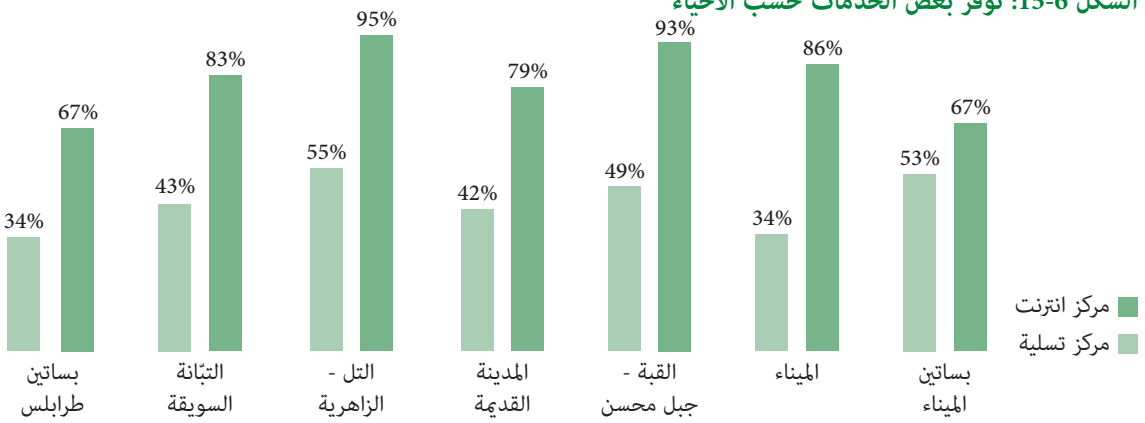

يبقى أخيراً أن نسبة إنشاء مخافر الشرطة في الأحياء هو الأقل، بحسب انطباع الأسر المقيمة. ولا يوجد نمط محدد هنا، ويكون حكم الأسرة على توفر مركز الأمن، مرتبطاً أحياناً كثيرة بتقدير ذاتي لمستوى الأمن والشعور بالتهديد الأمني، أكثر مما يكون مرتبطاً بالتواجد الفعلي، مع العلم أن عديد القوى الأمنية وعدد مراكزها في المدينة، هو أقل مما يقتضيه الوضع الأمني المتوتر وتكرار المواجهات المسلحة والأعمال المخالفة للقانون.

الفصل السابع

الحرمان وبعض الخصائص الاجتماعية السكانية

1- مقدمة

يتناول هذا الفصل الأخير بعض الخصائص الاجتماعية والديمغرافية، وعلاقتها بالحرمان، في فقرات خاصة تشمل النقاط التالية:
1- حجم الأسرة.
2- عمر رب الأسرة.
3- جنس رب الأسرة.
4- حصول الأسرة على مساعدات.

2- حجم الأسرة

يبلغ متوسط حجم الأسرة في طرابلس 5 أفراد، وهو أعلى من المتوسط الوطني البالغ 4.1 أفراد عام 2012[23]. وسجل أعلى متوسط لحجم الأسرة في حي باب التبانة - السويقة وهو 5.5 أفراد، والأدنى هو في حي بساتين طرابلس ويبلغ 4.4 أفراد.
تتفق هذه النتائج مع الملاحظة العامة التي تشير أن متوسط حجم الأسرة بين الفقراء، واستطراداً في الأحياء الفقيرة، هو عموماً أعلى منه بين الفقراء. ولكن نتائج التحقيق الميداني لا تظهر اتساقاً تامّاً مع هذه النتيجة في كل الأحياء، حيث إن متوسط حجم الأسرة يقل عن متوسط المدينة في أحياء فقيرة مثل أبي سمرا والقبة - جبل محسن، ومتوسط حجم الأسرة فيهما أقل من حي بساتين الميناء الأفضل حالاً. ويعود ذلك إلى حجم العينة التي تؤثر على دقة النتائج عندما ننزل إلى مستوى الأحياء، كما أنه يعود أيضاً إلى اشتراك عوامل عديدة في تحديد حجم الأسرة، من ضمنها عوامل النزوح والهجرة والترمل وما إلى ذلك.

الشكل 7-1: متوسط حجم الأسرة حسب الأحياء (الأفراد)

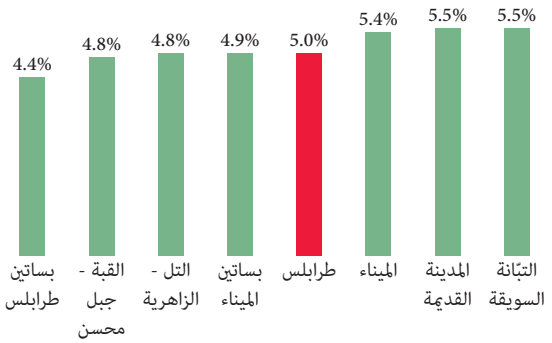

الشكل 7-2: توزع الأسر حسب حجمها

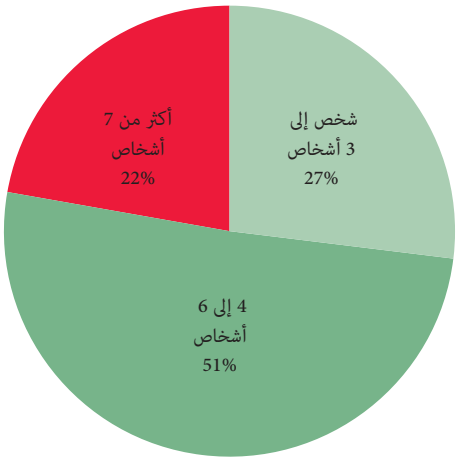

23- مسح الأوضاع المعيشية للأسر، 2012، إدارة الإحصاء المركزي.

الشكل 7-3: نسبة الحرمان حسب حجم الأسرة

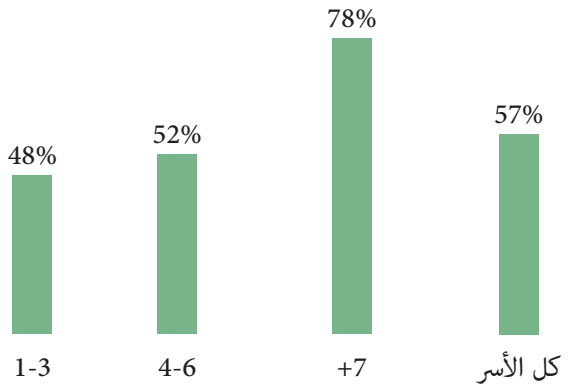

أما لجهة نسب الحرمان حسب حجم الأسرة، فقد بينت النتائج، أن نسبة الأسر المحرومة بين الأسر الصغيرة (من شخص إلى ثلاث أشخاص) هي 48%، مقابل 52% للأسر ذات الحجم المتوسط (من 4 إلى 6 اشخاص)، في حين ترتفع نسبة الحرمان بشكل كبير لتصل إلى 78% عندما يزيد حجم الأسرة عن سبعة أشخاص. وهذا يعني أن الفقر يتركز بنسبة كبيرة بين الأسر الكبيرة الحجم.

تمثل الأسر الصغيرة الحجم التي يتراوح عدد أفرادها بين شخص وثلاثة أشخاص 27% من إجمالي الأسر، والأسر المتوسطة الحجم التي يتراوح عدد افرادها بين 4 و6 أشخاص تمثل 51% من إجمالي الأسر، في حين إن الأسر الكبيرة التي يزيد عدد أفرادها عن 7 أشخاص، تمثل نسبة هامة تبلغ 22%. إن حوالي أسرة واحدة من كل خمس أسر في طرابلس، هي أسرة كبيرة يزيد عدد أفرادها عن سبعة. وتبلغ نسبة الأسر الكبيرة الحجم أقصاها في باب التبانة - السويقة (32%) والمدينة القديمة (29%)، وأدناها في الأحياء الأفضل حالاً: بساتين طرابلس وبساتين الميناء.

3- عمر رب الأسرة

يبلغ متوسط عمر رب الأسرة في مدينة طرابلس، 49 عاماً. وبشكل عام، بينت النتائج أيضاً أن متوسط عمر رب الأسرة لدى الأسر الأفضل حالاً، من الفئتين الأولى والثانية حسب التصنيف الثلاثي، يبلغ 51 عاماً، في حين إنه يبلغ 48 عاماً لدى الأسر المحرومة. وبشكل عام فإن احتمال كون الأسرة فقيرة يزيد عندما يكون عمر رب الأسرة صغيراً.

الشكل 7-4: نسبة الحرمان حسب عمر رب الأسرة

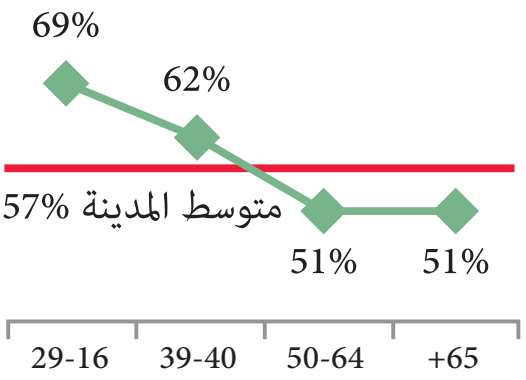

وقد تم حساب نسب الأسر المحرومة بحسب عمر رب الأسرة وفق أربع فئات عمرية، أكدت هذا الميل، إذ إن نسبة الحرمان تبلغ 69% عندما يتراوح عمر رب الأسرة بين 16 و29 سنة، وتبلغ 62% عندما يكون رب الأسرة من الفئة العمرية 30 - 49 سنة، في حين تنخفض إلى 51% (أي أقل من متوسط المدينة) بالنسبة للفئتين العمريتين 50- 64 سنة، و65 سنة وما فوق.

4- جنس رب الأسرة

تتوزع العينة المشمولة بالبحث في طرابلس مناصفة تقريباً بين الإناث (49.9%)، والذكور (50.1%). وبما أن وحدة القياس والتحليل في هذه الدراسة هي الأسرة، فإن حساب نسب الفقر بحسب الجنس لن تقدم أي معرفة إضافية لجهة التعرف على ظاهرة تأنيث الفقر، لأنها سوف تكون مجرد تعبير عددي عن التوزع الجنسي لأفراد الأسرة. لذلك، يقارب العرض في هذه الفقرة، تأنيث الفقر من خلال دراسة الترابط بين الحرمان وجنس رب الأسرة، وهذا أحد أبعاد الظاهرة، لكنه لا يشمل كل أبعادها.

بينت نتائج العمل الميداني أن النساء ربات الأسر يشكلن 17% من إجمالي أرباب الأسر في مدينة طرابلس. ولا نستطيع الجزم بدقة هذه النسبة على مستوى الأحياء نظراً لحجم العينة، وإن كانت النتائج بينت أنها قريبة من المتوسط في معظم الأحياء، باستثناء ارتفاعها في التبانة - السويقة (22%) وانخفاضها إلى أدنى مستوى في بساتين الميناء (8%)، مع التأكيد مرة أخرى على ضرورة التعامل مع هذه النسب بحذر.

بشكل عام، نسبة النساء ربات الأسر ترتفع كلما ارتفع عمر رب الأسرة. فتسجل نسبة 11 - 13% عندما يكون عمر رب الأسرة أقل من 50 سنة، وتبلغ 19% للفئة العمرية 50 - 64 سنة، ثم تقفز لتشكل النساء ربات الأسر 29% من إجمالي أرباب الأسر عندما يزيد عمر رب الأسرة عن 65 سنة. وهذه النتائج منطقية، إذ من المعروف أن معدل العمر المتوقع للنساء يزيد عن معدل العمر المتوقع للرجال لأسباب فيزيولوجية، وهذه ظاهرة معروفة في كل المجتمعات. وقد بينت النتائج أن 50% من النساء الكبيرات في السن اللواتي يرأسن الأسر، في طرابلس هن أرامل، و15% مطلقات.

الشكل 7-5: نسبة النساء ربات الأسر حسب فئات أعمار رب الأسرة

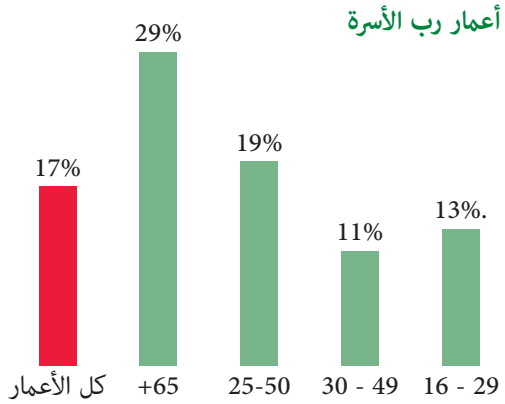

الشكل 7-6: نسبة الحرمان حسب جنس رب الأسرة

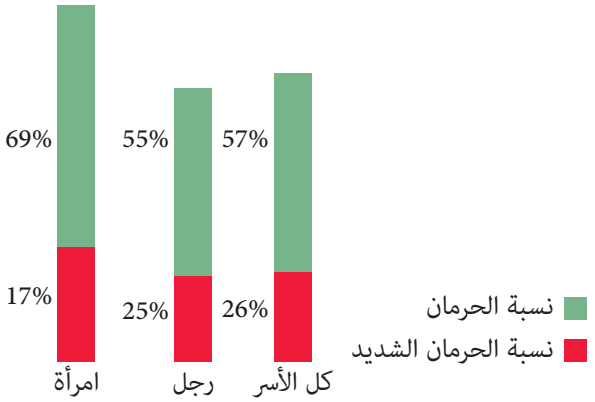

بينت نتائج البحث أن احتمال ان تكون الأسرة محرومة يزيد بشكل ملحوظ عندما تكون امرأة ربة الأسرة، إذ إن نسبة الحرمان تبلغ 69% بين الأسر التي ترأسها امرأة، مقابل 55% بين الأسر التي يرأسها رجل، ومقابل متوسط هو 57% لإجمالي الأسر. وكذلك نجد التفاوت نفسه بالنسبة للأسر الأكثر حرماناً بحسب التصنيف الخماسي، حيث النسب هي 33% و25% و26%. ويعتبر ذلك دليلاً قوياً على وجود ظاهرة تأنيث الفقر، وهو ما يتطلب الدخول في المزيد من التفاصيل، لتكوين صورة أكثر دقة عن المجالات المحددة التي يتجلى فيها التفاوت أكثر من غيرها.

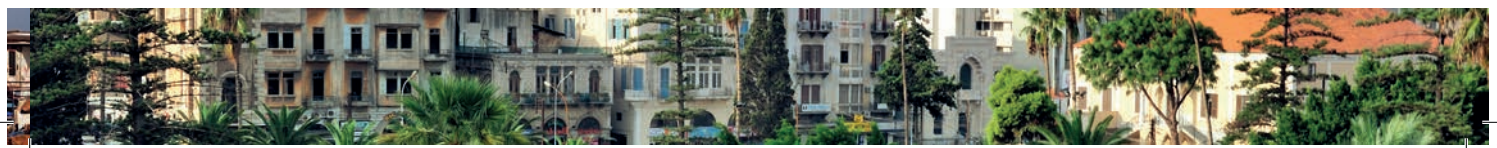

ويبلغ التفاوت في نسب الحرمان حسب جنس رب الأسرة، أقصاه في ميداني الوضع الاقتصادي للأسرة، والصحة، أي 18 نقطة مئوية، في حين هو أقل في ميدان الصحة (16 نقطة مئوية) والتعليم (10 نقاط مئوية)، في حين تتساوى النسب في ميدان السكن.

الشكل 7-7: نسب الحرمان في الميادين، حسب جنس رب الأسرة

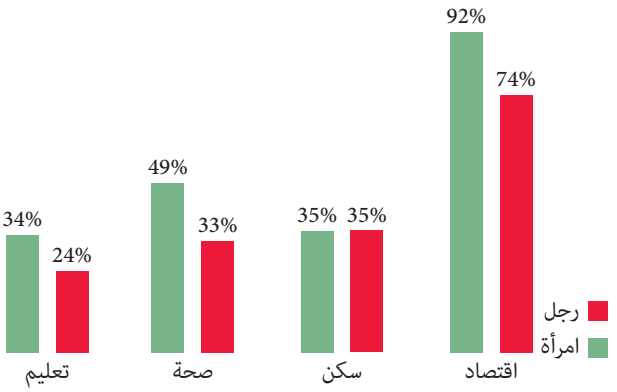

أما على مستوى المؤشرات الإفرادية، فإن نسبة الحرمان بين الأسر التي ترأسها نساء هي أعلى من مثيلاتها بين الأسر التي يرأسها رجال في 9 مؤشرات من أصل 12 مؤشراً تكون دليل الحرمان الحضري. والمؤشرات الثلاثة التي تنخفض فيها نسبة الحرمان هي مؤشر وجود طفل غير ملتحق بالمدرسة وتبلغ النسبة في الأسر التي ترأسها نساء حوالي 6%، مقابل 9% بين الأسر التي يرأسها رجال. ويعود السبب في ذلك إلى التكوين العمري للأسر التي ترأسها نساء، حيث معدل الأعمار أعلى، واحتمال وجود أطفال في الأسرة أقل، مما يجعل هذا المؤشر غير منطبق عليها.

وقد بينا سابقاً أن احتمال ان تكون المرأة ربة أسرة يزيد عندما يرتفع عمر رب الأسرة، كما أن نتائج التحقيق الميداني بينت أن 62% من الأسر التي ترأسها نساء تزيد أعمارهن عن خمسين سنة، مقابل 47% للرجال؛ ومن ضمنهن 21% عمرهن أكثر من 65 سنة مقابل 14% للرجال. وهذا التفاوت في التكوين العمري للأسرة يفسر انخفاض نسبة الأطفال غير الملتحقين في الأسر التي ترأسها النساء، كما أنه يفسر التفاوت الكبير في مؤشر المستوى التعليمي لرب الأسرة، حيث تبلغ نسبة النساء ربات الأسر الأميات أو اللواتي لم ينهين الابتدائي مرة ونصف هذه النسبة بالنسبة لأرباب الأسرة الرجال (32% و20%)، حيث إن مستوى الأمية المرتفع بين النساء، والتفاوت بين الجنسين، هو أعلى في الفئات العمرية الكبيرة، في حين إن هذه الهوة قد ردمت بالنسبة إلى الأجيال الأصغر سناً، وهو ما يبينه أيضاً تقارب نسب الأسر التي ليس فيها شخص حائز على الشهادة الثانوية، بغض النظر عن جنس الأسرة (78% و76%).

المؤشر الثاني هو نسبة الاسر التي ليس لديها اشتراك في مولد كهرباء. أما بالنسبة إلى انخفاض نسبة الحرمان في مؤشر وضعية المسكن العامة بفارق 9 نقاط مئوية لصالح الاسر التي ترأسها نساء، وهي تعود إلى انخفاض نسبة الاكتظاظ في المسكن، حيث ان متوسط حجم الاسرة التي ترأسها امرأة يبلغ 4.3 فردا، وهو اقل من متوسط حجم الاسرة التي يرأسها رجل وهو 5.2 فردا، الامر الذي يحسن شروط السكن لجهة كثافة الاشغال.

الشكل 7-8: مؤشرات الحرمان الإفرادية حسب جنس رب الأسرة

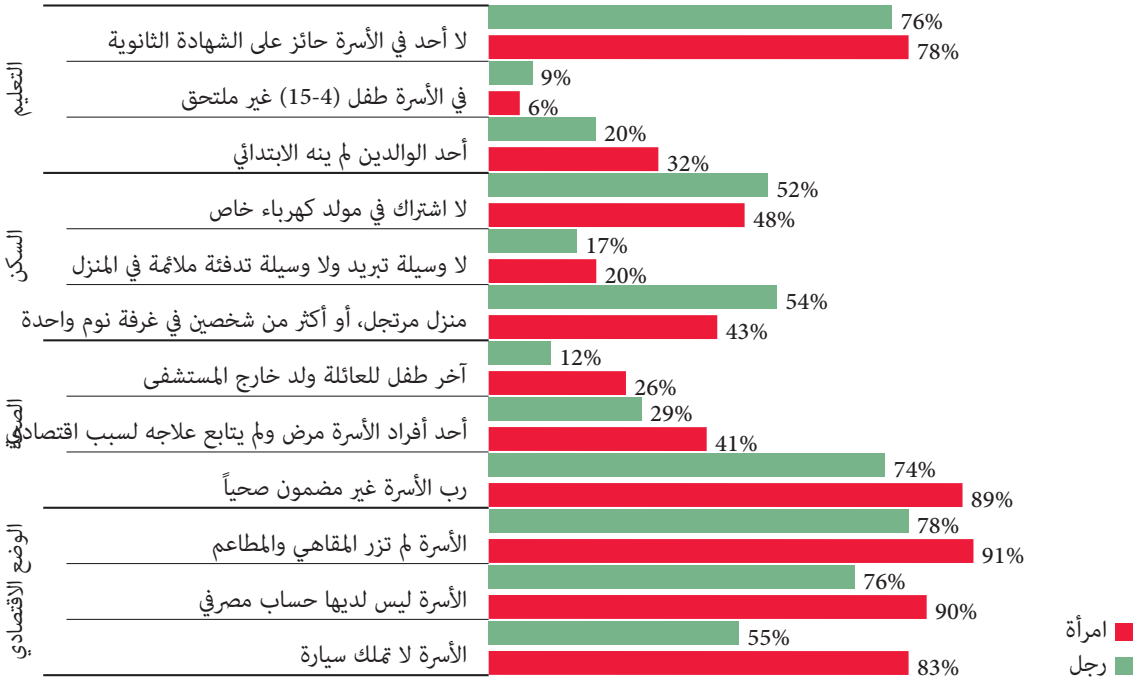

يبلغ التفاوت في الحرمان حسب جنس رب الأسرة أقصاه، في غير صالح الأسر التي ترأسها نساء، عندما يكون المؤشر المعني معبراً عن مستوى الدخل، وعندما يكون دور الأسرة، أو رب الأسرة، في اتخاذ القرار في طريقة استخدام الدخل، أكثر أهمية. وفي هذا الصدد، فإن التفاوت الأكبر يسجل في مؤشر الولادة خارج المستشفى حيث نسبة الحرمان عندما تكون امرأة هي ربة أسرة، تبلغ ضعف هذه النسبة عندما يرأس الأسرة رجل (26% مقابل 12%). يعود جانب من ذلك إلى التكوين العمري كما في مؤشر الالتحاق، مع الإشارة إلى أن هذا المؤشر لم يحدد نطاقاً زمنياً أقصى مما يؤثر على دقة الإجابة وهو أمر يجب تلافيه في التصميم اللاحق لدليل الحرمان الحضري[24]. أما العامل الآخر المحدد في هذه النتيجة، فهو يعود إلى كون مؤشر الولادة في المستشفى هو مؤشر دخل وموارد، كما سبق شرح ذلك في المنهجية، كما أن قرار صرف الموارد في هذا الاتجاه يتوقف على عمل إرادي لرب الأسرة.

المؤشر الثاني الذي يأتي من حيث الترتيب لجهة شدة التفاوت هو مؤشر ملكية سيارة خاصة حيث نسبة الأسر التي ترأسها نساء التي لا تملك سيارة تبلغ 1.7 مرات مثيلتها عندما يكون رب الأسرة رجلاً. والأسباب هي نفسها كما الحالة السابقة، وهي مزيج من عوامل العمر، وتوفر الدخل، والسلوك الذكوري في ملكية السيارة.

24- نذكر مرة أخرى، أنه من الضروري التعامل بحذر مع النسب عندما يتعلق الأمر بمؤشرات الأحياء، دائماً بسبب حجم العينة. لذلك فإن النسب لها طابع تأشيري بالدرجة الأولى.

الأمر نفسه ينطبق على مؤشر عدم متابعة العلاج في حال المرض، وهو مؤشر موارد يرتبط بسلوكيات ذاتية لدى الأسرة والأفراد، وطريقة تحديد الأولويات في ما يتعلق بصحتهم وإنفاقهم وما يعتبرونه رفاهية وكماليات، وما يعتبرونه من الأساسيات. وكل هذه عوامل تفعل فعلها في غير صالح النساء. يأتي بعد ذلك مستوى التفاوت في التغطية في التأمين الصحي، وفي المؤشرات الاقتصادية المباشرة وتلك الدالة على الدخل (توفر الحساب المصرفي، والإنفاق على الترفيه)، حيث إن النسب المرتفعة للحرمان في هذه المؤشرات بالنسبة لمجموع الأسر، يجعل التفاوت في نسب الحرمان أقل أهمية مما كان يمكن ان يكون عليه الأمر لو أن مستوى الحرمان في هذه المؤشرات أدنى.

هذه المعطيات ذات صلة مباشرة بتحليل أبعاد ظاهرة تأنيث الفقر، وهو أمر يتطلب بدوره القيام بتحليل أكثر تفصيلاً، مع ضرورة توسيعه ليشمل أبعاداً نوعية، وليشمل مؤشرات أخرى لم تدخل في بناء دليل الحرمان الحضري، ولكن معطياتها متاحة في بيانات التحقيق الميداني. إلا أن مثل هذا العمل، يتجاوز نطاق بحثنا، مع العلم أن ما سبق عرضه يؤكد أن دليل الحرمان الحضري، يتمتع بحساسية مرتفعة نسبيّاً تجاه الأبعاد الجنوسية لظاهرة الحرمان أو الفقر.

التفاوت في الالتحاق بالتعليم

وجدنا من الضروري أن نضيف فقرة خاصة على التفاوت بين الذكور والإناث في ما يتعلق بمؤشر الالتحاق بالتعليم في كافة المراحل. فقد بينت النتائج، أن معدل التحاق الفتيات في طرابلس أعلى من معدل التحاق الفتيان في مختلف مراحل التعليم للفئات العمرية الممتدة بين سن الرابعة والرابعة العشرين، أي في مختلف مراحل التعليم بدءاً من الروضة حتى التعليم الجامعي، ما عدا المرحلة الابتدائية. ويبدأ التفاوت في الظهور اعتباراً من سن الثالثة عشرة، أي من سن المراهقة، حيث تبدأ ظاهرة التسرب للذكور المراهقين من الأسر الفقيرة للدخول إلى العمل. ويعني ذلك انه لا يمكن استخدام مؤشر الالتحاق من أجل رصد ظاهرة «تأنيث الفقر»، مع العلم ان هذا التفاوت هو ظاهرة جنوسية تحمل تمييزا ضد المراهقين الذكور الفقراء.

الجدير بالذكر، أن هذه الظاهرة لا تقتصر على طرابلس، بل يمكن رصدها على المستوى الوطني في لبنان (كما في كثير من الدول الأخرى). وفي لبنان، فإن معدلات التحاق الإناث والذكور متقاربة جدّاً في المراحل العمرية الصغيرة، ولكن الفجوة تتسع في الفئة العمرية 12-14 حيث معدل التحاق الذكور 95% والإناث 97%، وفي المرحلة العمرية 15-17، حيث معدل التحاق الذكور هو 81% مقابل 88% للإناث[25].

الشكل 7-9: معدل الإلتحاق حسب الفئات العمرية والجنس - طرابلس

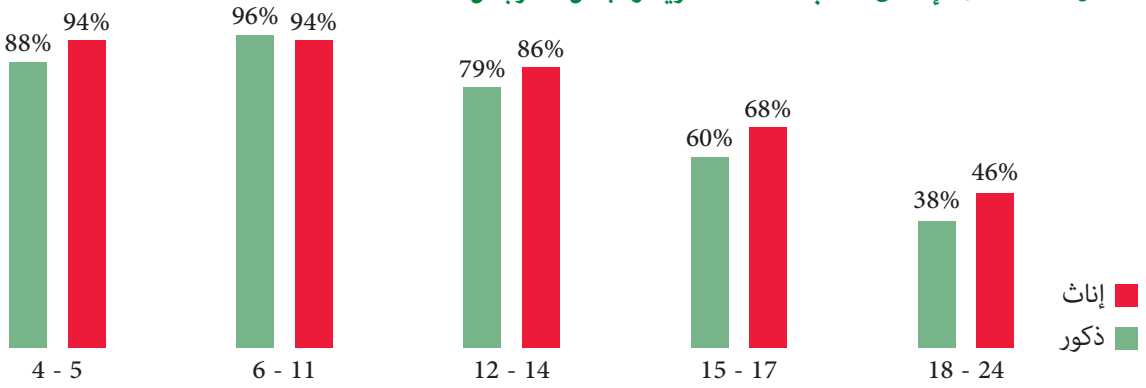

25- MICS3، إدارة الإحصاء المركزي، 2009.

5- حصول الأسرة على مساعدات

نتناول في هذه الفقرة الأخيرة أجوبة الأسر عن حصولها على مساعدات ومصادرها، نظراً لأهمية هذا الموضوع، مع إدراك أنه لا يقع ضمن الخصائص الاجتماعية والديمغرافية.

الشكل 7-10: نسبة الأسر حسب مصدر المساعدة - طرابلس

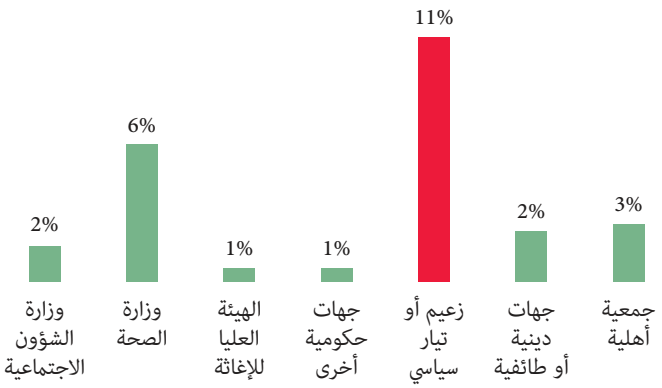

يرجح أن لا تكون أجوبة الأ سرة دقيقة، حيث إنها قد تتجنب التصريح عن حصولها على مساعدة، وعن مصدرها، لأسباب مختلفة. لذلك فإن النتائج المعروضة أدناه هي تقريبية، إلا أنها معبرة في الوقت نفسه. وقد بينت النتائج، أن المصدر الأ كثر أهمية للمساعدات التي تتلقاها الأسر هو الزعيم السياسي أو التيار السياسي، وقد صرحت 11% من الأسر أنها تلقت مساعدة من هذا النوع عام 2011، ويرجح أن تكون النسبة أعلى كما سبقت الإشارة إلى ذلك.

أما المصادر الأخرى فهي أدنى من ذلك، وتتصدرها وزارة الصحة مع 6%، ثم 3% للجمعيات الأهلية والدينية. وينطبق ذلك على وزارة الشؤون الاجتماعية، حيث إن 2% فقط من الأسر صرحت عن استفادتها من مساعدات من هذه الوزارة، وكذلك الأمر بالنسبة إلى الهيئة العليا للإغاثة (1%)، والجهات الحكومية الأخرى. في حين كانت النسبة غير معبرة إحصائيّاً بالنسبة للأسر التي تحصل على مساعدات من مشاريع مدعومة من المانحين.

لدى تفصيل نسبة الأسر التي صرحت عن استفادتها من مساعدات سياسية حسب الأحياء، يتبين أن النسبة الأعلى هي المدينة القديمة (28%)، والميناء (20%)، وهما ليسا الحيين الأكثر فقراً. يرتبط هذا النوع من المساعدات للأسر بعاملين رئيسين، الأول هو العامل الانتخابي، حيث تستخدم المساعدات من أجل تأمين ولاء الأشخاص والأسر والعائلات، من أجل التصويت للزعيم أو التيار السياسي في الانتخابات النيابية خصوصا، والبلدية إذا اقتضت الحاجة. وهذه ممارسة شائعة ومعروفة، ومستمرة على امتداد السنوات، وإن كانت تأخذ أبعاداً أوسع في الموسم الانتخابي. أما العامل الثاني، فهو العامل «الميداني» إن صح التعبير، حيث إن الزعيم أو التيار السياسي يحتاج أيضاً ليكون مؤثراً على «الأرض»، من خلال حصوله على ولاء وتأييد مفاتيح داخل الأحياء، يكونون ذوي نفوذ وتأثير محلي، بما في ذلك أن يكون لهم اتباع من عائلتهم أو من مجموعات في الحي، قادرين على القيام بمهام مختلفة، بما في ذلك أعمال عسكرية أو أمنية. ويستخدم في سبيل ذلك مزيج من المساعدات المالية، والحماية السياسية والقانونية.

الشكل 7-11: المساعدة السياسية حسب الأحياء

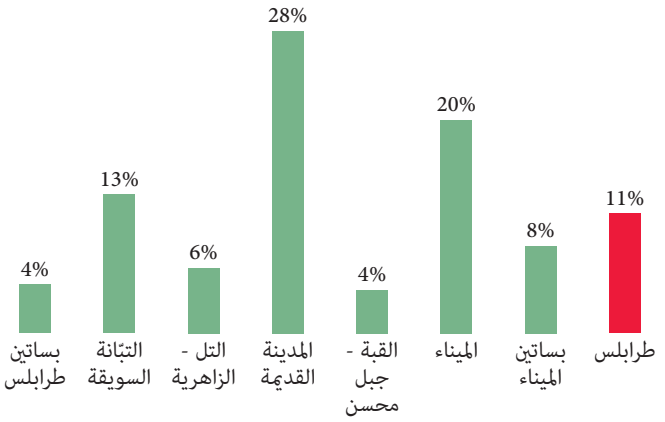

وفي حالة أحياء طرابلس، فإن ارتفاع نسبة الأسر التي حصلت على مساعدات من زعيم سياسي في الميناء يفسر بالعامل الانتخابي، حيث إن نسبة كبيرة من ساكني الميناء هم من المقيدين والناخبين فيها. وفي المدينة القديمة، فإن التفسير هو في اجتماع العامل الانتخابي أيضاً، مع العامل الثاني، حيث الاعتماد أيضاً على مفاتيح الأحياء في التأثير الميداني، من خلال العائلات والقبضايات، مما جعل النسبة هي الأعلى.

من ناحية أخرى، فإن العوامل الميدانية، السياسية - والعسكرية هي التي تفسر النسبة المرتفعة نسبيّاً في باب التبانة - السويقة (13%)، لاسيما باب التبانة حيث موقع المواجهات الرئيس بين محاور باب التبانة وجبل محسن، في حين إن السويقة تشبه المدينة القديمة على هذا الصعيد.

انخفاض هذه النسب في الأحياء الأفضل حالاً، أمر منطقي ومفهوم بحكم كون الأسر المقيمة لديها موارد تحصنها نسبيّاً تجاه هذا النوع من المساعدة. يبقى أن نشير إلى أن انخفاض النسبة في القبة - جبل محسن، وهي 4% وهي النسبة نفسها كما في بساتين طرابلس، يعود إلى عاملين مختلفين: الأول في القبة، لكون نسبة هامة من المقيمين فيها ليسوا من الناخبين في طرابلس، أو إنهم لا يشكلون كتلاً ناخبة متماسكة، وهو ما يضعف أثر العامل الانتخابي في تقديم المساعدة. والثاني في جبل محسن، حيث نمط الاستقطاب والسياسي وسيطرة طرف سياسي وأحد على المنطقة، يغير من قواعد التعبئة وحشد التأييد، ويخفف من الاعتماد على المساعدات المالية التوزيعية على الأسر، لصالح أساليب ووسائل أخرى، أكثر مأسسة بالنسبة للمساعدة المالية للنواة الصلبة من المحازبين، وأكثر اعتماداً على التعبئة السياسية والسيطرة على المجال العام من اعتمادها على المساعدة المالية، لمجموع المقيمين.

في كل الحالات، فإن نسبة الأسر التي تحصل على مساعدة من السياسيين مرتفعة، خصوصاً إذا أخذنا بعين الاعتبار أن النسبة الحقيقية أكثر من المصرح بها. ويستند هذا النوع من السلوكيات إلى نمط الممارسة السياسية الشائعة في لبنان، وفي طرابلس، يسهم في تسويغه انتشار الفقر والحرمان، وقصور التغطية بشبكات الحماية الاجتماعية الرسمية وغير الرسمية، وهو ما يوفر هامشاً للممارسات السياسية التوزيعية للتذرع بسد هذه الثغرة.

إن نسبة الحرمان المرتفعة جدّاً في المدينة، لا تترك مجالاً لأي شك بأن مثل هذه المساعدات المسيسة ليس لها تأثير إيجابي في خفض نسبة الحرمان، لا بل إنها جزء من مشكلة الحرمان المزمنة في المدينة، وليست بأي شكل من الأشكال عنصراً من عناصر الحل.

الملحق الأول

منهجية بناء دليل الدخل الحضري

مقدمة

يتعلق هذا الملحق بما سميناه «المسار الإحصائي» الذي اتبعه فريق العمل في بداية الدراسة من أجل تصميم دليل للدخل (أو الثروة) في طرابلس، يستخدم من أجل تحديد الأسر الأعلى دخلاً وفق سلم متدرج يبدأ من الأقل دخلاً (وهؤلاء اعتبروا الفقراء أو المحرومين) إلى الأعلى دخلاً. والدليل يقيس الدخل أساساً، والفقر أو الحرمان يقدر هنا بصفته غياب مؤشرات الدخل المرتفع.

يمكن استخدام هذا الدليل مباشرة من أجل تصنيف الأسر والأحياء بحسب مستوى الدخل فيها، ومن أجل تحديد أولويات التدخل الجغرافي. كما يمكن استخدامه بالتلازم مع دليل الحرمان الحضري (وهو دليل للحرمان المتعدد الأبعاد) بصفته دليلاً مكملاً لهذا الاخير، ووسيلة لمقارنة النتائج والتحقق منها. وهذا هو الاستخدام الذي اعتمدناه في هذه الدراسة.

نعرض في ما يلي الخطوات المتبعة في بناء دليل الدخل، ونتائج تطبيقه على البيانات المستخلصة من المسح الميداني في طرابلس.

المنهجية

ترتكز المنهجية المعتمدة لتصميم دليل الدخل على ثلاث خطوات رئيسة، كلها ذات طبيعة إحصائية:

1- دراسة مدى الارتباط العام للمتغيرات بفقر الدخل.
2- تحديد واعتماد مجموعة المتغيرات الأولية الأكثر ارتباطاً بفقرالدخل ومؤشر الحاجات غير المشبعة.
3- إجراء تحليل إحصائي لتقليص عدد المتغيرات وتحديد الأكثر ارتباطاً بالدخل، واعتماده بصفته المؤشرات المكونة للدليل.

1- الخطوة الأولى - الارتباط بالفقر

يعتبر مدى الارتباط بالفقر المعيار الأساسي لتحديد المتغيرات الأكثر تأثيراً في مستوى المعيشة وبالتالي الأكثر تأثيراً في الحرمان، لذا كلما كانت المتغيرات المكوّنة للمؤشر أكثر ارتباطاً بالدخل كلما تحسنت قدرة المؤشر على تحديد الفقراء أو المحرومين. وقد تمّ استخدام خط فقر الدخل المرجعي المحدد وطنيّاً بصفته المتغير المستقل لدراسة مدى ارتباطه بمختلف المتغيرات الخاصة بالأحوال الاجتماعية والمعيشية للأسر بالإضافة إلى تلك المتعلقة بخصائص رب الأسرة.

تشمل هذه المتغيرات تلك الموجودة في الاستبيان (متغيرات أولية)، فضلاً عن مؤشرات أخرى تمّ حسابها كمعدل الإعالة أو كثافة إشغال المسكن، على سبيل المثال لا الحصر. ارتكز تحليل الارتباط مع الفقر على نتائج الجداول المتقاطعة بالإضافة إلى قيمة اختبار «بيرسون - كي التربيعي» والذي يُعتبر الاختبار الأكثر اعتماداً لقياس مدى الارتباط بين متغيرين.

أفضت هذه الخطوة إلى تحديد 82 متغيراً على ارتباط بالدخل، وإن بدرجات متفاوتة، من أصل مجموعة من 270 مكوّنة لإجمالي المتغيرات موضوع التحليل. ويظهر الجدول أدناه توزع المتغيرات المرتبطة بالفقر بحسب الفئات المختلفة:

الجدول م-1: عدد المتغيرات المرتبطة بالدخل حسب الفئات المختلفة

الميدان	عدد المتغيرات
المسكن	6
الخدمات المتوفرة في المنزل	6
خصائص الحي	15
الوضع الإقتصادي	12
ملكية السلع	27
التواصل الإجتماعي	3
مصدر المعلومات والأنشطة الترفيهية	11
خصائص رب الأسرة	2
المجموع	82

2- الخطوة الثانية - اختيار المتغيرات الأكثر ارتباطاً

بهدف المزيد من الدقة في تحديد المتغيرات الأكثر ارتباطاً بالفقر، تمّت دراسة نسبة المرونة (elasticity) مع الدخل. تم استبعاد كل المتغيرات التي تتقارب نسب توفرها في صفوف الأسر الفقيرة أو غير الفقيرة وبالتالي تفقد خاصيتها التمييزية بين الفقراء وغير الفقراء وتصبح غير مفيدة للتعرف إلى الأسر الفقيرة. وبعد النظر في توزّع كل من المتغيرات، تم اعتماد مجموعة من 18 متغيراً لكونها الأكثر ارتباطاً بالدخل والتي تمكن من التعرف إلى الأسر ذات الدخل المرتفع أو المنخفض. ويوضح الجدول أدناه توزعها على مختلف الميادين:

الجدول م-2: المتغيرات الأكثر ارتباطا بالدخل استنادا إلى اختبار المرونة

	الميدان	المتغير/ المؤشر
1	المسكن	حصة الفرد من إجمالي مساحة المسكن
2	الخدمات	موصول بشبكة المياه العامة
3		شراء المياه المعبأة كمصدر أساسي لمياه الشرب
4	الوضع الاقتصادي	توفر حساب مصرفي
5		القيام برحلات ترفيهية خارج المدينة
6		زيارة المطاعم والمقاهي
7	السلع المعمرة في المسكن	مايكروويف
8		غسالة
9		مكنسة كهربائية
10		DVD
11		مكواة
12		مكيف
13		سخان مياه
14		اشتراك بمولد كهربائي
15		حاسوب
16		اشتراك بشبكة الإنترنت
17		سيارة
18	رب الأسرة	المستوى التعليمي لربّ الأسرة

3- الخطوة الثالثة - التحليل الإحصائي

اعتمدت الخطوة الثالثة على التحليل الإحصائي (Regression) كخطوة أخيرة لتحديد المتغيرات الأكثر دلالة على الفقر أو الدخل، من بين المتغيرات الـ 18 التي تم التعرف إليها في الخطوة الثانية، على أن تدرج كمكونات لدليل الدخل. ويمكّن هذا التحليل من تحديد المتغيرات ذات العلاقة السببية الأقوى مع الدخل.

وقد تم اعتماد منهجية Ordinary least squares (OLS) حيث كانت المعادلة الإحصائية على الشكل التالي:

$$\text{الدخل}_i = \partial + ß \text{ مسكن}_i + \int \text{ خدمات}_i + \ell \text{ اقتصاد}_i + \Pi \text{ سلع}_i + Ø \text{ رب الأسرة}_i + \Sigma$$

دخل: دخل الفرد لكل أسرة موضوع البحث.

مسكن: حصة الفرد من إجمالي مساحة المسكن.

خدمات: إجمالي المتغيرات المتعلّقة بالخدمات المتوفرة في المسكن.

اقتصاد: إجمالي المتغيرات المتعلقة بالوضع الاقتصادي للأسرة موضوع البحث.

سلع: إجمالي المتغيرات المتعلقة بملكية الأسرة للسلع المعمرة.

رب الأسرة: إجمالي المتغيرات المتعلقة بالمستوى التعليمي لربّ الأسرة.

Σ هو مصطلح white noise.

تم القيام بتحليل إحصائي على مرحلتين، في المرحلة الأولى أُدرجت المتغيرات الـ 18 وأفضت هذه المحاولة إلى إعادة ترتيب المتغيرات بحسب قوّة علاقتها السببية مع الدخل. في المرحلة الثانية تم اختيار المتغيرات الأقوى والممثلة على مستوى 99% وباعتماد تقنية ال stepwise. ويظهر الجدول أدناه نتائج التحليلين بالإضافة إلى الأوزان المخصصة لكلٍ من المتغيرات والتي تحدد متانة وقوة العلاقة السببية لكل متغيّر مع الدخل.

بنتيجة التحليل الإحصائي يتبين أن المتغيرات التي أظهرت أقوى علاقة مع دخل الأسرة هي بالإجمال مؤشرات للثروة أكثر منها للفقر، وبالتالي لا بد من الانتباه عند القيام باحتساب المؤشر وترجمة العلامة المعطاة للأسرة حيث كلما ارتفعت العلامة كانت الأسر حاملة لخاصيات الثروة وبالتالي أقل فقراً بالمقارنة مع أسرة تحظى بعلامات أقل.

وتشير الأسطر المظللة في الجدول أدناه إلى المتغيرات السبعة الأكثر دلالة على ارتفاع الدخل، والتي تم اعتمادها في بناء دليل الدخل الحضري.

الجدول م-3: نتائج التحليل الإحصائي من خلال اعتماد حصة الفرد من إجمالي دخل الأسرة كمتغير مستقل.

المتغيرات	OLS 1		OLS2	
	معامل بيتا	الانحراف المعياري	معامل بيتا	الانحراف المعياري
(الثابت)		1939.929		
مستوى تعليم ابتدائي لربّ الأسرة	0.031	1280.349		
رب الأسرة أمّي	0.021	1333.283		
مستوى تعليم متوسط لربّ الأسرة	0.026	1319.379		
مستوى تعليم ثانوي لربّ الأسرة	0.046	1429.851		
مستوى تعليم جامعي لربّ الأسرة	0.183***	1440.293	0.156***	745.154
مياه الشرب من الشبكة العامة	0.023	722.624		
مياه شرب معدنية	0.049	811.133	0.41**	545.411
الأسرة تملك سيارة خاصة	0.076***	527.799	0.87***	501.345
حصة الفرد من مساحة المسكن	0.514***	8.216	0.520***	8.051
توفر حساب مصرفي	0.104***	666.287	0.105***	648.535
مايكروويف	0.008	528.383		
غسالة	-0.003	900.768		
مكنسة كهربائية	0.003	522.177		
DVD	0.013	459.348		
مكواة	0.023	569.94		
مكيف	0.016	530.667		
سخان مياه	0.024	532.237		
اشتراك في مولد كهربائي	0.016	456.024		
حاسوب	0.01	682.948		
اشتراك إنترنت	0.074**	776.083	0.80***	628.596
زيارة المطاعم والمقاهي	0.138***	650.563	0.141***	631.374
زيارات ترفيه	0.006	581.799		
R	0.788		0.786	
R-squared	0.621		0.618	
Adjusted R-squared	0.614		0.616	
F-statistic	96.864***		303.941***	

Note: * $p \leq 0.05$, ** $p \leq 0.01$, *** $p \leq 0.001$

كما نلاحظ في الجدول أعلاه، تعتبر المتغيرات التي حافظت على متانة القوة السببية مع دخل الأسرة هي العناصر المكونة للدليل وتشير إلى الوضع الاقتصادي الاجتماعي للأسرة. وهي تتوزع على مختلف الميادين. ويلاحظ أن جميع المتغيرات المعتمدة ذات علاقة سببية إيجابية مع دخل الأسرة وبالتالي فإن هذا يعني أنه كلما توفرت إحدى هذه المتغيرات إرتفعت حصة الفرد من إجمالي الدخل، وبالتالي ارتفع دخل الأسرة. وهذا ما يجعل من هذا المؤشر مؤشراً لقياس الفقر ولكن بالنفي، أي بإنعدام توفر هذه الخصائص.

كما يلاحظ الاختلاف الكبير في متانة وقوة العلاقة السببية لمختلف المتغيرات مع دخل الأسرة، حيث تسجّل متغيرات كالاشتراك في خدمة الإنترنت أو توفر سيارة خاصة أو حتى المقدرة على شراء المياه المعدنية المعبأة أقوى درجات العلاقة السببية الإيجابية مع دخل الأسر، في حين تنخفض نسبيّاً قوة العلاقة بين متغيرات كالمستوى التعليمي لرب الأسرة أو حتى توفّر حساب مصرفي خاصة وأنها لا تعني بالضرورة زيادة نوعية في دخل الأسر.

المتغيرات الأكثر دلالة على الثروة

المتغيرات السبعة التي يمكن اعتمادها كعناصر مكونة لدليل الدخل في مدينة طرابلس هي التالية:

1- **حصول رب الأسرة على شهادة جامعية:** يحسن دخل الأسر بشكل يساعدها على عدم الوقوع في الفقر.
2- **شراء المياه المعدنية كمصدر رئيس لمياه الشرب:** هو مؤشر للثروة، وبالتالي، عندما يكون هناك أسر لا تشرب المياه المعدنية، من المرجح أن تكون الأسر الأقل دخلاً.
3- **حصة الفرد من إجمالي مساحة المسكن:** كلما زادت، كلما كان هذا دليل تحسن في ظروف المعيشة داخل المسكن وبالتالي احتمال أقل للوقوع في الفقر.
4- **توفر حساب مصرفي:** يشير إلى وصول الأسرة إلى الخدمات المصرفية وهذا ما يدل - على الأقل - على وجود أجر ثابت لأحد أفراد الأسرة. أما الأسر غير القادرة على الحصول على حساب مصرفي فهذا يؤشر إلى تراجع في أحوالها الاقتصادية والاجتماعية.
5- **وجود اشتراك في خدمة الإنترنت:** من سمات الأسر التي تتمتع بمستوى مرتفع من الخدمات ذات الكلفة العالية وبالتالي فهي غالباً ما تكون أقل فقراً.
6- **ملكية سيارة:** هي من الموشرات الدالة على وجود الموارد، وعلى نمط حياة أكثر رفاهية وحرية.
7- **زيارة المطاعم والمقاهي:** مؤشر على وفرة ما للموارد تمكّن الأسرة من اختيار إنفاقها على الترفيه وبالتالي تعتبر هذه الأسر الأقل عرضة للوقوع في الفقر.

التحليل الإحصائي المكمل مع اعتماد دليل أحوال المعيشة متغيراً مستقلاً

التحليل السابق تم مع اعتبار فقر الدخل هو المتغير المستقل الذي تقاس درجة ارتباط المتغيرات الأخرى به. لمزيد من التأكد، تم استبدال متغير الدخل بمتغير آخر هو الفئة المحرومة (مستوى معيشة منخفض) بحسب دليل أحوال المعيشة، وتم تكرار التحليل نفسه، واتت النتيجة على النحو المبين في الجدول التالي:

الجدول م-4: نتائج التحليل الإحصائي مع اعتماد المحرومون بحسب دليل أحوال المعيشة متغيراً مستقلاً

المتغير	OLS 1		OLS2	
	معامل بيتا	الانحراف المعياري	معامل بيتا	الانحراف المعياري
(الثابت)		0.016		
مستوى تعليم ابتدائي لربّ الأسرة	-0.224***	0.02		
رب الأسرة أمّي	-0.279***	0.0201	-0.12***	0.01
مستوى تعليم متوسط لربّ الأسرة	-0.126***	0.0201	0.05**	0.009
مستوى تعليم ثانوي لربّ الأسرة	0.005	0.023	0.123***	0.013
مستوى تعليم جامعي لربّ الأسرة	0.058	0.023	0.174***	0.014
مياه الشرب من الشبكة العامة	0.216***	0.012	0.218***	0.012
مياه شرب معدنية	0.28***	0.014	0.281***	0.014
ملكية سيارة خاصة	0.14***	0.008	0.145***	0.008
حصة الفرد من مساحة المسكن	0.184***	0.002	0.206***	0.002
توفر حساب مصرفي	0.108***	0.011	0.121***	0.011
مايكروويف	0.034	0.008		
غسالة	0.029	0.015		
مكنسة كهربائية	0.098***	0.008	0.11***	0.008
DVD	0.008	0.007		
مكواة	0.081***	0.009	0.093***	0.009
مكيف	0.054**	0.008	0.063***	0.008
سخان مياه	0.11***	0.009	0.108***	0.009
اشتراك في مولد كهربائي	0.042**	0.007	0.048**	0.007
حاسوب	0.012	0.011		
اشتراك إنترنت	0.049**	0.012	0.061**	0.01
زيارة المطاعم والمقاهي	0.073***	0.011	0.079***	0.01
زيارات ترفيه	-0.013	0.01		
R	0.838		0.833	
R-squared	0.702		0.694	
Adjusted R-squared	0.696		0.690	
F-statistic	121.38***		169.32***	

* $p \leq 0.05$, ** $p \leq 0.01$, *** $p \leq 0.001$

وبالنتيجة يتبين لنا التقارب في تحديد المتغيرات ما بين التحليلين وإلى حدٍّ كبير، كما ظهرت متغيرات جديدة خاصة في مجال المستوى التعليمي لربّ الأسرة وملكية بعض السلع التي تتوفر في المنزل. يوضح الجدول أدناه المتغيرات التي تم تحديدها بحسب التحليلين الإحصائيين المعتمدين وتلك التي لم تصنف كذات أهمية في كليهما.

جدول م-5: المتغيرات المصنفة كمؤشرات للرفاه الاقتصادي والاجتماعي بحسب المنهجيتين

المتغير	فقط بحسب الدخل	فقط دليل احوال المعيشة	الاثنين معاً	ليس في الخيارين
مستوى تعليم ابتدائي لربّ الأسرة				X
رب الأسرة أمّي		X		
مستوى تعليم متوسط لربّ الأسرة		X		
مستوى تعليم ثانوي لربّ الأسرة		X		
مستوى تعليم جامعي لربّ الأسرة			X	
مياه الشرب من الشبكة العامة		X		
مياه شرب معدنية			X	
ملكية سيارة خاصة			X	
حصة الفرد من مساحة المسكن			X	
توفر حساب مصرفي			X	
مايكروويف				X
غسالة				X
مكنسة كهربائية		X		
DVD				X
مكواة				X
مكيف		X		
سخان مياه		X		
اشتراك في مولد كهربائي		X		
حاسوب				X
اشتراك إنترنت			X	
زيارة المطاعم والمقاهي			X	
زيارات ترفيه				X

بناء دليل الدخل الحضري ومؤشراته والأوزان

بناء على النتائج أعلاه قام فريق العمل التقني بإعداد دليل الدخل الحضري بحيث يتكون من 7 مؤشرات دالة على ارتفاع دخل الأسرة وثروتها، ونسب إلى كل مؤشر وزناً متناسباً مع درجة الارتباط بالدخل التي بينها التحليل الإحصائي،

وتم تحويل هذا الوزن إلى نقاط يكون مجموعها ألف نقطة في حال توفرت كل المؤشرات في الأسرة، وصفر نقطة في حال لم يتوفر منها أي مؤشر. وكلما كان مجموع نقاط الأسرة أعلى، كانت أعلى دخلاً وأكثر «ثراءً»، وكلما قلت النقاط كانت الأسرة أقل دخلاً وأكثر «فقراً».

ويبين الجدول التالي المتغيرات والنقاط المنسوبة إليها:

الجدول م-6: المتغيرات المعتمدة في تكوين دليل الدخل، والأوزان (النقاط) المنسبة لكل مؤشر

المتغيرات	الوزن / النقاط
المستوى التعليمي لربّ الأسرة - جامعي	50 نقطة إذا كان الجواب نعم / 0 إذا كلا
المياه المعدنية (المعبأة) هي المصدر الأساسي للشرب لمياه الشرب	140 نقطة إذا كان الجواب نعم / 0 إذا كلا
ملكية سيارة خاصة	290 نقطة إذا كان الجواب نعم / 0 إذا كلا
حصة الفرد من مساحة المسكن (أكثر من 30 متر مربع)	175 نقطة إذا كان الجواب نعم / 0 إذا كلا
توفر حساب مصرفي	35 نقطة إذا كان الجواب نعم / 0 إذا كلا
توفر اشتراك في شبكة الإنترنت	260 نقطة إذا كان الجواب نعم / 0 إذا كلا
زيارة المقاهي والمطاعم	50 نقطة إذا كان الجواب نعم / 0 إذا كلا
المجموع العام	1000 نقطة

نتائج تطبيق دليل الدخل على مدينة طرابلس

تم تطبيق هذا الدليل على البيانات المستخلصة من العمل الميداني، وتم احتساب مجموع نقاط كل أسرة (بين صفر وألف نقطة)، ثم جرى تجميع الأسر - بحسب نقاطها - في عشر مجموعات على النحو المبين في الشكل أدناه، حيث المجموعة الأولى مجموع نقاط الأسرة فيها هو أقل من 100 نقطة، والثاني بين 100 وأقل من 200، والثالثة بين 200 وأقل من 300... وهكذا حتى المجموعة الأخيرة التي تتراوح نقاط الأسرة فيها بين 900 وألف نقطة:

الشكل م-1: توزع الأسر بحسب مجموع نقاطها على مجموعات عشرية بين صفر وألف نقطة (%)[26]

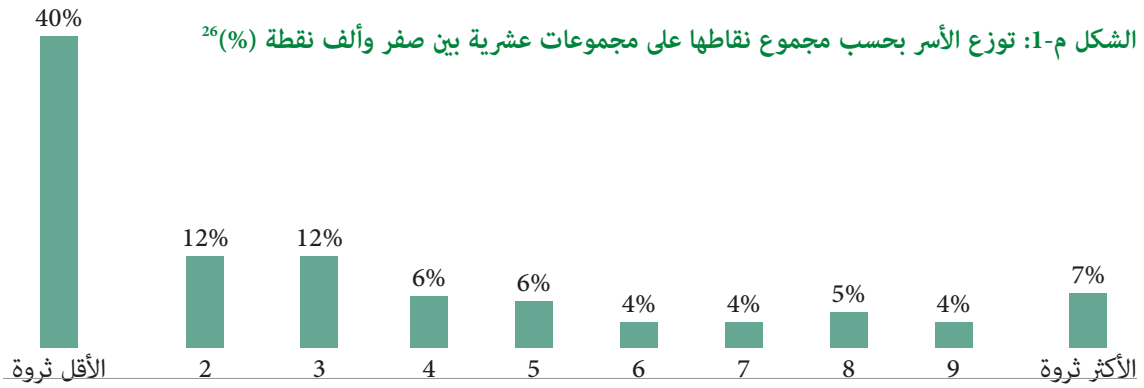

26- كل البيانات الواردة في هذا الملحق، والتحليل المرتبط بها، يشمل كامل العينة من 1492 أسرة، بما في ذلك أبو سمرا. لم نجد داعياً لاستثناء أبو سمرا من الإطلاق شمول أي سمرا نظراً لأن هذا الملحق، والملحق الذي يليه لهما طابع فني ولا يتعلقان بنتائج الأحياء النهائية.

ويلفت النظر في هذا التوزيع، التركز الكبير لنسبة الأسر في الفئة الأولى التي يتراوح مجموع نقاطها بين صفر و100 نقطة، وهي الأسر الأقل دخلاً (الأكثرفقراً). وهذا غير مألوف مقارنة بالتوزع الإحصائي الطبيعي. وسبب ذلك أن الدليل يقيس الثروة والدخل المرتفع، ولا يقيس الفقر. ولذلك فإن له قدرة تمييزية قوية على رصد التغير بالدخل في المستويات الوسطى والعليا من التوزيع، ولكنها في الطرف الأدنى فإن قدرته التمييزية هذه تكون اقل، لأن القراءة الدقيقة لهذه النتيجة (40% في الفئة الأولى) هي أن هذه الأسر لا تتوفر لديها مؤشرات الثروة (وهذا مختلف عن القول إن هذه الأسر تتوفر فيها مؤشرات الفقر الشديد). والمثال الأكثر وضوحاً هو في ما يتعلق بالمستوى التعليمي لرب الأسرة. فوفق الدليل، يعتبر حصول رب الأسرة على شهادة جامعية مؤشر ثروة، وفي حال توفره يحصل على النقاط المنسوبة إلى هذا المؤشر وهي 50 نقطة، وفي حال لم يكن رب الأسرة حاصلاً على تعليم جامعي، فإن علامة الأسرة تكون صفراً بالنسبة إلى هذا المؤشر. ولكن رب الأسرة يمكن أن يكون صاحب مستوى تعليم ثانوي، أو يمكن ان يكون أميّاً، والعلامة لا تتغير وتبقى صفراً. أما لو كنا نعتمد مقياساً للفقر أو الحرمان، لاقتضى التمييز بينهما.

لأغراض التحليل والمقارنة، يمكن تجميع الأسر إلى فئات خمسية، أو ثلاثية على النحو المبين في الجدول أدناه.

الجدول م-7: نسب الأسر بحسب فئات الدخل/الثروة

	نسب الأسر بحسب فئات الدخل/الثروة		
	مجموعات عشرية	مجموعات خمسية	مجموعات ثلاثية
أقل من 100 نقطة	40	52	70
من 100 إلى 200	12		
من 200 - إلى 300	12	18	
من 300 إلى 400	6		
من 400 إلى 500	6	10	14
من 500 إلى 600	4		
من 600 إلى 700	4	9	
من 700 إلى 800	5		16
من 800 إلى 900	4	11	
من 900 إلى 1000	7		
المجموع	100	100	100

تبين هذه النتائج، أنه يمكن اعتبار حوال 52% من الأسر فقيرة أو محرومة جدّاً من منظور الدخل، وبتوسيع هذا التعريف ليشمل الفئتين الخمسيتين الأدنى تصبح هذه النسبة 70%. وأن حوالي 14% من الأسر تقع في مرتبة متوسطة في سلم الدخل في طرابلس، في حين إن 16% يعتبرون من أصحاب الدخل المرتفع نسبيّاً. مع العلم أن التجميع هنا تم على أساس حسابي نسبي صرف، ولم نتدخل في تحديد عتبة لما هو دخل مرتفع أو منخفض من منظور كلفة المعيشة.

يبين الشكلان التاليان مقارنة بين التوزع الخماسي والتوزع الثلاثي لفئات الأسر بحسب دليل الدخل ودليل الحرمان الحضري.

الشكل م-2: مقارنة توزع الأسر حسب الفئات الثلاثية لدليلي الدخل والحرمان (%)

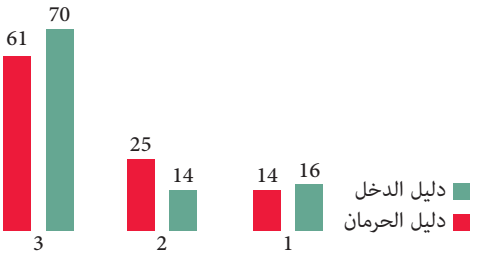

الشكل م-3: مقارنة توزع اسر حسب الفئات الخماسية لدليلي الدخل والحرمان (%)

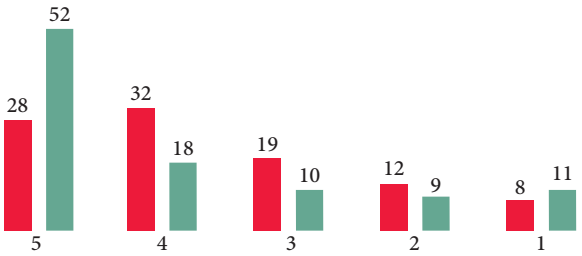

ملاحظة: الفئات مرقمة من 1 إلى 3، أو من 1 إلى 5، حيث الفئة الأولى هي الأقل حرماناً (حسب دليل الحرمان الحضري) أو الأكثر دخلاً (حسب دليل الثروة)، والفئة الثالثة أو الخامسة هي الأقل دخلاً أو الأكثر حرماناً. والمقارنة هنا تشمل كامل عينة الأسرة، بما في ذلك أبو سمرا.

كما اختبر فريق العمل نسبة التطابق في الدلالة على الأسر المحرومة بحسب الدليلين، وتبين أن 84% من الأسر التي صنفت أسراً أقل دخلاً (أي الفئة الدنيا من التصنيف الثلاثي بحسب دليل الدخل، كانت في الوقت نفسه من ضمن الأسر المحرومة بحسب دليل الحرمان الحضري.

ولمزيد من التدقيق، قام فريق العمل بمقارنة متوسط الدخل اليومي للفرد بحسب فئات التصنيف الثلاثية في الدليلين وأظهرت النتائج تقارباً كبيراً.

الشكل م-4: متوسط دخل الفرد اليومي حسب فئات الأسر الثلاثية وفق دليل الدخل ودليل الحرمان (دولار أميركي)

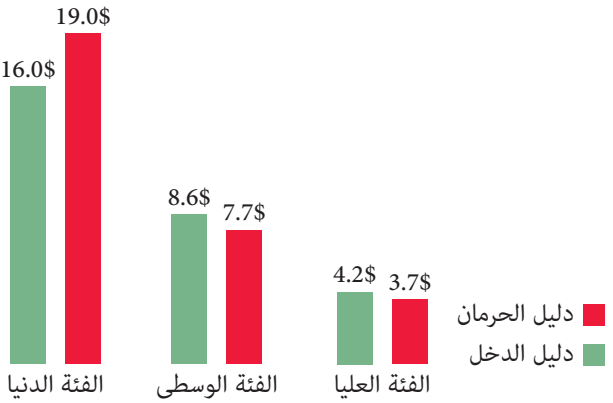

أخيراً، ومن أجل اكتمال المقارنة، ولتوضيح الاختلاف والتكامل بين دليل الدخل ودليل الحرمان الحضري، فإن الشكل التالي يبين كيف يقيس دليل الدخل جانب الرفاه، وكيف يقيس دليل الحرمان جانب الحرمان. ويبين الشكل أيضاً وجود ثلاثة مؤشرات مشتركة هي توفر حساب مصرفي وملكية سيارة وزيارة المقاهي والمطاعم، حيث هذه المؤشرات الثلاثة المكونة لدليل الدخل هي المؤشرات المكونة لدليل الحرمان في ميدان الوضع الاقتصادي للأسرة. في المقابل، فإن مؤشر المستوى

التعليمي لرب الأسرة متشابه نسبيّاً حيث يقتصر دليل الدخل على قياس المستوى الجامعي لرب الأسرة، في حين يقيس دليل الحرمان الطرف الآخر، أي الأمية أو شبه الأمية لرب الأسرة وشريكه في الوقت نفسه.
أما بالنسبة للسكن، فإن كلا الدليلين يقيس الاكتظاظ أو كثافة الإشغال داخل المسكن، ولكن دليل الدخل يعتمد مؤشر متوسط المساحة المبنية للفرد، في حين إن دليل الحرمان يعتمد عدد الأفراد لكل غرفة نوم. ولم يعتمد دليل الحرمان وجود اشتراك في الإنترنت إذ لم يعتبر فريق العمل أنه مؤشر فقر هام التزاماً بتعريف محدد للفقر، مع العلم أن الاشتراك بالإنترنت يدل على توفر دخل وموارد ورفاه.

أما كون مصدر مياه الشرب مياه معبأة، فهو سلوك منتشر لدى الفئات الوسطى والغنية، ولكن تم إسقاطه من الصيغة النهائية لدليل الحرمان الحضري بعد التحقق في الميدان، إذ تبين بأنه تمت معالجة مشكلة تلوث مياه الشبكة العامة التي كانت مشكلة كبيرة في المدينة، ولكن بعد إصلاح الوضع، بات توفر المياه من الشبكة العامة مؤشراً كافياً للدلالة على إشباع الحاجة إلى المياه الصالحة للشرب، فأسقط هذا المؤشر من دليل الحرمان، وتم اختبار توفر الكهرباء للتعبير عن توفر الخدمات.

الشكل م-5: مقارنة المؤشرات ونسب الأسر، بالنسبة لدليلي الدخل والحرمان الحضري (%)[27]

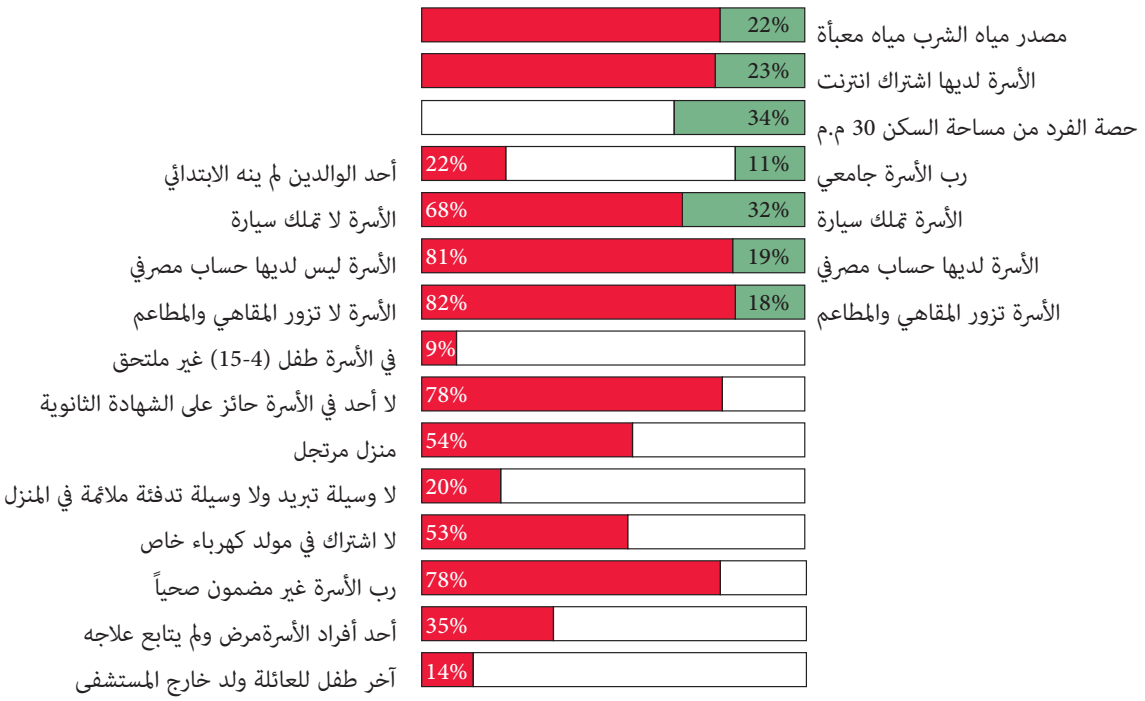

27- تشمل النسب كامل العينة، بما من ذلك أبو سمرا، لذلك هي مختلفة قليلًا عمّا جاء في تحليل النتائج في الفصول السابقة، التي هي أكثر دقة.

الملحق الثاني

مقارنة نتائج قياسات الفقر الوطنية مطبقة على مدينة طرابلس

مقدمة

اعتمدت في لبنان منذ عام 1998، ثلاثة قياسات للفقر يعتمد كل منها منهجية مختلفة.

1- **المنهجية الأولى،** اعتمدت عام 1998 وطبقت على نتائج مسح المعطيات الإحصائية للسكان والمساكن المنفذ عام 1995/1994، ثم طبقت مرة ثانية على المسح المتعدد الأهداف عام 2004، هي **منهجية الحاجات الأساسية غير المشبعة.** وقد تم تصميم دليل، أطلق عليه اسم **دليل أحوال المعيشة،** وهو دليل للحرمان أو الفقر المتعدد الأبعاد، تم استخدامه لقياس نسبة الحرمان أو الفقر، واعتمدت نتائجه من قبل الجهات الوطنية الرسمية والأهلية، ومن قبل الجهات الدولية، على امتداد عقد كامل، من أجل تصميم السياسات وتحديد الأولويات والتدخلات.

2- **المنهجية الثانية** هي منهجية **فقر الدخل** المعتمدة من قبل البنك الدولي. وقد طبقت لأول مرة على مسح وطني هو المسح المتعدد الأهداف عام 2004. وقبل ذلك كان يتم حساب فقر الدخل من قبل مراكز أبحاث خاصة باستخدام أساليب متعددة، ومنها أسلوب حساب كلفة الوجبات الغذائية الأقل كلفة. ووفق المنهجية المعتمدة عام 2004، فقد تم حساب خط فقر وطني أدنى (إنفاق 2.4 دولار للفرد في اليوم)، وخط فقر وطني أعلى (4 دولار في اليوم للفرد)، وحسبت نسب الفقر على هذا الأساس.

3- **المنهجية الثالثة،** هي في حقيقة الأمر تصميم مؤشر مركب من عدد المؤشرات المرتبطة بالفقر، استخدم من أجل **تحديد الأسر المؤهلة للاستفادة من برنامج استهداف الأسر الفقيرة** الذي تنفذه وزارة الشؤون الاجتماعية بدعم من البنك الدولي. والمنهجية المعتمدة هي من تصميم البنك الدولي مخصصة للبرامج المشابهة (التحويلات النقدية المشروطة للأسر الأشد فقراً)، حيث يتم التعرّف إلى الأسر المؤهلة بناء على ما يطلق عليه اسم Proxy Mean Testing (PMT)، والذي يترجم في نهاية المطاف في قيمة رقمية (علامة، نقاط) تنسب إلى الأسرة وتستحق الأسرة المساعدة إذا كانت علاماتها أقل (أو أعلى) من عتبة معينة.

حرص فريق العمل على الاستفادة من القياسات القائمة فعليّاً، أخذها بعين الاعتبار، من أجل التمكن من مقارنة النتائج كإحدى وسائل التحقق من اتساقها من الواقع. أثناء تصميم العمل الميداني، قام فريق العمل بإدخال المؤشرات التي استخدمت في بناء هذه القياسات والأدلة، في الاستبيان المستخدم لجمع المعلومات من عينة الأسر المختارة في مدينة طرابلس. وبناء على ذلك، تمكن فريق البحث من حساب نسب الحرمان أو الفقر بحسب هذه المنهجيات الثلاث، ومقارنة النتائج.

وسوف تعرض الفقرات التالية النتائج التي تم التوصل إليها باعتماد هذه المنهجيات الثلاث، وهي تشمل كامل العينة، بما في ذلك أبي سمرا.

أولاً: الحرمان بحسب دليل أحوال المعيشة (منهجية الحاجات الأساسية غير المشبعة).

دليل الحاجات غير المشبعة الذي تم احتسابه لمدينة طرابلس في المسح الميداني لعام 2011، كان هو نفسه الدليل المعتمد وطنياً عام 2004، مع بعض التعديلات. ويمكن مراجعة المنهجية التفصيلية للمؤشر وطريقة الاحتساب بالعودة إلى تقرير «خريطة الفقر البشري وأحوال المعيشة في لبنان» والصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في لبنان (2004)[28]. يعرض الجدول أدناه للميادين المختلفة التي تكوّن المؤشر بالإضافة إلى الأبعاد الفرعية التي تشكل كل ميدان على حدة.

جدول م-8: الميادين والمؤشرات الفرعية المكوّنة لمؤشر الحاجات غير المشبعة

الميدان	المؤشرات المكوّنة
تعليم	التحصيل العلمي
	الإلتحاق بالروضات
	الإلمام بلغات أجنبية
الصحة	التأمين الصحي
	الأمراض المزمنة
	شروط العمل
	توفر الخدمات الصحية
المسكن	حصة الفرد من غرف المسكن
	حصة الفرد من مساحة المسكن
	نوعية الأرضية في المسكن
	نظام التدفئة
المياه والكهرباء والصحية	مصادر مياه الشرب
	مصادر مياه الإستعمال
	توفر مياه الخدمات العامة
	توفر الكهرباء من الشبكة العامة
	وسيلة الصرف الصحي
	وسائل التخلص من النفايات
الوضع الاقتصادي	معدل حصة الفرد من الدخل
	معدل الإعالة الاقتصادية للأسرة
	حالة العمل لأعضاء الأسرة
	ملكية التجهيزات
	ملكية وسائل النقل
	عدد الخطوط الهاتفية

وبسبب بعض الاختلافات في بنية الاستبيان المستخدم في كل من المسحين، قام فريق العمل بتعديل بعض المؤشرات الفرعية والأوزان الخاصة، بما يسمح بتكوين المؤشر لطرابلس في العام 2011 ويبقي في الوقت نفسه على إمكان المقارنة مع النتائج المسجلة في العام 2004. ولا تهمنا المقارنة بين 2004 و2011 في هذه الدراسة، بقدر ما تهمنا مقارنة نتائج القياسات المختلفة الثلاث عام 2011 نفسه، لذلك سوف نهمل مسألة المقارنات الزمنية في تحليلنا الذي يلي.

28- «خريطة الفقر البشري وأحوال المعيشة في لبنان - 2004»، وزارة الشؤون الاجتماعية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بيروت 2008.

جدول م-9: التعديلات التي طبقت على مؤشر الحاجات غير المشبعة

المؤشر	طبيعة الإختلاف	التعديل
التحصيل العلمي	لم يتضمن الاستبيان أي معلومات عن الصف الذي يلتحق فيه التلاميذ المسجلون حالياً، لذا لم يكن من الممكن احتساب نسبة التأخر المدرسي للطلاب المتأخرين في دراستهم.	لم يحتسب التأخر الدراسي ضمن المؤشرات
الأمراض المزمنة	لم يسمح السؤال بأكثر من إجابة	لم يحتسب الوزن على أساس عدد الأمراض
توفر الكهرباء من الشبكة العامة	لم يتضمن السؤال عام 2004 أي معلومة حول توفر مصادر أخرى للكهرباء (اشتراك أومولّد خاص)	لم يأخذ توزين هذا المؤشر عند احتساب المؤشر النهائي
مصادر مياه الشرب	كان السؤال بشكل مباشر حول مصدر مياه الإستخدام الرئيس وبالتالي لم يسمح بأجوبة متعددة	لم يأخذ توزين عدد مصادر مياه الشرب في الاحتساب
مصادر مياه الإستعمال	كان السؤال بشكل مباشر حول مصدر مياه الاستخدام الرئيس وبالتالي لم يسمح بأجوبة متعددة	لم يأخذ توزين عدد مصادر مياه الاستعمال في الاحتساب

أبرز النتائج

بناء على إجمالي النتائج التي تمّ احتسابها، أمكن توزيع سكان مدينة طرابلس إلى ثلاثة فئات رئيسة حسب دليل احوال المعيشة (المنهجية المعتمدة وطنياً تسمح بتصنيف الأسر على أساس التصنيف الخماسي والتصنيف الثلاثي، وهذا الأخير هو المعتمد بالدرجة الأولى). وبناء على ذلك، تم تصنيف الأسر كما يلي:

أ- **فئة مستوى المعيشة المنخفض،** وهي الأسر المحرومة، وقد بلغت نسبتها بحسب هذا الدليل حوالي 40% من الأسر في مدينة طرابلس.

ب- **فئة مستوى المعيشة المتوسط،** وقد بلغت نسبة الأسر في هذه الفئة حوالي 38% من الأسر. ونلفت النظر إلى أن هؤلاء لا يمثلون الفئات الوسطى، بل فئات من السكان تعيش في مستوى معيشة أفضل نسبيّاً من الأسر المحرومة، دون أن تكون أسراً من الطبقات الوسطى بأي حال من الأحوال.

ج- **فئة مستوى المعيشة المرتفع،** وهؤلاء يمثلون 22% من الأسر في مدينة طرابلس، وهم يمثلون إجمال الطبقات المتوسطة والغنية.

وفي ما نركز عليه في هذه الدراسة، أي الحرمان، وبشكل مختصر، فإن نسبة الحرمان وفق دليل أحوال المعيشة هو 40% من إجمالي الأسر في مدينة طرابلس.

وباستخدام هذا الدليل على مستوى الأحياء الثمانية (بما في ذلك أبو سمرا) التي تم اعتمادها في الدراسة، فإن نسب الحرمان تتراوح بين حد اقصى في حي التبانة - السويقة هو 67%، وحد أدنى في بساتين طرابلس هو 11%. ويظهر الشكل أدناه، توزع فئات مستويات المعيشة الثلاث على الأحياء:

الشكل م-6: توزع الأسر حسب مستويات المعيشة، بحسب الأحياء في طرابلس (%)

من ناحية أخرى، ولكي تكتمل الصورة، فإن دليل أحوال المعيشة مكون من 5 ميادين كما جاء أعلاه، وتتفاوت نسب الحرمان بحسب الميدان. وفي طرابلس، كانت نسبة الحرمان أكثر ارتفاعاً في الميدان الاقتصادي (وهذا متوقع)، في حين كانت نسبة الحرمان أقل في ميدان الخدمات العامة (وهذا أيضاً طبيعي). أما ارتفاع نسبة الحرمان في ميدان التعليم، فهو لأن المؤشرات المختارة كانت متقدمة (معرفة لغات أجنبية، والتحاق بالروضة، والالتحاق بالمدرسة مقروناً بعدم التأخر الدراسي). وفي كل حال، نحن نورد النسب بحسب الميادين بشكل خاص من أجل المقارنة اللاحقة مع نتائج قياس فقر الدخل.

وقد اتت نسبة الحرمان بحسب الميادين على النحو التالي:

الشكل م-7: نسب الحرمان بحسب ميادين دليل احوال المعيشة، طرابلس 2011 (%)

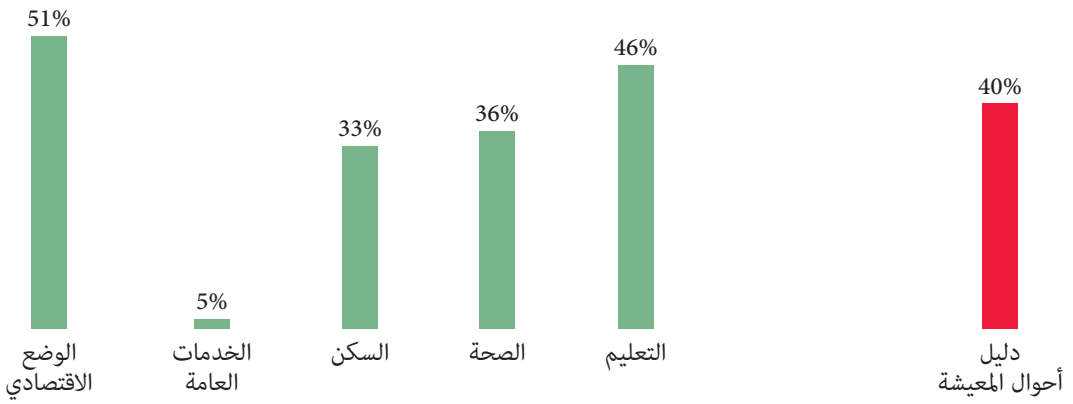

ثانياً: الفقر بحسب خط الفقر الوطني (الدخل)

جرى تحديد عتبة الفقر بناء على خط الفقر الأعلى الذي تمّ تحديده في تقرير الفقر الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العام 2008 والذي كان 2.4 دولار أميركي للفرد في اليوم. وقد جرى تعديل هذه القيمة بما يتلائم مع معدلات التضخّم المحتسبة في مؤشر الأسعار الشهري الذي تنتجه مؤسسة البحوث والاستشارات بشكل شهري. وقد ارتفع هذا المؤشر بما نسبته حوالي 37% ما رفع قيمة خط الفقر الأعلى إلى 3.29 دولار أميركي للفرد في اليوم. وقد تضمن الاستبيان المستخدم في البحث الميداني في طرابلس أسئلة للأسرة عن دخلها، حيث طلب إليها أن تحدد دخلها ضمن فئات محددة مسبقاً في الاستمارة. وقد استخدمت متوسطات فئات الدخل من أجل تحديد وضعية الأسرة فوق خط الفقر أو تحته. والجدير بالذكر أن دراسة 2004 استندت إلى إنفاق الأسرة لا دخلها، وهو ما يعتبر أكثر دقة بحسب البنك الدولي، ومرة أخرى فإن هذا أمر ليس جوهرياً بالنسبة إلى وظيفة هذا النص في تقريرنا، نظراً لأننا نهتم بمقارنة نتائج القياسات المختلفة، مع إدراكنا أن قياس الفقر على أساس الدخل تعطي نسباً أعلى مما هو عليه الأمر لو تم القياس استناداً إلى الإنفاق.

وبتطبيق خط فقر الدخل المشار إليه (أي 3.29 دولار للفرد في اليوم)، فإن نسبة الأسر التي يقل دخلها عن خط الفقر في طرابلس، بلغت 51%.

وكما هو الحال بالنسبة للقياسات الأخرى، فإن النتائج أظهرت تفاوتاً بين حد أقصى هو نسبة 76% في التبانة السويقة، وحد أدنى هو نسبة 15% في بساتين طرابلس.

الشكل م-8: نسبة الأسر التي تعيش تحت خط فقر الدخل بحسب الأحياء (%)

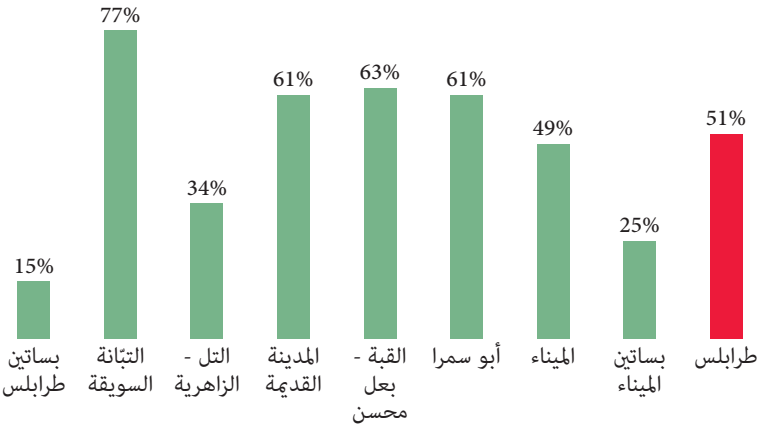

ما نود لفت النظر إليه في المقارنة بين نتائج فقر الدخل ونتائج دليل أحوال المعيشة، هو أنه في حين نسبة فقر الدخل هي 51% فإن نسبة الحرمان (المتعدد الأبعاد) هي 40%. ولكن إذا ما قارنا نتائج فقر الدخل، مع نتائج نسبة الحرمان بحسب ميدان الوضع الاقتصادي للأسرة فإن النسبة هي نفسها 51%، وهو أمر طبيعي حيث إن قياس فقر الدخل يفترض أن يكون أقرب إلى الحرمان الاقتصادي منه إلى مركب المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية. (نلفت النظر، أن التطابق في الرقم 51% هو مصادفة، وليس قصدنا القول إنهما متطابقان بالضرورة، بل إن نسب الحرمان الاقتصادي بحسب دليل أحوال المعيشة هي أعلى من نسبة الحرمان العامة، وإنها بحكم طبيعة المؤشرات المكونة ميدان الوضع الاقتصادي للأسرة، فإنه من الطبيعي أن تكون أقرب إلى نتائج خط الفقر).

ثالثاً: نسب الفقر بحسب منهجية برنامج استهداف الأسر الفقيرة (PMT)

تعتبر هذه المنهجية من ضمن التقنيات الإحصائية المعتمدة على نطاق واسع في برامج البنك الدولي خصوصاً، لقياس الفقر من أجل «استهداف» الأسر الفقيرة ببرامج المساعدات الاجتماعية والتحويلات المالية (المشروطة) بشكل خاص.

ترتكز هذه المنهجية على دراسة قوّة الارتباط لمجموعة من الخصائص بالفقر على أن يعتمد التحليل الإحصائي لبناء معادلة رياضية تسمح بالتعرف على الأسر المؤهلة. بناء عليه تعطى كل خاصية وزناً يتلاءم مع مدى ارتباطها بالفقر وبالإجمال يشكل جمع الأوزان النتيجة النهائية لوضع الأسرة حيث ينسب إلى كل أسرة رقم معين بناء على المعادلة الرياضية المعتمدة. وتقارن تلك النتيجة بعتبة معيارية تمثل الحد الفاصل بين الفقراء وغير الفقراء وتمثل هذه العتبة الحد الفاصل بين الأسر المؤهلة للاستفادة من البرنامج وتلك غير المؤهلة لذلك.

وقد تم احتساب نسبة الفقر في طرابلس بحسب هذه المنهجية من خلال إرسال المعطيات الأولية الخاصة بالمسح إلى فريق العمل التقني في المشروع الوطني لاستهداف الأسر الفقيرة، بغية إجراء محاكاة على قاعدة البيانات الخاصة بطرابلس. وقد حددت عتبة الفقر عند 3.84 دولار أميركي للفرد في اليوم. والمعادلة الرياضية المستخدمة في هذه المنهجية محصورة لدى فريق عمل المشروع الوطني المشار إليه. (نرفق مع الملحق الاستمارة التي يستخدمها المشروع والتي يطلب إلى الأسر المرشحة أن تملأها من أجل حساب مجموع نقاطها، وهي تعطي فكرة عن المتغيرات التي تدخل في هذه العملية).

ولدى تطبيق هذه المنهجية، **تبين أن 23% من الأسر في طرابلس مؤهلة للاستفادة من هذا البرنامج** (أي إنها تعتبر فقيرة بحسب التعريف والعتبات المعتمدة من قبل المشروع الوطني لإستهداف الفقراء). أما التفاوت بين الأحياء فهو يتراوح بين نسبة 33% في التبانة - السويقة، و8% في بساتين الميناء.

ويوضح الشكل التالي هذه النسب بحسب الأحياء.

الشكل م-9: نسب الأسر المؤهلة للاستفادة من برنامج استهداف الأسر الفقيرة بحسب الاحياء (%)

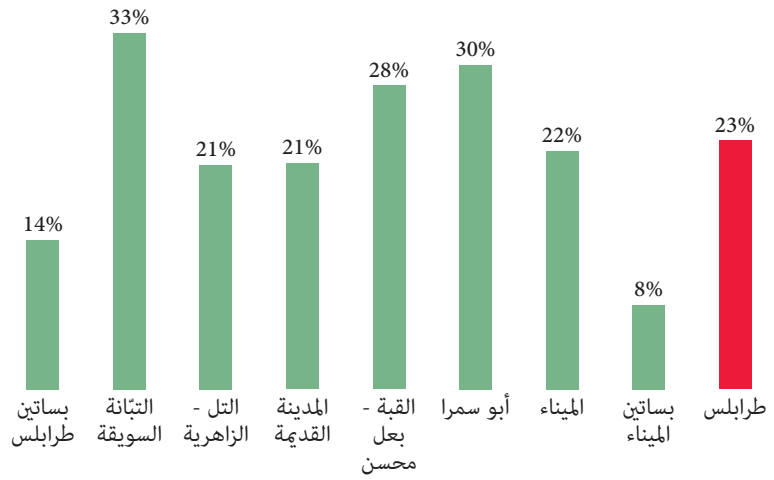

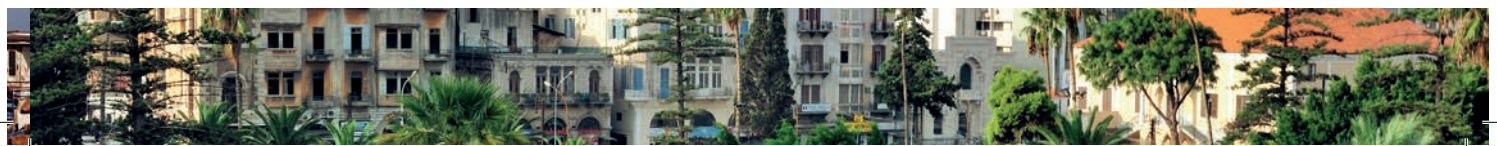

مقارنة نتائج القياسات الثلاثة

يتبين لدى مقارنة نسب الحرمان الإجمالية بحسب القياسات الثلاثة على مستوى مدينة طرابلس، أن هناك اتساقاً بين هذه النتائج رغم التفاوت في النسب الذي له تفسير منطقي تماماً. وكما ورد في في الفقرات السابقة، فإن نسبة الحرمان بحسب معيار التأهيل للاستفادة من برنامج الأسر الفقيرة هو 23%، وهي النسبة الأدنى بين القياسات الثلاثة. وسبب ذلك يعود إلى اعتماد عتبة متدنية جدّاً في هذا القياس من أجل اختيار الأسر المستفيدة، أي إن الهدف هو حصر نطاق الاستفادة من هذا البرنامج في أضيق نطاق بحيث يشمل الأسر الفقيرة فقراً شديداً والتي على هذا الأساس تكون مستحقة للمساعدة. بناء عليه، فإن مقارنتها يجب أن تتم في الفئات الأشد فقراً بحسب دليل أحوال المعيشة وهي فئة الأسر الشديدة الحرمان بحسب التصنيف الخماسي، والتي تبلغ نسبتها 32%. وكذلك يجب مقارنتها مع نسب الأسر تحت خط الفقر الأدنى، أو ما يقترب منها. وفي حالة طرابلس حيث تبلغ نسبة الأسر التي يقل دخلها عن 750 ألف ليرة شهريّاً 50%، وهو الحد الأدنى للأجور (تقريباً النسبة نفسها للأسر تحت خط الفقر)؛ إلا أن نسبة الأسر في فئة الدخل الدنيا - أي أقل من500 ألف ليرة شهريّاً تبلغ 25% (وهو الحد الأدنى للأجور في لبنان قبل رفعه إلى 750 ألف ليرة عام 2012)، وهذه نسبة قريبة من نسبة الأسر المستفيدة من برنامج استهداف الأسر الفقيرة. وبذلك تصبح المقارنة منطقية أكثر.

أما بالنسبة للمقارنة بين فقر الدخل ونتائج دليل أحوال المعيشة، فإن نسبة الأسر تحت خط الفقر تبلغ 51% كما سبقت الإشارة، مقابل 40% نسب الأسر المحرومة بحسب دليل أحوال المعيشة. وأيضاً التفاوت منطقي وطبيعي حيث إن البعد الاقتصادي للفقر هو أكثر حدة من الأبعاد الأخرى المعبر عنها من خلال مؤشرات السكن والصحة والتعليم. وفي حين إن نسب الحرمان بحسب دليل ميدان الوضع الاقتصادي للأسرة هي 51% أيضاً (مطابقة لنسبة الأسر تحت خط الفقر) فإن إدماج الأبعاد الأخرى في دليل أحوال المعيشة، يؤدي إلى خفض النسبة الإجمالية للفقر حيث إن توفر الخدمات الاجتماعية هو في وضع أفضل من مؤشرات الفقر بمعناه الاقتصادي. وبذلك تكون النتائج متسقة ومنطقة أيضاً.

الشكل م-10: مقارنة نسب الحرمان بحسب القياسات الثلاثة، في طرابلس وحسب الأحياء(%)

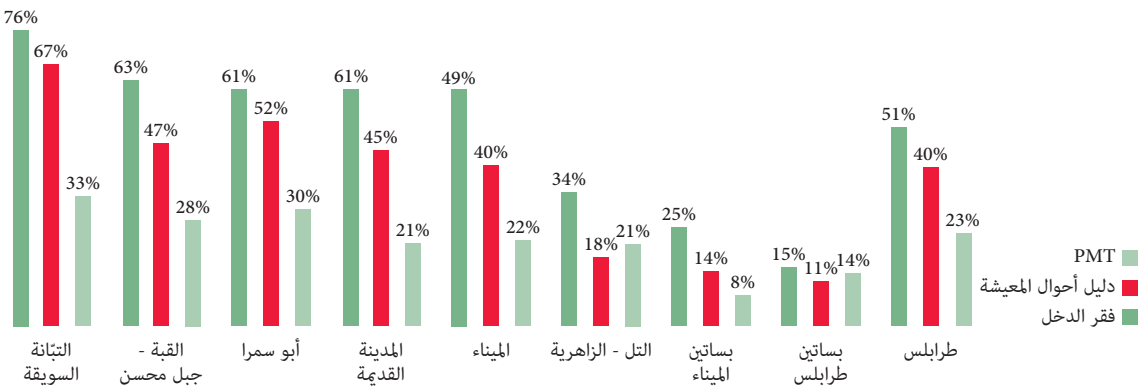

بالانتقال إلى مقارنة النتائج على مستوى الأحياء، فإن النتائج متسقة أيضاً، لاسيما بين منهجية دليل أحوال المعيشة وخط الفقر، مع وجود اختلافات جزئية مع نتائج PMT. وفي كل الحالات، فإن الأحياء الأربعة الأشد فقراً وحرماناً هي نفسها في

القياسات الثلاثة (باب التبانة - السويقة، أبوسمرا، القبة - جبل محسن، المدينة القديمة) وتقترب منها في الترتيب الخامس المدينة الميناء، ويليها التل - الزاهرية. في حين الحيّان الأفضل حالاً هما نفسهما في القياسات الثلاثة وهما بساتين الميناء وبساتين طرابلس. ويبين الجدول التالي نتائج ترتيب الأحياء بحسب القياسات الثلاثة، حيث تمثل الخانات المظللة باللون المائل

الجمهورية اللبنانية
رئاسة مجلس الوزراء ووزارة الشؤون الاجتماعية

LEBANESE REPUBLIC
PCM/MOSA

البرنامج الوطني لاستهداف الأسر الأكثر فقراً
National Poverty Targeting Program

تاريخ ملء الاستمارة: اليوم / الشهر / السنة

رقم الطلب

رقم التركي

تعليمات هامة للإجابة
- استعمل فقط قلم رصاص أسود HB2
- لا تستعمل أقلام الحبر السائل أو الجاف
- املأ خانة الإجابة بالكامل
- امح الإجابة التي تريد تغييرها بالكامل
- لا تترك أي خطوط زائدة على الورقة

EXAMPLES
WRONG ⓐ ⓑ ⓒ ⓓ ⓔ
WRONG ⓐ ⓑ ✓ ⓓ ⓔ
WRONG ⓐ ⓑ ⓒ ⓓ ⓔ
RIGHT ⓐ ⓑ ● ⓓ ⓔ

- يهدف هذا البرنامج إلى تحديد الأسر اللبنانية الأكثر فقراً والتي تعيش ما دون خط الفقر لكي يصار إلى تأمين المساعدة اللازمة لها وفقاً لمعايير محددة.
- يصار إلى الإجابة على كافة الأسئلة من قبل رب(ة) الأسرة أو الشخص المخوّل

أنا الموقع(ة) أدناه، أقرّ بأن المعلومات التي تقدمت بها في هذه الاستمارة هي صحيحة ودقيقة

الاسم الكامل لرب(ة) الأسرة أو ممثل الأسرة

التوقيع

إن الإدلاء بمعلومات غير صحيحة قد تعرض صاحبها لإلغاء طلبه نهائياً.

الوضع الحالي	هل تفعل؟	هل لديك تأمين صحي وما طبيعته؟	حدد أي من أفراد الأسرة يعاني من إحدى الحالات المرضية التالية؟	هل يعاني أحد أفراد الأسرة من أي من الحالات الاجتماعية التالية؟	يتيم دون سن 18	العلاقة برب(ة) الأسرة		
④ ③ ② ①	② ①				○○	⑩ ⑨ ⑧ ⑦ ⑥ ⑤ ④ ③ ② ①	← هو رب الأسرة	①
④ ③ ② ①	② ①				○○	⑩ ⑨ ⑧ ⑦ ⑥ ⑤ ④ ③ ② ①		②
④ ③ ② ①	② ①				○○	⑩ ⑨ ⑧ ⑦ ⑥ ⑤ ④ ③ ② ①		③
④ ③ ② ①	② ①				○○	⑩ ⑨ ⑧ ⑦ ⑥ ⑤ ④ ③ ② ①		④
④ ③ ② ①	② ①				○○	⑩ ⑨ ⑧ ⑦ ⑥ ⑤ ④ ③ ② ①		⑤
④ ③ ② ①	② ①				○○	⑩ ⑨ ⑧ ⑦ ⑥ ⑤ ④ ③ ② ①		⑥
④ ③ ② ①	② ①				○○	⑩ ⑨ ⑧ ⑦ ⑥ ⑤ ④ ③ ② ①		⑦
④ ③ ② ①	② ①				○○	⑩ ⑨ ⑧ ⑦ ⑥ ⑤ ④ ③ ② ①		⑧
④ ③ ② ①	② ①				○○	⑩ ⑨ ⑧ ⑦ ⑥ ⑤ ④ ③ ② ①		⑨
④ ③ ② ①	② ①				○○	⑩ ⑨ ⑧ ⑦ ⑥ ⑤ ④ ③ ② ①		⑩
④ ③ ② ①	② ①				○○	⑩ ⑨ ⑧ ⑦ ⑥ ⑤ ④ ③ ② ①		⑪

الزيارة
① الأولى
② الثانية
③ الثالثة

المقابلة
① نعم
② لا

الرقم التسلسل للفرد ضمن الأسرة	طبيعة الإعاقة في حال وجودها					للأفراد من عمر ٤ إلى ٢٥ سنة		التحصيل التعليمي لكل فرد من الأسرة؟										وضع الفرد الاجتماعي؟			ثبحث عن عمل؟		ديمومة العمل؟		
	لا إعاقة	إعاقة حركية	إعاقة سمعية	إعاقة تخطية	إعاقة بصرية	إعاقة عقلية	هل تتابع الدراسة حاليًا؟	المدرسة؟	أمي	اكتب. وقرا	روضة	ابتدائي	تكميلي	ثانوي	جامعي	معهد عالي BP	ثانوي مهني BT	معهد عالي TS	إجازة مهنية LT	اعزب	متزوج	مطلق	أرمل	منفصل / هاجر	نعم	كلا	دائم	موسمي	ظرفي
①	○	○	○	○	○	○	① ② ③ ④ ⑤ ⑥	① ② ③	①	②	③	④	⑤	⑥	⑦	⑧	⑨	⑩	⑪	①	②	③	④	⑤	①	②	①	②	③
②	○	○	○	○	○	○	① ② ③ ④ ⑤ ⑥	① ② ③	①	②	③	④	⑤	⑥	⑦	⑧	⑨	⑩	⑪	①	②	③	④	⑤	①	②	①	②	③
③	○	○	○	○	○	○	① ② ③ ④ ⑤ ⑥	① ② ③	①	②	③	④	⑤	⑥	⑦	⑧	⑨	⑩	⑪	①	②	③	④	⑤	①	②	①	②	③
④	○	○	○	○	○	○	① ② ③ ④ ⑤ ⑥	① ② ③	①	②	③	④	⑤	⑥	⑦	⑧	⑨	⑩	⑪	①	②	③	④	⑤	①	②	①	②	③
⑤	○	○	○	○	○	○	① ② ③ ④ ⑤ ⑥	① ② ③	①	②	③	④	⑤	⑥	⑦	⑧	⑨	⑩	⑪	①	②	③	④	⑤	①	②	①	②	③
⑥	○	○	○	○	○	○	① ② ③ ④ ⑤ ⑥	① ② ③	①	②	③	④	⑤	⑥	⑦	⑧	⑨	⑩	⑪	①	②	③	④	⑤	①	②	①	②	③
⑦	○	○	○	○	○	○	① ② ③ ④ ⑤ ⑥	① ② ③	①	②	③	④	⑤	⑥	⑦	⑧	⑨	⑩	⑪	①	②	③	④	⑤	①	②	①	②	③
⑧	○	○	○	○	○	○	① ② ③ ④ ⑤ ⑥	① ② ③	①	②	③	④	⑤	⑥	⑦	⑧	⑨	⑩	⑪	①	②	③	④	⑤	①	②	①	②	③
⑨	○	○	○	○	○	○	① ② ③ ④ ⑤ ⑥	① ② ③	①	②	③	④	⑤	⑥	⑦	⑧	⑨	⑩	⑪	①	②	③	④	⑤	①	②	①	②	③
⑩	○	○	○	○	○	○	① ② ③ ④ ⑤ ⑥	① ② ③	①	②	③	④	⑤	⑥	⑦	⑧	⑨	⑩	⑪	①	②	③	④	⑤	①	②	①	②	③
⑪	○	○	○	○	○	○	① ② ③ ④ ⑤ ⑥	① ② ③	①	②	③	④	⑤	⑥	⑦	⑧	⑨	⑩	⑪	①	②	③	④	⑤	①	②	①	②	③

← هو رب الأسرة

طبيعة المسكن	نوع الإشغال	كيف تملكت منزلك؟
① فيلا	① ملك	① إرث
② منزل مستقل	② إيجار غير مفروش	② هبة
③ شقة	③ إيجار مفروش	③ إثر بيع منزل
④ غرفة منفصلة	④ مصادرة	④ شراء بالتقسيط
⑤ مسكن مرتجل	⑤ مقدم من رب العمل	⑤ نقدًا من مال الأسرة
	⑥ مساعدة	⑥ مساعدة

مساحة المسكن بالمتر المربع	عدد الغرف	عدد الحمامات
⓪ ⓪ ⓪	①	①
① ① ①	②	②
② ② ②	③	③
③ ③ ③	④	④
④ ④ ④	⑤	⑤
⑤ ⑤ ⑤	⑥	⑥
⑥ ⑥ ⑥	⑦	⑦
⑦ ⑦ ⑦	⑧	⑧
⑧ ⑧ ⑧	⑨	⑨
⑨ ⑨ ⑨	⑩	⑩

أرضية المسكن	مصدر مياه الشفة	الأراضي واستعمالها؟
① رخام	① الشبكة العامة	○ لا يوجد
② باركيه	② بئر	○ زراعية
③ فينيل	③ معدنية	○ مبنية
④ بلاط	④ خزان عمومي	○ بور
⑤ باطون	⑤ نبع	
⑥ تراب	⑥ اخر	

حالة النزل	حالة الفرش
① جيدة	① جيدة
② وسط	② وسط
③ سيئة	③ سيئة

ملكية الآليات؟	ملكية التجهيزات؟		
○ سيارة	○ كومبيوتر	○ غسالة	○ خلوي
○ باص	○ صحن لاقط	○ نشافة	○ تدفئة مركزية
○ شاحنة	○ دي.في.دي	○ جلاية	○ مكيف
○ دراجة نارية	○ قرن كهربائي	○ براد	○ مايكروويف
	○ مكنسة كهربائية	○ تلفاز	○ ثلاجة مستقلة
	○ سخان مياه		

هل تملك منزل آخر؟
① نعم ② كلا

هل لديك خادمة؟
① نعم ② كلا

الملحق الثالث أ

CONSULTATION & RESEARCH institute
مؤسسة البحوث و الإستشارات

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا - الاسكوا

المعهد العربي لإنماء المدن

اسم المنطقة العقارية .....

رمز المنطقة العقارية .....

اسم المحقق .....

الرجاء وضع ملاحظات المحقق الشخصية الميدانية حول المواضيع التالية

هل يعتبر هذا الحي بحسب الاهالي: [1] حي عشوائي [2] حي نظامي [3] مختلط بين النظامي والعشوائي

المواد المستخدمة في معظم الابنية: [1] الباطون وحجارة البلوك، النسبة اذا امكن [2] الخشب [3] الصفيح والاترنيت

هل يعتبر الحي مخالف وغير قانوني (مبني على املاك عامة وبدون ترخيص) [1] نعم [2] كلا

هل يوجد مخالفات بناء في الحي [1] ابدًا [2] نادرًا [3] قليلا [4] وسط [5] كثيرًا

تقييم وضع البنى التحتية بحسب السلم التالي: 1 = رديء جدًا 2 = رديء 3 = وسط 4 = مقبول 5 = جيد

الطرقات	.....
ارصفة الطرقات	.....
انارة الطرقات	.....
حالة معظم المباني في الحي	.....
شبكة مياه الشرب	.....
شبكة الصرف الصحي	.....
شبكة الكهرباء	.....

تقييم وضع البنى التحتية بحسب السلم التالي: 1 = رديء جدًا 2 = رديء 3 = وسط 4 = مقبول 5 = جيد

النظافة العامة	.....
جمع النفايات	.....
وجود مساحات خضراء	.....
وجود تلوث في المنطقة من كافة مصادره	.....
الضجيج في الحي من كافة مصادره	.....

تقييم وضع الحي لجهة الامن والاستقرار بحسب السلم التالي: [1] ابدًا [2] نادرًا [3] احيانًا [4] غالبًا [5] لا يطاق

وجود سرقات في المنطقة	.....
حصول اشكالات امنية تستدعي تدخل القوى الامنية	.....
خلافات متكررة بين الاهالي	.....
حالات تسول	.....
حالات عمل اطفال ظاهرة للعيان	.....

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا- الاسكوا

مقدمة

أنا _____، باحث من ضمن فريق عمل تابع لمؤسسة البحوث والاستشارات ش.م.م.(CRI)

بتكليف من "المعهد العربي لانماء المدن" وبالتعاون مع منظمة "الاسكوا"، تقوم "مؤسسة البحوث والاستشارات" بتنفيذ مشروع دراسة حول "مؤشر الفقر الحضري" في مدينة طرابلس

يتم هذا البحث مع عدد من الأسر التي اختيرت ضمن عينة ممثلة لمدينتي طرابلس والميناء. وقد وقعت أسرتكم ضمن هذا الاختيار ونؤكد على أهمية تعاونكم معنا في إجراء هذا البحث.

إن كافة المعلومات المحصلة عبر هذه الاستمارة تعتبر سرية. ولن تظهر إلا من خلال بيانات إحصائية مجمعة.

آخذين في الاعتبار إن القانون اللبناني والأنظمة المرعية الإجراء تحظر نشر أو إعطاء هذه المعلومات لأي شخص كان من دون موافقة الشخص المعني (القانون # ١٧٩٣، ٢٢/٠٢/١٩٧٩)

تعريف الأسرة: شخص أو مجموعة أشخاص (الذين تربطهم أو لا تربطهم العلاقات العائلية) ويعيشون في نفس المكان ويتشاركون على الأقل وجبات الطعام، ويتقاسمون المصاريف على الطعام وغيره من المستلزمات الأساسية للحياة، ويشمل ذلك الأفراد الذين لا يعيشون في المنزل بصورة مؤقتة في الوقت الحالي وذالك بسبب الدراسة، أو العمل الموسمي، أو الخدمة العسكرية، أو المرض.. الخ)

تعريف ربّ الأسرة: في هذه الدراسة هو الشخص المعيل والمنتج ماديًا بغض النظر عن من يتخذ قرارات الصرف في الأسرة

الرجاء وضع دائرة حول رقم الشخص الذي أعطى كافة المعلومات في الاستمارة، مع الأفضلية لرب الأسرة

I- استمارة مؤشر الفقر الحضري

رقم استمارة الاسرة | | | | |

Q1-1 المنطقة: _____ Q1-2 رمز المنطقة العقارية: _____

Q1-3 عنوان السكن الحالي بالتفصيل (الشارع، المبنى، الطابق، علامات مميزة، وسيلة الاتصال....:

Q1-4 الهاتف (الارضي والخلوي) | | | / | | | | | | | | | / | | | | | | | |

Q 1-4-1 اسم المستخدم: _____ _____

Q1-5 منطقة القيد الاساسي: (القضاء والبلدة) _____

Q1-7 اذا كان من خارج المدينة، الرجاء حدد السبب الرئيسي للانتقال: 1 العمل 2 شروط حياة افضل 3 النزوح / تهجير بسبب الحرب 4 الزواج 5 الدراسة 6 غيره، حدد _____

Q1-7-1 في أي سنة انتقل اول مرة الى المدينة: | | | | | Q1-8 الجنسية: _____

الملحق الثالث ج

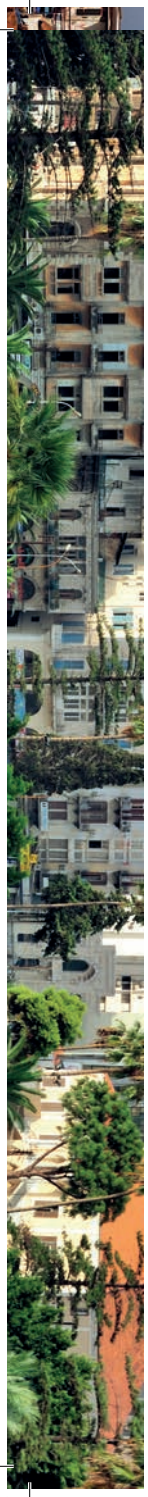

رقم استمارة الاسرة: ا___ ا___ ا___ ا___ ا___ا

II- المقيمين في الأسرة

الرجاء وضع لائحة بجميع أفراد الأسرة المقيمين في المنزل والإجابة عن الأسئلة المتعلقة بهم مع اعتماد رب الأسرة لاستكمال الاستمارة، مع وضع إشارة حول رقم الشخص الذي تابع الإجابة.

رقم الفرد في الأسرة	Q2-1	Q2-2	Q2-3	Q2-4	Q2-5	Q2-6	Q2-7
	أفراد الأسرة	العلاقة مع رب الأسرة	الجنس	تاريخ الولادة	هل أنت يتيم	الوضع الاجتماعي	هل هو :
		1 رب/ربة الأسرة 2 زوج/زوجة 3 ابن/ابنة 4 والد/والدة 5 زوج ابنة/ زوجة ابن /احد الحموين 6 أحفاد 7 صلة قرابة أخرى 8 لا صلة قرابة 9 خدم	1 ذكر 2 أنثى	اذكر سنة الولادة مثلاً: ١٩٩٤....١٩٥٠ الخ.... في حال كان تاريخ الولادة قبل **1993** (أي ان عمره اكثر من ١٨ سنة) الرجاء الذهاب إلى س **Q2-6**	1 الأب 2 الأم 3 الاب 4 لا ينطبق	1 أعزب لم يسبق له الزواج 2 متزوج 3 متزوج اكثر من إمرأة 4 مطلق 5 أرمل 5 منفصل/هاجر	1 مقيم دائم في هذا المسكن 2 في مؤسسة خاصة (مدرسة، مستشفى، بيت الطلبة) 3 في مسكن آخر داخل لبنان 4 في مكان عمله (ورشة 5 عند أقرباء أو أصدقاء 6 ثكنة (جيش،...) 7 خارج البلاد للدراسة 8 خارج البلاد للعمل 9 خارج البلاد لسبب آخر
	الرجاء وضع لائحة بأسماء كل أفراد الأسرة بحسب التسلسل العمري بدأ برب الأسرة	إشراف	إشراف	إشراف			إشراف
1	رب الأسرة						
2							
3							
4							
5							
6							
7							
8							
9							
10							

رقم استمارة الاسرة: ا___ ا___ ا___ ا___ ا___ا

III- التعليم

رقم الفرد	Q3-1 هل تتابع الدراسة حالياً؟		Q3-2 إذا نعم، اذكر المرحلة التعليمية		Q3-3 ما هو نوع المدرسة الملتحق بها؟		Q3-4 إذا كلا ، ما هو المستوى التعليمي المحصل؟		Q3-5 هل تتقن لغة أجنبية واحدة على الأقل باستثناء اللغة العربية؟	
	1 نعم		1 دورات محو امية		1 رسمية		1 أمي		1 فرنسي	
	2 نعم بعد انقطاع سنة أو أكثر		2 روضة				2 ملم بالقراءة والكتابة		2 انكليزي	
	3 كلا ،متوقف حالياً لاسباب اقتصادية		3 أساسي		2 خاصة		3 روضة		3 اللغتين معًا	
	4 كلا، متوقف حالياً لأسباب أخرى	اذهب إلى Q3-4	4 متوسط				4 أساسي		4 لغة اخرى	
	5 كلا، متوقف نهائياً		5 تكميلي مهني BP		3 خاصة مجانية		5 متوسط		5 كلا	
	6 كلا، لم التحق أبدا		6 ثانوي				6 تكميلي مهني BP			
			7 ثانوي مهنيBT		4 غير نظامي		7 ثانوي			
			8 مهني عالي TS				8 ثانوي مهنيBT			
			9 جامعي				9 مهني عالي TS			
			10 إجازة مهنية LT				10 جامعي			
			11 دراسات عليا				11 إجازة مهنية LT			
			12 دكتوراه				12 دراسات عليا			
							13 دكتوراه			
		إشراف		إشراف		إشراف		إشراف		إشراف
1										
2										
3										
4										
5										
6										
7										
8										
9										
10										

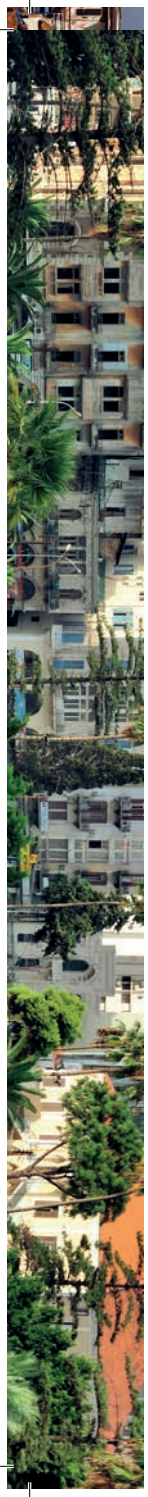

رقم استمارة الاسرة: ا___ ا___ ا___ ا___ ا___ا

IV- الوضع العملي

الفرد	Q4-1 الوضع الأساسي للفرد	Q4-2 ديمومة العمل	Q4-3 قطاع النشاط	Q4-4 الرجاء تفصيل المهنة	Q4-4-1 هل لديه عمل ثانوي	Q4-5 هل تبحث حاليًا وبشكل جدي عن عمل؟
	1 رب عمل 2 عامل لحسابه (بدون عمال دائمين) 3 أجير 4 عاطل عن العمل (يبحث عن عمل) — ذهب إلى Q4-5 5 يبحث عن عمل للمرة الأولى 6 مساعد عائلي بدون اجر 7 متدرب بدون اجر 8 متفرغة في المنزل — انتقل إلى فرد آخر 9 لا يرغب في العمل 10 طالب لا يعمل 11 طالب يعمل 12 متقاعد/ صاحب أملاك 13 طفل/ ولد تحت سن الدراسة 14 صاح	1 دائم 2 موسمي 3 ظرفي	1 عام 2 خاص 3 مشترك		1 نعم، حدده 2 كلا انتقل إلى فرد آخر	1 نعم 2 كلا
	إشراف	إشراف	إشراف	إشراف	إشراف	إشراف
1						
2						
3						
4						
5						
6						
7						
8						
9						
10						

رقم استمارة الاسرة: ا___ ا___ ا___ ا___ ا

IV- تابع الوضع العملي

Q4-6 للأفراد العاملين الذين تم ذكرهم في الجدول السابق وأجابوا عن السؤال Q4-1 1 او 2 او 3 هل تفرض عليك مهنتك الأمور التالية:

الرجاء استخدام سلم التقييم التالي خلال إجابتك الواردة في الجدول أدناه 1 غالباً 2 أحيانًا 3 نادراً 4 أبداً

رقم الفرد	اسم الفرد	الوقوف لساعات طويلة	المكوث طويلاً في وضعيات متعبة	التنقل على الأقدام لمسافات طويلة وبصورة متكررة	حمل أو نقل حمولات ثقيلة	القيام بأي مجهود جسدي يفوق طاقتك	التعرض للارتجاج والنبذبات	التحديق طويلاً في اتجاه واحد	المكوث في مكان يكثر فيه الضجيج	المكوث ساعات عدة في مكان كثيرة البرودة أو الحرارة أو كثير الرطوبة	التعامل مع منتجات سامة وخطرة	التعرض لضغط نفسي أو عصبي (Stress)
1												
2												
3												
4												
5												
6												
7												
8												
9												
10												

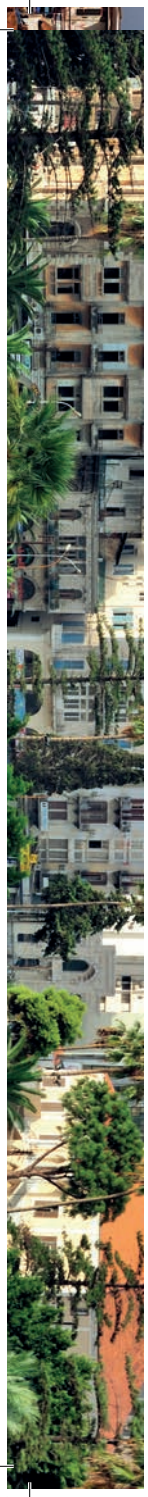

رقم استمارة الاسرة: ا___ ا___ ا___ ا___ا

V- الصحة

رقم الفرد	Q5-1	Q5-2	Q5-3	Q5-4	تابع لائحة الأمراض المزمنة	Q5-5	Q5-6	Q5-7
	هل يستفيد من تأمين صحي؟	طبيعة التأمين الصحي	حدد أي من أفراد الأسرة يعاني من إحدى الحالات المرضية التالية	في حال كان الفرد مصاب بأي من الأمراض المزمنة حدد أهمها		هل لدى الفرد حالات إعاقة؟	هل أنت مدخن؟	إذا مدخن، كيف تشتري الدخان
	1 نعم 2 كلا اذا كلا، اذهب إلى س Q5-3	1 ضمان اجتماعي 2 تعاونية موظفين 3 قوى أمنية/ جيش 4 تأمين نقابي 5 تأمين خاص 6 صندوق تعاضد 7 غيره	1 مزمنة 2 مستعصية 3 عصبية 4 نفسية 5 ولا احتمال مما سبق 6 لا أمراض مزمنة اذهب إلى س Q5-6	اختر المرض من لائحة الرموز التالية: 1 الربو 2 التهاب المفاصل والروماتيزم 3 ضغط الدم المرتفع 4 الشقيقة أو الصداع النصفي 5 السكري	6 داء النقطة أو الصرع 7 أمراض القلب 8 السرطان 9 قرحة المعدة او الامعاء 10 أمراض الشيخوخة (النشاف، الزهايمر، باركنسون...) 11 ضغط العين 12 أمراض الغدد 13 القصور الكلوي 14 إمراض الكبد 15 الكولستيرول او الدهنيات 16 البروستات 17 مشاكل مزمنة في الجلد 18 السيدا 19 Sclérose en plaques 20 امراض نفسية أوعصبية مزمنة 21 التلاسيميا 22 ترقق العظم 23 السمنة 24 الامراض المهنية (تكلس، الم في الظهر او الرقبة، ديسك،...)	1 لا إعاقة 2 عقلية 3 بصرية 4 نطقية 5 سمعية 6 حركية 7 أكثر من إعاقة	1 نعم 2 كلا اذا كلا، اذهب إلى Q6-1	1 علب 2 فلت بالسيجارة 3 لف 4 نرجيلة 5 سيغار 6 غليون
	إشراف	إشراف	إشراف	إشراف	إشراف	إشراف	إشراف	إشراف
1								
2								
3								
4								
5								
6								
7								
8								
9								
10								

رقم استمارة الاسرة: ا___ ا___ ا___ ا___ ا___ا

VI- المسكن ومستلزماته

المسكن	الاشراف الميداني
Q6-1 ما هو نوع المسكن التي تقيم به الاسرة؟ 1 بيت مستقل 2 شقة في مبنى 3 فيلا 4 مسكن مرتجل/كوخ/مأوى مؤقت 5 غرفة منفصلة	Q6-1
Q6-2 ما هو نوع الاشغال؟ 1 ملك 2 ايجار غير مفروش **اذهب الى Q6-4** 3 ايجار مفروش **اذهب الى Q6-4** 4 مقدم من رب العمل **اذهب الى Q6-4** 5 مصادرة/ احتلال **اذهب الى Q6-4** 6 مساعدة **اذهب الى Q6-4**	Q6-2
Q6-3 في حال كان المنزل ملك، كيف حصلت عليه؟ 1 ارث 2 اثر بيع منزل 3 شراء بالتقسيط 4 نقداً من مال الاسرة 5 هبة 5 مساعدة	Q6-3
Q6-4 مساحة المسكن المبنية م٢	Q6-4
Q6-5 كم يبلغ عدد الغرف في المنزل؟ (من دون المطبخ ودورات المياه) غرفة	Q6-5
Q6-6 كم يبلغ عدد غرف النوم في المنزل؟ غرفة	Q6-6
Q6-7 ما هي المادة المستخدمة في ارضية المسكن؟ 1 رخام 2 بلاط 3 خشب باركيه 4 فينيل 5 باطون/اسمنت 6 تراب	Q6-7
Q6-8 حالة المسكن (تقدير العائلة والباحث سويًا) 1 جيدة 2 وسط 3 سيئة	Q6-8
Q6-9 حالة الفرش 1 جيدة 2 وسط 3 سيئة	Q6-9
Q6-10 هل تملك / تستأجر منزل اخر؟ 1 نعم 2 كلا **اذهب الى Q6-11**	Q6-10
Q5-10-1 اذا نعم، أين؟ الرجاء تحديد القضاء، والبلدة ----------	Q5-10-1
Q5-10-2 هل وضع هذا المنزل أفضل من مسكنك الحالي؟ 1 نعم 2 كلا	Q5-10-2
Q6-11 الاراضي التي تملكها الاسرة واستعمالها؟ 1 لا يوجد 2 مبنية 3 زراعية 4 بور	Q6-11
Q6-12 هل تسكن الاسرة في حي عشوائي؟ (تقدير العائلة والباحث سويًا) 1 نعم 2 كلا	Q6-12

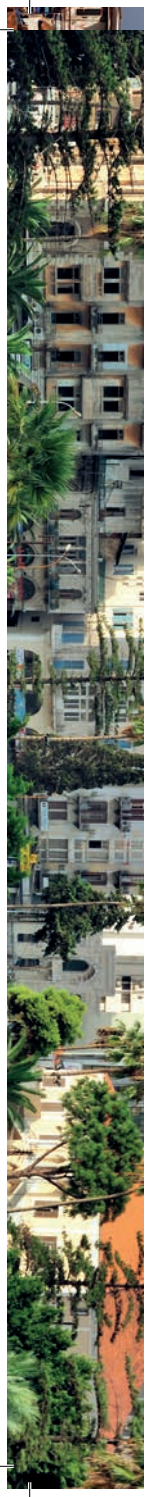

رقم استمارة الاسرة: ا___ ا___ ا___ ا___ ا___ا

مستلزمات المسكن		الاشراف الميداني
Q6-13 عدد الحمامات	[ ][ ]	Q6-13 [ ]
Q6-14 ما هو المصدر الرئيسي المعتمد عادةً لمياه الخدمة؟		Q6-14 [ ]
	[1] الشبكة العامة [2] الشبكة الخاصة اذهب الى Q6-14 [3] بئر ارتيوازي اذهب الى Q6-14	
	[4] شراء صهاريج اذهب الى Q6-14 [5] نبع او مياه جارية (انهر) اذهب الى Q6-14	
	في حال [1] الشبكة العامة، ما هو مدى توفر مياه الخدمة من هذه الشبكة ؟	
Q6-14-1 في الصيف:	[1] دائماً [2] يومياً مع انقطاعات [3] مع انقطاعات اسبوعية [4] مع انقطاعات تدوم اكثر من اسبوع	Q6-14-1 [ ]
Q6-14-2 في الشتاء:	[1] دائماً [2] يومياً مع انقطاعات [3] مع انقطاعات اسبوعية [4] مع انقطاعات تدوم اكثر من اسبوع	Q6-14-2 [ ]
Q6-15 ما هو المصدر الرئيسي المعتمد عادةً لتأمين مياه الشفة (الشرب)؟		Q6-15 [ ]
	[1] الشبكة العامة [2] الشبكة الخاصة [3] بئر ارتيوازي [4] خزان عمومي	
	[5] شراء مياه معدنية [6] شراء صهاريج [7] نبع او مياه جارية (انهر)/ سبيل	
Q6-16 هل تتوفر الكهرباء من الشبكة العامة؟	[1] نعم [2] كلا اذهب الى Q6-16	Q6-16 [ ]
Q6-16-1 اذا نعم، ما هو مدى توفر الطاقة من الشبكة العامة؟		
	[1] متوفرة دائماً [2] متوفرة مع انقطاع يومي (مرة واحدة أو اكثر) [3] متوفرة مع انقطاع اسبوعي (مرة واحدة أو اكثر)	Q6-16-1 [ ]
Q6-17 ما هي وسيلة الصرف الصحي؟		Q6-17 [ ]
	[1] شبكة مجاري صحية عامة [2] شبكة مجاري مفتوحة [3] جورة صحية [4] لا يوجد	
Q6-18 هل توجد وسيلة للتدفئة والتبريد في المسكن؟		Q6-18
Q6-18-1 الوسيلة: [1] لا يوجد	[2] مركزية مشتركة للمبنى [3] مركزية فردية [4] غير مركزية فردية	Q6-18-1 [ ]
Q6-18-2 نوع الطاقة المستخدمة في:	التدفئة	Q6-18-2
أ- كهرباء	[1] نعم [2] كلا	Q6-18-2 -أ [ ]
ب- الغاز	[1] نعم [2] كلا	Q6-18-2 -ب [ ]
ج- الكاز او المازوت	[1] نعم [2] كلا	Q6-18-2 -ج [ ]
د- الحطب او الفحم	[1] نعم [2] كلا	Q6-18-2 -د [ ]
هـ- غيره	[1] نعم، حدد [2] كلا	Q6-18-2 -هـ [ ]

رقم استمارة الاسرة: ا___ ا___ ا___ ا___ ا___ا

المحيط	الاشراف الميداني
Q6-19 ما هي الطريقة الاساسية للتخلص من النفايات المنزلية؟ 1 مستوعبات داخل المبنى 2 مستوعبات قريبة من المسكن 3 مستوعبات بعيدة عن المسكن 4 لا يوجد مستوعبات، ترمى على الطريق	Q6-19 ____
Q6-20 هل يحصل وانت في مسكنك ان تنزعج من الامور التالية؟	Q6-20
Q6-20-1 ضوضاء ناتجة عن حركة سير او طيران — 1 غالبًا 2 أحيانًا 3 نادرًا 4 أبدًا	Q6-20-1 ____
Q6-20-2 ضوضاء ناتجة عن ضجة يصدرها الجيران — 1 غالبًا 2 أحيانًا 3 نادرًا 4 أبدًا	Q6-20-2 ____
Q6-20-3 ضوضاء ناتجة عن اكتظاظ سكاني أو كثافة الحركة التجارية (وجود مقاهي/محلات) — 1 غالبًا 2 أحيانًا 3 نادرًا 4 أبدًا	Q6-20-3 ____
Q6-20-4 ضوضاء من نوع آخر، ما هي؟ — 1 غالبًا 2 أحيانًا 3 نادرًا 4 أبدًا	Q6-20-4 ____
Q6-21 هل يوجد في جواركم:	Q6-21
Q6-21-1 اعمال وحفريات تعيق تنقلاتكم؟ — 1 نعم، كثيراً 2 نعم، قليلاً 3 كلا، لا يوجد	Q6-21-1 ____
Q6-21-2 حفر وطرقات مهملة تعرضكم للاذية؟ — 1 نعم، كثيراً 2 نعم، قليلاً 3 كلا، لا يوجد	Q6-21-2 ____
Q6-22 هل توجد انارة في جواركم؟ — 1 نعم، كافية 2 نعم، غير كافية 3 كلا، لا يوجد	Q6-22 ____
Q6-23 هل حصلت سرقات او اعمال نشل او اعمال تخريبية في جواركم خلال الاثني عشر شهرا الماضية؟ 1 نعم، عدة مرات 2 نعم، من وقت لآخر 3 نادراً 4 أبداً 5 لا اعرف	Q6-23 ____
Q6-24 هل تعرض منزلك للسرقة خلال الاثني عشر شهرا الماضية؟ — 1 نعم، اكثر من مرة 2 نعم، مرة واحدة 3 كلا	Q6-24 ____
Q6-25 هل يوجد:	
Q6-25-1 مرآب خاص مسقوف او داخل المبنى — 1 نعم 2 كلا	Q6-25-1 ____
Q6-25-2 مواقف مخصصة للمبنى في العراء — 1 نعم 2 كلا	Q6-25-2 ____
Q6-25-3 كيف يتم تأمين مواقف للسيارات في جواركم؟ — 1 بسهولة 2 بعد عدة محاولات 3 بصعوبة كبرى	Q6-25-3 ____

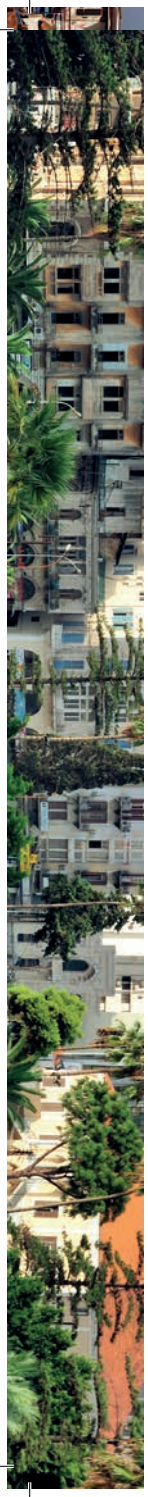

رقم استمارة الاسرة: ا___ ا___ ا___ ا___ ا___ا

Q6-26 هل يوجد اياً من الخدمات أو المحلات التالية على مسافة ١٠ دقائق او أقل سيراً على الاقدام من مسكنك؟			الاشراف الميداني Q6-26
Q6-26-1 باص للنقل العام	1 نعم	2 كلا	Q6-26-1
Q6-26-2 مواصلات (خط سرفيس)	1 نعم	2 كلا	Q6-26-2
Q6-26-3 بقال / خضار	1 نعم	2 كلا	Q6-26-3
Q6-26-4 فرن معجنات	1 نعم	2 كلا	Q6-26-4
Q6-26-6 مدرسة ابتدائية رسمية	1 نعم	2 كلا	Q6-26-6
Q6-26-6 مدرسة خاصة	1 نعم	2 كلا	Q6-26-6
Q6-26-7 صيدلية	1 نعم	2 كلا	Q6-26-7
Q6-26-8 عيادة طبيب خاصة	1 نعم	2 كلا	Q6-26-8
Q6-26-9 مستوصف	1 نعم	2 كلا	Q6-26-9
Q6-26-10 مستشفى	1 نعم	2 كلا	Q6-26-10
Q6-26-11 مركز إسعافات أولية	1 نعم	2 كلا	Q6-26-11
Q6-26-12 غيره من الخدمات، حدد	1 نعم	2 كلا	Q6-26-12

VII- اسئلة عامة حول اوضاع الاسرة

Q7-1 متوسط دخل الاسرة الشهري من كافة مصادر الدخل (عمل مأجور، ريوع، أرباح، فوائد من اموال مصرفية، تحويلات من الخارج....الخ)				الاشراف الميداني
1 < 500 الف ل.ل	2 [500--- 750[الف ل.ل	3 [750---999[الف ل.ل	4 [1---1.5[مليون ل.ل	Q7-1
5 [1.5 --2[مليون ل.ل	6 [2----3[مليون ل.ل	7 [3----4[مليون ل.ل	8 4 مليون ل.ل وما فوق	
Q7-2 هل في الاسرة طفل دون ١٥ سنة يقوم بعمل مأجور لدى الغير؟	1 نعم	2 كلا		Q7-2
Q7-3 هل تحصل الاسرة على دخل من أي من المصادر التالية؟				Q7-3
Q7-3-1 راتب من النشاط الاقتصادي الاساسي	1 نعم	2 كلا		Q7-3-1
Q7-3-2 راتب من النشاط الاقتصادي الثانوي	1 نعم	2 كلا		Q7-3-2
Q7-3-3 مدخول من نشاطات اقتصادية اخرى	1 نعم	2 كلا		Q7-3-3

رقم استمارة الاسرة: ا___ ا___ ا___ ا___ ا___ا

الاشراف الميداني		
Q7-3-4		Q7-3-4 بدل ايجار: 1 نعم، 2 كلا
Q7-3-5		Q7-3-5 منح، هدايا، نفقة، وبدلات (من اشخاص خارج اطار الاسرة): 1 نعم، 2 كلا
Q7-3-6		Q7-3-6 التعويضات العائلية والمعاشات والمنح الدراسية، والتقاعد: 1 نعم، 2 كلا
Q7-3-7		Q7-3-7 مصادر اخرى : حدد ..... : 1 نعم، 2 كلا
Q7-4		**Q7-4 هل لديك حساب مصرفي؟** 1 نعم، 2 كلا
Q7-5		**Q7-5 هل باستطاعتك الحصول على قرض مصرفي؟** 1 نعم، 2 كلا
Q7-6		**Q7-6 هل مرض احد افراد الاسرة خلال الستة اشهر الاخيرة و لم يزر الطبيب لسبب اقتصادي؟** 1 نعم، 2 كلا
Q7-7		**Q7-7 هل سبق ان توفي طفل(او اكثر) للاسرة قبل اتمامه عمر الخمس سنوات؟** 1 نعم، 2 كلا **اذهب الى Q7-8**
Q7-7-1		**Q7-7-1 من بين الوفيات، كم طفل توفي قبل اتمامه السنة الاولى من العمر؟** ____
Q7-7-2		**Q7-7-2 من بين الوفيات، كم طفل توفي ما بعد العام الاول وقبل ان يصل الى عمر الخمس سنوات؟** ____
Q7-9		**Q7-8 هل يمكنك تحديد أين تمت ولادة اخر طفل في العائلة؟** 1 منزل، 2 مستشفى حكومية **اذهب الى Q7-16**، 3 مستشفى خاصة **اذهب الى Q7-16**، 4 مركز صحي حكومي، 5 عيادة طبيب خاصة، 6 أخرى: حدد .....
Q7-10		**Q7-9 السبب الرئيسي لعدم الولادة في المستشفى** 1 المنزل أفضل، 2 الخدمة غير متوفرة، 3 التكلفة مرتفعة، 4 ولادة مبكرة/ فجائية، 5 أخرى: حدد .....
Q7-11		**Q7-10 خلال هذا الحمل، من كانت المرأة تقصد عادةً لاجراء المعاينة الطبية؟** 1 طبيب، 2 ممرضة مؤهلة، 3 داية، 4 لا أحد، 5 أخرى: حدد .....
Q7-11-1		**Q7-10-1 في حال لا احد، السبب الرئيسي لعدم حصول كشف عن هذا الحمل؟** 1 عدم وجود متاعب، 2 لديها خبرة سابقة، 3 الخدمة غير موجودة، 4 التكلفة عالية، 5 انشغالها الدائم في تلك الفترة، 6 الزوج مشغول، 7 أخرى: حدد .....

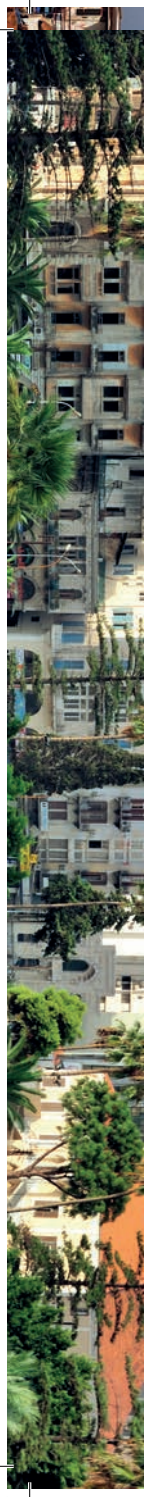

رقم استمارة الاسرة: ا___ ا___ ا___ ا___ ا___ا

الاشراف الميداني		الرجاء تحديد الفترة الزمنية للاسئلة Q7-11 Q7-12 Q7-13 بالاسبوع الذي سبق اجراء المقابلة
Q7-11		Q7-11 هل فوتت الاسرة ولاسباب اقتصادية بحتة، ٣ وجبات أو اكثر من اصل ٢١ وجبة اسبوعية ؟ 1 نعم 2 كلا
Q7-12		Q7-12 هل استهلكت الاسرة فاكهة مرتين على الاقل؟ 1 نعم 2 كلا
Q7-13		Q7-13 هل استهلكت الاسرة لحم حيواني (احمر) او سمك مرة واحدة على الاقل؟ 1 نعم 2 كلا
Q7-14		Q7-14 هل في الاسرة طفل دون الخامسة يعاني من سوء تغذية (نقص الطول نسبة إلى العمر)؟ العمل علة تقدير ذلك مع المستجوب 1 نعم 2 كلا 3 لا يوجد اطفال تحت سن ٥ سنوات
Q7-15		Q7-15 ما هي وسيلة النقل الاساسية التي تستخدمها عادةً للوصول الى الاماكن التالية؟
Q7-15-1		Q7-15-1 مكان العمل: 1 سيرًا على الاقدام 2 باص تابع للنقل العام 3 باص خاص \ فان 4 سرفيس 5 تاكسي 6 سيارة خاصة 7 التشارك بسيارة خاصة 8 دراجة نارية خاصة 9 دراجة هوائية خاصة 10 اخرى، حدد ----------
Q7-15-2		Q7-15-2 الوقت المستغرق للوصول: _____ دقيقة
Q7-15-3		Q7-15-3 سوق المواد الغذائية: 1 سيرًا على الاقدام 2 باص تابع للنقل العام 3 باص خاص \ فان 4 سرفيس 5 تاكسي 6 سيارة خاصة 7 التشارك بسيارة خاصة 8 دراجة نارية خاصة 9 دراجة هوائية خاصة 10 اخرى، حدد ----------
Q7-15-4		Q7-15-4 الوقت المستغرق للوصول: _____ دقيقة
Q7-17		Q7-16 خلال الاثني عشر شهرًا الماضية، هل قصدت مناطق خارج طرابلس للترفيه؟ 1 نعم 2 كلا اذهب الى Q8-1
Q7-16-1		Q7-16-1 عدد المرات التي خرجت فيها من طرابلس: _____
Q7-16-2		Q7-16-2 المناطق التي قصدتها: ---------- (القضاء، او البلدات)

رقم استمارة الاسرة: ا___ ا___ ا___ ا___ ا___ا

VIII - التجهيزات التي تمتلكها الاسرة

Q8-1 الرجاء وضع علامة x في الخانات الخاصة بالتجهيزات التي تمتلكها الاسرة، والعدد الموجود

	1 نعم	2 كلا	العدد
Q8-1-1 براد	☐	☐	☐
Q8-1-2 مجمدة، او فريزر مستقلة	☐	☐	☐
Q8-1-3 عينات للطبخ مع فرن على الكهرباء او الغاز	☐	☐	☐
Q8-1-4 عينات للطبخ بدون فرن على الكهرباء او الغاز	☐	☐	☐
Q8-1-5 فرن كهرباء مستقل	☐	☐	☐
Q8-1-6 ميكروويف	☐	☐	☐
Q8-1-7 غسالة نصف اوتوماتيكية (جرن او جرنين)	☐	☐	☐
Q8-1-8 غسالة اوتوماتيكية	☐	☐	☐
Q8-1-9 نشافة	☐	☐	☐
Q8-1-10 جلاية صحون	☐	☐	☐
Q8-1-11 مكنسة كهربائية	☐	☐	☐
Q8-1-12 تلفزيون	☐	☐	☐
Q8-1-13 فيديو	☐	☐	☐
Q8-1-14 جهاز DVD	☐	☐	☐
Q8-1-15 صحن لاقط (دش) خاص	☐	☐	☐
Q8-1-16 اشتراك بصحن لاقط (دش)	☐	☐	☐
Q8-1-17 راديو أو راديو مع مسجل (مع او بدون CD)	☐	☐	☐
Q8-1-18 آلة تصوير فيديو	☐	☐	☐
Q8-1-19 آلة تصوير فوتوغرافية	☐	☐	☐
Q8-1-20 جهاز كومبيوتر	☐	☐	☐

	1 نعم	2 كلا	العدد
Q8-1-21 آلة موسيقية	☐	☐	☐
Q8-1-22 مكواة	☐	☐	☐
Q8-1-23 مكيف	☐	☐	☐
Q8-1-24 نظام مياه ساخن	☐	☐	☐
Q8-1-25 نظام تسخين مياه على الطاقة الشمسية	☐	☐	☐
Q8-1-26 تدفئة مركزية	☐	☐	☐
Q8-1-27 خط هاتف ثابت	☐	☐	☐
Q8-1-28 خط هاتف خلوي ثابت	☐	☐	☐
Q8-1-29 خط هاتف خلوي تعبئة	☐	☐	☐
Q8-1-30 اشتراك انترنت في المنزل	☐	☐	☐
Q8-1-31 طناجر للطبخ	☐	☐	☐
Q8-1-32 سيارة	☐	☐	☐
Q8-1-33 دراجة نارية	☐	☐	☐
Q8-1-34 فان او باص صغير	☐	☐	☐
Q8-1-35 شاحنة/ (pick-up)بيك آب	☐	☐	☐
Q8-1-36 دراجة هوائية	☐	☐	☐
Q8-1-37 أخرى، حدد	☐	☐	☐
.....			

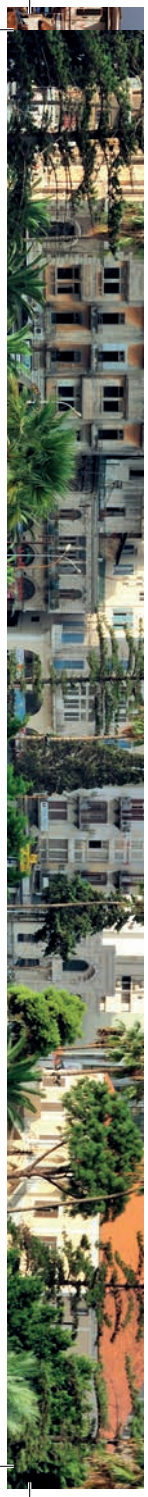

رقم استمارة الاسرة: ا___ ا___ ا___ ا___ ا___ا

IX - العلاقات والشبكات الاجتماعية

الاشراف الميداني	
Q9-1	
Q9-2	
Q9-3	
Q9-4	
Q9-4	
Q9-4-1	
Q9-4-2	
Q9-4-3	
Q9-4-4	
Q9-4-5	
Q9-4-6	
Q9-4-7	
Q9-4-8	
Q9-4-9	
Q9-4-10	
Q9-4-11	
Q9-5	
Q9-5-1	
Q9-5-2	
Q9-5-3	
Q9-5-4	
Q9-5-5	

Q9-1 كم لديك من الاصدقاء المقربين حالياً؟ ____

(هؤلاء هم اشخاص تشعر معهم بالراحة ويمكنك أن تتحدث معهم بأمورك الشخصية أو تطلب منهم المساعدة)

Q9-2 في حال احتجت لمبلغ من المال في حالة طارئة، كم شخص خارج اطاراسرتك قادر ومستعد لتزويدك بهذا المبلغ ويمكنك الاتصال بهم فوراً ؟ ____

Q9-3 خلال الـ١٢ شهر الماضية كم عدد الأشخاص الذين واجهوا مشكلة وطلبوا منك المساعدة ؟ ____

Q9-4 هل انت عضو في أي من هذه الجمعيات؟

	1 نعم	2 كلا	Q10-1 اذا كانت الاجابة كلا على جميع الهيئات والجمعيات اذهب الى
Q9-4-1 هيئة بلدية			
Q9-4-2 نقابة			
Q9-4-3 اتحاد			
Q9-4-4 تعاونية			
Q9-4-5 لجنة محلية			
Q9-4-6 حزب / تيار سياسي			
Q9-4-7 مجموعة دينية			
Q9-4-8 جمعية خيرية			
Q9-4-9 حركة كشفية			
Q9-4-10 نادي رياضي			
Q9-4-11 نادي ثقافي			

Q9-5 ماهي المنافع التي تكتسبها من خلال انتمائك للجمعيات والهيئات السابقة الذكر؟

	1 نعم	2 كلا
Q9-5-1 تساهم في تحسين المستوى المعيشي للاسرة وحصولها على الخدمات		
Q9-5-2 يمكنني اللجوء اليها في حالات الطوارىء		
Q9-5-3 تفيد المجتمع المحلي		
Q9-5-4 تؤمن التسلية والترفيه		
Q9-5-5 لديها تأثيرات ايجابية في النواحي الروحية، الاجتماعية (المكانة الاجتماعية)، والنفسية (ثقة بالنفس)		

رقم استمارة الاسرة: ا___ ا___ ا___ ا___ ا___ا

X - مصادر المعلومات

		الاشراف الميداني
Q10-1	كم عدد المرات التي قرأت فيها الجراند خلال الاسبوع المنصرم؟ (لا تترك الاجابة فارغة،اكتب لا جواب اذا رفض او لم يتذكر)	Q10-1 ___
Q10-2	هل تستمع إلى الراديو؟ 1 كل يوم 2 عدة مرات في الاسبوع 3 مرة واحدة في الاسبوع 4 أقل من مرة في الاسبوع 5 لا استمع إلى الراديو	Q10-2 ___
Q10-3	هل تشاهد التلفاز؟ 1 كل يوم 2 عدة مرات في الاسبوع 3 مرة واحدة في الاسبوع 4 أقل من مرة في الاسبوع 5 لا اشاهد التلفاز	Q10-3 ___
Q10-4	هل تعتمد على الوسائل التالية لاستقاء معلوماتك حول: الاخبار العامة (سياسة، اجتماع، اقتصاد، سوق العمل والاسعار.....)؟	Q10-4
Q10-4-1	الاقارب والاصحاب والجيران 1 نعم 2 كلا	Q10-4-1 ___
Q10-4-2	الاسواق المحلية 1 نعم 2 كلا	Q10-4-2 ___
Q10-4-3	الصحف والمجلات 1 نعم 2 كلا	Q10-4-3 ___
Q10-4-4	الراديو 1 نعم 2 كلا	Q10-4-4 ___
Q10-4-5	التلفاز 1 نعم 2 كلا	Q10-4-5 ___
Q10-4-6	الجمعيات 1 نعم 2 كلا	Q10-4-6 ___
Q10-4-7	مكان العمل 1 نعم 2 كلا	Q10-4-7 ___
Q10-4-8	الزعماء المحليون 1 نعم 2 كلا	Q10-4-8 ___
Q10-4-9	منظمات غير حكومية 1 نعم 2 كلا	Q10-4-9 ___
Q10-4-10	شبكة الانترنت 1 نعم 2 كلا	Q10-4-10 ___
Q10-5	هل مارست ايًا من الانشطة التالية في الاسبوع الماضي؟	Q10-5
Q10-5-1	مطالعة الصحف والمجلات 1 نعم 2 كلا	Q10-5-1 ___
Q10-5-2	الانترنت (خارج نطاق العمل المهني) 1 نعم 2 كلا	Q10-5-2 ___
Q10-5-3	ممارسة انشطة فنية (رسم، عزف، نحت،...) 1 نعم 2 كلا	Q10-5-3 ___
Q10-5-4	القيام بأنشطة حزبية وسياسية 1 نعم 2 كلا	Q10-5-4 ___
Q10-5-5	ارتياد المطاعم والمقاهي 1 نعم 2 كلا	Q10-5-5 ___
Q10-5-6	ارتياد المسارح والحفلات الموسيقية والسينما والمعارض الفنية 1 نعم 2 كلا	Q10-5-6 ___

رقم استمارة الاسرة: ا___ ا___ ا___ ا___ ا___ا

XI- الاشراف والتدقيق المكتبي

Q11-1 تاريخ انجاز الاستمارة	يوم شهر سنة	
Q11-2 وقت بدء الاستمارة (1----24)		
Q11-3 مدة المقابلة	دقيقة	
Q11-4 عدد الزيارات		
Q11-5 اسم الباحث:	.....	
Q11-6 اسم المدقق المكتبي:	.....	
Q11-7 الوضع النهائي للاستمارة	1 منجزة بشكل تام 2 منجزة بشكل جزئي 3 رفض	
Q11-8 ملاحظات/ تعليقات اضافية:	(الرجاء من المحققين محاولة استنتاج المذهب من دون السؤال عنه مباشرة)	
	.....	
	.....	
	.....	
	.....	

الاشراف الميداني

	يوم شهر سنة
11-1	
Q11-2	
Q11-3	دقيقة
Q11-4	
Q11-5	
Q11-6	
Q11-7	
Q11-8	

تصميم الكتاب: مايا الشامي